

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة حسية بن بوعلی الشلف  
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم علوم التسيير



## أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

التخصص: علوم التسيير

العنوان

### دور سياسات توزيع السلع الغذائية في معالجة مشكلة الأمن الغذائي الحضري دراسة حالة الجزائر

من إعداد

طالب خديجة

المناقشة بتاريخ ...../...../..... من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د/قوريش نصيرة
مقررا	جامعة الشلف	أستاذ	أ.د/مداح عرابي الحاج
ممتحنا	جامعة مستغام	أستاذ	أ.د/برانيس عبدالقادر
ممتحنا	جامعة غليزان	أستاذ محاضر "أ"	د/ زخروفة بوعلام
ممتحنا	جامعة الشلف	أستاذ محاضر "أ"	د/تواتي بن علي فاطمة
ممتحنا	جامعة تسميلت	أستاذ محاضر "أ"	د/محمودي أحمد

# كلمة شكر وتقدير

نحمد الله عزّ وجلّ الذي وفقنا في إتمام هذا العمل، ونتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم ولو بالقدر القليل في إثراء مذكرتنا، كما نتقدم بأجمل عبارات الشكر للأستاذ المشرف "مداح عرايبي" والأستاذ "حذبي فيصل" كما لا ننسى جميع أساتذتي وفي كل الأطوار.

وإلى كل من قام بتدعيمنا ومساعدتنا وتشجيعنا على المواصلة في المشوار العلمي .

إليكم جميعاً أقول بارك الله فيكم وجزاكم الله عنا كل خير.

طالب خديجة

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

أهدي هذا العمل الذي هو ثمرة سنين من الجهد والصبر والعمل:

إلى الوالدين أطال الله في عمرهما.

إلى الإخوة وزوجاتهم وأبنائهم، إلى أخواتي وأزواجهن وأبنائهن، وإلى عائلة حذبي.

كما لا أنسى كل الأصدقاء والمعارف دون استثناء.

و خير الختام زوجي وأبنائي: أحمد عبد الصمد، زياد و حسناء جعلهم الله من

الصالحين

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات

الصفحة	العناصر
	الإهداء
	التشكرات
	الفهرس
I	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول و الأشكال
	فهرس الرموز
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع</b>	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل نظري لوظيفة التوزيع
3	المطلب الأول: مكانة التوزيع في المزيج التسويقي
3	أولاً: مفهوم التسويق
5	ثانياً: دور و أهمية التسويق
7	ثالثاً: عناصر المزيج التسويقي
7	المطلب الثاني: ماهية وظيفة التوزيع
7	أولاً: تعريف التوزيع
8	ثانياً: أهمية التوزيع
9	ثالثاً: أهداف التوزيع
11	رابعاً: وظائف التوزيع
12	المبحث الثاني: منشآت التوزيع (المؤسسات التسويقية)
12	المطلب الأول: المؤسسات الوظيفية (السماسرة، الوكلاء)
12	أولاً: أنواع الوسطاء و الوكلاء
17	ثانياً: إدارة السماسرة و الوكلاء
17	ثالثاً: تحفيز السماسرة و الوكلاء
18	رابعاً: تقييم أعمال السماسرة و الوكلاء
18	المطلب الثاني: منشآت تجارة الجملة
18	أولاً: تجارة الجملة، المفهوم و الأهمية

## فهرس المحتويات

19	ثانيا: وظائف تجار الجملة، و أنواع متاجر الجملة
23	ثالثا: قرارات تسويق تاجر الجملة
24	<b>المطلب الثالث: منشآت تجارة التجزئة</b>
24	أولا: مفهوم و أهمية تاجر التجزئة
25	ثانيا: وظائف تجار التجزئة
25	ثالثا: أسس تصنيف متاجر التجزئة و أنواعها
27	<b>المبحث الثالث: ماهية قنوات التوزيع</b>
27	<b>المطلب الأول: تعريف و طبيعة قنوات التوزيع</b>
27	أولا: تعريف، أهداف و أهمية قنوات التوزيع
28	ثانيا: أنواع قنوات التوزيع
29	ثالثا: إدارة قنوات التوزيع
32	<b>المطلب الثاني: التوزيع المادي كآلية للسياسة التوزيعية</b>
32	أولا: تعريف نظام التوزيع المادي وأهميته
33	ثانيا: أهداف التوزيع المادي
34	ثالثا: مكونات نظام التوزيع المادي
35	<b>المبحث الرابع: سياسة توزيع السلع الغذائية من منظور التسويق الزراعي</b>
35	<b>المطلب الأول: مفهوم التسويق الزراعي</b>
35	أولا: تعريف التسويق الزراعي
38	ثانيا: طبيعة وخصائص المنتجات الزراعية
40	ثالثا: مكونات المزيج التسويقي الزراعي
41	رابعا: مشاكل التسويق الزراعي
42	<b>المطلب الثاني: قنوات التسويق الزراعية</b>
42	أولا: عناصر قنوات التسويق
46	ثانيا: الصورة الحديثة للمنشآت التسويقية
48	ثالثا: أسواق المنتجات الزراعية
49	رابعا: الخصائص الهيكلية لأسواق المنتجات الغذائية
50	<b>المطلب الثالث: تسويق الخضار والفواكه</b>
50	أولا: إنتاج و استهلاك الخضار والفواكه

## فهرس المحتويات

51	ثانيا: العوامل المؤثرة على تسويق الخضار والفواكه
51	ثالثا: قنوات تسويق الخضار والفواكه الطازجة
52	خلاصة
<b>الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري</b>	
54	تمهيد
55	المبحث الأول: التحضر وتطور حجم السكان في المدن وظهور مشكلة الغذاء
55	المطلب الأول: التحضر وتطور حجم السكان في المدن والمناطق الحضرية
55	أولا: مفهوم التحضر، المدينة و المناطق الحضرية
59	ثانيا: تطور حجم السكان الحضر في العالم
62	المطلب الثاني: خصائص و تحديات مشكلة الغذاء في المدن
62	أولا: خصائص مشكلة الغذاء في المدن
65	ثانيا: تحديات مشكلة الغذاء في المدن
73	المبحث الثاني: الأمن الغذائي الحضري، مفهومه، معايير و العوامل المؤثرة عليه
73	المطلب الأول: الأمن الغذائي من المفهوم الشامل إلى الحضري
73	أولا: مفهوم و مستويات الأمن الغذائي الشامل
76	ثانيا: تعريف الأمن الغذائي الحضري و معايير
82	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي الحضري
82	أولا: العوامل المؤثرة على انعدام الأمن الغذائي العابر
85	ثانيا: العوامل المؤثرة على انعدام الأمن الغذائي المزمّن
92	المبحث الثالث: تجارب دولية للأمن الغذائي الحضري و أثر فيروس كوفيد-19 على الأمن الغذائي
92	المطلب الأول: تجربة البرازيل والهند
92	أولا: تجربة البرازيل الناجحة "برنامج القضاء على الجوع"
96	ثانيا: تجربة الهند "تطوير سلسلة الإمداد بالأغذية المبردة لتعزيز محوري الحصول و الاستعمال"
98	المطلب الثاني: أثر فيروس كورونا على الأمن الغذائي
98	أولا: أثر فيروس كوفيد-19 على التجارة، السياحة و أسواق الطاقة
100	ثانيا: آثاره على الإمداد و الطلب على الغذاء

## فهرس المحتويات

105	المطلب الثالث: مواجهة فيروس كورونا وأثرها على الأمن الغذائي
105	أولا: كيفية مواجهة تحدي فيروس كورونا للحد من أثره على الأمن الغذائي
107	ثانيا: سلامة الأغذية أثناء انتشار جائحة كورونا
109	خلاصة
	<b>الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسات توزيع الأغذية في المدن</b>
111	تمهيد
112	المبحث الأول: النظام الغذائي الحضري
112	المطلب الأول: مفهوم النظم الغذائية و العناصر المكونة لها
112	أولا: تعريف النظام الغذائي
115	ثانيا: مكونات الأنظمة الغذائية
124	المطلب الثاني: الأنماط الغذائية تعريفها، أنواعها و نتائجها
124	أولا: تعريف الأنماط الغذائية
125	ثانيا: النتائج التغذوية للأنماط الغذائية
126	ثالثا: أنواع النظم الغذائية
130	المبحث الثاني: نظام توزيع الغذاء في المدن
130	المطلب الأول: مفهوم نظام توزيع السلع الغذائية في المدن و ديناميكياته
130	أولا: تعريف نظام توريد وتوزيع السلع الغذائية
136	ثانيا: فعالية وديناميكية نظام توزيع السلع الغذائية
139	المطلب الثاني: الأمن الغذائي الحضري و علاقته بنظام توزيع الغذاء
139	أولا: مستويات نظام توزيع الغذاء في المدن
144	ثانيا: العلاقة بين معايير الأمن الغذائي الحضري و نظام توزيع الغذاء
146	المبحث الثالث: توزيع الغذاء في المدن من خلال التجربة المغربية
146	المطلب الأول: العوامل المؤثرة على التحولات الحاصلة في أنظمة توزيع الأغذية
146	أولا: تحول سلسلة توزيع الأغذية
147	ثانيا:العوامل المؤثرة على تحول نظام توزيع الأغذية في المدن
150	المطلب الثاني: نظام توزيع الغذاء في مدينة الرباط
150	أولا: إشكالية الدراسة
150	ثانيا: منهجية الدراسة

## فهرس المحتويات

153	ثالثا: نتائج الدراسة
156	خلاصة
	<b>الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري و توزيع السلع الغذائية في الجزائر</b>
158	تمهيد
159	المبحث الأول: التوسع الحضري و النمو الديمغرافي في الجزائر
159	المطلب الأول: التحضر و النمو الحضري في الجزائر
159	أولا: مفهوم التحضر و النمو الحضري
163	ثانيا: معايير تصنيف المناطق الحضرية المعتمدة في الجزائر
166	المطلب الثاني: تطور عدد التجمعات الحضرية و حجم السكان الحضر في الجزائر
166	أولا: تطور عدد التجمعات الحضرية في الجزائر
171	ثانيا: تطور حجم السكان الحضر في الجزائر
174	ثالثا: خصائص السكان الحضر في الجزائر
179	المبحث الثاني: المحاور الأساسية للأمن الغذائي الحضري في الجزائر
179	المطلب الأول: مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري (محور الوفرة)
179	أولا: معطيات اقتصادية-كلية
182	ثانيا: محور الوفرة (الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر و الواردات الغذائية)
187	المطلب الثاني: المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي الحضري في الجزائر
187	أولا: مؤشرات محور الحصول على الغذاء
191	ثانيا: مؤشرات محور الاستعمال
197	<b>المبحث الثالث: انعكاس سياسة توزيع السلع الغذائية على الأمن الغذائي الحضري في الجزائر</b>
197	المطلب الأول: تأثير أسواق السلع الغذائية الوطنية على الأمن الغذائي في الجزائر
197	أولا: أسواق الجملة
200	ثانيا: أسواق التجزئة
201	ثالثا: سياسات و نظم توزيع السلع الغذائية في الجزائر
205	<b>المطلب الثاني: تأثير الأسواق الدولية للسلع الغذائية و تحديات الأمن الغذائي في الجزائر</b>
205	أولا: السياق الدولي و الوطني للزراعة و الغذاء في الجزائر

## فهرس المحتويات

206	ثانيا: رهانات و تحديات الأمن الغذائي في الجزائر
209	خلاصة
211	خاتمة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق

# فهرس الجداول و الأشكال

## فهرس الجداول والأشكال

الترقيم	فهرس الجداول.	الصفحة
الجدول (1.1)	أسس تقسيم تجار الجملة	20
الجدول (2.1)	أنواع تجار الجملة العاديين	21
الجدول (3.1)	قنوات التسويق موزعة حسب الوظائف و المرافق	43
الجدول (1.2)	تطور سكان المناطق الحضرية والريفية في العالم مع توقعات حتى سنة 2050	59
الجدول (2.2)	المراحل الثلاث لتطور المحلات الكبرى	64
الجدول (3.2)	تحديات المشكلة الغذائية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية	71
الجدول (4.2)	مستويات الأمن الغذائي	76
الجدول (5.2)	نموذج الغذاء الحضري في البرازيل "برنامج القضاء على الجوع"	95
الجدول (6.2)	نموذج الغذاء الحضري بمجمعات الأغذية الضخمة في الهند	97
الجدول (7.2)	قابلية الدول العربية للتأثر بالصدمات على صعيد الإمداد والطلب فيما يتعلق بمرض كورونا المستجد	104
الجدول (1.3)	العوامل المحددة لتطور الأنظمة الغذائية	115
الجدول (2.3)	أنواع النظم الغذائية و سلاسل الإمدادات الغذائية و البيئات الغذائية الخاصة بها	128
الجدول (3.3)	ما الذي يجب معرفته عن أسواق البيع بالجملة	140
الجدول (4.3)	ما الذي يجب معرفته عن أسواق البيع بالتجزئة	142
الجدول (5.3)	ما الذي يجب معرفته عن المحلات التجارية	144
الجدول (1.4)	المصطلحات المستخدمة في القانون 20-2001.	163
الجدول (2.4)	المصطلحات المستخدمة في القانون 06-2006.	164
الجدول (3.4)	تعريف التصنيفات حسب القانونين 20-2001 و 06-2006	164
الجدول (4.4)	معايير تصنيف المناطق الحضرية اعتمادا على تعدادي 1998 و 2008	165
الجدول (5.4)	تطور عدد التجمعات الحضرية حسب الحجم ما بين 1977-2008	166
الجدول (6.4)	توزيع الوحدات الحضرية حسب التصنيف و الحجم لسنة 2008.	167
الجدول (7.4)	تطور سكان الحضر و الريفيين في الجزائر بين 1886-2008	171
الجدول (8.4)	تطور نسبة السكان الحضر في الجزائر بين 2009-2020	173
الجدول (9.4)	تطور عدد سكان الأرياف في الجزائر من سنة 1995-2017	174
الجدول (10.4)	توزيع السكان و تركيبهم حسب الشريحة الخمسية و حسب الوسط	175

## فهرس الجداول والأشكال

176	تصنيف السكان حسب الإنفاق السنوي المتوسط للفرد سنة 2011	الجدول(11.4)
177	توزيع الأسر الجزائرية حسب الوسط الريفي - الحضري في الفترة 2000-2011.	الجدول(12.4)
188	تطور النفقات الغذائية السنوية في الوسط الريفي و الحضري بين 2000-2011	الجدول(13.4)
190	المؤشر العام لأسعار الاستهلاك للسلع الغذائية في الجزائر 2012-2017	الجدول(14.4)
192	تطور متوسط نسبة التغذية (حريرة/الفرد الواحد)	الجدول(15.4)
193	المؤشر العام للجوع في الجزائر	الجدول(16.4)
195	الفاقد من الحبوب مقاسا بالحريرات خلال الفترة(2009-2013)	الجدول(17.4)
<b>فهرس الأشكال</b>		
09	المنفعة الاقتصادية لوسطاء التوزيع	الشكل(1.1)
12	أنواع المؤسسات الوظيفية	الشكل(2.1)
12	أنواع الوسطاء و الوكلاء	الشكل(3.1)
13	أنواع السماسرة	الشكل(4.1)
29	طول قنوات التوزيع	الشكل(5.1)
37	الوظائف التسويقية	الشكل(6.1)
57	المفهوم الجديد للعلاقة المستمرة بين المناطق الريفية والحضرية	الشكل(1.2)
60	تطور حجم السكان الحضريون والريفيون في العالم خلال الفترة 1950 - 2050	الشكل (2.2)
61	تطور حجم السكان الحضريون في المناطق الأقل والأكثر تقدما في العالم	الشكل (3.2)
69	الهدر والفاقد الغذائي لكل فرد حسب المناطق	الشكل (4.2)
74	التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي	الشكل (5.2)
81	معايير الأمن الغذائي الحضري	الشكل(6.2)
102	الصادرات الزراعية والغذائية كححص من صادرات السلع وواردات الغذاء الكلية في بعض الدول العربية.(متوسط الفترة 2014-2016)	الشكل (7.2)
114	الإطار المفاهيمي للنظم الغذائية	الشكل (1.3)
133	العناصر الأساسية المساعدة على فهم نظام توريد و توزيع السلع الغذائية في المدن	الشكل (2.3)
173	تطور نسبة السكان الحضري في الجزائر	الشكل (1.4)
183	تطور إنتاج الحبوب ما بين الفترتين 2000-2009 و 2010-2017	الشكل (2.4)
<b>فهرس الخرائط</b>		

## فهرس الجداول والأشكال

168	الحدود الجغرافية للتجمع الحضري في الجزائر العاصمة	الخريطة(4.1)
169	الحدود الجغرافية للتجمع الحضري في البلدية	الخريطة(2.4)
169	الحدود الجغرافية للتجمع الحضري في عنابة	الخريطة(3.4)
170	مكونات الشبكة الحضرية في الجزائر لسنة 2008	الخريطة(4.4)
184	مناطق إنتاج الحبوب في الجزائر لسنة 2017	الخريطة(5.4)

## فهرس الرموز

الرمز	مدلوله
<b>SADA</b>	Systèmes d'Approvisionnement et de Distribution Alimentaires
<b>IFPRI</b>	International Food Policy Research Institute
<b>GIH</b>	Global Index Hunger
<b>FAO</b>	Food and Agriculture Organization
<b>ONS</b>	Office National des Statistiques
<b>CREAD</b>	Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement
<b>PNDA</b>	Plan National de Développement Agricole
<b>ENPARD</b>	European Neighbourhood Programme for Agriculture and Rural Développement
<b>EIA</b>	Energy Information Administration
<b>SAU</b>	Securité Alimentaire Urbaine
<b>IFPRI</b>	International Food Policy Research Institute
<b>MADR</b>	Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural

## مقدمة:

صادف تطور الإنسان مع الزمن تنوعاً في حاجاته وتغيراً في أذواقه الاستهلاكية، وزيادة في أفراد المجتمع بالشكل الذي عقد من تنظيماتهم الاجتماعية ونوع مفاهيمهم الثقافية، مما تخلف عنه تعاضم حاجاتهم إلى الغذاء بالشكل الذي يهدد أمنهم الغذائي والذي أصبح محل اهتمام الدول منذ سبعينات القرن العشرين، وزاد من نشاط المؤسسات الدولية ذات العلاقة بالغذاء وعلى رأسهم منظمة الأغذية والزراعة **F.A.O** منذ مؤتمرها للأغذية عام 1974، حيث استحوذت قضية الأمن الغذائي على اهتمام كبير من قبل الدارسين و الباحثين على مستوى العالم، إذ أدى استفحال الأزمة عالمياً منذ عام 1973 إلى تعميق و بروز مشكلة غياب الأمن الغذائي خاصة في الدول النامية، وكان الاهتمام العالمي منصباً على ضرورة إيجاد حل للمشكلة.

ومع بداية القرن العشرين، بلغ عدد المدن التي تجاوز عدد سكانها المليون نسمة أقل من 20 مدينة في العالم، والتي تواجدت معظمها في اقتصاديات الدول المتطورة صناعياً، ليصبح هذا الرقم مع بداية القرن الواحد والعشرين 400 مدينة، تميزت معظمها (75% من المدن) بمستويات دخل منخفضة ومتوسطة (Cohen, Barney, 2004)؛ حيث عرف العالم سنة 2008 نسبة تحضر كبيرة ترتب عنها تركز نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، والتي رشحها الخبراء بالارتفاع إلى 70% بحلول سنة 2050، مشتملة على الدول النامية أيضاً (United Nations Human Settlements Programme, 2003).

كلما اتسعت المدن بهذا الشكل المضطرد، فإن تموينها بالغذاء يصبح أحد أهم تحديات الأمن الغذائي التي تواجه العالم، وخاصة فيما يعرف بـ "قرن المدن" حيث يتزايد معدل نمو المدن بتزايد عدد السكان الحضري، أين برزت مقارنة جديدة لمشكلة الأمن الغذائي، وهي مقارنة الأمن الغذائي الحضري التي يواجهها تحدي كبير يتمثل في توفير كميات كافية من الأغذية يسهل الحصول عليها من جانب سكان الحضر و في ظروف صحية جيدة خاصة بالنسبة للفقراء منهم؛ وهذا مفاده تفعيل سياسات كثيرة كالسياسات التوزيعية للسلع الغذائية، بالشكل الذي يزيد من الكفاءة التوزيعية و يقلل من الفاقد و التالف

ولقد ظلت مجموعة التسويق التابعة للفاو تركز منذ فترة طويلة على هذه القضية، و تقوم المجموعة حالياً بإجراء عدد من الدراسات حول أحوال المدن بهدف تقديم تحليل مفصل وتقييم لأنظمة توزيع الغذاء الحضري، والكيفية التي تعمل بها وفعاليتها أدائها ومقدرتها على تلبية احتياجات سكان المدن.

وتركز هذه الدراسات أيضا على قدرات أنظمة توزيع الغذاء الحضري على الوفاء بمتطلبات النمو السريع للمدن والتطورات المرتبطة بالتغير في مستوى الدخل وأحوال الفقراء الحضريين، وتتطرق أيضا لمجالات الأداء ذات الصلة الوثيقة بكفاءة هذه الأنظمة واستدامتها؛ ولا يقتصر اهتمام هذه الدراسات فقط على تموين المدن بأنواع معينة من الغذاء، بل تعالج أمر قنوات التوزيع في المناطق الحضرية التي يتم عبرها توفير الاحتياجات الغذائية للمستهلكين والمرافق الضرورية المتمثلة في البنية التحتية وأسواق الجملة والتجزئة، إلى جانب الخدمات (كتوفير معلومات السوق، القروض، وتقديم النصح والمساعدة).

### أولاً- أهمية الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت قضية الأمن الغذائي سواء على المستوى العربي أو الإقليمي أو الوطني غير أنها لم تأخذ بعين الاعتبار أهمية النمو الحضري خاصة في السنوات الأخيرة و مدى تأثيره على الأمن الغذائي و من هنا تبرز أهمية الدراسة، من خلال الوصول إلى تشخيص مشكلة الأمن الغذائي الحضري وتحليل سياسات توزيع الأغذية في المدن ومن ثم تفعيل دورها في الحد من المشكلة، وخاصة إذا تعلق الأمر بالمدن الجزائرية.

### ثانيا- هدف الدراسة:

- للتعرف على أبعاد هذه المشكلة ومحاولة إيجاد حلول نسبية لها، استهدفت الدراسة تحليل مشكلة "الأمن الغذائي الحضري"، إلى مكوناتها، وتفسير الأسباب الكامنة وراءها وكذا تشخيص السياسات المؤدية إليها ، وإبراز دور سياسات توزيع السلع الغذائية في الحد من آثار هذه المشكلة.

### ثالثا إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية الدراسة ووصولنا إلى أهدافها، سنحاول الإجابة على سؤال رئيسي مفاده:

**كيف يمكن تفعيل سياسات توزيع الغذاء في الجزائر للحد من مشكلة الأمن الغذائي الحضري ؟**

ومن السؤال الرئيسي للبحث ارتأينا أن تكون أسئلته الفرعية كالآتي:

- ❖ ما الذي يميز توزيع السلع الغذائية عن غيرها من السلع؟
- ❖ ما مفهوم الأمن الغذائي الحضري، وما الأسباب الرئيسية الكامنة وراءه؟
- ❖ ماذا يعني نظام توزيع السلع الغذائية في المدن و ما علاقته بالأمن الغذائي الحضري؟

❖ ما هي آثار تزايد عدد سكان المدن في الجزائر على الأمن الغذائي و سلامة الأغذية؟

❖ كيف تساهم سياسات توزيع السلع الغذائية في الجزائر على ترسيخ الأمن الغذائي الحضري؟

رابعاً- فرضيات الدراسة:

**الفرضية الأولى:** يختلف الإنتاج الزراعي عن عملية الإنتاج الصناعي مما يجعل السلع الغذائية تتميز

بخصائص تختلف عن تلك التي تتميز بها السلع الصناعية، وبالتالي اختلاف سياسة توزيع السلع الغذائية.

**الفرضية الثانية:** يعبر الأمن الغذائي الحضري عن تلك الحالة التي تستطيع من خلالها الأسر الحضرية

الحصول على الغذاء و استهلاكه في ظروف صحية جيدة.

**الفرضية الثالثة:** تزايد عدد السكان الحضر في المدن الجزائرية يؤثر سلبا على أمنهم الغذائي وسلامة

أغذيتهم.

**الفرضية الرابعة:** يمكن للسياسات التوزيعية الحد من مشكلة الأمن الغذائي الحضري من خلال تحسين

كفاءة جميع الأنشطة التي تتولى إيصال الأغذية إلى المناطق الحضرية في الجزائر.

خامساً- حدود الدراسة:

بالنسبة لحدود الدراسة التي ارتأينا أن يدرس فيها موضوعنا فهي على جانبين مكاني وزماني:

بالنسبة للحدود المكانية اقتصرنا على تحليل جوانب الموضوع بالنسبة للمناطق الحضرية الجزائرية،

أما الحدود الزمنية فهي تتعلق أولاً بتطور حجم السكان الحضر في الجزائر انطلاقاً من سنة 1886 م إلى

غاية سنة 2020 مع التركيز على فترات ما بعد الثورة 1954 إلى غاية آخر تعداد قام به الديوان الوطني

للإحصائيات(ONS) سنة 2008 و الذي يتم إعداده كل عشر سنوات، أما بالنسبة للفترة 2009-2020

فتم الاعتماد على بيانات البنك الدولي للسكان، و تتعلق ثانياً بمؤشرات الأمن الغذائي الحضري خلال

الفترة (2000-2020) بالاعتماد على إحصائيات ONS المتعلقة بالنفقات الغذائية للعائلات الجزائرية

خلال الفترة 2000-2011، و تم الاعتماد على مصادر أخرى مثل FAO فيما يخص المؤشرات التي تعذر

الحصول عليها خلال الفترة 2000-2020 لسنوات مختلفة حسب المتاح.

سادساً- منهج الدراسة

تمت معالجة موضوع دراستنا باستخدام المنهج الاستقرائي والذي أداته الوصف و المسح المكثبي في الجزء

النظري ، من خلال وصف مكونات مشكلة الأمن الغذائي الحضري و العوامل المؤثرة عليها و العلاقة بينها و بين أنظمة توزيع الأغذية في المدن. و المنهج الاستقرائي والاستنباطي باستخدام أداتي الوصف و التحليل بالنسبة للجزء التطبيقي من خلال وصف ظاهرة التحضر في الجزائر و تحليل أثرها على الأمن الغذائي من خلال القيام بتحليل معطيات تتعلق بمؤشرات الأمن الغذائي للأسر الجزائرية و كذا تحليل وضعية سياسات و نظم توزيع السلع الغذائية في الجزائر.

### سابعاً- الدراسات السابقة

لغرض استكمال الجانب النظري للدراسة لابد للباحث من استشراف الجهود السابقة للباحثين في مجال دراسته وما قدموه، ليستفيد من بعضها في دراسته الحالية، ويتسنى له معالجة الموضوع من زاوية لم يتم التعرض لها من قبل؛ لذلك سنذكر بعضاً من هذه الدراسات كما يلي:

**الدراسة الأولى:** د. سالم اللوزي. سياسات و نظم توزيع الغذاء في الوطن العربي و انعكاساتها على الأمن الغذائي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الخرطوم. 2006.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على وضعية سياسات و أنظمة توزيع السلع الغذائية في الوطن العربي و أثرها على الأمن الغذائي العربي، و اقتراح التعديلات اللازمة عليها بما يضمن تحسينها و تطويرها على المستويين الوطني و الإقليمي و ذلك للمساهمة في تحقيق أكبر قدر من الأمن الغذائي العربي. تمثلت إشكالية الدراسة في: كيف تؤثر سياسات و أنظمة توزيع الغذاء على الأمن الغذائي في الدول العربية ؟ استعرضت هذه الدراسة في أبوابها السبعة التطورات الحاصلة في الإنتاج و المتاح للاستهلاك و الفجوة الغذائية و نسب الاكتفاء الذاتي و الفجوة الغذائية للسلع و المجموعات الغذائية الرئيسية، و مؤشرات الأمن الغذائي و علاقتها بسياسات و أنظمة توزيع الغذاء في الوطن العربي، و سياسات و أنظمة توزيع السلع الغذائية في الأسواق العربية و أهم التطورات التي شهدتها و أثرها على الأمن الغذائي الوطني و الإقليمي. كما استعرضت الأنظمة و التشريعات التي تحكم عمليات تداول السلع و المنتجات الغذائية و الجهات والمؤسسات القائمة عليها و محددات و معوقات تطوير سياسات توزيع و تداول الأغذية في الدول العربية. حيث توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج و التوصيات الهامة من بين هذه النتائج أنه إذا ما اتسمت سياسات و أنظمة توزيع الغذاء بالكفاءة فإن ذلك سينعكس على تحقيق المزيد من الأمن الغذائي في الدول

العربية، وكذلك أن كفاءة تلك السياسات و الأنظمة معناه شفافية الأسواق و التي تعكس قوة السوق و تحرير الأسعار و توافر المعلومات الكافية لدى المستهلك.

الجانب الذي ستهتم به دراستنا و الذي تغيب في هذه الدراسة هو علاقة سياسات و أنظمة توزيع الغذاء في المدن بالأمن الغذائي الحضري بمعنى التركيز على مستوى جزئي و هو المدينة.

### الدراسة الثانية:

Mohammed ADERGHAL, Sylvaine LEMEILLEUR, Bruno ROMAGNY. **Contribution des systèmes de distribution alimentaire à la sécurité alimentaire des villes : étude de cas sur l'agglomération de Rabat (Maroc)**. Agence Française de Développement AFD.Paris.France. Février.2019

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالميادين الأساسية التي تعمل على تحسين قدرة أنظمة توزيع الغذاء من أجل الاستجابة لتحديات الأمن الغذائي والصحي للسكان الحضر في مدينة الرباط، كما تهدف إلى تحديد المجالات ذات الأولوية لتحسين قدرة أنظمة توزيع الأغذية على أداء وظائفها في سياق التعقيد المتزايد لظروف العرض والطلب. يتمثل السؤال الرئيسي لهذه الدراسة في ما مدى مساهمة أنظمة توزيع الأغذية في الحد من مشكلة الأمن الغذائي والصحي للمدن في بلدان البحر الأبيض المتوسط؟

تناولت الدراسة في محورها الأول العوامل المؤثرة على التغيرات الحاصلة في أنظمة توزيع الغذاء في المدن، وحصرت في خمس عوامل هي نمو المدن، ظهور طبقة وسطى من المستهلكين، تنوع مصادر التوريد، تنوع أشكال التوريد، إشراك السلطات المحلية. اعتمدت هذه الدراسة على بيانات تم جمعها من خلال المسوحات النوعية والكمية للمستهلكين والأعوان الفاعلين في مختلف الشعب الغذائية في التجمع الحضري للرباط. توصلت الدراسة إلى أنه تم إعادة تنظيم أماكن الإمداد بالمنتجات الطازجة لكن يبقى مشكل الوصول غير المستقر للسكان إلى الغذاء قائما ومقلقا أكثر من مشكل القدرة على المنافسة، كما لا تزال مشاكل الجودة الصحية تمثل تحديا كبيرا. تتطابق هذه الدراسة مع إشكالية دراستنا إلا أننا سنعالجها بالإسقاط على المدن الجزائرية بصفة عامة.

**ثامنا- المصطلحات:** الأمن الغذائي الحضري، التحضر، السكان الحضر، أنظمة توزيع الأغذية في المدن.

### تاسعا- أقسام الدراسة

للإلمام بكافة جوانب الدراسة والإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا، سنحاول معالجة هذا الموضوع

وفق خطة تحتوي على أربعة فصول، يتناول الأول منها مفاهيم عامة حول التوزيع، في حين خصص الثاني لوصف و تحليل مشكلة الأمن الغذائي الحضري. أما الفصل الثالث فقد اهتم بوصف النظام الغذائي الحضري و تحليل سياسات توزيع الأغذية في المدن، و اهتم الفصل الرابع من هذه الدراسة بتحليل مؤشرات الأمن الغذائي الحضري في الجزائر و مدى فعالية سياسة توزيع الأغذية للحد من المشكلة.

### ملخص

شهدت الجزائر على غرار باقي دول العالم نموا حضريا لم يسبق له مثيل خاصة بعد الاستقلال، تمثل في تزايد حجم المناطق الحضرية و كثافتها السكانية مما تسبب في تغير و تعقد الأساس الوظيفي والاقتصادي من جهة، وكذا في تغير نمط الحياة لدى السكان وسلوكهم الاستهلاكي من جهة أخرى، وهو الأمر الذي يبرز تحد تأمين الغذاء لسكان المدن الجزائرية.

اقتصرت دراستنا على إبراز دور نظم توزيع الغذاء في ضمان الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي للسكان الحضر من أجل تأمين سرعات حرارية كافية ومتنوعة وصحية.

من خلال النتائج المتوصل إليها من الدراسة التطبيقية، وجد أن التحضر في الجزائر أثر على الأمن الغذائي للسكان الحضر سلبا خاصة على الطبقات الفقيرة التي تقطن في المدن، كما أثر على الأنماط الغذائية للسكان الحضر في الجزائر فقد اتجهت الأسر الجزائرية إلى استهلاك أكثر للبروتينات الحيوانية وكذا تناول الطعام خارج المنزل، كما تراجع القدرة الشرائية للأسر الجزائرية في المناطق الحضرية ما يؤثر على استهلاكها للغذاء الصحي. بينت النتائج أيضا أن ما يحول دون المساهمة الفعالة لنظم توزيع الغذاء في الجزائر نقص البنى التحتية و غياب التجهيزات على مستوى أسواق الجملة، و غياب الشفافية مما ينجم عنه عدم تماشي النوعية مع الأسعار. و بالتالي فإن نظم توزيع السلع الغذائية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يمكنها من المساهمة في التخفيف من حدة مشكلة الأمن الغذائي الحضري في الجزائر.

**Abstract :**

Algeria like the rest of the world, witnessed unprecedented urban growth, especially after independence, which is represented by increasing in urban areas population density, and caused: complexity in functional and economic basis, change in the lifestyle of the population and their consumption behavior, and highlights the challenge of urban food security in Algeria.

Our study was limited to highlighting the role of food distribution systems in ensuring the physical, economic and social access of the urban population in order to secure sufficient, varied and healthy calories.

Through the results obtained from the applied study, it was found that urbanization in Algeria affected the food security of the urban population negatively, especially on the poor classes living in cities, and also affected the dietary patterns of the urban population in Algeria. Algerian families tended to consume more animal proteins as well as eating Food is outside the home, and the purchasing power of Algerian families in urban areas has declined, which affects their consumption of healthy food. The results also showed that what prevents the effective contribution of food distribution systems in Algeria is the lack of infrastructure and equipment at the level of wholesale markets, and the absence of transparency, which results in the lack of quality in line with prices. Thus, the food commodity distribution systems have not yet reached the required level that would enable them to contribute to alleviating the problem of urban food security in Algeria.

**Résumé :**

L'Algérie comme le reste du pays de monde, a connu une croissance urbaine sans précédent, surtout après l'indépendance, qui se traduit par une augmentation de la densité de population dans les zones urbaines, et a provoqué : la complexité des bases fonctionnelles et économiques, le changement du mode de vie de la population et de leurs comportements de consommation, et met en lumière le défi de la sécurité alimentaire urbaine en Algérie.

Notre étude s'est limitée à mettre en évidence le rôle des systèmes de distribution alimentaire pour assurer l'accès physique, économique et social de la population urbaine afin de s'assurer des calories suffisantes, variées et saines.

A travers les résultats obtenus à partir de l'étude de cas, il a été constaté que l'urbanisation en Algérie affectait négativement la sécurité alimentaire de la population urbaine, en particulier sur les pauvres vivant dans les villes, et affectait également les habitudes alimentaires de la population urbaine en Algérie. tendance à consommer plus de protéines animales en plus de manger. Les résultats ont également montré que ce qui empêche la contribution effective des systèmes de distribution alimentaire en Algérie est le manque d'infrastructures et d'équipements au niveau des marchés de gros, et l'absence de transparence, qui se traduit par le manque de qualité en adéquation avec les prix. Ainsi, les systèmes de distribution des denrées alimentaires n'ont pas encore atteint le niveau requis qui leur permettrait de contribuer à atténuer le problème de la sécurité alimentaire urbaine en Algérie.

### تمهيد:

البيئة المعاصرة معقدة جدا، لا بد من الإسراع نحو تقنيات دقيقة لتقريب المنتج من المستهلك. التسويق لا يغطي فقط هذه التقنيات بل يغطي أيضا أساليب تخطيط وتسيير العمليات التسويقية، كما نلاحظ أن التسويق يسعى إلى بيع سلعة، خدمة، فكرة، مرشح للانتخابات، أو حتى التسويق لسبب اجتماعي مثلا. وعليه يطبق التسويق في المؤسسات الربحية كما في المنظمات غير الربحية، سواء كانت تعمل في السوق المحلي أو الدولي. يهتم التسويق بتوجيه المنتجات إلى المستهلكين الأفراد والمستهلكين الصناعيين، أيضا المؤسسات الإنتاجية كما الخدمة بهدف جذب الزبائن، كل ذلك من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها كل من المنافسة والعمولة.

ويعتبر التوزيع من الوظائف الأساسية للتسويق وأحد عناصر المزيج التسويقي إلى جانب السلعة، السعر والترويج، ويمثل الحلقة التي تسمح بانسياب وتدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك النهائي ووضعه في المكان المناسب تجاهه وفي الوقت المناسب وبالشكل المناسب أيضا. غير أن فعالية وظيفة التوزيع تتطلب ضرورة التفهم التام لهذه الوظيفة وعدم اقتصرها على إجراءات البيع، واعتبارها جهدا ينطوي على تسهيل تدفق السلع والخدمات من أيدي منتجها إلى المستهلكين النهائيين، متضمنة البحوث التسويقية التي تكشف عن حاجات ورغبات وميول المستهلكين الجديدة وتساعد على جمع المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات وإعداد السياسات التوزيعية بما يكفل تحقيق المنافع الزمنية، المكانية والحيازة للمنتج.

إنّ التوزيع بأنشطته المختلفة إذا ما تمّ تخطيطه وتنفيذه بشكل عملي صحيح وكفؤ من قبل إدارة كفؤة ذات خبرة عالية في مجال التوزيع فإنّه حتما يخلق للمؤسسة ميزة تنافسية تجعلها قادرة على الاستجابة لمختلف ظروف السوق واحتياجاته المختلفة.

وعليه سيتم التطرق ضمن هذا الفصل إلى تعريف التوزيع كأحد عناصر المزيج التسويقي، والدور الذي يضطلع به وسطاء التوزيع وكيف ينتظمون داخل قنوات التوزيع وعلى أي أساس يتم اختيارهم، وأخيرا نتناول قنوات التوزيع من منظور التسويق الزراعي، وذلك من خلال أربع مباحث.

### المبحث الأول: مدخل نظري لوظيفة التوزيع

احتل التوزيع في الآونة الأخيرة مكانة بارزة كأحد أهم مكونات المزيج التسويقي، وقد استمد أهميته من منطق مؤداه أنّ أي منتج مبتكر ومتميز ومعلن عنه ويبيع بسعر جذاب قد لا يعني أي شيء للمستهلك ما لم يكن تجاهه في الوقت والمكان المناسبين. فالأمر لا يتوقف عند تقديم منتج جيد وبسعر مناسب، بل يتعداه إلى الكيفية التي يصل بها هذا المنتج إلى المستهلك النهائي أو المشتري الصناعي في المكان الذي يريده وفي الوقت المناسب له وبالشكل المناسب وبالكميات المطلوبة وبأقل التكاليف.

### المطلب الأول: مكانة التوزيع في المزيج التسويقي

إنّ نجاح أي منظمة لا يمكن له أن يتحقق حتى لو اعتمدت مبدأ التخطيط الصحيح والسليم لأنشطتها التسويقية الأخرى دون النظرة التكاملية لهذه الأنشطة مع النشاط التوزيعي باعتباره أحد العناصر المهمة للمزيج التسويقي.

### أولاً: مفهوم التسويق

لا يوجد تعريف واحد للتسويق، بل تعددت التعاريف المستخدمة فيه، حيث اختلف تعريف التسويق من مرحلة إلى أخرى حسب المفهوم الاقتصادي لكل مرحلة.

### 1) تعريف الكتاب والباحثين:

يعرّف **King** التسويق بأنه: " التّعبئة والاستغلال والرّقابة على الجهد الكلي للمشروع بغرض مساعدة المستهلكين في حلّ مشاكل معينة وبطرق تتفق مع الدعم المخطط للمركز الربحي للمشروع"<sup>1</sup>.  
كما يعرّف **Stanton** التسويق على أنّه: " نظام كلي من أنشطة الأعمال المترابطة والتي تصمم لتخطيط وتسعير وتوزيع المنتجات للعملاء الحاليين والمرتبين"<sup>2</sup>.

أمّا **Philip Kotler** والذي يعتبر من أهمّ الباحثين والكتّاب اللذين أثروا المكتبة العالمية، فإنّه حاول تطوير تعريفه للتسويق في كل مرّة، وفقاً لتقدم الأبحاث العلمية في هذا المجال، ويمكن تلخيص أهم تعاريفه فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صلاح الشنواني. الإدارة التسويقية الحديثة: المفهوم والاستراتيجية. مؤسسة الشهاب. الجامعة. 1996 ص26

<sup>2</sup> اسماعيل محمد السيد. الإعلان. المكتب العربي الحديث. الاسكندرية. مصر. ص26.

<sup>3</sup> Philip Kotler. Les clés du Marketing. Pearson Education. France. Paris. 2003. P 7.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

"التسويق هو فن وعلم اختيار الأسواق المستهدفة اكتساب والمحافظة وتطوير الزبائن بخلق وتوصيل وإعطاء قيمة عالية لكل زبون".

"التسويق هو الوظيفة التي تتعرف على الاحتياجات والرغبات غير المحققة، تعرف وتضبط حجمها ومردوديتها الأساسية، تحدد الأسواق المستهدفة والتي تكون المؤسسة في أحسن وضعية لخدمتها، تقرر المنتجات والخدمات والبرامج الفعلية الأكثر ملائمة وتطلب من جميع الموجودين بالمؤسسة بأن يكونوا في استماع وخدمة الزبون".

و يرى **Dubois و Kotler** بأن<sup>4</sup>: "التسويق هو الآلية الاقتصادية والاجتماعية، التي عن طريقها يحقق الأفراد أو المجموعات رغباتهم واحتياجاتهم بواسطة الخلق والتبادل لمختلف المنتجات والقيم".

"التسويق هو نشاط الأفراد الموجه إلى إشباع الحاجات والرغبات من خلال عملية المبادلة".

### 2) تعريف الجمعية الأمريكية للتسويق (AMA)<sup>5</sup>:

أ) تعريف سنة 1960: "التسويق هو ممارسة أنشطة الأعمال الخاصة بتوجيه تدفق السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك أو المستخدم".

ب) تعريف سنة 1985: "التسويق هو العملية الخاصة بتخطيط وتنفيذ وخلق وتسعير وترويج وتوزيع الأفكار أو السلع أو الخدمات اللازمة لإتمام عمليات التبادل والتي تؤدي إلى إشباع حاجات الأفراد وتحقيق أهداف المنظمات".

ج) تعريف سنة 2007: "التسويق عبارة عن نشاط تقوم به مجموعة مؤسسات، وهو مجموعة أساليب تهدف إلى خلق، اتصال، تسليم وتبادل ممتلكات (معروضات) ذات قيمة بالنسبة للمستهلك، الزبون، الشركاء والمؤسسات على العموم"<sup>6</sup>.

يهدف التسويق إلى خلق علاقة تبادل مثلى بين المؤسسة والزبون كما يهدف إلى تعظيم الرضا المتبادل وهذا ما يطلق عليه الرؤية التسويقية (النظرة التسويقية) -l'optique marketing-

<sup>4</sup>: Kotler & Dubois. Marketing et Management. Pbli-Union Edition. 10<sup>ème</sup> édition. Paris. 2000. P 40-46.

<sup>5</sup> عبد السلام أبو قحف. التسويق وجهة نظر معاصرة. مطبعة الإشعاع الفنية. الطبعة الأولى. الأردن. 2001. ص 47,49.

<sup>6</sup>: Johanne Brunet, François Colbert, Robert Desormeaux, Renè Gendreau, Renaud Legoux, Jean-François Ouellet. Gestion du marketing. Gaetan morin éditeur. 5<sup>e</sup> édition. Québec. Canada. 2011. P 4,5.

Traduction libre de : Marketing is the activity, set of institutions, and processes for creating, communicating, delivering and exchanging offerings that have value for customers, clients, partners, and society at large.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

### ثانيا: دور وأهمية التسويق

للتسويق دور وأهمية لا يمكن أن تخفى على العامّ والخاصّ، يمكن ملاحظتها في الحياة اليومية للفرد العادي، باعتباره إما مُنتجا أو مستهلكا أو وسيط بينهما.

يمكن دور التسويق في ضمان استمرار تحقيق النمو الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع من خلال تقديم السلع والخدمات لإشباع حاجاتهم، واستخدام أو استغلال الموارد المتاحة في المجتمع وقد تتعدّد أهداف التسويق وتباين ليس فقط بتعدّد واختلاف المنظّمات من حيث النشاط والحجم والموقع الجغرافي والمستوى التكنولوجي ولكن باختلاف دورة حياة الأعمال (Business life cycle) على مستوى الاقتصاد الوطني من ناحية وعلى مستوى المنظّمة من فترة لأخرى.

يتولى التسويق مهمة استهداف المستهلكين والبحث عنهم من أجل تصريف منتجات المؤسسة، كما يعمل على اكتشاف ما الذي يفضّله المستهلك، وما الكميّة الواجب إنتاجها، وما هو الشكل الذي يجب أن يأخذه المنتج، إذن فالتسويق يضطلع بمهمة صعبة تزداد صعوبتها في ظل ديناميكية المنافسة<sup>7</sup>.

و يمكن تلخيص دور التسويق في الأهداف التي يرمي إليها داخل كلّ منظّمة كما يلي:<sup>8</sup>

- تعظيم حصة المنظّمة في السوق أو من مبيعات الصناعة.
- تحقيق رقم معيّن من الأرباح التّاجمة عن عملية البيع، فرجل التسويق يعتبر مهندسا، مهمّته الأساسيّة توليد المكاسب والأرباح من المبيعات.
- التنبؤ برغبات وحاجات أفراد المجتمع والقيام بالأنشطة اللازمة لتحقيق أو إشباع هذه الحاجات سواء كانت مرتبطة بسلعة أو خدمة.
- تحقيق مستوى عال من رضا المستهلكين أو العملاء.
- المحافظة وتنمية المركز التنافسي للمنظّمة.

و يذهب PHILIP KOTLER إلى أنّ دور التسويق هو خلق وتطوير وتسليم السلع والخدمات للمستهلكين والمؤسسات، ومجال تطبيقه يمتد إلى عشرة أنواع من المجالات:<sup>9</sup>

<sup>7</sup> : Johanne Brunet, François Colbert, Robert Desormeaux, Renè Gendreau, Renaud Legoux, Jean-François Ouellet. Gestion du marketing. Op.cit. P6

<sup>8</sup> عبد السلام أبو قحف. التسويق وجهة نظر معاصرة. مطبعة الإشعاع الفنية. الطبعة الأولى.الأردن.2001. ص20، 21.

<sup>9</sup> :KOTLER & DU BOIS . Marketing et Management .Op.cit. p 36-37.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

- **المنافع:** والتي تمثل أهم منتجات كل بلد ومبادلاته التجارية، وقد تكون أساس اقتصاد بعض الدول النامية، كالبترول مثلاً.
  - **الخدمات:** مع التطور الاقتصادي، نسبة من النمو تتجه نحو الخدمات التي قد تمثل أكثر من السلع.
  - **التجارب والخبرات:** بتوزيع السلع والخدمات، يمكن خلق وبيع الخبرات الناتجة عن ذلك.
  - **الأحداث:** الأحداث العالمية الكبيرة كالبطولة العالمية لكرة القدم، المعارض الاقتصادية والثقافية الكبرى، الألعاب الأولمبية، وقد أصبحت عمل مستقل بذاته من الإنتاج والتسيير، وصولاً إلى أدق التفاصيل التجارية بها.
  - **الأشخاص:** إنّ تسويق المشاهير قد أصبح سوقاً بمعنى الكلمة.
  - **الأماكن:** البلدان، الأماكن، المدن، يبرز دور التسويق فيها من أجل استقطاب السياح، أو المتعاملين الاقتصاديين مثلاً.
  - **الملكيّات:** حقوق الملكية أصبحت ميدان يبرز فيه دور التسويق في تنظيم الحصول على هذه الحقوق وفق ميكانيزمات السوق كحقوق استغلال "ماركة" إنتاجية معينة.
  - **المنظّمات:** دور التسويق فيها هو إعطاء مصداقية لصورتها أمام جمهورها، كمنظمة Green Peace مثلاً.
  - **الأخبار:** يمكن إنتاجها وتسويقها كمنتج حقيقي.
  - **الأفكار:** كل عرض هو بالضرورة ترجمة أو امتداد لفكرة معينة، ودور التسويق هنا هو تعيين الحاجة الأساسية لهذه الفكرة.
- إنّ هذه المجالات العشر هي الميدان الجديد الذي برز فيه دور التسويق إلى حدّ كبير حسب ما ذهب إليه KOTLER ، إذ بتعدد مجالات التطبيق وتوسعها عبر الزمن، تزايد دور التسويق وامتدّ إلى كل الجوانب الاقتصادية المشكّلة لحياة الإنسان سواء العادية أو غير العادية أو تلك الواقعة تحت تأثير بعض الأحداث غير العادية كبطولة العالم لكرة القدم.

### ثالثاً: عناصر المزيج التسويقي

في عام 1964 ، خرج الأستاذ الجامعي في Harvard Business School ، نيل بوردن بخليط سماه المزيج

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

التسويقي Marketing Mix غير أنّ جيروم ماركتي هو من سبق إلى وضع أسس هذا المزيج حين قدم تعريفًا عامًا للتسويق سماه الأربعة حروف P (4P'S) حيث حصر التسويق في ما يلي:<sup>10</sup>

**المنتج (Product):** يتمثل في ما تعرضه المؤسسة ويتضمن السلع أو الخدمات أو مزيجًا بينهما.  
**السعر (Price):** كان السعر ولا يزال متغير يتحدد وفق العملية التجارية.

**الترويج (Promotion):** هو إعلام أولئك المستهلكين بتوفر ما يرغبون فيه لديك.

**التوزيع (Placement):** وهو تقديم ما يرغبون فيه من خلال الطرق والسبل التي يريدونها أولئك المستهلكين في المكان الذي يريدونه فيه.

### المطلب الثاني: ماهية وظيفة التوزيع

التوزيع هو أحد عناصر المزيج التسويقي ويعتبر جزء من نظام أكبر وهو النظام التسويقي الذي يتكون من مجموعة أنظمة فرعية تتفاعل وتتكامل فيما بينها من أجل تحقيق أهداف المنظمة وإستراتيجيتها التسويقية.

### أولاً: تعريف التوزيع

إنّ أهمية التوزيع جعلت الكثير من الباحثين والمختصين في مجال التسويق والتوزيع يولون أهمية بالغة في إعطاء تعريف محدد للتوزيع، أدى هذا إلى ظهور الكثير من التعريفات نوجز أهمها في مايلي:<sup>11</sup>

عرّف (KOTLER 2004) التوزيع على أنّه "مورد يدخل للمنظمة ضمن المدخلات الأخرى من التصنيع والبحث وغيرها، وهو مورد خارجي، بصورة اعتيادية يستغرق بناءه عدة سنوات وليس من السهل تغييره، وإنّ هذا النظام من الأهمية مع الموارد الداخلة الأساسية في المرافق الهندسية الإنتاجية ويمثل مجموعة من السياسات التي تؤلف النظام الأساسي الذي عليه يتم بناء مجموعة واسعة من العلاقات طويلة الأجل".  
تقول أدبيات المعهد القانوني للتسويق (CIM) إنّ التوزيع عبارة عن نشاط ديناميكي من النشاطات والجهود التسويقية التي تختص بانتقال ملكية السلع والخدمات من مصادر إنتاجها إلى المستهلك أو المنتج" (الصميدعي والعلاق 2006). أمّا ارمان داين فإنّه يرى بأنّ التوزيع "مجموعة من النشاطات التي تتم أو تبدأ فعلياً من لحظة دخول السلعة بشكلها الاستعمالي إلى المخزن التجاري العائد للمنتج أو الممول

<sup>10</sup>: Pierre Filiatrault, Naoufel Daghfous. Le Marketing. gaetan morin éditeur. Québec. 2006. p 36.37.38.39.

<sup>11</sup> د. محمود جاسم الصميدعي. إدارة التوزيع-منظور متكامل-. دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2008. ص 23، 24.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

الأخير إلى لحظة قيام المستهلك أو المنتفع باستلامها".

أما ( Procter 1996) فيعرف التوزيع على أنه " يتضمن القرارات والنشاطات بتحويل المنتجات من المنتج إلى المستهلك ويشير إلى التوزيع الذي يضمن الخزن والنقل وإدارة المخازن". في حين يشير ( Mc Carthy 1989) على أن التوزيع " عبارة عن جريان مادي للسلع من القنوات أو أنه تلك الأنشطة التي تجعل المنتج متوفرا للمستهلك وقت ما يطلبه وفي المكان الذي يرغبه، وأنه عمليات انسياب السلع والخدمات التي تشارك فيها المنظمات والأشخاص وانتقالها من الشركة المنتجة إلى المستهلك".

تؤكد الكثير من الأدبيات على أن التوزيع عبارة عن وظيفة أو نشاط من وظائف أو أنشطة التسويق وجزء حيوي وأساسي من المزيج التسويقي، لأنه يهتم بضمان توريد احتياجات المستهلكين والمستفيدين من السلع والخدمات، من أماكن وجودها في المصنع أو متاجر الجملة والمفرد أو المخازن. بذلك فإنه النشاط الذي يسعى لتحقيق المنافع المكانية، الزمنية والحيازية أنه بدون إستراتيجية توزيعية فاعلة لا يمكن أن تتحقق الكفاءة التسويقية. (David 2007).

المتفحص للتعريفات السابقة يرى بأن التوزيع يشمل ركنين أساسيين هما قنوات التوزيع (منافذ التوزيع) والتوزيع المادي (نقل، خزن، مناولة...)، إن قنوات التوزيع تمثل حلقة وصل بين المنظمة والمشتريين باختلاف أنواعهم وتسمياتهم، في حين أن التوزيع المادي يتعلق بانتقال المنتجات بالكمية اللازمة والوقت والمكان المناسبين.

### ثانيا: أهمية التوزيع

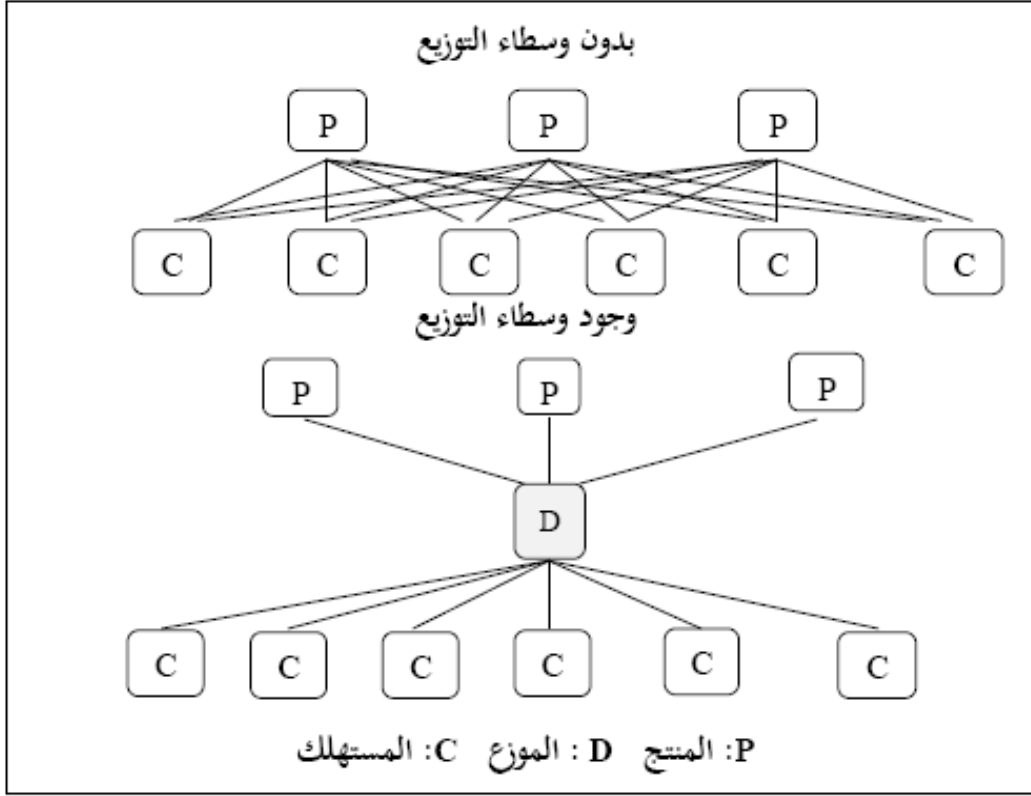
نفترض أنه يوجد ثلاث (03) منتجات وستة (06) زبائن في سوق ما، من أجل إيصال المنتجات من المنتجين إلى المستهلكين نحتاج إلى ثمانية عشر (18) معاملة مختلفة، يعني ذلك بذل جهودا مضاعفة لكل من عمليات اللوجستيك، البيع، الترويج، خدمات ما بعد البيع... عند إدخال وسيط (موزع) نستطيع تقليص عدد المعاملات اللازمة لإيصال المنتج للمستهلك وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

و عليه للتوزيع أهمية تكمن في تقليص الفجوات الموجودة بين احتياجات المستهلكين والمنتجين، فبعض المنتجين ينتجون بكميات كبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم، كما يمكن أن يكون المصنع بعيدا عن أماكن تواجد المستهلكين، ومن مصلحة المنتج أن يبيع بكميات كبيرة وعليه ليس من صالح المؤسسة أن

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

تتفاوض مع كل زبون على حدى، المستهلك من جهته أيضا يشتري بكميات قليلة ويفضل تواجد المنتج قريبا منه<sup>12</sup>.

الشكل رقم(1.1): المنفعة الاقتصادية لوسطاء التوزيع



Source ; Johanne Brunet, François Colbert, Robert Desormeaux, Renè Gendreau, Renaud Legoux, édition. Québec. Canada. Jean-François Ouellet. Gestion du marketing. Gaetan morin éditeur. 5° 2011.p 248.

### ثالثا: أهداف التوزيع

يسعى نظام التوزيع إلى الإجابة على مجموعة الأسئلة التي تساهم بشكل أو آخر في تحديد ومعرفة أغراض أو أهداف التوزيع، تتمثل هذه الأسئلة في ما يلي:<sup>13</sup>

- ما هي المنتجات التي يجب توفيرها وإيصالها إلى الأسواق المختلفة؟
- من هم المستهلكين، المستفيدين بإيصال المنتجات لهم، خصائصهم الديمغرافية ( فئاتهم العمرية، قدراتهم

<sup>12</sup> :Johanne Brunet, François Colbert, Robert Desormeaux, Renè Gendreau, Renaud Legoux, Jean-François Ouellet. Gestion du marketing. Opcit. P 248.

<sup>13</sup> د. محمود جاسم الصميدعي. إدارة التوزيع-منظور متكامل-.مرجع سبق ذكره.ص 28،29.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

- الشرائية، عاداتهم وأنماطهم الاستهلاكية...؟
- ما هي مواقع الطلب الحقيقية والفعالية والمحتملة للمنتجات؟
  - ما هو التوقيت الزمني المناسب لتقديم المنتجات للأسواق؟
  - ما هو حجم المستهلكين أو المشترين الذين يجب أن تلبية حاجاتهم ويتم إيصال المنتجات لهم؟
  - ما هي البدائل المتاحة للمنظمة في اختيار وسائل النقل وقنوات التوزيع؟
  - أي من القنوات التوزيعية الأكثر فعالية في جعل المنتجات في متناول المستهلكين؟
  - ما هي الأساليب التوزيعية التي يجب أن تنفذ لسد النقص الحاصل في توزيع المنتجات وفي القضاء على الاختناقات التوزيعية؟
  - هل المخازن المستخدمة كافية ومهيأة بالشكل الذي يسمح بتوفير المنتجات بالوقت المناسب عند حدوث الطلب عليها وبالجودة المطلوبة؟
  - من خلال الإجابة على الأسئلة السابقة تكون المنظمة قادرة على تحقيق الأهداف التوزيعية التي يمكن إنجازها في ما يلي:<sup>14</sup>
  - توفير المنتجات (سلع وخدمات) في وقت حدوث الطلب عليها وفي أماكن الطلب وبالأسعار والنوعية المطلوبة.
  - تحقيق المنفعة الزمانية والمكانية وذلك من خلال تجهيز المستهلكين بالكمية وفي الوقت والمكان المناسبين.
  - تحقيق المنفعة الحيازية بنقل الملكية من خلال منافذ التوزيع.
  - تقليل التكاليف التسويقية وخاصة التوزيعية منها.
  - خلق الثقة والاستقرار النفسي لدى المستهلكين من خلال ضمان استمرار تدفق السلع والخدمات.
  - إقامة الصلة بين المنظمة ومستهلكيها من خلال الاتصال المباشر وغير المباشر من خلال قنوات التوزيع.
  - الاحتفاظ بمستوى خزين جيد.
  - الوصول إلى ما يسمى بمستوى الكفاية الاجتماعية في إيصال المنتجات إلى أكبر عدد ممكن من

<sup>14</sup> نفس المرجع السابق، ص30.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

المستهلكين.

- المحافظة على الحصة السوقية من خلال تهيئة المنتجات في كل الظروف وفي كل الأسواق.

### رابعا: وظائف التوزيع

على ضوء ما تقدم من أهمية وأهداف للتوزيع كنشاط ضمن أنشطة التسويق فإننا نلاحظ بأنّ هناك العديد من الوظائف التي يضطلع بها هذا النشاط.

و نظرا لانتساع النشاط التوزيعي فإنّ هناك الكثير من الوظائف التي لا يختلف الكثير من المختصين والباحثين سوى في عددها أو محتواها إلاّ ببعض النقاط التي تعبر عن وجهة نظر كل منهم، بهذا الصدد يشير (Kotler and Armstrong) إلى ثمانية وظائف بينما يشير آخرون إلى تسع وظائف وهي:<sup>15</sup>

1) التوزيع المادي: ويشمل وظيفتي نقل وخزن المنتجات.

2) الوقت والمكان: أي جعل هذه المجموعة غير متجانسة من المنتجات في المكان والزمان الذي يرغب به المستهلكين.

3) الوظيفة المالية: وتشتمل على تمويل جميع الوظائف التي يشملها التوزيع وكذلك تغطية النفقات اللازمة لذلك.

4) نقل اللقب: تشمل انسياب أو انتقال الملكية القانونية للمنتجات للمشتريين.

5) المخاطرة: تحمل المخاطر المتعلقة بأنشطة التوزيع بركنيها (قنوات التوزيع والتوزيع المادي).

6) البحث: وتشمل البحث عن المعلومات والمعرفة لما يريده المستهلكين المحتملين.

7) الترويج: محاولة ترغيب وإقناع المستهلكين باتخاذ قرار شراء المنتجات المعروضة أمامهم.

8) الخدمات: تقديم الخدمات للمستهلكين قبل وبعد البيع.

9) الدعم: وتشمل التأمين، التوثيق والإدارة.

<sup>15</sup> د. محمود جاسم الصميدعي. إدارة التوزيع-منظور متكامل-مرجع سبق ذكره. ص31، 32.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

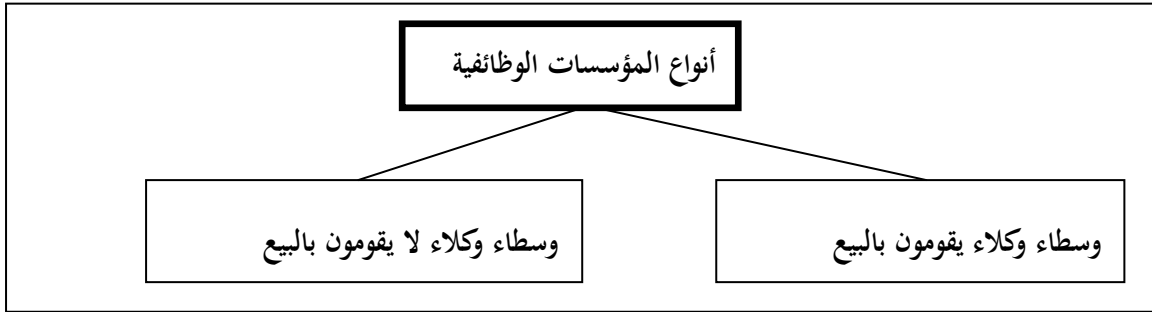
المبحث الثاني: منشآت التوزيع (المؤسسات التسويقية)

يعتبر الوسطاء حلقة الوصل بين المنظمة وأسواقها، مشكلين قنوات توزيع متعددة الأشكال والصفات، ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه هؤلاء الوسطاء فإننا سنتناولهم بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: المؤسسات الوظيفية (السماسة، الوكلاء)

يعتبر الوسطاء الموظفون جزءا من المنظمات التي تقوم بأداء مجموعة من الوظائف التسويقية، مختلفة عن المنشآت التجارية (تجار الجملة والتجزئة) بأنها لا تمتلك السلع موضع التعامل، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (2.1): أنواع المؤسسات الوظيفية



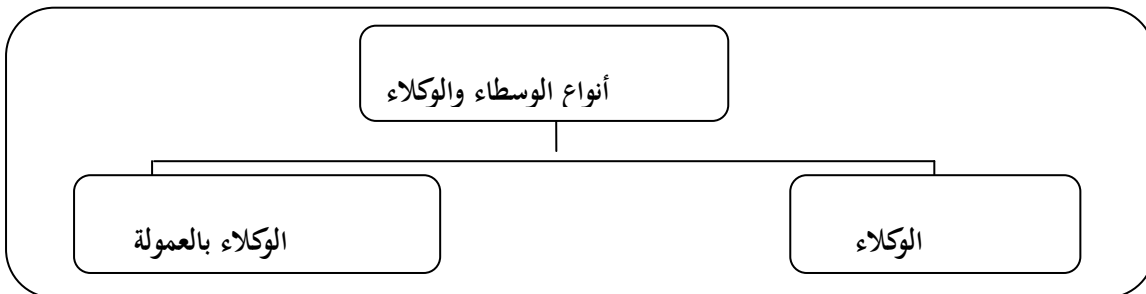
المصدر: د. علي فلاح الزعبي. إدارة التوزيع - مدخل تطبيقي متكامل - دار المسيرة للنشر

والتوزيع. عمان. الأردن. 2010. ص 168.

أولا: أنواع الوسطاء والوكلاء

يساهم كل من الوكيل والسماسة في تصريف المنتجات، لكن يختلفان في حيازة السلع وحدود السلطات التي يمنحها لهم المنتجون، ويمكن تقسيمهم إلى نوعين حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (3.1): أنواع الوسطاء والوكلاء



المصدر: د. علي فلاح الزعبي. إدارة التوزيع - مدخل تطبيقي متكامل - دار المسيرة للنشر

والتوزيع. عمان. الأردن. 2010. ص 168.

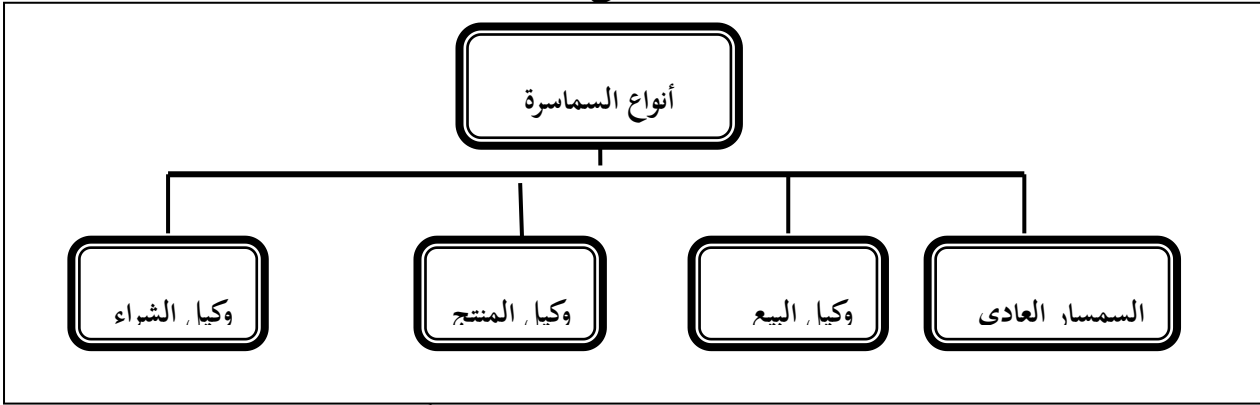
## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

1) الوكلاء السماسرة: وهم الوسطاء الوكلاء الذين يقومون بالتفاوض على أعمال بيع وشراء السلع دون أن تكون في حيازتهم، بل تبقى في حيازة الموكل، وهناك عدة أنواع للوكلاء والسماسرة كما يلي: <sup>16</sup>

أ) السمسار: هو الشخص المستقل في أعماله عن موكله، والذي يقوم بعمليات البيع والشراء لصالح موكله دون أن تكون البضاعة موضع التعامل في حيازته أو ملكا له، كما أنه يكتسب عمولته بمجرد توقيع عقد البيع، وذلك بغض النظر عن تسليم أو عدم تسليم البضاعة موضع التعامل.

وترجع أهمية السماسرة إلى أنهم يملكون المعلومات عن الظروف السوقية في صناعة معينة سواء في جانب العرض منها أو جانب الطلب عليها، ولذلك يستطيعون إمداد العملاء بالمعلومات اللازمة وأفضل طريقة للتعامل. <sup>17</sup> والشكل التالي يبين أنواعهم حسب طبيعة العلاقة والخدمات التي يقدمونها:

### الشكل (4.1): أنواع السماسرة



المصدر: د. علي فلاح الزعبي. إدارة التوزيع - مدخل تطبيقي متكامل - دار المسيرة للنشر

والتوزيع. عمان. الأردن. 2010. ص 170.

● السمسار الحر (العادي أو العمومي): هو الوكيل الوسيط الذي يقوم بتقريب وجهات النظر بين البائع والمشتري لغرض إيصال المفاوضات بينهما إلى حد عقد الصفقة البيعية، كما أنه لا يمثل أحد الطرفين المتعاقدين تمثيلا دائما ولا يكون طرفا في العقد المبرم بينهما، وعليه لا يعتبر السمسار وكيلا بالمفهوم القانوني. ويتقاضى السمسار الحر لقاء نشاطه عمولة من البائع والمشتري أو من أحدهما. وغالبا ما تكون عمولته منخفضة نظرا لمحدودية الوظائف التي يقوم بها. <sup>18</sup>

<sup>16</sup> د. هاني حامد الضمور. طرق التوزيع. دار وائل للنشر. الطبعة الثانية. عمان. الأردن. 2008. ص 103.

<sup>17</sup> د. محمد فريد الصحن. د. إسماعيل السيد. التسويق. الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع. الإسكندرية. مصر. 2000. ص 215.

<sup>18</sup> د. هاني حامد الضمور. طرق التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص 104.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

ولكن متى يستخدم السمسار الحر؟<sup>19</sup>

- حينما يكون الطلب على السلع موسمياً.
- حينما يكون المنتج صغيراً أو غير قادر على افتتاح قسم للبيع أو استخدام مندوبي البيع التابعين له في توزيع سلعته.
- حينما تكون درجة التماثل للسلع المتشابهة والمنتجة من قبل عدة مؤسسات بدرجة عالية بحيث يتعذر على المشتري اختيار النوع الجيد منها.

● **وكيل البيع:** يعتبر وكيل البيع رجل أعمال مستقل، تربطه بموكله أو موكله عادة علاقة مستمرة قائمة على أساس عقد طويل الأجل. ويتولى هذا الوكيل بيع إنتاج الموكل كله أو بأكمله في منطقة غير محددة، إلا إذا كان الموكل يقوم بإنتاج أكثر من خط واحد من المنتجات، ففي هذه الحالة يقتصر عمل الوكيل على بيع الإنتاج الكلي لنوع معين وذلك تبعاً لنوع تخصصه. ويتمتع عادة وكيل البيع بسلطة كبيرة في تحديد أسعار وشروط البيع والتسليم. وهو يعتبر بمثابة إدارة مبيعات للمؤسسة التي يمثلها، وخاصة أنه يقدم لها المعلومات المتعلقة بالسوق، والنصح والإرشاد، كما أنه يقوم بتمويل موكله أحياناً. ويتقاضى عمولة تزيد عن تلك التي يتقاضاها السمسار الحر نظراً لتعدد الخدمات التي يقدمها.<sup>20</sup> متى يستخدم وكيل البيع؟<sup>21</sup>

- عندما يكون حجم الإنتاج صغيراً.
- عندما تكون الشركة بحاجة مستمرة إلى مساعدات مالية.
- إنتاج أنواع مختلفة ومحدودة من البضائع والتي تحتاج توزيع شامل ومنتشر.
- عند عدم وجود قسم للبيع أو مندوبي البيع.

● **وكيل المنتج:** يحتل وكيل المنتج مكاناً وسطاً بين السمسار العادي ووكيل البيع، فهو يختلف عن وكيل البيع من ناحية قيامه ببيع جزء من إنتاج الموكل كما يختص بالتوزيع في منطقة محددة، ولكنه يختلف عن السمسار العادي في أنّ عدد موكله محدود، وأنه يمثلهم بانتظام وأنّ منطقتهم محدودة، كما أنه يبيع طبقاً لشروط يضعها موكله، بينما يرفع السمسار العادي الأسعار لموكله. هذا ويتقاضى وكيل المنتج عمولة تقل

<sup>19</sup> نفس المرجع السابق. ص 105.

<sup>20</sup> نفس المرجع السابق. ص 105، 106.

<sup>21</sup> د. علي فلاح الزغبى، إدارة التوزيع - مدخل تطبيقي متكامل - دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. 2010. ص 171.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

عن تلك التي يتقاضاها وكيل البيع وذلك لقيامه بخدمات محدودة، كما أنّ وكيل المنتج نادراً ما يقوم بتمويل موكله ومد عملائه بالإئتمانات ووظيفة تحصيل الديون بينما يقوم وكيل البيع بتأدية مثل هذه الخدمات.<sup>22</sup> متى يستخدم وكيل المنتج؟<sup>23</sup>

- عندما يكون المنتج جديداً.

- عندما تكون الشركة جديدة.

- بسبب التشتت الجغرافي للعملاء.

- عندما تكون السلع الحالية ليست ذات علامة تجارية.

● **وكيل الشراء:** يعتبر وكيل الشراء رجل أعمال مستقل يقوم بإتمام وظيفة الشراء لحساب عملائه تحت إشرافهم ورقابتهم، فهو يمدّهم بكافة المعلومات الخاصة بالبضائع المطلوبة من حيث مدى توفرها في الأسواق ومصادر إنتاجها (مورديها) وأسعارها ومعلومات أخرى. يعد أحياناً بمثابة إدارة مشتريات لبعض المنشآت وخاصة صغيرة الحجم. ويختلف عن بقية الوسطاء بأنه يمثل المشتري فقط. ويختلف عن السمسار العادي من حيث استمرار علاقته مع موكله والقائمة على أساس عقد طويل الأجل. ويقتصر عمله على التفاوض في عقود الشراء، كما يقوم بوظائف تسويقية أخرى كتخزين السلع التي يتعامل بها، واستلامها، وفحصها، وشحنها، ويتقاضى وكيل الشراء مكافأته على شكل عمولة أو على أساس راتب شهري.<sup>24</sup> متى يستخدم وكيل الشراء؟<sup>25</sup>

- في حالة صغر حجم المشتري وكذا بعدهم عن الأسواق وعدم القدرة على الاتصال المستمر بالسوق.

- الحاجة إلى من يمدّهم بالمعلومات عن الأسعار السائدة في السوق.

- عند وجود (متاجر تجزئة، متاجر جملة) التي تحتاج إلى عدد كبير من السلع المتنوعة من مصادر مختلفة وكلاء الشراء.

<sup>22</sup> د. هاني حامد الضامور. إدارة قنوات التوزيع. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الثانية. 2002. ص 109.

<sup>23</sup> د. علي فلاح الزغبي. إدارة التوزيع-مدخل تطبيقي متكامل. مرجع سبق ذكره. ص 172.

<sup>24</sup> د. هاني حامد الضامور. طرق التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص 108.

<sup>25</sup> د. علي فلاح الزغبي. إدارة التوزيع-مدخل تطبيقي متكامل. مرجع سبق ذكره. ص 172.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

ب) شركات البيع بالمزاد العلني: هي محلات للبيع والتخزين المؤقت تقوم بعملية البيع علنا أمام عدد كبير من المشترين ونيابة عن البائع، إلا أنّ للبائع حق الرفض أو القبول لعقد صفقة موضع التعامل، وهناك نوعان من المزادات:<sup>26</sup>

• **المزادات المنظمة:** وهي المزادات الدائمة المتخصصة ببيع سلع معينة كالمزادات التي تحدث في سوق الخضار والفواكه.

• **المزادات غير المنظمة:** وهي المزادات المؤقتة التي تعقد لبيع سلعة معينة من فترة لأخرى ومنها المزادات التي تعقد لبيع السيارات والآلات.

ج) **وكلاء الاستيراد والتصدير:** وهم أيّ من الوكلاء السابقين، يتعامل مع طرفين (المصدر والمستورد) على أن يكون تعاملهم في التجارة الخارجية وليس الداخلية، ويرتبط وكلاء الاستيراد أو التصدير بعقود تجارية ورضائية مع موكلهم بخصوص المنطقة الجغرافية التي سيستخدمها، والصلاحيات والسلطات المخولة له بخصوص الأسعار وشروط البيع، ويستخدم المنتج وكلاء التصدير في حالة تقديمه منتج جديد أو في حالة عدم خبرته السوقية في الأسواق الخارجية.<sup>27</sup>

2. **الوكلاء بالعمولة:** يتميز الوكيل بالعمولة بالخصائص التالية<sup>28</sup>

- حيازته للسلع موضع التعامل، حيث تكون كأمانة رغم بقاء ملكيتها للموكل.
  - يتعامل بالسلع لحساب الغير ولكن تحت اسمه التجاري الخاص.
  - يقوم عادة بتمثيل البائع فقط.
  - يبيع السلع التي يتعامل بها دون إذن مسبق من الموكل الذي يبقى اسمه مجهولا من قبل المشتري.
- كما يقوم الوكلاء بالعمولة بكل من وظيفة التخزين، النقل، التمويل، تقديم المعلومات، تجزئة السلع، أما بالنسبة لمقدار العمولة التي يتقاضاها غالبا ما تكون نسبة معينة من قيمة السلعة، ولا تستحق العمولة إلاّ بتمام العقد الذي كلف الوكيل بإبرامه.

متى يتم استخدام الوكلاء بالعمولة؟

<sup>26</sup> نفس المرجع السابق.ص173.

<sup>27</sup> د.هاني حامد الضامور. إدارة قنوات التوزيع. مرجع سبق ذكره.ص112.

<sup>28</sup> نفس المرجع السابق.ص115.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

تظهر أهمية الوكلاء بالعمولة بصفة خاصة في تسويق السلع النمطية والمتجانسة وفي الأسواق المنتظمة، وتحت هذه الظروف يمكن للموكلين إرسال منتجاتهم بسهولة إلى الوكلاء، كما يمكنهم من مراجعة أعمالهم بصورة دقيقة.<sup>29</sup>

### ثانياً: إدارة السماسرة والوكلاء

إنّ المنشآت الإنتاجية التي ترغب في تسويق منتجاتها أو تتخلى عن جزء من وظائفها التسويقية إلى الوكلاء والسماسرة، يجب أن تتبنى خطة واضحة لإدارة أعمال الوكلاء والسماسرة المفوض لهم بتنفيذ مجموعة من الوظائف التسويقية.

و تتطلب هذه الخطة اتخاذ مجموعة من القرارات الخاصة باختيار الوكلاء والسماسرة من حيث العدد والنوع، وتحديد المعايير الخاصة باختيارهم، وأهم المعايير التي تلجأ إليها الكثير من المنشآت عند اختيار الوكلاء والسماسرة ما يلي:<sup>30</sup>

- شهرة الوكيل التجاري في السوق الذي يعمل به.

- خبرته في سوق العمل وطول الفترة الزمنية التي يعمل بها في مجال العمل المفوض.

- قوة مركزه المالي والإداري.

- التخصص الفني والتجاري.

و عند اختيار الوسطاء يجري الاتصال بهم من أجل التفاوض حول شروط العقد، ويفضل أن تكون الشروط مكتوبة وموضحة تجنبا لحدوث أي صراع أو خلاف بين الطرفين في المستقبل، وأهم الشروط العامة التي تتضمنها صيغة العقد ما يلي:<sup>31</sup>

حدود المنطقة البيعية، شروط البيع أو الشراء، نسبة العمولة، عدد الموكلين أو نوعية البضائع المسموح لهم التعامل بها، الفترة الزمنية لإنهاء العقد، شرط جزائي.

### ثالثاً: تحفيز السماسرة والوكلاء

إنّ الهدف من عملية تحفيز السماسرة والوكلاء هو تعزيز قدراتهم لتنفيذ الأعمال الموكلة إليهم وعلى تعزيز

<sup>29</sup> د. هاني حامد الضامور. طرق التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص 114.

<sup>30</sup> نفس المرجع السابق. ص 117، 118.

<sup>31</sup> د. علي فلاح الزغبى. إدارة التوزيع-مدخل تطبيقي متكامل. مرجع سبق ذكره. ص 175، 176.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

واستمرار العلاقة معهم. وأهم أنواع الحوافز:<sup>32</sup>

- **الحوافز المعنوية:** مثل إرسال مندوبي الشركة لزيارة الوكلاء والسماسة وتبادل الآراء معهم في مواقع عملهم، وتقديم اقتراحات تساعدهم على تطوير أعمالهم.
- **الحوافز المادية:** وتتمثل في تقديم مكافآت مالية للسماسة والوكلاء اللذين يجتازون الحد الأدنى المقرر لهم خلال فترة زمنية معينة، وتقديم مساعدات فنية وبرامج تدريبية خاصة لتطوير أعمالهم.

### رابعاً: تقييم أعمال السماسرة والوكلاء

تعد عملية التقييم ضرورية لكلى الطرفين الموكل والوكيل، فالموكل يتأكد من مدى التزام الوكلاء بتنفيذ الأعمال الموكلة لهم وفقاً للصلاحيات المعطاة لهم. أما الوكيل فإنه تأتي عملية التقييم نتيجة الظروف السوقية وشدة المنافسة التجارية، ويترتب على عملية التقييم من قبل الموكل ما يلي:<sup>33</sup>

- الاستغناء عن السماسرة الوكلاء إذا كانت نتائج التقييم سلبية واستبدالهم بمنافذ توزيعية جديدة وفقاً لاعتبارات معينة.
  - تعزيز قدرات السماسرة والوكلاء الحاليين إذا كانت نتائج التقييم إيجابية.
- هذا ويتم عملية التقييم وفقاً لمعايير محددة مسبقة يضعها الوكيل أو الموكل أو حسب شروط العقد التجاري.

### المطلب الثاني: منشآت تجارة الجملة

تتضمن تجارة الجملة جميع الفعاليات التسويقية التي تؤدي إلى تدفق وانسياب السلع والخدمات من أماكن إنتاجها ثم توزيعها على متاجر التجزئة أو المستخدمين الصناعيين، وبذلك يعتبر تجار الجملة حلقة وصل بين المنتجين وتجار التجزئة والمشتريين المختلفين.

### أولاً: تجارة الجملة، المفهوم والأهمية

إنّ تجار الجملة يمثلون إحدى الحلقات الأساسية التي تتكون منها قناة التوزيع، لذلك فإنهم يعتبرون أحد اللاعبين الأساسيين في نجاح أعمال قناة التوزيع.

### 1) مفهوم تجارة الجملة

<sup>32</sup> د. هاني حامد الضامور. طرق التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص 117، 118.

<sup>33</sup> نفس المرجع السابق. ص 118.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

تمثل تجارة الجملة تلك النشاطات التي تهدف إلى شراء المنتجات بكميات كبيرة من المنتجين والمستوردين بغرض إعادة بيعها بكميات متغيرة لتجار التجزئة والمستهلكين الصناعيين أو المؤسسات.<sup>34</sup> في حين يشير اصطلاح وسطاء تجارة الجملة (تجار الجملة) إلى مؤسسات الأعمال التي تركز على ممارسة أنشطة تجارة الجملة.<sup>35</sup>

و يختلف تجار الجملة أو بائعو الجملة عن غيرهم في عدد من الأوجه:<sup>36</sup>

- يولي بائعو الجملة اهتماما اقل للتطور والمناخ والموقع بسبب كونهم يتعاملون مع عملاء الأعمال التجارية أكثر من المستهلكين النهائيين.
- تكون عمليات البيع بالجملة عادة أكبر من عمليات البيع بالتجزئة وتغطي مناطق تجارية أوسع من غيرها.
- الحكومات تتعامل مع بائعي الجملة بطريقة مختلفة فيما يتعلق باللوائح القانونية والضرائب.

### 2) أهمية تجارة الجملة:

تكمن أهمية تجارة الجملة في سد الفجوة بين الشركات المنتجة وتجار التجزئة وذلك من خلال تقديم الخدمات ذات القيمة لكليهما، كما تساهم تجارة الجملة في تحقيق الكثير من المنافع لنظام التوزيع والتي يمكن إجمالها في الوفورات المحققة من توفير المهارات المطلوبة (اقتصاديات المهارات)، بالإضافة إلى ما يشار إليه باقتصاديات الحجم، واقتصاديات المعاملات.<sup>37</sup>

### ثانيا: وظائف تجار الجملة، وأنواع متاجر الجملة

1) وظائف تجار الجملة: بما أنّ تاجر الجملة يمثل حلقة وصل بين المنتجين وتجار التجزئة فهو يقدم خدمات لكلا الطرفين، وعليه تنقسم الوظائف التي يقوم بها تاجر الجملة إلى قسمين وهما:<sup>38</sup>

أ) وظائف تجار الجملة لتجار التجزئة: الشراء، البيع، التخزين، النقل، الائتمان التجاري، تقليل المخاطر التجارية، تقديم المعلومات والمساعدات لتوزيع السلع، الرقابة على جودة السلع المشتركة.

<sup>34</sup>: Johanne Brunet, François Colbert, Robert Desormeaux, Renè Gendreau, Renaud Legoux, Jean-François Ouellet. Gestion du marketing. Opcit.p255.

<sup>35</sup> د. محمد عبد العظيم أبو النجا. إدارة قنوات التوزيع-مدخل تسويق العلاقات-الدار الجامعية. الطبعة الأولى. اسكندرية. مصر. 2011. ص224.

<sup>36</sup> د. محمود جاسم الصميدعي. إدارة التوزيع-منظور متكامل-مرجع سبق ذكره. ص248.

<sup>37</sup> نفس المرجع السابق. ص226.

<sup>38</sup> د. هاني حامد الضامور. إدارة قنوات التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص126، 127، 128.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

ب) وظائف تجار الجملة للمنتج: البيع، التخزين، النقل، المساعدات المالية، تقديم المعلومات، تحمل المخاطر.

2) أنواع متاجر الجملة: يتباين الوسطاء العاملين في مجال تجارة الجملة من حيث المنتجات التي يتعاملون فيها، والأسواق التي يخدمونها، والطرق التي يعتمدون عليها في أداء أعمالهم، ويمكن القول أنّ هناك عشر أنواع مختلفة تندرج تحت أربع فئات رئيسية والجدول التالي يوضح ذلك:

### الجدول (1.1): أسس تقسيم تجار الجملة

الأنواع	الأساس
<ul style="list-style-type: none"><li>تجار جملة للسلع العامة</li><li>تجار جملة لخطوط إنتاجية محدودة</li><li>تجار جملة لسلع متخصصة</li></ul>	1- نطاق السلع المتعامل فيها
<ul style="list-style-type: none"><li>تجار جملة عاديين للسوق الاستهلاكي</li><li>تجار جملة للمنتجات الزراعية</li><li>تجار جملة للسلع الصناعية (موزع صناعي)</li></ul>	2- السوق المخدم
<ul style="list-style-type: none"><li>تجار جملة يقومون بجميع الوظائف التسويقية</li><li>تجار جملة يقومون بوظائف محدودة</li></ul>	3- الوظائف المؤداة
<ul style="list-style-type: none"><li>تجار جملة مستقلين</li><li>تجار جملة غير مستقلين (مكاتب بيع للمنتج)</li></ul>	4- ملكية المنشأة

المصدر: د. محمد فريد الصحن. د. إسماعيل السيد. التسويق. الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع.

الإسكندرية. مصر. 2000. ص 214.

و الأساس الشائع استخدامه لتقسيم أنواع تجار الجملة هو أساس الوظيفة أو الخدمة المؤداة لشمولية واتساع مجاله في السوق، حيث تندرج تحته الأنواع التالية:

أ) تجار الجملة ذوي الخدمة الكاملة (العاديون): يقوم تاجر الجملة بأداء جميع وظائف تجارة الجملة من شراء، بيع، تفاوض، تخزين، نقل، وتمويل...، ويمكن تقسيم تجار الجملة العاديون إلى قسمين رئيسيين الأول حسب درجة التخصص السلعي، والثاني وفق المنطقة الجغرافية التي يشملها نشاطهم والجدول التالي يوضح ذلك:<sup>39</sup>

<sup>39</sup> د. هاني حامد الضامور. إدارة قنوات التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص 136.

### الجدول (2.1): أنواع تجار الجملة العاديين

حسب المنطقة الجغرافية	حسب درجة التخصص السلمي
<ul style="list-style-type: none"> <li>● تاجر الجملة المحلي: هو التاجر الذي يقتصر نشاطه على منطقة جغرافية واحدة لا تتعدى حدود مدينة واحدة.</li> <li>● تاجر الجملة القطري: هو التاجر الذي يشمل نشاطه كافة المناطق الجغرافية للدولة.</li> <li>● تاجر الجملة الدولي: وهو التاجر الذي يتعامل مع تجار التجزئة في عدة دول أو في مناطق جغرافية متقاربة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تاجر الجملة للسلع العامة: وهنا يتعامل مع عدد كبير وأنواع مختلفة من السلع غير المتجانسة، وعليه فهو غير متخصص.</li> <li>● تاجر الجملة لسلع المجموعة الواحدة: وهم التجار اللذين يتخصصون ببيع مجموعة سلعية ذات طبيعة متجانسة مثل تجار المواد الغذائية.</li> <li>● تاجر الجملة المتخصص: ويتميز بأن نشاطه التجاري يقتصر فقط على نوع معين من مجموعة السلع.</li> </ul>

المصدر: د. هاني حامد الضامور. إدارة قنوات التوزيع. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الثانية. 2002. ص 136.

**ب) تجار الجملة ذوي الخدمة المحدودة:** وهم التجار أو مؤسسات الجملة التي تقوم ببعض الوظائف التسويقية وليس كلها، أي أن الخدمات التي يقدمها أقل من تلك التي يؤديها تاجر الجملة العادي<sup>40</sup>، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من أهمها:

- **تجار النقدية:** يقوم التاجر بجميع أنشطة تجارة الجملة باستثناء التمويل والتسليم، بمعنى أن هؤلاء التجار يقومون بالبيع النقدي ويتم تسليم الطلبات بمخازنهم ولا يستخدم عادة مندوبي البيع وتتم وظيفة البيع عند زيارة العميل لمخازن تاجر الجملة فهم لا يتحملون نفقات نقل المشتريات ومشاكل التحصيل لذا يقتنع بنسبة قليلة من الربح<sup>41</sup>.

- **متعهدو الطلبات:** ويقوم هؤلاء التجار بشراء البضائع من مصادر التوريد على حسابهم الخاص دون الاحتفاظ بها في مخازنهم، حيث يطلب من المنتج إرسالها مباشرة إلى عملائهم من تجار التجزئة، لذلك فهم لا يتحملون نفقات تخزين البضاعة أو مخاطر وتكاليف نقلها، إنما يتحملون خطر نقل الملكية.<sup>42</sup>

- **منشآت البيع بالبريد:** وهي شركات ذات وظائف محدودة حيث تعتمد على الكتالوجات بدلا من رجال البيع في الاتصال بعملائهم، ويتم استلام أوامر الشراء إما بالتليفون أو بالبريد وعادة تمارس هذه المؤسسات أعمالها في مجال تجارة أدوات التجميل، أدوات الرياضة، والسلع الخاصة كذلك.<sup>43</sup>

- **تاجر الجملة الطواف:** وتقوم المنشآت التي تستخدم هذه الوسيلة باستخدام السيارات بصفة أساسية

<sup>40</sup> د. علي فلاح الزغبي. إدارة التوزيع-مدخل تطبيقي متكامل. مرجع سبق ذكره. ص 217.

<sup>41</sup> د. هاني حامد الضامور. طرق التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص 137.

<sup>42</sup> نفس المرجع السابق. ص 137.

<sup>43</sup> د. علي فلاح الزغبي. إدارة التوزيع-مدخل تطبيقي متكامل. مرجع سبق ذكره. ص 218.

في عمليات التوزيع إلى متاجر التجزئة، كما تقوم بعمليات الاستلام والتحصيل من تلك المتاجر.<sup>44</sup>

● **تجار الأرفف:** تشبه الوظائف التي يقدمها تاجر الأرفف لتاجر التجزئة النوع السابق مع اختلاف بسيط هو تقديم خدمة إضافية، وذلك بوضع السلع على أرفف تاجر التجزئة واستعادة السلع التي لا تباع، ويضعون بدلا منها سلعا أحدث كالأدوية مثلا والكتب وعندما يبيع تاجر التجزئة هذه السلع فإنه يخصم ما يستحقه من عمولة ويسلم الباقي لتاجر الجملة.<sup>45</sup>

(ج) **تجار الجملة المتكاملون:** وهم التجار اللذين يقومون بالإنتاج والاتجار بالجملة، أو يقومون بالمتاجرة بالجملة والتجزئة، وهم بذلك يحققون تكاملا رأسيا ويحاولون أداء نوعين من الأنشطة الاقتصادية، ومنهم الأنواع التالية:<sup>46</sup>

● **تجار نصف الجملة:** وهم التجار اللذين يقومون بوظيفة الاتجار بالجملة والتجزئة، وهم على نوعين: النوع الأول تاجر الجملة من حيث الأساس، إلا أن موقع متجره في حالة تسمح له بالبيع بالجملة لتجار التجزئة والتجزئة إلى المستهلكين النهائيين، والنوع الآخر هم تجار تجزئة لديهم إمكانيات للشراء والتخزين أكثر من تجار التجزئة الآخرين في نفس المنطقة التجارية، وعليه يستطيعون البيع إلى تجار التجزئة وتظهر هذه الحالة عادة في المدن الصغيرة.

● **تاجر الجملة المنتج:** يقومون بالإضافة إلى عملهم الأصلي ببعض العمليات الإنتاجية، ويظهرون في تجارة الأدوية والبقالة ويقومون بعمليات (التعبئة، التخطيط، التدرج، الفرز)، وهدفهم الأساسي بيع سلع مميزة بأسمائهم وعلاماتهم التجارية.<sup>47</sup>

● **المنتجون اللذين يتاجرون بالجملة:** وهم المنتجون اللذين يفضلون الاتصال المباشر بتجار التجزئة وعدم استخدام الوسطاء، وذلك لعدة أسباب منها: محاولة الحصول على ربح الوسيط، أو لغرض توسيع السوق البيعية أو أن طبيعة السلعة تتطلب السرعة في البيع والتجهيز المباشر.

و يقوم هؤلاء المنتجون بفتح فروع أو مكاتب للبيع تابعة لهم تتولى البيع من خلالها للعملاء، كما تعتبر مكان تجميع لمنتجات مندوبي البيع التابعين للمنتج وتميز بوجود مخازن كبيرة ملحقة بها تحتوي على مخزون من السلع

<sup>44</sup> د. هاني حامد الضامور. طرق التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص 138.

<sup>45</sup> د. هاني حامد الضامور. إدارة قنوات التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص 140.

<sup>46</sup> نفس المرجع السابق. ص 141، 142.

<sup>47</sup> د. علي فلاح الزغبى. إدارة التوزيع-مدخل تطبيقي متكامل. مرجع سبق ذكره. ص 220.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

المعدة للبيع، ومثال ذلك منشآت إنتاج المشروبات الغازية.<sup>48</sup>

### ثالثاً: قرارات تسويق تاجر الجملة

على تجار الجملة أن يطوروا استجاباتهم للتغيرات التي تحدث في البيئة التسويقية، فهناك العديد من القرارات من الواجب تعديلها نتيجة المنافسة والتقنيات الجديدة والاحتياج إلى العملاء، من بين هذه القرارات ما يلي:<sup>49</sup>

1) **استهداف الأسواق:** يحتاج بائع الجملة لتحديد الأسواق المستهدفة وعليه يجب اختيار مجموعة مستهدفة من العملاء بناء على معيار الحجم، نوع العميل، الحاجة للخدمة وفي إطار المجموعة المستهدفة عليهم أن يحددوا العملاء الأكثر ربحية وتصميم عروض أقوى وبناء علاقات أفضل معهم.

2) **قرار تنوع المنتجات والخدمات:** نجد أنّ اتجاه بائع الجملة هو التنوع ويكون تحت ضغط كبير لحمل خط كبير والحصول على مخزن كاف لتوصيل فوري، وعليه يفحص بائع الجملة عدداً من الخطوط ويختار الأنواع المربحة منها فقط، وأهم شيء هو إيجاد خليط متعدد من الخدمات التي يقيمها العملاء.

3) **قرار التسعير:** يحاول تجار الجملة تجربة طرق جديدة للتسعير، فقد يقللوا جزءاً من هامشهم على بعض الخطوط لكي يحصلوا على عملاء جدد هامين ويعطون قسم من عملائهم سعر خاص عندما يؤدي هذا إلى فرص لزيادة مبيعاتهم.<sup>50</sup>

4) **قرار التطوير:** يحتاج تاجر الجملة لتطوير إستراتيجية كلية تشمل الترويج للتجارة وتطوير المبيعات والدعاية، كما يحتاج أيضاً للقيام باستخدام مواد وبرامج تطوير المورد وكذا تاجر التجزئة.<sup>51</sup>

5) **قرار اختيار الموقع:** لمقابلة الارتفاع في التكلفة يبحث تجار الجملة عن مواقع منخفضة الإيجار، كما يقومون بدراسة الحركة والوقت لإجراء التعامل مع المواد، فالتطور الكلي يعتمد على مستودع آلي للطلبات والمناولة عبر وسائل ميكانيكية حديثة، بالإضافة إلى استخدام الحاسوب والبرامج المعلوماتية للقيام بالحسابات والفواتير والتحكم في الجرد والتنبؤ.<sup>52</sup>

<sup>48</sup> د. هاني حامد الضامور. إدارة قنوات التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص 142، 143.

<sup>49</sup> د. محمود جاسم الصميدعي. إدارة التوزيع - منظور متكامل - مرجع سبق ذكره. ص 256، 257.

<sup>50</sup> نفس المرجع السابق. ص 257.

<sup>51</sup> نفس المرجع السابق. ص 257.

<sup>52</sup> نفس المرجع السابق. ص 258.

### المطلب الثالث: منشآت تجارة التجزئة

باعتبار متاجر التجزئة هي القناة الأخيرة والمتصل المباشر مع المستهلك النهائي، ارتأينا التفصيل والتطرق لتجارة التجزئة بنفس التابع المنهجي السابق في دراسة تجارة الجملة.

#### أولاً: مفهوم وأهمية تجارة التجزئة

1) مفهوم تجارة التجزئة: تعرف تجارة التجزئة بأنها "تتضمن العمليات والأنشطة التسويقية المرتبطة بشراء البضائع والخدمات لغرض إشباع حاجات المستهلك الشخصية أو لإشباع حاجات عائلته أو أصدقائه" ويعتبر التاجر من تجار التجزئة إذا كانت مبيعاته للمستهلك النهائي تشكل الجزء الأكبر من جملة مبيعاته<sup>53</sup> ، ويتمثل النشاط الأساسي لتاجر التجزئة في البيع للمستهلك النهائي<sup>54</sup>.

2) أهمية تجارة التجزئة: إنّ أهمية تجارة التجزئة تأتي من ناحيتين تأثيرها على الاقتصاد القومي وحركة التجارة الداخلية، وأهمية تتعلق بالوظائف الحيوية التي يقومون بها سواء للموردين أو المستهلكين، أمّا مبيعاتها فقد أصبحت تشمل الخدمات كما السلع ونشاطها أصبح لا يتطلب الشراء من المتجر فقط، بل هناك قطاع آخر يطلق عليه التجزئة بدون متاجر من خلال البيع عبر الانترنت والتلفزيون والبريد<sup>55</sup>، وتتركز أنشطة تجارة التجزئة على تسهيل تبادل ونقل السلع التي تمّ تصنيعها إلى المستهلكين في الأسواق المستهدفة، وقد يتم إنجاز مختلف أنشطة محلات التجزئة نفسها من خلال مراكز بيع تابعة لها، أو من خلال زيارات منزلية للمستهلكين لبيع بعض السلع الخاصة، وغالبا ما يكون لتجار التجزئة اتصالات مباشرة مع المستهلكين في الأسواق المستهدفة، الأمر الذي يمكنهم من تعديل المزيج التسويقي والسلعي تبعا لأية تغيرات قد تحدث في إمكانيات، أذواق، وتوقعات المستهلكين المحتملين<sup>56</sup>.

#### ثانياً: وظائف تجار التجزئة

تبرز أهمية منشآت التجزئة في قناة التسويق من خلال الوظائف الحيوية التي تؤديها لكل من المنتجين والمستهلكين على النحو التالي:<sup>57</sup>

<sup>53</sup> د.هاني حامد الضامور. طرق التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص138.

<sup>54</sup> Johanne Brunet, François Colbert, Robert Desormeaux, Renè Gendreau, Renaud Legoux, Jean-François Ouellet. Gestion du marketing. Opcit.p253

<sup>55</sup> د. علي فلاح الزغبى. إدارة التوزيع-مدخل تطبيقي متكامل. مرجع سبق ذكره. ص181، 182.

<sup>56</sup> د. محمد إبراهيم عبيدات. مبادئ التسويق "مدخل سلوكي". دار المستقبل. عمان. الأردن. الطبعة الثالثة. 1999. ص302.

<sup>57</sup> د.هاني حامد الضامور. إدارة قنوات التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص157، 158.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

- 1) وظائف منشآت التجزئة للمنتج: التجميع والتصنيف، الترويج وخدمات ما بعد الشراء، الاتصال وجمع المعلومات، وظيفة البيع، الاحتفاظ بالمخزون المناسب، مساعدة الموردين الصغار.
- 2) وظائف منشآت التجزئة للمستهلك: توفير احتياجات المستهلكين في المكان المناسب والوقت المناسب، خدمات ما بعد البيع، البيع بالتقسيط(البيع الآجل).

### ثالثا: أسس تصنيف متاجر التجزئة وأنواعها

إنّ وصف آلية البيع بالتجزئة ستسمح لنا بمقارنة الطرق الأساسية لبيع المنتج للمستهلك النهائي.

- 1) تصنيف أشكال البيع بالتجزئة: خاصيتين يمكن الاعتماد عليهما عموما في تصنيف هذه الأشكال هما: 58

أ) تكنولوجيا البيع بالتجزئة بالمعنى الحقيقي للكلمة أي الخصائص التقنية للعلاقة بين الجزئ والمشتري النهائي القائمة على المواصفات التالية:

- وجود أو عدم وجود نقاط بيع.
- تواجد الباعة أو عدمه لاقتراح المنتج إلى الزبائن.
- امتداد التشكيلة.
- المسافة بين نقطة البيع والمستهلك.
- مستوى الأسعار والهوامش المستعملة من نقطة بيع.

ب) الشكل القانوني والاقتصادي لنقطة البيع: أي قانون المنظمة التي تقوم بهذه الوظيفة، ويتضح هذا الترتيب جليا عند مقارنة المحلات المستقلة وتلك التي تنتمي لنظام منظم(سلسلة)، أو من حيث الاندماج والعلاقة التعاقدية.

- 2) أنواع متاجر التجزئة: تمثل شبكات التوزيع في الدول المصنعة هياكل متشابهة إلى حد كبير وإن تنوعت، ويعتمد التوزيع على المؤسسات التالية: 59

<sup>58</sup> : Philip Kotler & P.Louis Dubois. MARKETING ET MANAGEMENT, 10ème édition 2000 . publi : union, paris .P 342.

<sup>59</sup> د. نصيب رجم. إدارة أنظمة التوزيع. تطبيقات ودراسة حالة. دار العلوم للنشر والتوزيع. الجزائر. 2006. ص.20، 21.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

أ) المحلات ذات الطابع الغذائي: وتتمثل بصفة عامة في المحلات التي تقدم السلع ذات الاستهلاك الواسع وخاصة السلع الغذائية، ويتم استغلالها حسب نمط الخدمة الذاتية على مساحات تتراوح بين 400 إلى 2500 متر مربع وتسمى في فرنسا، على سبيل المثال "supermarché". وقد تفوق المساحة المخصصة للبيع 2500 متر مربع وعندها تكون مساحات كبرى ويطلق عليها "hypermarché".

ب) المحلات ذات الطابع غير الغذائي: وتتمثل هذه المحلات أساسا في المغازات الكبيرة وجل السلع التي تقدمها ليست من السلع الغذائية، وتعرض عادة تشكيلة عامة وواسعة من السلع. و نجد في هذا المجال كذلك المحلات المتخصصة الكبيرة المساحة التي تعرض السلع ذات طابع غير غذائي في مجملها ومستغلة حسب نمط الخدمة الذاتية، وتقدم تشكيلة قليلة أو ضيقة من السلع ولكنها عميقة جدا.

ج) المغازات الشعبية: يتميز هذا النوع من المحلات بتقديمه تشكيلة عامة وواسعة من السلع ويحتوي كذلك على خط غذائي هام. ويمكن أن نذكر في هذا المجال نظرية "عجلة تجارة التجزئة" التي تمكن من توضيح تغيرات التوزيع، حيث ترى أنّ تجار التجزئة الجدد يفرضون أنفسهم في السوق بتطبيق الأسعار المنخفضة نتيجة انخفاض أو انعدام أو إلغاء الخدمات، وبعد تمكنهم يقوم هؤلاء التجار بإضافة تدريجيا خدمات وبالتالي يدركون أنّ التكاليف والأسعار صارت ترتفع، ويصبحون بدورهم مهددين من قبل تجار منافسين جدد في السوق بأسعار منخفضة وبأقل خدمات مقدمة ومحدودة جدا.

### المبحث الثالث: ماهية قنوات التوزيع

في المبحث السابق قدمنا وسطاء التوزيع بصفة فردية، أما الطريقة الأخرى لفهم التوزيع هي الأخذ بعين الاعتبار العلاقات التي تجمع هؤلاء الوسطاء وكيف ينتظمون فيما بينهم ليشكلوا قناة توزيع.

### المطلب الأول: تعريف وطبيعة قنوات التوزيع

بعد أن يتم تحديد دور التوزيع في النظام التسويقي، يبدأ المسؤولون بالبحث عن أفضل قناة توزيعية تنسجم مع الأحداث التسويقية.

### أولاً: تعريف، أهداف وأهمية قنوات التوزيع

1) تعريف قنوات التوزيع: يمكن تقديم بعض التعاريف التي وردت لقناة التوزيع، فنعرف "قناة التوزيع" على أنّها المسلك الذي تمر منه السلع والخدمات بين المنتج والمستهلك سواء بوجود وسيط أو غيابه<sup>60</sup>. ونسمي أيضا "قناة توزيع" الطريق الذي تتبّعه السلعة أو الخدمة للذهاب من ميدان الإنتاج إلى ميدان الاستهلاك، وهذا المشوار يتكون من مجموعة من الأشخاص والمؤسسات التي نسميها الوسطاء<sup>61</sup>. وتعرف أيضا بأنها « مجموعة مترابطة من الوسطاء الذين يتولون القيام بمجموعة من الوظائف المتعلقة بعملية تحريك السلعة من مكان إنتاجها إلى أماكن استهلاكها أو استعمالها وعن طريقهم يتم خلق المنافع الزمانية، المكانية والحيازية للسلعة<sup>62</sup> ».

والارتباط المتبادل بين أعضاء القناة مهم جدا في التعريف لأنّ كفاءة القناة ترتبط بجودة الخدمات التي يقدمها كل عضو من أعضاء القناة<sup>63</sup>.

و نسمي "شكل التوزيع" مجموع الخصائص المادية والعملية لنقطة البيع بالتجزئة لتحديد نوع المحل، ومن ثمّ فإنّ التفرقة بين القناة والشكل تكون كالآتي<sup>64</sup>:

<sup>60</sup>: Dictionnaire commercial de l'Académie des sciences commerciales, 2e édition, Conseil international de la langue française, Entreprise moderne d'édition, Hachette, Paris, 1987.

<sup>61</sup>:Lendrevie & Lindon . MERCATOR .Théorie et pratique du marketing.5ème édition. Dalloz. 1999. Paris P 332.

<sup>62</sup>:Claude Demeur. Marketing. 2<sup>ème</sup> édition. Dalloz. Paris. 1999. P. 126

<sup>63</sup>: Johanne Brunet, François Colbert, Robert Desormeaux, Renè Gendreau, Renaud Legoux, Jean-François Ouellet. Gestion du marketing. Opcit.p257.

<sup>64</sup>: Pierre -Louis Dubois & Alain Jolibert . Le Marketing - fondements et pratiques. Edition Economica.3ème édition. 1998. Paris , France. P 533 ; 534.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

- أنّ القناة خاصة بتتابع الوسطاء التجاريين لإيصال المنتج من المنتج إلى المستهلك.

- أمّا الشكل فهو هيكل التوزيع الذي يوجد في نهاية هذا الإيصال.

(2) أهمية قنوات التوزيع: يؤثر قرار الشركة الخاص بتوزيع منتجاتها واختيار قنوات التوزيع على بقية القرارات التسويقية الأخرى، فالعديد من الشركات تهتم بوضع تصوراتها عن نظم التوزيع الفعالة التي يمكن أن تحصل من خلالها على ميزة تنافسية، فنظام التوزيع المؤثر والفعال الذي اعتمدت عليه شركة Fedex قد جعل منها شركة قائمة في مجال النقل، كما استطاعت شركة Deel للكمبيوتر أن تحقق ثورة في تلك الصناعة من خلال قيامها ببيع أجهزة الكمبيوتر الشخصي بشكل مباشر للمستهلكين بدلا من متاجر التجزئة التي كانت تعتمد عليها من قبل<sup>65</sup>.

(3) أهداف قنوات التوزيع: ليس من السهل تحديد أهداف القناة التسويقية بمعزل عن الأهداف العامة للمؤسسة أو الأهداف الأساسية للبرنامج التسويقي المقترح. فنادرا ما تحدد المؤسسة أهدافا توزيعية منفصلة عن بقية الأهداف الأخرى. ومع ذلك فقد تكون هذه الأهداف واضحة ومحددة في بعض المؤسسات الجيدة التي لا تزال في بداية عملها، أو المؤسسات القائمة التي تبحث عن أسواق جديدة لسلعتها، وعموما فإنّ أهم أهداف القناة التسويقية ما يلي:<sup>66</sup>

- تطوير وتوسيع سوق المنتجات عن طريق توصيلها إلى أسواق جديدة لم يسبق للمؤسسة تقديمها فيها.
- تحسين حصة المؤسسة من السوق الذي تتعامل معه من خلال قنوات التسويق، كقيامها بزيادة عدد الموزعين مما يؤدي إلى زيادة تدفق السلع والخدمات إلى السوق وتحقيق درجة أكبر من الانتشار للمؤسسة.
- رفع كفاءة التوزيع لأن التوزيع نشاط متكامل تتدفق من خلال أجزائه الموارد، والأفراد، والأفكار والمعلومات إلى الأمام وإلى الخلف وذلك لتحقيق رضا المستهلك.

### ثانيا: أنواع قنوات التوزيع

هناك نوعين رئيسيين لقنوات التوزيع: القناة المباشرة، والقناة غير المباشرة. وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع رئيسية والشكل (I-5) يوضح ذلك، القناة المباشرة لا تضم سوى المنتج والمستهلك بمعنى غياب الوسطاء في هذه القناة كالبيع بالمراسلة، البيع عند المنازل، البيع عند المصنع والموزعات

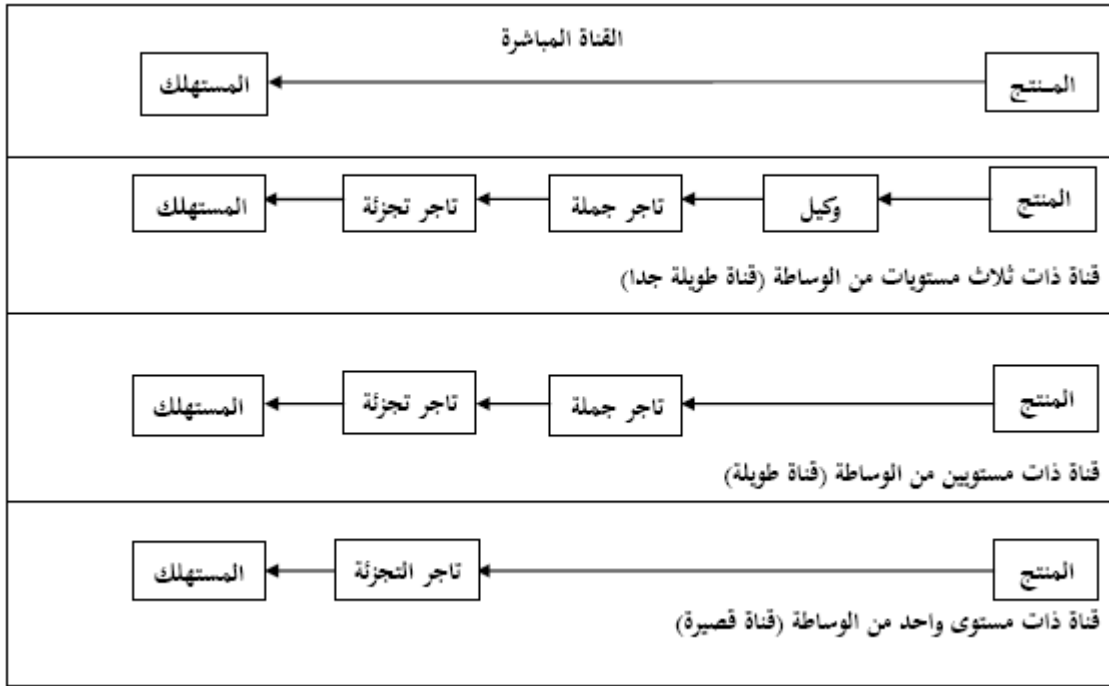
<sup>65</sup> د. محمد عبد العظيم أبو النجا. إدارة قنوات التوزيع-مدخل تسويق العلاقات. مرجع سبق ذكره. ص 33.

<sup>66</sup> هاني حامد الضامور. طرق التوزيع. مرجع سبق ذكره. ص 21.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

الآلية.<sup>67</sup> ويشار إلى كل طبقة من الوسطاء الموجودين داخل قناة التوزيع اللذين يقومون ببعض الأعمال التي من شأنها سد الفجوة بين الشركة المنتجة والمستهلك النهائي "بمستوى القناة" "Channel Level"، ويشير عدد مستويات الوسطاء الموجود داخل القناة إلى "عمق قناة التوزيع" "Length of Channel".<sup>68</sup>

### الشكل(5.1): طول قنوات التوزيع



Source : Johanne Brunet, François Colbert, Robert Desormeaux, Renè Gendreau, Renaud Legoux, Jean-François Ouellet. *Gestion du marketing*. Gaetan morin éditeur . 5<sup>e</sup> édition. Québec. Canada. 2011.p 248.

### ثالثا: إدارة قنوات التوزيع

1) اختيار منفذ التوزيع المناسب: هناك مجموعة من القرارات المتعلقة باختيار منفذ التوزيع المناسب لمنتجات مؤسسة ما، وهي على النحو التالي:

أ) قرارات متعلقة باختيار أسلوب التوزيع المناسب: ويتضمن اتخاذ هذا النوع من القرارات ضرورة المفاضلة بين التوزيع المباشر والتوزيع غير المباشر من خلال الوسطاء، وإذا تم اتخاذ قرار بالاعتماد على التوزيع المباشر، فإن بقية القرارات الأخرى المتعلقة باختيار منفذ التوزيع تصبح غير ذات موضوع.<sup>69</sup>

<sup>67</sup> :Johanne Brunet, François Colbert, Robert Desormeaux, Renè Gendreau, Renaud Legoux, Jean-François Ouellet. *Gestion du marketing*. Op.cit.p257.

<sup>68</sup> د. محمد عبد العظيم أبو النجا. إدارة قنوات التوزيع-مدخل تسويق العلاقات.مرجع سبق ذكره.ص39.

<sup>69</sup> د.أمينة محمود حسين محمود. نظم المعلومات التسويقية. مصر . جامعة القاهرة. 1995. ص155.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

ب) قرارات متعلقة باختيار أنسب طرق التوزيع غير المباشر: في حالة استقرار المنتج على الاعتماد على التوزيع غير المباشر، في هذه الحالة عليه أن يحدد ما إذا كانت السلع سيتم توزيعها باستخدام منفذ واحد، أو عدد موحد من منافذ التوزيع، أو التوزيع عن طريق التوزيع المزدوج، أي الاعتماد على منفذين للتوزيع، أو التوزيع عن طريق أسلوب التوزيع المركب، أي استخدام أكثر من منفذين للتوزيع. وتعتمد المفاضلة بين هذه الطرق على أساس طبيعة السلعة سواء من حيث الاختلاف في قيمتها، أو قابليتها للتلف، أو طبيعتها الفنية، أو معدل تكرار شرائها، وطبيعة السوق من حيث الاختلاف في عدد وكثافة المستهلكين، وحدة المنافسة، ومدى توافر الوسطاء الممكن الاعتماد عليهم في عملية البيع.<sup>70</sup>

ج) قرارات متعلقة بتحديد نوعية الوسطاء: وتتوقف عملية الاختيار والمفاضلة فيما بين هؤلاء الوسطاء على عاملين أساسيين هما درجة احتياج المنتج للخدمات التي يمكن أن يقدمها كل نوع من أنواع الوسطاء، وتكاليف التوزيع المتعلقة باستخدام كل وسيط من هؤلاء الوسطاء.<sup>71</sup>

د) قرارات متعلقة بتحديد نطاق التوزيع: وهي القرارات التي تتعلق بما إذا كان التوزيع شاملاً، أم انتقائياً، أم وحيداً. ويقصد بالتوزيع الشامل الاعتماد في توزيع السلعة على أكبر عدد ممكن من الموزعين، وذلك ضماناً لتوافرها في الأماكن المختلفة التي يتواجد بها المستهلكين. أما التوزيع الانتقائي فيقصد به الاعتماد على عدد محدود من الوسطاء في توزيع السلعة. أما بالنسبة للتوزيع الوحيد فيقوم على أساس الاعتماد على موزع واحد في تسويق السلعة.<sup>72</sup>

هـ) قرارات متعلقة باختيار الوسطاء الفرديين: وهذا بالاعتماد على عدة معايير من أهمها<sup>73</sup>

- إمكانيات كل وسيط سواء الحالية أو المستقبلية في البيع في القطاعات المستهدفة من السوق.
- مدى كفاءة وكفاية جهاز البيع الخاص بكل وسيط في توليد المستوى البيعي المطلوب تحقيقه بالنسبة لكل منطقة.
- موقع كل وسيط ومدى تناسب ذلك مع المراكز التجارية أو مراكز التسوق أو المتاجر الأخرى المنافسة.
- مدى تناسب خدمات الوسيط وسياساته الترويجية مع احتياجات المنتج.

<sup>70</sup> نفس المرجع السابق.ص.156.

<sup>71</sup> نفس المرجع السابق.ص.156.

<sup>72</sup> نفس المرجع السابق.ص.157.

<sup>73</sup> نفس المرجع السابق.ص.157.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

- نوعية الخدمات التي يقدمها الوسيط، ومدى اتفاق ذلك مع احتياجات المستهلكين في القطاعات السوقية المختلفة.
- مدى تناسب سياسات المنتجات الخاصة بالوسيط مع احتياجات المنتج، أي ما هو مدى قيام الوسيط ببيع منتجات منافسة. وهل تتناسب سياساته من حيث التشكيل والتوزيع مع ما يتطلبه المنتج.
- المركز المالي للوسيط، ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية في مواعيدها.
- تكاليف التوزيع باستخدام كل نوع من أنواع الوسطاء.
- اتجاه الوسيط نحو التعاون مع المنتج، وتطبيق ما يراه مناسباً من أنشطة وسياسات لضمان الجهود التسويقية للمنتج.

2) **الأشكال التنظيمية لقنوات التوزيع:** منذ السبعينات نجد أنّ القنوات تم تصنيفها على أساس نمط تنظيمها، ومن هذا المنطلق نجد القنوات غير المنظمة المتمثلة في القنوات التقليدية وأنظمة التسويق العمودية:<sup>74</sup>

أ) **القنوات التقليدية:** تتميز هذه القنوات بغياب أي شكل من أشكال التنظيم، فالعلاقات بين المؤسسات المكونة لقنوات التوزيع غير منسقة، فتجزئة مراكز القرار تؤدي غالباً إلى النزاعات أو الصراعات والتلف والتبذير وتقلص من إمكانيات برمجة الأنشطة على المدى المتوسط والطويل.

ب) **أنظمة التسويق العمودية:** يمثل النظام التسويقي العمودي شبكة مسيرة تسييراً مركزياً ومبرمجة لتحقيق أثر كبير أو أعظم لاقتصاديات السلم. ويمكن ملاحظة البحث عن التنسيق واقتصاديات السلم في ثلاثة أنواع رئيسية من الأنظمة التسويقية العمودية وهي:<sup>75</sup>

● **القنوات المسيرة مركزياً:** إنّ الإرادة والعمل على تقليص وإزالة الاختلافات المختلفة الأسباب أدت إلى ظهور مؤسسات قادرة على القيام بدور كبير في إدارة القنوات التي تنتمي إليها، وعادة ما تكون هذه المؤسسات هم المنتجون أنفسهم، أو تجار الجملة الذين يرغبون في فرض مستويات دنيا للطلبات على تجار التجزئة، أو كذلك تجار التجزئة الذين يفرضون شروطاً صارمة للاستلام.

● **القنوات المندمجة:** يحدث الاندماج عندما تصبح مؤسسة واحدة مالكة لكل مراحل أو مستويات قناة

<sup>74</sup> د. نصيب رجم. إدارة أنظمة التوزيع. تطبيقات ودراسة حالة. ص 18، 19.

<sup>75</sup> نفس المرجع السابق. ص 19.

التوزيع.

● **القنوات المتعاقدة:** يعرف هذا النوع من القنوات شعبية متزايدة، الدال على ذلك العدد المتزايد لتعاونيات التجزئة وخاصة المكانة المتزايدة للترخيص في التوزيع. تمثل تعاونية تجار التجزئة فدرالية التجار الذين يملكون هيكلًا أو هيئة أو مصلحة تقوم بتركيز وتجميع المشتريات وتضمن ترقية العلامة المشتركة. و يمثل الترخيص عقداً بواسطته يستفيد التاجر (المرخص له) من رخصة للاستغلال، بمقابل والتزامات معينة، ومهارة المنظمة (المرخص). وقد اتسع مجال الترخيص ليعم كل الميادين، نجد عقود الترخيص في مجال الإنتاج (الترخيص الصناعي) وفي مجال التوزيع (الترخيص التوزيعي) وفي مجال الخدمات (المطاعم).

### المطلب الثاني: التوزيع المادي كآلية للسياسة التوزيعية

يرتبط التوزيع المادي بمختلف الخطوات التسويقية منذ أن كان المنتج تام الصنع حتى يصل إلى المستهلك النهائي، وباعتبار التوزيع المادي جزء من المزيج التسويقي فهو يؤثر ويتأثر بباقي عناصر هذا المزيج، مما يستوجب ضرورة التنسيق بينهم لتحقيق الأهداف التسويقية بكفاءة وفعالية.

### أولاً: تعريف نظام التوزيع المادي وأهميته

1) **تعريف نظام التوزيع المادي:** يعرف التوزيع المادي وفقاً للمفهوم التسويقي بأنه «العملية التي تهتم بحركة وتدفق المنتجات التامة من المنشأة إلى المستهلكين، حيث يتم خلال هذه العملية نقل وتوفير المنتجات المطلوبة بالكميات والنوعيات المناسبة لحظتها لظهور الحاجة إليها، مما يساهم مباشرة في تحقيق أهداف المشروع التسويقية»<sup>76</sup>.

و تعرف الجمعية الوطنية لإدارة التوزيع المادي بأنه «مفهوم يصف مجموعة واسعة من الأنشطة التي تتعلق بالأسباب الفعالة لانتقال السلع المنتجة من مراكز الإنتاج إلى المستهلك النهائي، كما أنه يشمل الأنشطة التي تساعد على حركة المواد الخام من مصادر التوريد إلى مراكز الإنتاج»<sup>77</sup>.

و يتضح من التعريف ما يلي:

- أن التوزيع المادي يعتبر أحد الأنظمة الفرعية للتسويق ومن ثم فإنه لا يعتبر نشاطاً مستقلاً بذاته، ويعني

<sup>76</sup> د. نihal فريد مصطفى، إدارة الإمداد، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 37.

<sup>77</sup> د. أحمد شاكر العسكري، د. خليل إبراهيم الكنعاني، التوزيع - مدخل لوجستي دولي - دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2004، ص 105، 106.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

ذلك أنه جزء من البرنامج التسويقي وله انعكاسات من الناحية الإستراتيجية والربحية على أداء النشاط التسويقي بوجه عام.

- أنه نظام فرعي وليس مجموعة من الأنشطة المستقلة، ومن ثم فإن أي تغيير في أي نشاط فرعي سيكون له تأثير وانعكاسات واضحة على بقية الأنشطة التي يتكون منها التوزيع المادي.

(2) أهمية نظام التوزيع المادي: يمكن أن تتجسد أهمية التوزيع المادي من خلال تحقيق العناصر التالية:<sup>78</sup>

- توفير فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة يمكن لهذا القطاع أن يستقطب من 14-15 % من مجموع الأيدي كما هو الحال في و.م.أ.

- خدمة المستهلك بتوفير المنفعة المكانية والزمنية وبالسعر المناسب، مما يولد رضا المستهلك عن المنشآت المنتجة والجهات الموزعة.

### ثانياً: أهداف التوزيع المادي

يهدف نظام التوزيع المادي إلى نقل السلع مادياً من مراكز إنتاجها إلى مراكز استهلاكها في الوقت والمكان المناسبين وبأكبر درجة من الكفاءة والفعالية من أجل تدعيم المركز السوقي للشركة ومن ثم تدعيم قدرتها التنافسية في الأسواق المختلفة. عموماً يمكن أن نلخص أهداف التوزيع المادي في النقاط التالية:<sup>79</sup>

- تحسين خدمة العملاء سواء الوسيط أو المستهلك النهائي.

- تخفيض تكاليف التوزيع.

- تحقيق الموازنة بين جانبي الإنتاج والاستهلاك، حيث تتمثل القيمة الاقتصادية للتخزين في خلق المنفعة الزمنية.

- تحقيق الاستقرار في الأسعار، فالإدارة الجيدة للنقل والتخزين تساعد على تحقيق ذلك.

- التأثير على قرار اختيار نوعية ومواقع الوسيط.

- ترشيد تكاليف النقل حيث تؤدي الإدارة الجيدة للنقل إلى تحقيق المعادلة الصعبة والمتمثلة في سرعة التسليم وتخفيض تكلفة النقل.

<sup>78</sup> نفس المرجع السابق.ص112-113.

<sup>79</sup> نفس المرجع السابق.ص123-124-125.

### ثالثاً: مكونات نظام التوزيع المادي

يرى بعض الكتاب أنه من الأفضل التركيز على الأنشطة ذات العلاقة المباشرة بنشاط التسويق وهي: النقل، التخزين، تجهيز الطلبات، ومن ناحية أخرى يرى Pride & Ferrell أن عناصر التوزيع المادي الفعال يجب أن تتضمن: تخطيط ومراقبة المخزون، النقل، المخازن، محاولة المواد، الاتصالات وتشغيل المعلومات. و بصفة عامة، يوجد اتفاق بين الكتاب على أن العناصر السابقة تعتبر من المكونات الرئيسية لنظام التوزيع المادي، وأنه من الخطأ النظر إليها على أنها مستقلة فالإدارة السليمة للتوزيع المادي تقتضي اعتبار أن هذه العناصر متكاملة، فعلى سبيل المثال اتخاذ قرار خاص بتحديد موقع المخازن يجب أن يأخذ باعتباره ظروف النقل واعتبارات المخزون، وعليه تتوقف الفعالية النهائية للنظام ودرجة كفاءته في تحقيق أهدافه على مدى التكامل والتفاعل بين هذه العناصر.<sup>80</sup>

<sup>80</sup> نفس المرجع السابق.ص127.

### المبحث الرابع: سياسة توزيع السلع الغذائية من منظور التسويق الزراعي

إن فرع التسويق الزراعي بالغ الأهمية، فهو فرع بحثي من ضمن الفروع الرئيسية لعلم الاقتصاد الزراعي، كما يعد من بين أهم مجالات التسويق المعاصر وهذا راجع لأهميته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. حيث يهتم هذا الفرع بالعديد من الجوانب المتعلقة بالزراعة كالمزارعين والمؤسسات التسويقية والتصنيعية والمستهلكين.

### المطلب الأول: مفهوم التسويق الزراعي

نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف التسويق الزراعي والوظائف المسندة إليه، كما سنتعرض لخصائص المنتجات الزراعية والإنتاج الزراعي إضافة إلى عناصر المزيج التسويقي الزراعي.

### أولاً: تعريف التسويق الزراعي وأهدافه

1) تعريف التسويق الزراعي: يشير مفهوم التسويق المعاصر كما وضعنا سابقاً إلى مجموعة الأنشطة والجهود التي تتصل بدراسة السوق والاستجابة للطلب القائم والمتوقع وتوصيل المنتجات أو الخدمات من المنتجين إلى المستهلكين بما ينطوي عليه ذلك من توليد لكافة أشكال المنافع الاقتصادية التبادلية والمكانية والزمنية والشكلية، ويتضمن ذلك كافة عمليات دراسة الطلب القائم والمرتقب في السوق وتلبية ذلك الطلب ابتداءً من نقطة التفكير بإنتاج السلعة أو الخدمة وانتهاءً بتوصيلها من مواقع الإنتاج إلى المستهلكين النهائيين.

كما يشير التسويق الزراعي إلى ذات المفهوم ولكن يخصصه في نطاق المنتجات والخدمات الزراعية ويعرف (Kohls and Uhl, 1980) التسويق الزراعي في هذا الإطار بأنه "أداء كامل أنشطة المشروع التي تتعلق بتدفق السلع الزراعية والخدمات من مراكز الإنتاج الزراعي إلى المستهلك"<sup>81</sup> على أن الأمر لا يخلو من اختلافات لدى تسويق المنتجات الزراعية من الناحية العملية ويعود ذلك إلى الخصائص المميزة لكل من الإنتاج الزراعي والمنتجات الزراعية واستهلاك هذه المنتجات.

2) أهداف التسويق الزراعي: يهدف التسويق الزراعي إلى تسهيل تبادل السلع الزراعية بين الأطراف المعنية بها بالنوعيات والكميات والأسعار المناسبة. وبناءً عليه فإنه يمكن تعريف التسويق الزراعي على أنه

<sup>81</sup> د. عاكف الزغيبي. مبادئ التسويق الزراعي. دار الحامد للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الأردن. 2006. ص 41.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

" ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها وبالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية"<sup>82</sup> من هذا التعريف نلاحظ أن التسويق الزراعي هو:

- عبارة عن نظام يحتوي على العديد من الأجزاء المتكاملة فيما بينها والمقصود بها إدارة التسويق الزراعي المكونة من كافة المؤسسات لتطوير وتنفيذ السياسات الزراعية كمؤسسات توزيع المنتجات الزراعية - وسطاء الجملة والتجزئة- والتعاونيات والمزارع نفسها وغيرها من المؤسسات.
- أن وظيفته الرئيسية هي تسهيل عملية تدفق السلع الزراعية وكل الخدمات المرتبطة بها.
- يهتم بكل من العرض والطلب الخاص بالمنتجات الزراعية وهذا يتجلى في عبارة "بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من كافة أطراف العملية الزراعية" ، فحيث أن الأطراف المرتبطة بالعملية الزراعية والتي تتأثر بأسعار ونوعيات المنتجات الزراعية هم المنتجون وكل الوسطاء في العملية التبادلية وكذلك المستهلكون النهائيون، يمكن تعريف الطلب على المنتجات الزراعية بالكميات التي يقدر ويرغب المستهلك في شرائها من هذه المنتجات عند مستويات معينة من الأسعار في فترة زمنية معينة، وبالمثل فإن عرض هذه المنتجات هو عبارة عن الكميات التي يقدر ويرغب المنتج في عرضها من هذه المنتجات لقاء مستويات معينة من الأسعار في فترة زمنية معينة.

### 3) مناهج التسويق الزراعي:

يتم دراسة التسويق الزراعي من خلال مجموعة مداخل (مناهج) يتم من خلالها تحديد أنشطة (وظائف) التسويق الزراعي كما يلي:<sup>83</sup>

أ) المدخل الوظيفي: حيث يتم من خلاله دراسة مختلف الأنشطة الممارسة لتغيير وتحويل منتوج المزارع إلى منتوج حسب رغبات المستهلك، ويتم تصنيف الأنشطة الوظيفية حسب هذا المنهج إلى: أنشطة تبادلية، مادية، وأخرى مساعدة (تسهيلية). ويقصد بوظائف التسويق الزراعي اختصاراً تلك المهام التي تؤدي أثناء انتقال المنتجات الزراعية من المنتجين إلى المستهلكين، فهي إذاً مهام رئيسية منوطة بالتسويق الزراعي، وتضم

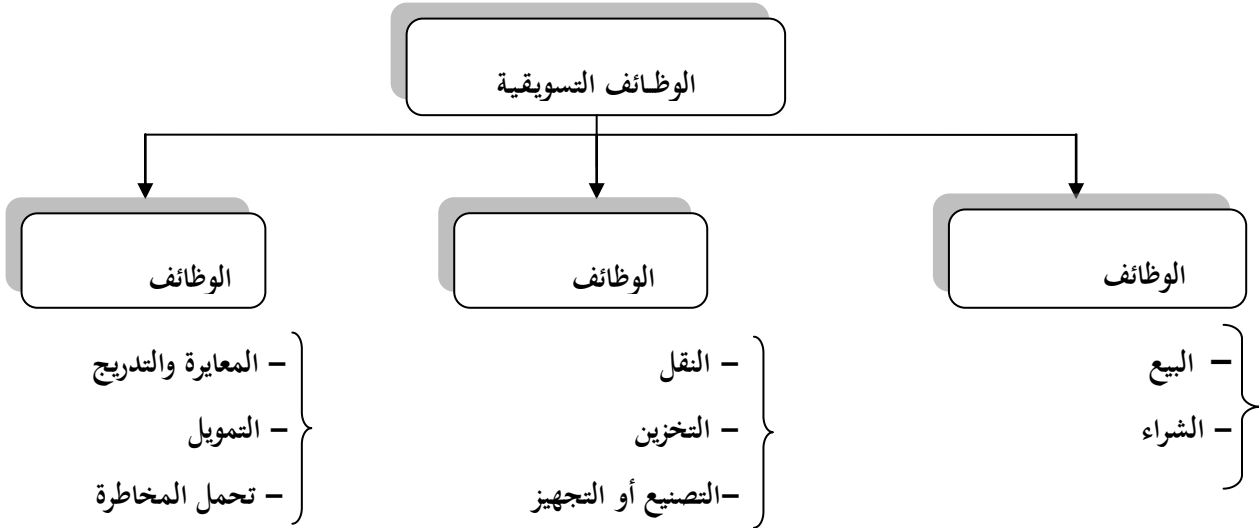
<sup>82</sup> د. محمد عبيدات. التسويق الزراعي. دار وائل للنشر. الأردن. 2005. ص. 17.

<sup>83</sup> نور الدين حامد. رقية شرون. صونيا اسمهان كلاش. التسويق الزراعي بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة مؤسسة Agrodar لتجهيز وتصدير التمور بولاية بسكرة- المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد 07. ديسمبر. 2017. ص. 33.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

هذه المهام - أي الوظائف التسويقية- الجهود المبذولة في سبيل إضافة المنافع المعروفة تسويقياً وهي منفعة التملك والمنفعة المكانية والمنفعة الزمنية والشكلية. فالوظيفة التسويقية (Marketing function) هي النشاطات المتخصصة التي تؤدي أثناء القيام بالعملية التسويقية، فبالنسبة لموضوعنا والمتعلق بالمنتجات الزراعية يمكن ذكر ثلاث مجموعات من الوظائف التسويقية الرئيسية: الوظائف التسويقية التبادلية (Exchange functions) والوظائف التسويقية الفيزيائية (Physical functions) والوظائف التسويقية التسهيلية أو تسمى كذلك الوظائف التيسيرية (Facilitative functions) والشكل التالي يوضح هذه الوظائف وما تشمله من وظائف فرعية:

### الشكل (6.1): الوظائف التسويقية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على د. عاكف الزغبى. مبادئ التسويق الزراعي. دار الحامد للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الأردن. 2006. ص 64. 65. 66.

ب) المدخل المؤسسي: يقوم هذا المدخل على دراسة الوسطاء الذين يؤدون وظائف مختلفة في العملية التسويقية التي تعمل على تحويل المنتجات الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتقوم بخلق منفعة للمنتج. و يوجد العديد من أنواع الوسطاء التجاري في المسلك التسويقي للمنتجات الزراعية مثل التجار المحليون **Local Merchants** وهم الذين يقومون بالشراء من المنتج الزراعي في مناطق الإنتاج، وتجار الجملة **Hholesalers** وهم الذين عادة ما يشترون من المنتجين أو من التجار المحليين ويبيعون إلى تجار التجزئة أو تجار جملة آخرون أو إلى المصنعين أو المصدرين وغالبا ما يقومون بنشاطهم في أسواق الجملة، وتجار نصف الجملة **Jobbers** وعادة ما يشترون من تجار الجملة ويبيعون إلى تجار التجزئة أو المطاعم

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

أو المستشفيات وما شابهها، وتجار التجزئة **Retailers** وهم الذين يبيعون إلى المستهلك، إضافة إلى المصدرين والمستوردين الذين يتعاملون مع الأسواق الخارجية من خلال التصدير والاستيراد.

(ج) المدخل السلعي: يقوم هذا المدخل على دراسة السلعة من جهة العرض والطلب ومنافذ التوزيع والأسعار والتكاليف والأرباح عبر مراحل التسويق، ويعتبر هذا المدخل مناسباً إذا اقتصر على دراسة سلعة واحدة أو مجموعة من السلع تشترك في صفات تجمعها معاً.

(ح) مدخل الأنظمة: ويعني التركيز على دراسة النظام التسويقي ككل متكامل، ومن ثم النظر إلى كل من السلع الداخلة في النظام والهيئات التسويقية والوظائف التسويقية على أنها جميعاً جزئيات تكمل النظام. فعندما تتم مناقشة الوظائف التسويقية في أي مرحلة فإن المناقشة تدور أساساً حول دور الوظيفة في النظام ككل وصلتها وتأثيراتها على بقية أجزائه من خلال مفهوم النظام التسويقي الكامل بين المنتج والمستهلك<sup>84</sup>.

### ثانياً: طبيعة وخصائص المنتجات الزراعية

يختلف الإنتاج الزراعي عن عملية الإنتاج الصناعي، كما تختلف المنتجات الزراعية عن المنتجات الصناعية هذا الاختلاف يجعل سوق المنتجات الزراعية يختلف عن نظيره الصناعي في عدة جوانب.

1) خصائص المنتجات الزراعية: تميز المنتجات الزراعية (المنتجات والمحاصيل الحيوانية والحقلية) خصائص عديدة أهمها الخصائص الخمسة التالية:<sup>85</sup>

(أ) سلع غذائية: معظم المنتجات الزراعية سلع غذائية، فهي ذات أهمية خاصة تفرض على الحكومة الاقتراب من سوقها لمراقبته وتبني سياسات خاصة لضمان حرته وتنافسيته وتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية خاصة لفئتي المنتجين والمستهلكين.

(ب) مواد أولية: معظم المنتجات الزراعية قابلة للتحويل والتصنيع، فبعضها لا يستهلك طازجاً، وبعضها الآخر غالباً ما يحتاج للتجهيز والتصنيع من أجل الحفظ أو التحويل لشكل آخر مرغوب، وهذا يطيل المسالك التسويقية ويزيد عدد الوسطاء ويرتب هوامش سعريّة إضافية.

<sup>84</sup> د. صبحي محمد اسماعيل، د. محمد الحمد القنيط، التسويق الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 45.

<sup>85</sup> د. عاكف الزغي، مرجع سبق ذكره، ص 43، 44.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

ج) **سرعة التلف**: أغلب المنتجات الزراعية ومنها المحاصيل البستانية سريعة التلف مما يستدعي ضرورة بيعها بسرعة، وتحتاج للسبب نفسه إلى الحفظ ضمن شروط خاصة أو إلى التصنيع وفي ذلك زيادة التكاليف.

د) **كبيرة الحجم قياسا بقيمتها**: وتأخذ المنتجات الزراعية بسبب هذه الخاصية مساحة كبيرة في وسائل النقل ومستودعات التخزين مما يضيف تكاليف كبيرة نسبيا.

هـ) **تمايز كبير في النوعية**: باعتبارها منتجات حية تتأثر بالظروف البيئية والمناخية يظهر المنتج الزراعي لنفس النوع والموسم والمنطقة اختلافات في النوعية تجعل من المطلوب تصنيف المنتج في عدة درجات لكل درجة مواصفاتها المحددة.

### 2) خصائص الإنتاج الزراعي: تميز عملية إنتاج المنتجات الزراعية أربعة خصائص أساسية هي:<sup>86</sup>

أ) **التخصص المكاني (الجغرافي)**: يحتاج النبات والحيوان باعتبارهما كائنات حية إلى بيئة طبيعية محددة سواء من حيث التربة الملائمة والمياه أو من حيث عوامل المناخ، لذا يصبح الإنتاج الزراعي غير ممكن إلا في مناطق معينة، وفي حال كانت مناطق الإنتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك احتاج الأمر إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين مما يطيل قنوات التسويق ويزيد من تكاليف وصول المنتجات إلى المستهلكين.

ب) **مخاطر عالية ولا يقين**: ترافق الإنتاج الزراعي نسبة عالية من المخاطر واللايقين بسبب عدم الاستقرار في الأمطار وعوامل المناخ، وبسبب الأمراض والآفات الزراعية، حيث تترك هذه العوامل آثارا على الغلة ونوعية المنتجات وحجم التكاليف.

ج) **طول الفترة بين قرار الإنتاج والحصول على المنتج**: يتسبب طول هذه الفترة في الحد من قدرة المنتجين على الاستجابة لمؤشرات الأسعار الأمر الذي يخفض مرونة العرض خصوصا في حالة الأشجار التي ينحصر إنتاجها مرة واحدة وفترة محددة في السنة.

د) **الموسمية**: غالبية الإنتاج الزراعي يكون موسميا فالإنتاج الحيواني وكما النباتي يتباين ويتغير على نحو واضح خلال السنة، إلا أن الإمكانيات التكنولوجية وإمكانات الإنتاج وفق ظروف معينة والقدرة على التخزين ومن ثم العرض في السوق مكن من جعل المنتجات دائمة العرض، أو أن عرضها يأخذ مدى طويلا، سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج أو الاستيراد.

<sup>86</sup> نفس المرجع السابق. ص 42.

### ثالثا: مكونات المزيج التسويقي الزراعي

- يعتمد المزيج التسويقي الزراعي على العناصر الأربعة المتعارف عليها في المزيج التسويقي مع بعض الاختلافات نظرا لخصوصية المنتج الزراعي، والتي تتعلق ب:<sup>87</sup>
- 1) **المنتج**: ويكون في شكل سلعة قابلة للاستهلاك النهائي، أو مدخلات لتصنيع منتجات ذات علامة تجارية.
  - 2) **التسعير**: بصفة عامة يفترض الاقتصاد الزراعي أن سعر المنتجات يتم في السوق بسبب هيكل المنافسة المرتفع، مما يعني أن المنتجين (المزارعين) لهم رقابة ضعيفة إن لم تكن معدومة في تحديد أسعار المنتجات الزراعية، ما عدا في حالة المنتجات المجهزة أو المصنعة.
  - 3) **الترويج**: لا تظهر أهمية الترويج في المنتجات الزراعية غير المجهزة مثل الحبوب والبقوليات.. ، في حين تظهر أهميته في حالة عناصر الغذاء المجهزة والموصوفة branded food ، والمنتجات المعبأة مثل الزيوت المخصصة للأكل .. .
  - 4) **التوزيع**: تؤدي وظيفة توزيع المنتجات الزراعية من قبل المنتجين (المزارعين)، البائعين، تجار التجزئة، بالإضافة إلى مؤسسات التسويق المتخصصة مثل التعاونيات.
- و يضيف الدكتور محمد عبيدات عناصر مختلفة أخرى للمزيج التسويقي الزراعي تتمثل في:<sup>88</sup>
- 5) المزارع الذي قد يكون زارعا للحبوب أو الخضار أو الفواكه.
  - 6) الخبرات السابقة والحالية للمزارع والتي قد تكون عالية، متوسطة، منخفضة أو معدومة مع إدراك تأثير اختلاف وعي المزارع في هذا البلد أو ذاك.
  - 7) المستوى التعليمي للمزارع بدأ من المزارع الأمي إلى المزارع الذي يحمل أعلى درجات التأهيل العلمي.
  - 8) نوع الأرض المتاحة للزراعة والتي تحدد نوع الزراعة الممكنة فيها وإنتاجيتها.
  - 9) الري وهل تحتاج (السلعة) المراد زراعتها إلى سقي أم أنها بعلية. ويرتبط بهذا العنصر مدى كفاءة وصلاحية المياه التي تحتاجها العملية الزراعية وهل هي من مياه الأمطار ومدى تكرارية السقي أو الري.

<sup>87</sup> نور الدين حامد. رقية شرون. صونيا اسمهان كلاش. مرجع سبق ذكره. ص.33.34.

<sup>88</sup> د. محمد عبيدات. مرجع سبق ذكره. ص.27.

10) المناخ ومدى استقراره من درجة الحرارة أو البرودة أو الاعتدال وهو ما يحدد نوعية المنتجات الممكن الاستثمار فيها.

### رابعاً: مشاكل التسويق الزراعي

تواجه التسويق الزراعي ثلاثة مشاكل حسب ما أوضحه (Shepherd & Futrell, 1982) وهي تشمل ثلاثة جوانب مختلفة لكنها مرتبطة وهي:<sup>89</sup>

1) **طلب المستهلك على المنتجات الزراعية:** فالطلب على سلعة زراعية يتولد أصلاً من المنافع أو الإشباع الذي تعطيه لمستهلكها، وطلب المستهلك يجب تحديده بدقة من حيث الكم والنوع وما يحدث فيه من تغيرات مع الوقت.

2) **نقل طلب المستهلكين إلى المنتجين:** نتيجة للانفصال بين المنتجين والمستهلكين من الناحية الجغرافية، وفي شكل المنتج الأولي والمنتج النهائي الذي يطلبه المستهلك، وفي زمن الإنتاج وزمن الاستهلاك، فلا يمكنهم التحدث مباشرة مع بعضهم البعض، ولكن كثير من المنتجات تنتقل من خلال وسطاء، وينتقل طلب المستهلك من تاجر التجزئة إلى تاجر الجملة ومنه إلى المصنع ثم إلى التاجر المحلي ثم إلى المنتج الأولي وقد يحدث خلل في نقل طلب المستهلك في هذا الطريق لأن الوسطاء لهم اهتمامات وأهداف مختلفة فيما بينهم ومختلفة أيضاً عن اهتمامات المنتجين والمستهلكين.

3) **توصيل المنتجات الزراعية من المنتجين إلى المستهلكين بأقل التكاليف:** وذلك في ضوء الظروف التقنية السائدة إذ تقع التكاليف التسويقية تحت ثلاثة أبعاد رئيسية، **البعد الزمني** والذي يتضمن تكاليف التخزين من وقت الإنتاج إلى وقت الاستهلاك، و**البعد الشكلي** الذي يتضمن تكاليف تغيير شكل السلعة سواء كان ذلك من خلال عمليات التجهيز المختلفة من فرز وتدرج وغيرها أو عمليات تصنيع السلعة من منتج زراعي خام إلى منتجات زراعية مصنعة، و**البعد المكاني** الذي يتضمن تكاليف نقل المنتجات الزراعية ومشتقاتها من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها. وهذه التكاليف التسويقية هي الأساس الاقتصادي للاختلافات الزمنية والمكانية والشكلية في الأسعار السائدة في أسواق المنتجات الزراعية.

<sup>89</sup> د. صبحي محمد اسماعيل، د. محمد الحمد القنيط، التسويق الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، الرياض، ص 29، 30، 31، 32.

### المطلب الثاني: قنوات التسويق الزراعية

تناولنا في المبحث السابق المفهوم العام لقنوات التوزيع، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى قنوات توزيع المنتجات الزراعية. نظرا لخصوصية المنتجات الزراعية التي تجعل من غالبيتها منتجات سريعة التلف فهي تحتاج إلى خدمات تسويقية إضافية خاصة كالتجهيز والتخزين المبرد، وعليه فإن مراحل وصولها إلى المستهلك تزيد عن غيرها من السلع مما يجعل قنواتها التسويقية أطول.

### أولاً: عناصر قنوات التسويق

تشكل قنوات التسويق القاسم المشترك لمعظم المداخل (المناهج) التي تستخدم في الدراسات التسويقية، فدراسة التسويق باستخدام المدخل الوظيفي يتطرق للوظيفة التي تؤدي في كل محطة من المحطات التي تمر بها السلعة من المنتج إلى المستهلك، ودراسة التسويق باستخدام المدخل السلعي يتناول هو الآخر قنوات التسويق لكل سلعة، ويتناول المدخل المؤسسي بدوره الوسطاء وكافة الهيئات والمنشآت في قنوات التسويق للسلعة أو مجموعة السلع متماثلة القنوات. وتمثل قنوات التسويق الوسطاء الذين يؤديون الوظائف والخدمات التسويقية بين المنتج والمستهلك والمرافق التي يتم فيها أداء هذه الوظائف والخدمات، فكل وظيفة أو خدمة لا بد لها من وسيط يؤديها ومرفق تؤدي فيه، ولزيد من التوضيح نستعرض من خلال الجدول الموالي عناصر قنوات التسويق من وظائف ووسطاء ومرافق.<sup>90</sup>

<sup>90</sup> د. عاكف الزغبي. مرجع سبق ذكره. 64.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

### الجدول (3.1): قنوات التسويق موزعة حسب الوظائف والمرافق

الوظيفة	المنفعة المتولدة عن الوظيفة	الوسائط	المرافق
أولاً: الوظائف التبادلية (1) البيع (2) الشراء	المنفعة التملكية أو الحيازية	1- التجار ( تجار الجملة، تجار التجزئة) 2- الوكلاء أو السماسرة ( وكلاء العمولة، وكلاء التجار) 3- المضاربون 4- البلديات	أسواق الجملة أسواق الجملة أسواق الجملة أسواق الجملة
ثانياً: الوظيفة المادية (1) النقل	المنفعة المكانية	1- الأفراد أصحاب وسائط النقل 2- مؤسسات النقل الخاصة (الشركات) 3- مؤسسات النقل العامة	شاحنات، قطارات، طائرات، سفن
(2) التخزين	المنفعة الزمنية	1- الأفراد أصحاب المخازن 2- مؤسسات التخزين الخاصة 3- مؤسسات التخزين العامة	المخازن
(3) التجهيز والتصنيع	المنفعة الشكلية	1- الأفراد أصحاب المصانع ومرافق التجهيز 2- مؤسسات التصنيع والتجهيز الخاصة 3- مؤسسات التصنيع والتجهيز العامة	المصانع الغذائية ومرافق التجهيز المختلفة
ثالثاً: الوظائف التسهيلية (1) المعايرة والتدرج	تسهيل إجراءات الوظائف التبادلية والمادية	1- الأفراد 2- مؤسسات القطاع الخاص 3- مؤسسات القطاع العام 4- دوائر المواصفات والمقاييس	مشاغل أو محطات التعبئة والتدرج مشاغل أو محطات التعبئة والتدرج مشاغل أو محطات التعبئة والتدرج
(2) التعبئة		1- الأفراد 2- مؤسسات القطاع الخاص 3- مؤسسات القطاع العام	مشاغل أو محطات التعبئة والتدرج ومصانع العبوات
(3) التمويل		1- مؤسسات القطاع العام (مؤسسات الإقراض الحكومي، التعاونيات، المجالس التسويقية، اتحادات المزارعين). 2- مؤسسات القطاع الخاص 3- تجار الجملة ووكلائهم-أفراد وشركات 4- وكلاء البيع بالعمولة	
(4) تحمل المخاطر		1- تجار الجملة (أفراد أو شركات) 2- وكلاء العمولة (أفراد أو شركات) 3- المضاربون (أفراد أو شركات) 4- مؤسسات القطاع الخاص كشركات التأمين	
(5) المعلومات التسويقية		مؤسسات القطاع العام (مراكز المعلومات التسويقية، أسواق الجملة، المؤسسات التجارية، مؤسسات التنظيم التسويقية، شركات المضاربة)	

المصدر: عاكف الزغبى. مبادئ التسويق الزراعي. دار الحامد للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. الأردن. 2006. ص 70. 71. 72.

و عليه إن النظام التسويقي الزراعي يعمل كحلقة وصل بين المزارع والمستهلك من خلال عدة أشكال أو منافذ نوردها في مايلي:<sup>91</sup>

<sup>91</sup> طارق فيصل التميمي. التسويق الزراعي. 2018. ص 3.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

- من المزارع إلى المستهلك مباشرة خاصة لبعض السلع عن طريق استئجار مساحة صغيرة في السوق من قبل المزارع ينقل إليها باستمرار السلع الزراعية التي ينتجها، فتكون مجزية له وللمستهلك حيث يتم اختصار هوامش ربح تجار الجملة والتجزئة.

- من المزارع إلى تجار التجزئة إلى المستهلك يؤدي ذلك إلى انخفاض ملحوظ في الأسعار.

- من المزارع إلى تجار الجملة إلى تجار التجزئة إلى المستهلك تؤدي إلى أسعار عالية لأنها تغطي أرباح الوسطاء.

كمثال على ذلك نستعرض قنوات تسويق البيض، حيث تظهر أهمية إنتاج البيض وتسويقه من واقع قيمته الغذائية واستخداماته المتعددة. وتبرز المشكلة الأساسية في عملية تسويق البيض في البعد الكبير بين المنتج والمستهلك وضمان وصول البيض إلى محل استهلاكه على نحو مناسب وحالة جيدة ووقت مقبول. وفي ما يلي القنوات المتعددة لتسويق البيض:<sup>92</sup>

**1) القناة المباشرة:** على الرغم من التطور الحاصل في تسويق البيض بالأشكال المختلفة من حيث التعبئة والتغليف أو انسيابية المادة فإن الأساليب التقليدية لا زالت سائدة في معظم المجتمعات وحتى المتقدمة منها، بل يمكن القول أن هذه الأساليب زادت أهميتها أخيراً. فمنتج البيض يسعى للوصول إلى الأماكن التي لها معدلات استهلاكية عالية، ومن خلال ذلك يعمل على تحقيق أعلى معدل من المبيعات اليومية، وعندما يبيع الفلاح البيض مباشرة إلى المستهلك فهو بذلك قد ضمن سعر تاجر التجزئة بالكامل، فيلجأ بذلك المنتج (الفلاح) إلى استخدام هذا الأسلوب والتوسع فيه لما له من المزايا. والعديد من المستهلكين بدورهم أصبحوا يفضلون ارتياد الحقول وقطع مسافات ليست بالقليلة من أجل الحصول على البيض الطري وبسعر منخفض نسبياً، وهذا شائع في معظم الدول الأوروبية وكميات كبيرة من البيض تباع ضمن هذا الأسلوب. إلا أن هذا الأسلوب لا يفي بحاجة المستهلك وتحقيق أعلى حاجات الإشباع عند المستهلكين وذلك كونه محدود في نطاق معين ولجهات محددة، ولأجل التغطية الكاملة للسوق فهناك طرق عديدة يمكن اتباعها في هذا المجال تتمثل في القنوات غير المباشرة.

أ) الحالة الأولى: منتج ← تاجر جملة (تعبئة وتصنيف) ← تاجر تجزئة ← المستهلك

<sup>92</sup> د. أبي سعيد الديوجي. د. دوخي عبد الرحيم الحنيطي. مرجع سبق ذكره. ص 247. 248. 249.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

و هذا الأسلوب سائد في معظم دول العالم عندما يتم الاتفاق على تسليم تاجر الجملة كميات من البيض ومن مصادر عديدة يوميا، والنقطة المهمة هنا أن تصنيف البيض وتدرجه ليست من مهمة المنتجين وإنما يتولى ذلك تاجر الجملة تحقيقا لمبدأ استكمال العمليات التسويقية، وبخاصة أن المعايير التي يعتمد عليها تاجر الجملة هي معايير تتعلق باعتبارات تسويقية (المصاب بالكسر أو تفتت القشرة الخارجية). وبعد هذه المرحلة تبدأ عملية التدرج وفق اعتبارات تختلف من بلد لآخر أو من تاجر لآخر، ثم يتم تعبئة البيض بأشكال مختلفة حسب الحجم ( الوزن)، حسب نوعية التغليف (عبوات كرتونية، بلاستيكية، خشبية....)، حجم العبوة (أربع، ستة، ثمانية، اثني عشر بيضة أو عشرون أو ثلاثون بيضة) وتحدد الإشارة إلى أهمية العلامات والمعلومات المهمة على الغلاف والعبوات كاسم الحقل المنتج أو تاجر الجملة وتاريخ جني البيض وعدد البيضات، ويسعى التاجر إلى اتخاذ التصاميم والألوان الجذابة كالقاعدة الكرتونية ذات الألوان الهادئة التي تتناسب مع لون البيض، فالبيضة الحمراء يفضل أن تأخذ قاعدة بيضاء لها، وعندما يكون لون البيضة أبيض يفضل أن تكون بألوان الأزرق الخفيف فالتشكيل يكسب نوعا من الإدراك عند المستهلك.

**ب) الحالة الثانية: منتج ← تاجر جملة (تعبئة وتصنيف) ← تاجر جملة ← تاجر تجزئة ←**

**المستهلك** لا تختلف هذه الحالة عن الأولى إلا في مجال واحد أن التاجر الذي يتولى التعبئة والتصنيف لا يقوم بالتوزيع للبيض وإنما يتولى مهمة التوزيع تجار آخرون ومنهم ينساب البيض إلى الطريق المعتاد.

**ج) الحالة الثالثة: منتج ← مجمعون للبيض ← تاجر جملة ← تاجر تجزئة ← مستهلك**

و يلاحظ ظهور فئة "المجمعين للبيض" وهي عملية عادة تبدو مكلفة لو قام بها تاجر الجملة وتأخذ وقتا طويلا لذلك فإنه يعهد إلى فئة معينة من الأفراد ممن يمتلكون وسائل نقل خاصة بأن يتولى كل منهم مهمة تجميع البيض من حقول معينة إلى تاجر الجملة الذي بدوره يؤدي الأنشطة المذكورة.

### ثانياً: الصورة الحديثة للمنشآت التسويقية

الذي يلاحظ في المنشآت التسويقية أن هناك تغيراً واضحاً وجذرياً في تركيبها وما هي الأنشطة التي تقدمها في السوق، وبخاصة تلك المعنية بالتعامل مع المحاصيل والمنتجات الحقلية بعامة والغذائية بخاصة. إنّ تجارة الجملة للمواد والمحاصيل الحقلية ما هي إلا صورة واضحة عن تنوع الأنشطة التسويقية، و تجارة الجملة يمكن أن يصنفوا وفق نوعية المواد التي يتعاملون بها، فهناك تجار جملة عموميون يتعاملون بمختلف المواد ولديهم مجموعة كبيرة منها وعمق واضح، مما يمكن تجار التجزئة من أخذ ما يحتاجونه من هذا التاجر مثلاً، وفي الحالات الغالبة فإن تاجر الجملة سيتعامل مع الأغذية والمواد المجمدة ومنتجات الألبان، والمنتجات الجافة أكثر من تعامله مع منتجات سريعة التلف وبخاصة في موسم الصيف كسواء الطماطم بكميات كبيرة أو بعض الأنواع من الفواكه ويكون ذلك بخصوصية معينة ووفق اعتبارات خاصة.

و يلاحظ أن دور تجارة الجملة بدأ يتناقص تدريجياً وبخاصة في الأنظمة الاقتصادية المتطورة التي تعمل على نحو واسع وبتغطية شاملة، والسبب الأساس يرجع إلى النمو المتزايد في تجارة التجزئة، التي بدأت تتوسع عمودياً وأفقياً واتخذت أشكالاً عديدة، بحيث غطى نشاطها الواسع كل المجالات التي تؤديها تجارة الجملة، وباستخدام التكامل العمودي في التوزيع وتوثيق الصلة بين تجار التجزئة والمصنعين متجاوزين بذلك تجارة الجملة والاستفادة من الوفورات في الأسعار النهائية للمستهلك التي انعكست أساساً على حجم المواد المعروضة وعمقها في متاجر التجزئة. وعليه أصبحت تجارة التجزئة المتخصصة بعرض وبيع السلع الاستهلاكية عامة والغذائية منها خاصة القاعدة العريضة التي تركز عليها الأسواق عالمياً، فكما أسلفنا فإن التوسع الكبير الحاصل في التكامل العمودي مكن من أن تكتسب هذه التجارة سمات بارزة ومتطورة وبالتالي بقدر مساهمتها الفاعلة فإنها تترك أثرها على تقليص حجم العمل في تجارة الجملة، ولتجارة التجزئة خصائص عديدة أهمها:<sup>93</sup>

- القدرة الكبيرة على الاحتفاظ بمخزون المنتجات الغذائية لفترات زمنية طويلة نسبياً، وغالباً ما تجمع هذه المنتجات من مصادر عديدة وبأنواع كثيرة أيضاً، وذلك بما يفوق ما تؤديه تجارة الجملة من قدرات.

<sup>93</sup>. نفس المرجع السابق. ص 96. 97. 98.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

- إذا كانت تجارة الجملة قادرة على القيام بالعديد من الأنشطة التسويقية كعمليات التدرج، والتقييس، والتعبئة والتغليف، والتعليب وغيرها من الأنشطة الأخرى، فإن تجارة التجزئة أصبحت تؤدي كل هذه الأنشطة بذات الكفاءة والقدرة.

- القدرات المالية لتجارة التجزئة وبحكم عملها الواسع وقاعدتها العريضة في التعامل مع آلاف المستهلكين، التي باتت تظهر على شكل متاجر سلسلة أو ضمن مفهوم التعاونيات التي تتولاها شركات عالمية أو قطرية في المنطقة الواحدة مكن من الاحتفاظ وتكوين أموال كبيرة نسبيا من جهة، والتوسع الكبير في نوعية وأعداد السلع المعروضة من جهة أخرى.

- توسعت تجارة التجزئة في قاعدة الخدمات التي تُقدم من خلالها، فخدمات النقل لم تعد مشكلة أمام ما تملكه من شاحنات ومعدات، كما أن تناول المواد يتم وفق الأسس والمفاهيم العلمية الحديثة، وإمكانية القيام بالإعلانات والترويج دون الاستعانة بأية جهة إعلانية وبمرونة عالية، والتعاون القائم مع الجهات المصرفية في منح الخصومات السعرية على المواد المشتراة، وهكذا فإن هذه السمات بدأت تتوسع تدريجيا وعلى نحو يفوق قدرات تاجر الجملة.

- رغبة المنتجين في التعامل المباشر مع تجار التجزئة وتنفيذ وتقديم منتجات تلائم حاجات المستهلكين ورغباتهم بما يتوافق وقدراتهم المعيشية واليومية، مكن هذا من الاستفادة من الخصومات السعرية التي انعكست بالأساس على المستهلك الأخير.

- قدرة تجارة التجزئة على التعامل مع مختلف السلع سواء الزراعية سريعة التلف أو الجافة أو الطرية، وبأسلوب صحيح بما يضمن الاحتفاظ بها لفترات زمنية معقولة سواء في متاجر العرض أو في المخازن، وهذا ينبع من القدرات الواسعة في تملك الوسائل والآلات والمعدات الكفيلة بإنجاز هذه الأنشطة.

و قدرت معدلات السلع الغذائية الموزعة عن طريق متاجر البيع الذاتي والمتاجر العملاقة في فرنسا بأكثر من 40 % من خلال نقاط البيع المختلفة، فالألبان نالت 50 % بتوزيعها من خلال متاجر التجزئة والفواكه والخضار 42 % والأسماك 31 % وهكذا فإن هذه المؤشرات شكلت قاعدة قوية للاستعانة بالمتاجر. فالأسماك يتم التعامل معها بأسلوب خاص في هذه المتاجر إذ غالبا ما تعرض أنواع عديدة من الأسماك البحرية والنهرية، فيتم صفها على قاعدة بلاستيكية عريضة منظفة ومهيأة للتناول والاستهلاك. أما الفواكه

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

والخضار فهي الأخرى معبأة ومغلقة ومعلمة إذ ليست هناك منتجات تعرض في المتاجر دون أوزان أو لا تكون خاضعة لمبدأ التجزئة والتوحيد، هذه الصفة الإيجابية مكنت من تزايد معدلات بيع الفواكه والخضار في متاجر البيع الذاتي أو الأسواق العملاقة ما جعل معدلات مبيعات الفواكه والخضار يصل إلى أكثر من 40 % عالمياً.

### ثالثاً: أسواق المنتجات الزراعية

التوسع الحاصل في السوق، وتنوع المحاصيل والمنتجات الزراعية والحيوانية ، والسعي المتواصل لتقديم هذه المحاصيل والمنتجات ، التي أدخلت عليها عمليات وإجراءات مختلفة جعلت المستهلك يقي موقف يحقق من خلالها حالة الإشباع المطلوبة ، كل ذلك مكن من ظهور المرافق التسويقية بمختلف صورها وأشكالها والتي نوردتها في ما يلي:<sup>94</sup>

- 1) أسواق المنتجين: وهي أسواق يبيع فيها المنتجون سلعهم للمستهلك مباشرة.
- 2) أسواق الجملة: سوق الجملة هو المرفق الذي يتم فيه البيع والشراء بالجملة، وتكون صفقات البيع فيها كبيرة أما الشراء فالغرض منه إعادة البيع لوسطاء آخرين، وتتوفر فيها تسهيلات تفي بمتطلبات الموزعين وتجار التجزئة ومن أشهر أنواعها:
  - أ) أسواق الجملة المركزية: توجد في المدن الكبرى وتشتمل على خدمات ووظائف تسويقية واسعة للوفاء بمتطلبات التخزين والتوزيع والشحن والتصدير.
  - ب) أسواق الجملة الثانوية: وتتميز بالتعامل مع نوع واحد فقط من المحاصيل.
  - ج) أسواق التوزيع: ويميزها أنها مكان لتجميع السلع بقصد توزيعها لأسواق التجزئة في المناطق المحيطة بها.
  - ح) الأسواق التصديرية: وتختص هذه الأسواق بإعداد السلع للتصدير، وتتميز بوجود الخدمات والوظائف التسويقية المختلفة التي تلزم لخدمة الصادرات أهمها التدريج والمعلومات التسويقية والاتصالات الخارجية. و تلعب أسواق الجملة دوراً هاماً في تسويق المنتجات الزراعية ويشتمل هذا الدور على خمس مهام أساسية

<sup>94</sup> د. عاكف الزغيبي، مرجع سبق ذكره، ص 68، 69.

- توفير الوسط المادي ( المكان ) لالتقاء المشتريين والبائعين وتمكينهم من التفاوض على عقد الصفقات.
  - تقديم التسهيلات التسويقية مثل تسهيلات التدريج والتعبئة والتخزين والتجهيز للمنتجات البستانية.
  - تقليل الجهد المبذول من قبل البائعين والمشتريين في تنفيذ البيع والشراء وتخفيض النفقات المترتبة عليهم.
  - توفير البيانات والمعلومات التسويقية وإخبار السوق مثل كمية العرض والطلب، الأسعار، المواصفات....
  - تمثل أسواق الجملة مراكز رئيسية لتكوين الأسعار وتترك الأسعار المتشكلة فيها أثرا على الأسعار السابقة لها (الأسعار المزرعية) واللاحقة لها (أسعار تجار التجزئة).
- خ) أسواق التجزئة: وهي أسواق البيع للمستهلكين النهائيين سواء كانت محلات للبيع في المناطق السكنية أو محلات السوبرماركت أو متاجر السلسلة أو في أسواق المحلات المجمعمة وغيرها من أنواع متاجر التجزئة.

### رابعا: الخصائص الهيكلية لأسواق المنتجات الغذائية

من صفات سوق الأغذية أنه متغير وبالتالي يعرف بأنه ديناميكي وخاضع للتقلبات الموسمية وهذا يؤدي إلى دوام تغيير الشركات التي تعمل بهذا القطاع، وبشكل عام يوجد ثلاثة اتجاهات تمر بها التنظيمات التسويقية للقطاع الزراعي وهي: <sup>96</sup>

1) **التخصص والتنوع في قطاع الغذاء:** حيث يتبع بعض المزارعين التركيز على إنتاج صنف أو صنفين من المنتجات الزراعية وذلك لأن التخصص مريح ويعمل على تطوير وتحسين الكفاءة الإنتاجية والتوسع المدروس لتحقيق هوامش ربح معقولة والحصول على مزايا اقتصادية، في حين تكون سياسات التنوع في صناعة الغذاء هي البديل للتكيف مع مستجدات البيئة المحيطة بالإنتاج الزراعي من حيث منع الاحتكار أو انخفاض الطلب على بعض الأصناف وبالنسبة للمزارعين فهو يحميهم من مخاطر تغيير الأسعار بشكل مفاجئ.

2) **المركزية واللامركزية في أسواق الغذاء:** إن اللامركزية هي حركة انتقال المنتجات الزراعية من المزارع إلى المصنعين مباشرة وعادة يقوم تجار الجملة بنقلها، أما المركزية فهي نقل المنتجات إلى الأسواق حيث يتم

<sup>95</sup> نفس المرجع السابق، ص 90.89.

<sup>96</sup> د. محمد عبيدات. مرجع سبق ذكره، ص. من 129 إلى 136.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

شراؤها من قبل المستهلكين والمصنعين ومن بين الأسباب الكامنة وراء المركزية في أسواق المنتجات الزراعية وجود نظام مواصلات محدود، ضعف وسائل الاتصال بين المشترين والبائعين، صغر حجم المزارع وقلة التخصص وبالتالي يقوم المشترين بالتعامل مباشرة مع المزارعين. أما الأسباب التي تؤيد اللامركزية هي تطور نظام المواصلات والاتصال الفعال بالإضافة إلى تطور نظام التبريد والتخزين مما يحقق مزايا متعلقة بالكفاءة التشغيلية للموارد المتاحة.

**3) التكامل في أسواق الغذاء:** يشير مفهوم التكامل إلى التوسع الذي تقوم به الشركات العاملة في القطاع الزراعي أو الغذائي على شكل تجميع وتوحيد الوظائف التسويقية والنشاطات الأخرى من خلال إدارة موحدة. وهناك نوعين التكامل العمودي ويكون عن طريق دمج كل النشاطات السابقة واللاحقة المتعلقة بعمل الشركة، أما التكامل الأفقي فيحدث عندما تسيطر شركة على شركات أخرى عاملة في السوق والتي تمارس نفس الأنشطة معها وعلى نفس مستوى القناة التسويقية.

### المطلب الثالث: تسويق الخضار والفواكه

تشمل الخضار والفواكه أصنافا عديدة كما يمثل كل صنف منها أهمية مختلفة للمستهلك من ناحية القيمة الغذائية والبدائل المتاحة، كما تمتاز زراعة كل صنف بظروف مختلفة نسبيا، إلا أن هذه الأصناف يمكن أن تشترك بمنافذ تسويقية واحدة لحد بعيد.

### أولا: إنتاج واستهلاك الخضار والفواكه.

يعتبر إنتاج الخضار والفواكه من الأمور الأساسية لحياة الملايين من الأسر في العالم حيث بلغت قيمة الإنتاج الزراعي من الخضار والفواكه أكثر من 30 بليون دولار عام 1997. وفي نفس السنة كان هناك أكثر من 230.000 مزرعة خضار وفواكه منتشرة في مختلف أنحاء العالم إلا أن معظم الإنتاج كان يستهلك في الأسواق المحلية. ويشكل معدل الاستهلاك الغذائي اليومي للأسر من الخضار والفواكه ما يعادل 22 % ويشكل ما يعادل 10 % - 12 % من مبيعات محلات الأغذية، وارتفعت معدلات الاستهلاك العالمي من الخضار والفواكه نتيجة تحول النمط الغذائي لأغلبية الأسر نحو استهلاك أكبر كمية ممكنة من الخضار

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التوزيع

والفواكه نتيجة القيمة الغذائية والصحية لها واتباع الحمية نتيجة السمنة.<sup>97</sup>

### ثانيا: العوامل المؤثرة على تسويق الخضار والفواكه

بشكل عام يتأثر نظام تسويق الخضار والفواكه بالعديد من العوامل الإنتاجية والتسويقية كما

يلي:<sup>98</sup>

- قابلية الفساد أو التلف للخضار والفواكه يجعل أمر تسويقها حساس ولا بد أن يتم بأقصى سرعة ممكنة مع توفير كافة الترتيبات الخاصة بالتبريد أو التجميد وخاصة للسلع الموسمية.
- التنوع في المنتجات والذي يفرض الترويج لكل نوع بما يتفق مع أذواق المستهلكين وإمكاناتهم الشرائية.
- ظهور أنماط إنتاج أو سلع غذائية بديلة أدى إلى تعدد البدائل الأمر الذي يفرض وجود سياسات توزيع وتسعير مرنة من قبل المسوقين.
- التخصص الجغرافي للإنتاج أدى إلى حاجة الأسواق لبعضها البعض للتبادل السلعي حسب حاجة المستهلكين.

### ثالثا: قنوات تسويق الخضار والفواكه الطازجة

يوجد ثلاثة منافذ رئيسية لتسويق الخضار والفواكه الطازجة وهي أسواق نقطة الشحن-أسواق المضاربة(الجملة)-أسواق التجزئة. إلا أن هذه القنوات تتغير وتتعدل من وقت لآخر نتيجة ظروف المنافسة السائدة وأحيانا أخرى نتيجة اتباع اللامركزية في أسلوب الإنتاج أو التوزيع، كما أن وسائل المواصلات وزيادة حجم التعامل المباشر مع أسواق المستهلكين قد يساعد في استخدام قنوات توزيعية معينة يكون هدفها الأساسي إيصال هذه الأصناف للأسواق المستهدفة.<sup>99</sup>

<sup>97</sup> د. محمد عبيدات. مرجع سبق ذكره. ص 207.208.

<sup>98</sup> نفس المرجع السابق. ص 208.209.

<sup>99</sup> نفس المرجع السابق. ص 210.211.

### خلاصة

قليل من المؤسسات تختار البيع المباشر للمستهلك النهائي، فهي تفضل عموماً اللجوء إلى مختلف أنواع الوسطاء، واختيار قناة توزيعية هو أحد القرارات الأكثر صعوبة وخطورة على المؤسسة، وخاصة كل نظام توزيع تتجسد من خلال حجم بيعه وتكاليف الوصول إلى ذلك، مع ما يحتمه ارتباط هذا النظام بباقي مكونات المزيج التسويقي الأخرى.

إن اللجوء إلى الوسطاء يبرر عندما يستطيع هؤلاء القيام بوظائف التوزيع بفعالية أكثر من المنتج، وهذه الوظائف تتعلق بالاتصال والترويج والتفاوض، أخذ الطلبية، تسيير الخطر، التوزيع المادي، الفواتير وتحويل الملكية، وهي وظائف أساسية أكثر من الهيئات المشرفة عليها.

تنشيط قناة توزيعية يفترض حسن اختيار المؤسسة للوسطاء الذين ستعمل معهم وكيفية الإبقاء على تحفيزهم وحثهم قصد الوصول إلى علاقة شراكة حقيقية مع التقييم الدائم للآداءات الفردية مقارنة بالماضي أو بالأعضاء الأخرى للقناة.

نظراً للتطور السريع للأسواق وبيئتها، على المؤسسة أن تحسن تأقلم قنواتها التوزيعية لمواكبة ذلك، وهذا عن طريق إضافة، حذف أو تغيير بعض أعضاء القناة التوزيعية أو حتى إعادة النظر كلية في نظامها التوزيعي. أخيراً وقصد ضمان فعالية قنواتها التوزيعية فإن المؤسسة الحريصة هي التي تتوفر على دعم لوجستيكي يتمثل في ضمان التوزيع المادي من نقل وتخزين لمنتجاتها تفادياً لحدوث أي اضطراب أو انقطاع في الطلب، بأقل تكلفة ممكنة.

### تمهيد:

مع بداية القرن العشرين، بلغ عدد المدن التي تجاوز عدد سكانها المليون نسمة أقل من 20 مدينة في العالم، والتي تواجدت معظمها في اقتصاديات الدول المتطورة صناعياً، ليصبح هذا الرقم مع بداية القرن الواحد والعشرين 400 مدينة، تميزت معظمها (75% من المدن) بمستويات دخل منخفضة ومتوسطة.<sup>1</sup> حيث عرف العالم سنة 2008 نسبة تحضر كبيرة ترتب عنها تركز نصف سكان العالم في المناطق الحضرية، والتي رشحها الخبراء بالارتفاع إلى نحو 70% بحلول سنة 2050، مشتملة على الدول النامية أيضاً.<sup>2</sup> ومع توسع المدن تتزايد احتياجات الأسر التي تقطن المناطق الحضرية من الغذاء ورغم تأثير الأزمة الغذائية والمالية على كل من سكان الريف والمدن إلا أن فقراء المدن هم الأكثر تضرراً. في غالب الأحيان يعتمد المستهلكون بالمناطق الحضرية على مشتريات الأغذية ويؤدي التباين في أسعار الأغذية والدخل بصورة مباشرة إلى تضائل القدرة الشرائية وارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، مما يؤثر على مكونات النظام الغذائي من حيث الكمية والجودة.

وعليه إذا كان التحضر في العالم ظاهرة لا بد منها، فإن ضمان الأمن الغذائي للسكان الحضريين سيصبح تحدٍ تواجهه المدن بحكم ارتفاع عدد السكان الجائعون في العالم، وبناءً على ما تقدم نتطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

**المبحث الأول: ظاهرة التحضر وتطور حجم السكان في المدن وعلاقته بمشكلة الغذاء.**

**المبحث الثاني: مفهوم الأمن الغذائي الحضري ومعاييره والعوامل المؤثرة عليه.**

**المبحث الثالث: تجارب بعض المدن في مواجهة تحدّي تأمين الغذاء لسكانها، وكيفية مواجهة فيروس كورونا المستجد للحد من أثره على الأمن الغذائي وسلامة الأغذية.**

<sup>1</sup> : Cohen, Barney. "Urban Growth in Developing Countries: A Review of Current Trends and A Caution Regarding Existing Forecasts". *World Development* vol 32.great britain. 2004. p24.

<sup>2</sup> : UN-HABITAT. "The Challenge of Slums". In *Global Report on Human Settlements*. United Nations Human Settlements Programme. London and Sterling, VA: Earthscan Publications. London. 2003. p2.

### المبحث الأول: التحضر وتطور حجم السكان في المدن وظهور مشكلة الغذاء

يشهد العالم نموا حضريا لم يسبق له مثيل، إذ يعيش اليوم أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية. ومع توسع المدن تتزايد احتياجات الأسر التي تقطن المناطق الحضرية من الغذاء، وعليه يصبح تأمين الغذاء تحدا كبيرا يواجه الكثير من الدول.

### المطلب الأول: التحضر وتطور حجم السكان في المدن والمناطق الحضرية

ارتبطت ظاهرة التحضر بنشأة الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، ويعتبر التحضر ظاهرة اجتماعية واقتصادية، حيث ينتقل السكان للعيش من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

#### أولاً: مفهوم التحضر، المدينة والمناطق الحضرية

**1) مفهوم التحضر:** يعتبر التحضر ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة تعمل على تحويل: البيئة المكانية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وكذا التوزيع المكاني للسكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. فهو من جهة يتضمن التغيرات في المهن أو النشاطات السائدة، نمط العيش، الثقافة والسلوك، وبالتالي التغير في البنى الديموغرافية والاجتماعية لكل من المناطق الحضرية والريفية، من جهة أخرى يترتب عن التحضر تأثيرات عديدة نذكر منها الارتفاع في عدد وكذا حجم سكان المستوطنات الحضرية مقارنة بأولئك الريفية.<sup>1</sup>

يتشكل التحضر من خلال التخطيط المكاني والحضري، وكذا من خلال الاستثمارات العامة والخاصة في البناء والبنى التحتية؛ مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأنشطة الاقتصادية والإبداع وتمركزهما في المدن، وبالتالي تطورها كمحاور لتدفق النقل، التجارة والمعلومة. أين أصبحت المدن أماكن تتوفر فيها الخدمات العامة والخاصة بنوعية عالية، حيث يكون الحصول على الخدمات القاعدية أكثر سهولة مقارنة بها في المناطق الريفية.<sup>2</sup>

يتمثل مستوى أو درجة التحضر في النسبة المئوية للسكان الذين يقطنون المناطق الحضرية، ويعرف حسب

<sup>1</sup>:United Nations. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. World Urbanization Prospects,The 2018 Revision. New York, 2019.p10.

<sup>2</sup>: نفس المرجع، ص10.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

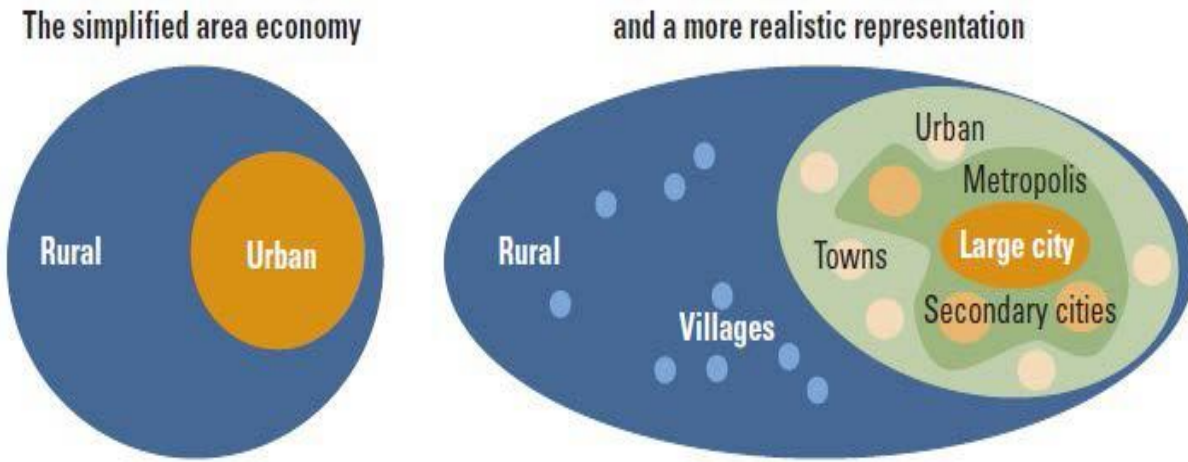
المعايير المستخدمة من قبل السلطات الوطنية من أجل التفريق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. أما في الواقع، فيعود التحضر الى الارتفاع في نسبة السكان القاطنين المناطق الحضرية وإلى النمو المشترك لكل من عدد السكان الحضريون، حجم المدن وكل المناطق الحضرية.

### 2) تعريف المدينة

اختلفت التعاريف والمعايير التي تحدد مفهوم المدن والمناطق الحضرية من دولة إلى أخرى، حيث تشمل قاعدة البيانات المتعلقة بالسكان المقيمين في المناطق الحضرية لدولة ما على مناطق جغرافية تكون تابعة للأراضي الحضرية، في حين نجد أن هذه المناطق الجغرافية لا تنتمي للأراضي الحضرية في دولة أخرى، نظراً لاختلاف المعايير المطبقة لديها. فعلى سبيل المثال نجد أن المدينة التي تحددها المعايير الإدارية قد لا تشمل المناطق المجاورة أو ضواحي المدينة، أين يقيم جزء كبير من السكان اللذين يعملون أو يدرسون في وسط المدينة، في حين نجد في بعض الحالات أن مدينتان متجاورتان أو أكثر تشكلان منطقة حضرية واحدة، على الرغم من اختلاف السلطات المحلية التي تحكمها. من هنا نفرق بين مصطلحين هما "التجمع الحضري" (urban agglomeration) ومصطلح "المدينة" (metropolis area) حيث يشير مصطلح التجمع أو التكتل الحضري إلى السكان اللذين يقطنون الأراضي الحضرية بكثافة سكانية ذات مستوى حضري بحيث لا يفصل فيها بين الأفراد أو الجماعات منطقة انقطاع بشري أو عمراي وتختلف هذه التجمعات من منطقة إلى أخرى، بينما تضم المدينة تكتلات حضرية ومناطق محيطة بكثافة سكانية (استيطانية) أقل ولكن مع روابط اقتصادية واجتماعية قوية بالمدينة المركزية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> : United Nations. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. World Urbanization Prospects, The 2018 Revision. New York, 2019.p57.

الشكل رقم(1.2): المفهوم الجديد للعلاقة المستمرة بين المناطق الريفية والحضرية



Source : Leah Campbell. Tools and Methodologies for Urban Food Security

Assessment, Targeting and Distribution. Oxford Brookes University. 25 January

2013.p15. (from world bank 2009).

وعليه يمكن استخلاص تعريف المدينة من خلال الخصائص المختلفة التي تميزها بحيث تعبر المدينة عن:<sup>1</sup>

- تمركز بشري ومكاني يتميز بكثافة سكانية عالية، يعمل على الحد من توسع أماكن الإنتاج الفلاحي، بحيث تتغذى أساسا من مناطق إنتاج تكون في غالب الأحيان مناطق خارجية أو بعيدة جغرافيا عنها، ومن هنا يظهر جليا عدة مشاكل تتعلق بتمركز السكان فيها خاصة ما تعلق بحركية السلع اللازمة لتغطية حاجات السكان.

- تمركز للموارد: السلطة، المعرفة، الثروة، الموارد الحيوية (المواد التي يمكن تحويلها إلى طاقة بديلة كالوقود الحيوي)، وهذا ما يغيب في المناطق الريفية بحكم ضياع الموارد فيها، أين أبدى كل من "صالمون" وآخرون أن غالب التنمية الحاصلة في المناطق الحضرية هي نتاج ما يحصل من استغلال للمناطق الريفية.
- فضاء للتبادل التجاري والثقافي. فالسوق الذي تمثله يشكل نقطة التقاء للتدفقات التجارية وخاصة الزراعية، ومن ثم فهي تشكل نقطة تلاقي العديد من الشبكات أين يمكن للتوزيع أن يمتد إلى نواحي المناطق الحضرية.

<sup>1</sup> : Caroline Brand, Nicolas Bricas, Damien Conaré, Benoit Daviron, Julie Debru , Laurant Michel, Christophe-Toussaint Soulard. Construire des politiques alimentaires urbaines concepts et démarches. Édition Quae. France.2017. p19.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

بالإضافة إلى هذه الخصائص الثلاث نضيف خاصيتين للمدينة ظهرت منذ القرن التاسع عشر وهما:

- النمو الحضري موجود منذ قرنين من الزمن وهو نتاج لعملية التصنيع، وهذا ما يبدي قوة الارتباط بين التحضر والتصنيع الذي يسمح بتحقيق مكاسب كبيرة تتعلق بالإنتاجية وسرعة تمرکز الثروات والسلطة.
- تعتبر المدن الصناعية فضاءاً للمساواة بين كل من: الأغنياء والفقراء، المؤسسات الصغيرة والكبيرة، السلطات المركزية والمكاسب الصناعية والمالية والسياسية؛ وبالتالي يترتب عن اللامساواة تهميش مجموعة كبيرة من السكان وإقصائهم من نظام الإنتاج وتعويضهم بالمكننة.

كما أن تطور العلاقة بين المدن والغذاء يترجم من خلال أبعاد متعددة الأوجه تتعلق ب:<sup>1</sup>

- **البعد الجغرافي:** والمتمثل في بعد المسافة بين المدن ومناطق الإنتاج بسبب توسع المدن.
- **البعد الاقتصادي:** والناجم عن تعدد الوسطاء بين المنتجين (المزارعين) والمستهلكين من أجل إنتاج تحويل، تخزين وتوزيع المنتجات الغذائية.
- **البعد المعرفي:** والذي يتعلق بنقص أو ربما غياب الثقافة المعرفية للسكان الحضريين (خاصة أولئك اللذين ولدوا في المدينة) بالظروف التي تميز البيئة الريفية، وكذلك انقطاع العلاقة بين السكان والمزارعين وغياب المعرفة بعالم الفلاحة والتغذية.

3) **تعريف المناطق الحضرية:** لم تخصص المناطق الحضرية بأي تعريف معين، كما لم يتفق دولياً على تعريف كل ما هو حضري، فالمناطق الحضرية تشتمل على المدن الصغيرة والمدن الكبرى، والتي تتميز بالخصائص التالية:<sup>2</sup>

- المعايير الإدارية مثل حجم السكان الأقصى (2000-50000)؛
- الكثافة السكانية العالية؛
- الوظائف الاقتصادية: يتميز السكان الحضريون بعدم ارتباطهم بالزراعة كنشاط اقتصادي.
- تمركز البنى التحتية، الخدمات الأساسية وكذا الأصول الاقتصادية (شوارع معبدة، الاضاءة، النقل).
- تنقل السكان وعدم تجانسهم مع وجود شبكات اجتماعية مجزأة.
- تعقد أنظمة الحوكمة في ظل تعدد الأعوان.

<sup>1</sup>: نفس المرجع. ص20.

<sup>2</sup>: Philippa Young, Emily Henderson, Agathe Nougaret. Impact of urban livelihood intervention post Haiti earthquake. Oxfam case study. emergency nutrition networks. 2013. p3.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

ومن ثم، فإنه يوجد توافق قليل بين الهيئات الوطنية والدولية وكذا بين العلوم حول تعريف مصطلح "الحضري". فقد عرف مكتب التعداد للولايات المتحدة الأمريكية المناطق الحضرية بأنها: «كل مكان أو ما يجاوره ذو كثافة سكانية عالية، واللذان يتضمنان مع بعض حجم سكان أدنى يساوي 50000 شخص». أما المكان المجاور فهو يعرف بأنه: «كل رقعة أو أكثر متجاورة تحوز على حجم كثافة سكانية يساوي على الأقل 1000 شخص في المايل المربع».<sup>1</sup>

### ثانياً: تطور حجم السكان الحضري والريفيون في العالم

سيشهد العالم في حدود سنة 2050، نمواً كبيراً في حجم السكان إلى ما يقارب 9.77 بليون نسمة (من 7.63 سنة 2018)، مع تضاعف حجم السكان الحضري في العالم من 4.22 بليون إلى 6.68 بليون.<sup>2</sup> أنظر الجدول أدناه.

#### الجدول رقم (1.2): تطور سكان المناطق الحضرية والريفية في العالم مع توقعات حتى سنة 2050

القيمة بالبيون (أوالمليار)/ النسبة %						تطور المجمعات
2050	2030	2018	1990	1970	1950	
9.77	8.55	7.63	5.33	3.70	2.54	مجموع السكان في العالم
<u>13.3</u> 1.30	<u>15.1</u> 1.29	<u>16.5</u> 1.26	<u>21.5</u> 1.15	<u>27.3</u> 1.01	<u>32.1</u> 0.81	المناطق الأكثر تقدماً
<u>86.7</u> 8.47	<u>84.9</u> 7.26	<u>83.5</u> 6.37	<u>78.5</u> 4.18	<u>72.7</u> 2.69	<u>67.9</u> 1.72	المناطق الأقل تقدماً
6.68	5.17	4.22	2.29	1.35	0.75	السكان الحضريون في العالم
<u>16.8</u> 1.12	<u>20.3</u> 1.05	<u>23.6</u> 0.99	<u>36.2</u> 0.83	<u>49.8</u> 0.67	<u>59.4</u> 0.45	المناطق الأكثر تقدماً
<u>83.2</u> 5.56	<u>79.7</u> 4.12	<u>76.4</u> 3.23	<u>63.8</u> 1.46	<u>50.2</u> 0.68	<u>40.6</u> 0.30	المناطق الأقل تقدماً
3.09	3.38	3.41	3.04	2.35	1.79	السكان الريفيون في العالم
<u>5.6</u> 0.17	<u>7.1</u> 0.24	<u>7.9</u> 0.27	<u>10.4</u> 0.32	<u>14.3</u> 0.33	<u>20.6</u> 0.37	المناطق الأكثر تقدماً
<u>94.4</u> 2.92	<u>92.9</u> 3.14	<u>92.1</u> 3.14	<u>89.6</u> 2.72	<u>85.7</u> 2.01	<u>79.4</u> 1.42	المناطق الأقل تقدماً

Source : United Nations. Department of Economic and Social Affairs. World

Urbanization Prospects. The 2018 Revision. New York, 2019. p9-10.

يتضح من خلال الجدول أن حجم السكان في العالم يشهد تطوراً واضحاً ولكن بوتيرة متناقصة، حيث

<sup>1</sup> : Danielle Compad, David Vlahov, SSandro Galea. Urbanicity, Urbanization, and Urban Environment. 2007.pp53-54.du cite (<https://www.researchgate.net/publication/30856474>). Date de visite : 13/06/2020.

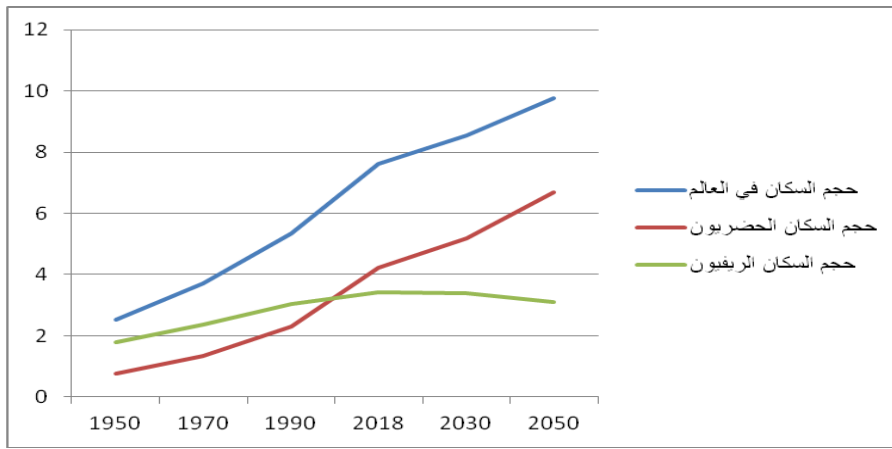
<sup>2</sup> : نفس المرجع، ص9 10.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

تمثلت نسبة التغير في: 0.45، 0.44، 0.43، 0.12 و 0.14 خلال الفترات (1970-1950، 1990-1970، 1990-2018، 2018، 2030-2018، 2050-2030) على التوالي. والشكل أدناه يوضح التطورات التي مست سكان العالم، الحضريون والريفيون.

1) **تطور حجم السكان الحضريون في العالم:** يعرف العالم نموا كبيرا في المناطق الحضرية مع اختلاف بين الدول المتقدمة والنامية، حيث تعرف هذه الأخيرة أكبر نسبة تحضر ابتداء من سنوات السبعينات من القرن العشرين، لتبلغ نسبة 76.4% سنة 2018 مقابل 23.6% في الدول المتقدمة، والتي ستحوز فيها الصين والهند على النسبة الأكبر (حوالي بليون نسمة)، باحثين عن السكن والهياكل الموجودة في مدنتهم، ورافعين مستوى الطلب على الموارد الأساسية. لذلك فإن هذا النزوح إلى المدن الذي تعرفه الدول النامية، يشترك مع الوضع الذي تعيشه مجتمعاتهم من محدودية الفرص الاقتصادية خاصة لذوي مستوى التعليم والمهارات العملية المنخفضين، والشكل أدناه يوضح ذلك.<sup>1</sup>

الشكل رقم (2.2): تطور حجم السكان الحضريون والريفيون في العالم خلال الفترة 1950-2050



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول أعلاه

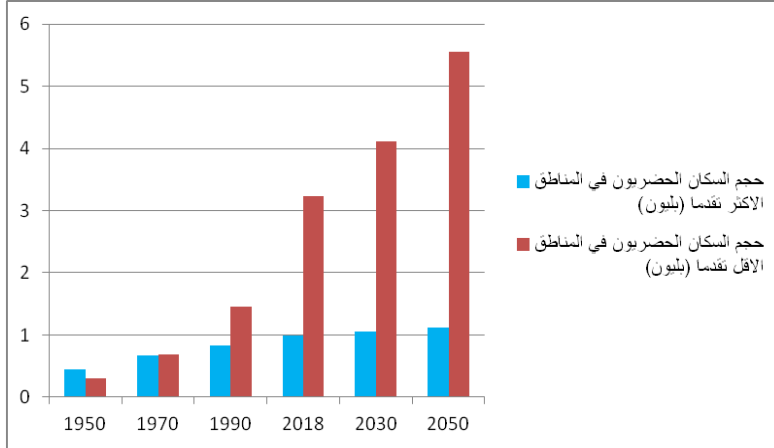
2) **تطور حجم السكان الحضريون في المناطق الأقل والأكثر تقدما في العالم:** إن المتبع لتطور حجم السكان الحضريون بين دول العالم المتقدمة والنامية يلاحظ حدة النمو الواضح لحجم السكان الحضريين في المناطق الأقل تقدما، أين يبرز الفقر وسط العائلات القاطنة بالمناطق الريفية خاصة، وبالتالي فإن تحول مركز

<sup>1</sup> نفس المرجع ص 11.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

الفقر من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في تلك الدول الضعيفة الدخل ما يسمى "تحضر الفقر" (*Urbanisation of Poverty*)، يؤزم مشكلة الأمن الغذائي الحضري أكثر.<sup>1</sup>

الشكل رقم (3.2): تطور حجم السكان الحضريين في المناطق الأقل والأكثر تقدما في العالم



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على بيانات الجدول السابق

إن النتيجة المتوصل إليها من خلال هذه المقارنة، هو أن حدة مشكلة الغذاء في المدن الأقل تقدما تكون أكبر منها في الدول الأكثر تقدما، لذلك غالبا ما تعالج الدراسات المهمة بشؤون الأمن الغذائي وتطور ظاهرة التحضر في مدن الدول النامية والمتخلفة، وخاصة إذا تعلق الأمر بدول القارتين الإفريقية وجنوب الأمريكية.

إن مما يتوقع أيضا بحلول سنة 2050، هو ارتفاع الطلب على الغذاء حوالي 60%، والنتيجة مرة عن نمو حجم السكان في العالم، ومرة أخرى عن النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المنخفض.<sup>2</sup> وبالتالي فإن هذا الظرف المعقد سيعمل على رفع مستوى البدانة وسوء التغذية إلى الحد الذي يجعل معالجة الأمن الغذائي تحد كبير في المدن؛ وهو تحد القرن الـ 21 الذي سيواجهه مشكلة كيف يمكن بكل سلامة إطعام السكان المتزايدون بشكل مستدام وكاف؟ خاصة في ظل الضغط السكاني الممزوج بتغيرات المناخ ما لم يتم وجود طريقة لإنتاج 50 أو 100% من الإنتاج الغذائي، وما لم يتم توزيع الأسعار الحرارية بشكل كفاء، فمصير

<sup>1</sup> نفس المرجع ص 11.

<sup>2</sup> : Food and Agriculture Organization (FAO). OECD-FAO Agricultural Outlook 2012-2021.Rome. 2012. pp17-50.

حياة الانسان القادم سيكون موسوما بغلاء الخبز اليومي، لدرجة أنه يمكن أن يثير حروبا جديدة وهجرات جماعية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: خصائص وتحديات مشكلة الغذاء في المناطق الحضرية

تعرف المناطق الحضرية العديد من التحديات الغذائية المختلفة عنها في المناطق الريفية، حيث يطبع على المدن سلوكيات خاصة يمارسها السكان الحضري على اختلاف أنشطتهم، دخولهم، مستوياتهم المعيشية، أنماط استهلاكهم وغيرها من الخصائص التي تختص بها الأسر الحضرية والمؤسسات الناشطة في تلك المناطق، لذلك كان لابد من عرض المتغيرات التي تميز التجمعات الحضرية والمرتبطة بموضوع الأمن الغذائي.

### أولاً: خصائص مشكلة الغذاء في المناطق الحضرية

هناك العديد من الخصائص التي تميز مشكلة الغذاء في المدن والمرتبطة أساسا بالبيئة الحضرية نذكر منها:

**1-الفقر الحضري:** إن مما يتطلبه سكان الحضري لضمان عيش كريم، شراء طعامهم وكذا بعض السلع والخدمات الأخرى المتضمنة كل من الإسكان، النقل، الرعاية الصحية والتعليم<sup>2</sup>؛ ومن هنا يتعلق الأمن الغذائي في المدن مثلا بالظروف الأسرية الفردية التي تنعكس كردود أفعال من بيئة الشراء الحضرية. حيث أشارت الدراسات التي قام بها المعهد الدولي للبحث في السياسات الغذائية وآخرون، إلى مدى تأثير الفقر الحضري على الأمن الغذائي الحضري. فحسب دراسة أخذت عينة تحتوي على 20 دولة نامية، وجد أن حصة الميزانية (الدخل) المخصصة للغذاء عند الأسر الحضرية الفقيرة تتراوح بين 48% في غواتيمالا و74% في تاكاجيستان؛ وأن ما تخصصه الأسر من أجل الغذاء في 18 دولة من 20 هو أكثر من نصف ميزانيتها. في نفس السياق، وجد "رادوود" أن الفقراء المقيمون في دار السلام، تانزانيا ينفقون 85% من مداخيلهم على

<sup>1</sup> : The Chicago Council on Global Affairs. Feeding an Urban World:A Call to Action. EMERGING LEADERS PERSPECTIVES Global Era • Different Challenges • New Priorities. United States of America. 2013.p9.

<sup>2</sup> : Cohen, M.J. and Garret, J.L. The Food price crisis and urban Food (in) security, Humman Settlements.opcit.p03.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

الغذاء، في حين أن أولئك المقيمين في بانكوك، تايلاندا وكينساسا في الكونغو الديمقراطية ينفقون 60% منها.<sup>1</sup>

**2- النمط الغذائي الحضري:** بحكم الدخول المرتفعة في المناطق الحضرية، فإن هذه الأخيرة تشهد استهلاكاً كبيراً للعديد من المواد ذات القيمة الغذائية الكبيرة كاللحم، الخضار والفواكه، في حين ينخفض استهلاكهم للحبوب، ومع ذلك تبقى أهم تأثيرات التحضر مختلفة من منطقة إلى أخرى. وكمثال على ذلك، أشارت دراسة تجريبية خلال الفترة (1960-1988) أن التحضر يؤدي إلى انخفاض قوي للطلب على الحبوب كالأرز في أكبر دول آسيا دخلاً، ولكن قد يرفع من استهلاك الأرز في جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا.<sup>2</sup>

**3- تأثير الظروف الاقتصادية الكلية:** بسبب التحول من استهلاك المواد الغذائية الأساسية مثل الذرة الرفيعة وغيرها من المحاصيل الجذرية إلى استهلاك الأرز والقمح والتي غالباً ما يتم استخدامها في تحضير الخبز في المناطق الحضرية. لذلك فإن الفقراء الحضريين يمكنهم أن يكونوا أقل تأثراً مقارنة بأمثالهم في المناطق الريفية للتغيرات في الأسواق الدولية، بحكم أن معظم السلع التي سبق ذكرها تسوق دولياً. من جهة أخرى، فإن السكان الحضريين يتأثرون أيضاً بالتغيرات الاقتصادية الكلية كالتحويلات الخارجية، الصادرات، التشغيل والاستثمار الأجنبي المباشر، مثلما هو الحال بالنسبة لحالة الانكماش الاقتصادي الحالية.<sup>3</sup>

**4- العولمة وتغير التركيبة الغذائية:** تمنح المناطق الحضرية للمقيمين بها اختيارات كبيرة للأغذية، وهذا يتضمن الإنتاج الذي يأتي من ثقافات خارجية مختلفة، عكس ما يحدث في المناطق الريفية. فمن التبريرات التي تقدم في أن الدول كلما تطورت أكثر واتجهت إلى العولمة، كان هناك اتجاه إلى أن تكون التركيبة الغذائية متشابهة أكثر مع الدول النامية، وهو الأمر الذي تم تسهيله من خلال معالجة الأغذية المتعددة الجنسيات وتوزيع الصناعات التي تعمل مع بعض، حيث أن ظهور نمط الأغذية السريعة الأمريكية أثر على تركيبة الاستهلاك في هذه الدول.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> : Mark Redwood. Agriculture in Urban Planning. Generating Livelihoods and Food Security. published by earthscan. London. 2009. p6.

<sup>2</sup> : James L. Garret. Achieving Urban Food and Nutrition Security in the Developing World. "A 2020 Vision For Food, Agriculture, and the Environment". opcit. p01.

<sup>3</sup> : Ibid. p02.

<sup>4</sup> : Anita Regmi. Dyck John. Effects of Urbanisation and Global Food Demand in changing Structure of Global food Consumption and Trade. USDA Economic Research Service. WRS No. (WRS01-1). 2001. p23.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

5-المحلات الكبرى: عرفت المناطق الحضرية أيضا ثورة في المحلات الكبرى (وهي جميع شركات البيع بالتجزئة الحديثة بما في ذلك متاجر السلسلة والمتاجر الصغيرة والمتاجر المجاورة)، والتي قامت حاليا في العديد من الدول إلى تجاوز العملاء الأوليين من الطبقة المتوسطة والعليا للوصول إلى السوق الشامل، كما قامت بتقسيم تجار التجزئة التقليديين في العديد من الدول الافريقية،الاسيوية وأمريكا اللاتينية. فحسب "ريردون" و"بارديغي" وفي دراسة تعلقت بالأرجنتين، البرازيل، الشيلي، كولومبيا، كوستاريكا والمكسيك تحوز المحلات الكبرى على نسبة 45% إلى 75% من بيع الأغذية بالتجزئة؛ في حين تحوز بقية دول أمريكا اللاتينية ذات مستويات الدخل والتحضر المنخفضين نسبة تتراوح ما بين 20% و40%. أما حصة مبيعات المحلات الكبرى في الصين، الهند والفيتنام ما نسبته 30% و50% في السنة، كما يوضحه الجدول الآتي:<sup>1</sup>

الجدول رقم (2.2): المراحل الثلاث لتطور المحلات الكبرى

الفترة	الدول	نموالمحلات الكبرى (متوسط حصتها في البيع بالتجزئة)
بداية 1990	العديد من دول جنوب أمريكا، شرق اسيا (خارج الصين) جنوب افريقيا.	من 10% في 1990 إلى حوالي 50-60% في منتصف سنوات 2000.
منتصف ونهاية 1990	المكسيك، وسط امريكا ومعظم دول شرق اسيا.	من 5-10% في سنة 1990 الى 30-50% في منتصف سنوات 2000.
نهاية التسعينات وبداية الالفية الثالثة	الصين، الهند والفيتنام	بلغت ما بين 2-20% في منتصف سنوات 2000، كما ارتفعت مبيعات المحلات الكبرى حتى 30-50% في السنة.

Source : Reardon, T. and Gulati, A. the spermarket Revolution in developing

Countries : Policies for competitiveness with inclusiveness, international Food Policy

Research Institute. Washington, June 2008. p1.

إن مما لا شك فيه، أن سلاسل المتاجر الكبرى ستستقطب مستقبلا وبلا شك رفع حصتها في البيع بالتجزئة، كما أنها قد لا تكون ذات صلة مباشرة بالفقراء الحضريين، بحكم أنهم يفتقرون إلى النقود للشراء بالجملة، وأنهم سيستمرون في شراء أغذيتهم بشكل يومي من متاجر الزوايا الصغيرة (*Small corner stores*) والتي يمكنها أن تمنحهم سلع على الحساب.

<sup>1</sup>: Reardon, Thomas, Gulati, Ashok. The Spermarket Revolution in Developing Countries : Policies for Competitiveness with Inclusiveness, Inernational Food Policy Research Institute. Washington. June 2008. p1.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

6- العمالة النسوية: بحكم أن المناطق الحضرية تشكل محورا للفرص الاقتصادية، فإن هناك نسبة كبيرة من النساء يعملن خارج المنزل<sup>1</sup>. من جهة أخرى، أشارت بعض الدراسات في العديد من الدول، أن هذا الارتفاع في عدد الفرص يكلف المرأة وقتا يتسبب في زيادة الطلب على الأغذية السريعة والمصنعة، بحكم أن هذه الأخيرة تتطلب وقتا أقل في تحضيرها. وأشار "ريردون" في تقديراته أن ثلثين إلى ثلاثة أرباع من أسواق الأغذية في الدول النامية متواجدة في المناطق الحضرية، وأن ما يحصل في هذه الأسواق يحدد ما ستواجهه أسواق المزارعين، وأن هذه الأسواق تنمو أسرع بخمس أو ستة مرات من أسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)<sup>2</sup>.

### ثانيا: تحديات مشكلة الغذاء في المناطق الحضرية

سيحدث النمو الكبير في السكان والتحضر، وكذا الارتفاع في مستويات الدخل الفردي مع تغيرات النمط الغذائي في العشرينات القادمة لدى الدول الضعيفة الدخل، ضغطا كبيرا على الإنتاج الغذائي، وبالتالي خلق تحديات للأمن الغذائي العالمي وحتى الحضري. فإذا أخذت هذه التحديات بعين الاعتبار، فكيف سيغذي العالم مدنه في العشرينات القادمة؟

للإجابة على هذا السؤال، عقدت المنظمة العالمية للغذاء والزراعة (FAO) مؤتمر خبراء عال المستوى في روما (أكتوبر 2009) تحت مسمى "كيف نغذي العالم في سنة 2050". وقد توصلوا إلى النتائج التالية:<sup>3</sup>

- من أجل تغذية 9 ملايين نسمة سنة 2050، فإنه يلزم رفع مستوى الإنتاج الغذائي إلى 60%.
- رفع مستوى الإنتاج من الحبوب (للاستهلاك البشري أو الحيواني) إلى حدود 2.1 أو 3 مليار طن سنة 2050.
- يحتاج توسيع إنتاج اللحوم إلى أكثر من 200 مليون طن، أي في حدود 72% في الدول النامية.
- يتطلب النمو الحاصل في الطلب على الغذاء ما بين 175 إلى 220 مليون هكتار إضافي من الأراضي الزراعية.

<sup>1</sup> : Anita Regmi. Dyck john. Effects of Urbanisation and Global Food Demand in changing Structure of Global food Consumption and Trade.opcit.p24.

<sup>2</sup> : Reardon, T. Agri-food Market Transformation : Development Assistance Strategies to Include the Poor. Paper Presented at Partners in Agriculture Global Food Security Symposium. Tokyo, April 2010.

<sup>3</sup> : Food and Agriculture Organization (FAO), "How to Feed the World in 2050," High Level Expert Forum, Rome, October 12-13, 2009. Du cite: [www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/docs/Issues\\_papers/HLEF2050\\_Global\\_Agriculture.pdf](http://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/docs/Issues_papers/HLEF2050_Global_Agriculture.pdf). consulté le (15/01/2020)

إن رفع مستوى الإنتاج لوحده يعتبر عاملاً غير كافٍ لتحقيق الأمن الغذائي لكل فرد، فقد قدر ارتفاع الطاقة اليومية المتاحة له إلى 3,050 كيلوجول عن متوسط 2,770 كيلوجول خلال سنة 2013. ومع ذلك، فإن مجرد وجود هذه الطاقة لا يعني أنها ستكون متاحة بشكل متساوي، لذلك وحسب ما أقرت به المنظمة، فإنه بحلول عام 2050 سيكون أكثر من 370 مليون شخص يعاني من سوء التغذية.

### 1) تحديات الأمن الغذائي من المنظور العالمي

يتعلق مضمون التحديات التي سيواجهها العالم من أجل تحقيق أمنه الغذائي ورفع قدرته على إنتاج الأغذية، وبالتالي تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانه بالعوامل التالية:<sup>1</sup> وفرة الموارد الطبيعية (الأرض، الماء، والطاقة)؛ القدرة على تخفيض التبدد الغذائي؛ قدرة البنى التحتية.

أ) وفرة الموارد الطبيعية: تشمل على العناصر التالية

• الأراضي الصالحة للزراعة: تتطلب مواجهة الطلب على الغذاء المتوقع ارتفاعه بحلول سنة 2050، وبشكل ضروري توفر أكثر للأراضي الخصبة، ارتفاع عائد الأرض لكل هكتار، أو ارتفاعهما مع بعض. فحسب توقعات المنظمة العالمية للزراعة والغذاء، فإن أكثر من 90% من نمو الانتاج في المحاصيل سيأتي من زيادة العلة وكثافة المحاصيل، بحكم قلة الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة. حيث عرفت نسبة الأراضي الزراعية المستغلة في العالم بحدود سنة 2013 ما يقارب 12% فقط، والباقي غير مستغل، وأن 40% من هذه النسبة المستغلة يعرف تدهوراً بسبب التغيرات المناخية، دون إهمال الضغوطات المتعلقة بالسقي عن طريق المياه العذبة والذي سيكون هو الآخر معتبراً جداً، والمرشح للارتفاع في كل من دول الشرق الأوسط، شمال إفريقيا وجنوب آسيا.<sup>2</sup>

من جهة أخرى، فإن معظم هذه الأراضي غير المستغلة تتمركز في أمريكا اللاتينية وجنوب الصحراء الإفريقية الكبرى، وأن معظمها مناسب لنمو بعض المحاصيل والتي تتميز بضعف الطلب عليها. وأبعد من ذلك، فإنه من الممكن أن تكون معظم الأراضي المتاحة غير قابلة للزراعة بسبب التلوث الكيميائي، الأمراض المستوطنة، نقص البنى التحتية المحيطة، أو بسبب تخصيصها للتوسعات العمرانية الحضرية. لذلك، أصبح الاستيلاء على الأراضي يشكل مصدر قلق، مما استدعى من الدول تأمين الأراضي المتاحة حول العالم

<sup>1</sup> : The Chicago Council on Global Affairs. Feeding an Urban World: A Call to Action. Op.cit.p19.

<sup>2</sup> : FAO. How to Feed the World in 2050. octobre, 2009.p09.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

لإطعام حجم سكانها المتزايد. كما تنبأت المنظمة العالمية للزراعة والغذاء بأنه مازال يوجد مساحات كافية من الأراضي لتغذية سكان العالم بشرط أن تكون الأرض أكثر إنتاجية، من خلال التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا والأبحاث الزراعية من جهة، ومن جهة أخرى التخفيض قدر المستطاع من الهدر الغذائي.<sup>1</sup>

● **المياه:** توصل المعهد العالمي للماء بـستوكهولم إلى أن الاستهلاك العالمي للماء ارتفع بضعف معدل نمو سكان العالم، وهذا بسبب الاستخدام الكبير للماء الناتج عن الزراعة، حيث تبلغ نسبة استخدام الزراعة من المياه العذبة 70%، وأضاف المدراء التنفيذيون للمعهد بناء على الافتراضات المتعلقة بالمقياس العالمي للنمو كنمو الناتج المحلي الإجمالي، أن متطلبات المياه من أجل تغذية العالم سترتفع إلى 80%، وأن هذا سيشمل كلا من احتياجات التزود بالماء الشروب وكذا مرافق الصرف الصحي المناسبة.<sup>2</sup>

من جهة أخرى أضاف المعهد العالمي لـ"ماكينساي" (McKinsey Global Institute) في تقريره سنة 2012 أن توقعات الطلب السنوي للمياه في البلديات سترتفع إلى أكثر من 2 مليار متر مكعب بحدود 2050. كما أشار تقرير آخر أن الاستثمارات الحكومية ستحتاج إلى 6 تريليون (6000 مليار) دولار عالميا من أجل تشييد البنى التحتية اللازمة لتجميع المياه المطلوبة.

حاليا، يوجد واحد من أربعة بين سكان العالم أو 794 مليون شخص في المناطق الحضرية حول العالم يعيش بدون ماء شروب آمن ولا حتى صرف صحي؛ وبالتالي فإن عدم استطاعة التنمية في البنى التحتية الحضرية مواكبة التحضر، يعني عدم قدرة العديد من الأشخاص الوصول إلى مياه الحنفية في المدن في هذه الأيام، مقارنة بما كانوا عليه قبل نهاية التسعينات من القرن العشرين.<sup>3</sup> فعلى سبيل المثال، تبدي الصين بحكم أنها أكبر دول العالم من حيث تعداد السكان وضعا حرجا مرشح للتأزم أكثر، حيث أن 2/3 من المدن الصينية لا تملك مياه شرب آمنة وصحية<sup>4</sup>، وبحلول عام 2050، فإن أكثر من 1/2 سكان العالم سيعانون من ندرة

<sup>1</sup> : The Chicago Council on Global Affairs. Feeding an Urban World: A Call to Action. Opcit.p19.

<sup>2</sup> : Anders Berntell, "Will There Be Enough Water to Feed the World in 2050?" Proceedings of the 2011 Water for Food Conference, University of Nebraska. Du cite : [http://waterforfood.nebraska.edu/wp-content/uploads/2012/02/wff2011\\_fullversion.pdf](http://waterforfood.nebraska.edu/wp-content/uploads/2012/02/wff2011_fullversion.pdf). Consulté le (17/01/2020).

<sup>3</sup> : UNESCO Media Services, "Increasing demand and climate change threatening world water resources says new UN World Water Development Report," March 12, 2012. Du cite : [www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/increasing\\_demand\\_and\\_climate\\_change\\_threatening\\_world\\_water\\_resources\\_says\\_new\\_un\\_world\\_water\\_development\\_report/](http://www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/increasing_demand_and_climate_change_threatening_world_water_resources_says_new_un_world_water_development_report/). Consulté le (23/01/2020).

<sup>4</sup> : The Civic Exchange, "Asia Water Project Launches Investor Report and Unveils Information Portal on China Water Crisis," Asian Water Project, February 25, 2010. Du cite : [www.civic-exchange.org/](http://www.civic-exchange.org/)

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

حادثة للماء مقارنة بـ 36% منهم في 2012. لذلك وبحكم أن حجم السكان الحضريون في العالم مرشح للارتفاع، فإن الطلب على المياه الصحية وكذا الصرف الصحي سيشكل تحدي كبير في المستقبل، يتطلب إعادة النظر في كيفية تسيير وتوزيع المياه وخاصة ما تعلق باستخدامات القطاع الزراعي للمياه.

● **الطاقة المستخدمة في إنتاج الغذاء:** أشارت إدارة المعلومات الطاقوية الأمريكية في إحدى تقاريرها سنة 2013 أن مختلف أنواع الطلب على الطاقة يتوقع ارتفاعها بـ 57% خلال الـ 25 سنة القادمة<sup>1</sup>، وهذا ما سيكون له تأثير كبير على إنتاج الغذاء. فالطاقة وخاصة ما تعلق بالوقود الأحفوري (النفط) يعتبر من مدخلات عملية الانتاج الفلاحي والأسمدة. لذلك وانطلاقاً من التذبذب الخاص بأسعار النفط، اشتملت توقعات إدارة المعلومات الطاقوية الأمريكية (Energy Information Administration, EIA) لسنة 2013 على ثلاث أسعار للنفط الخام بحلول 2040. ففي التوقعات الأولية أو الخاصة بالحالة المرجعية، فإن سعر النفط الخام سيبلغ \$163 للبرميل بحلول 2040، مقارنة بسعر متوسط بلغ حوالي \$95 في ماي 2013. لذلك فإن هذا الارتفاع المتوقع في سعر النفط الخام سيؤثر مباشرة على تكلفة وقود الديزل الخاص بإنتاج الغذاء ونقله.<sup>2</sup>

بالإضافة إلى ذلك، يعتمد إنتاج الأسمدة النتروجينية على الاستخدام الكبير للغاز الطبيعي، والذي يمكن أن يعادل أكثر من 50% من إجمالي استخدام الطاقة في الزراعة التجارية<sup>3</sup>. كما توقعات إدارة المعلومات الطاقوية الأمريكية بأن ترتفع أسعار الغاز من \$3.98 لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) سنة 2011 إلى \$7.83 بحلول 2040 (باستخدام قيمة الدولار لسنة 2011).

إلا أنه يتوقع أن يساعد تحسين الكفاءة الطاقوية (Energy Efficiency) (أدنى تكلفة للطاقة مقابل أعلى مستوى للخدمة المقدمة) من أجل الانتاج الفلاحي في تعويض ذلك الارتفاع في الأسعار، وهذا سيشكل أمراً بالغ الأهمية لتلبية احتياجات الطاقة والغذاء في العالم بحلول عام 2050.<sup>4</sup>

exchange.org/en/live/upload/files/ 100224\_AWP.pdf. Consulté le (25/01/2020).

<sup>1</sup> : US Energy Information Administration (EIA), Annual Energy Outlook 2013 with Projections to 2040, Office of Integrated and International Energy Analysis, (Washington, DC: US Department of Energy, April 2013). Du cite : [www.eia.gov/forecasts/aeo/pdf/0383\(2013\).pdf](http://www.eia.gov/forecasts/aeo/pdf/0383(2013).pdf). Consulté le (26/01/2020).

<sup>2</sup> : The Chicago Council on Global Affairs. Feeding an Urban World: A Call to Action. Opcit.p23.

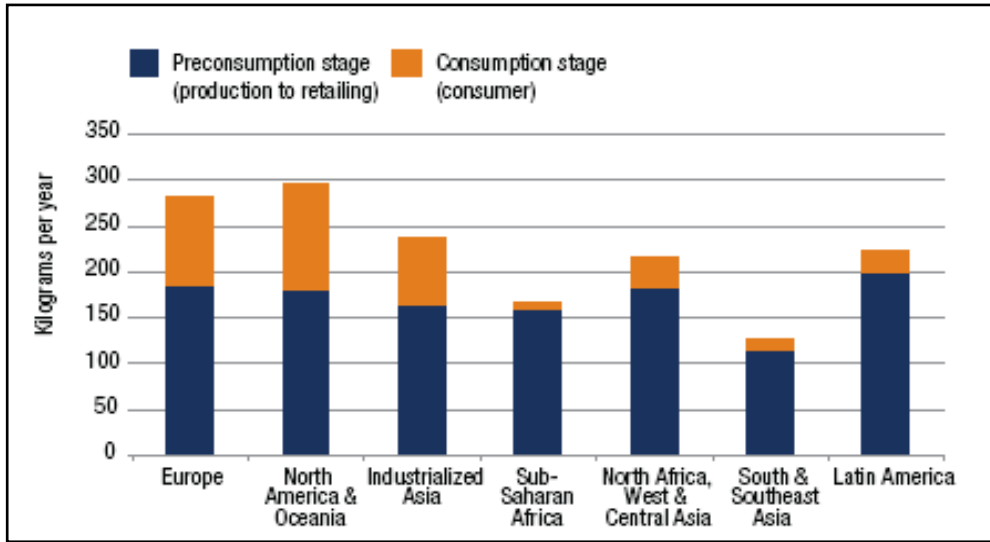
<sup>3</sup> : Jeremy Woods, Adrian Williams, John K. Hughes, Mairi Black, and Richard Murphy, "Energy and the Food System," Philosophical Transactions of the Royal Society: Biology, August 16, 2010.p2991. du cite : <http://rstb.royalsocietypublishing.org/content/365/1554/2991.full.pdf+html>. Consulté le (28/01/2020).

<sup>4</sup> : The Chicago Council on Global Affairs. Feeding an Urban World: A Call to Action. Opcit.p23.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

ب) **الفاقد والهدر الغذائي**: يشير الفاقد الغذائي إلى ذلك الانخفاض في كمية الغذاء الصالحة للأكل في مرحلة سلسلة الإمداد الغذائية المؤدية على وجه التحديد إلى الغذاء الصالح للأكل والمخصص للاستهلاك البشري. ويحصل الفاقد الغذائي في مراحل الإنتاج وما بعد الحصاد والتجهيز في السلسلة الغذائية (parfitt وآخرون 2010). أما الهدر الغذائي فهو ذلك الفاقد الغذائي الذي يحصل في نهاية السلسلة الغذائية (تجارة التجزئة والاستهلاك النهائي)، ويتعلق ذلك بسلوك تجار التجزئة والمستهلكين (parfitt وآخرون 2010).<sup>1</sup> يعتبر الهدر الغذائي من أهم المتغيرات التي يمكن أن يكون لها أثر معتبر على الأمن الغذائي، والذي قدر بشكل عام في حدود 30% من الغذاء، أي ما يقارب 1.3 مليار طن في السنة حول العالم.

الشكل رقم(4.2): الهدر والفاقد الغذائي لكل فرد حسب المناطق



المصدر: المنظمة العالمية للغذاء والزراعة، 2011.

يبيد الشكل السابق، أن الفاقد الغذائي لدى الدول الأقل دخلا يحدث في نقطة الإنتاج بسبب نقص البنى التحتية والتكنولوجيا الخاصة بعملية الحصاد أو الجني، في حين يتعلق الهدر الغذائي بالدول المرتفعة الدخل، أين يرتبط بمسألتي الاستعمال والسلوك، أي عند نقطة الاستهلاك في الوهلة الأولى (البيت أو في المطاعم)<sup>2</sup>. من جهة أخرى، سجلت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها 80 مليار طن من هدر الغذاء سنويا. لذلك أشار "دون هوفستران" (Don Hofstrand) المتخصص في الاقتصاد الزراعي من جامعة محافظة "ايوا" :« أن تخفيض الهدر الغذائي إلى النصف في الـ 40 سنة القادمة -باعتباره هدفا معقولا- يعني أننا

<sup>1</sup> : جيني غوستافسون وآخرون. الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم-المدى، الأسباب والوقاية- المعهد السويدي للأغذية والتكنولوجيا الحيوية (sik). السويد. 2014. ص3-2.

<sup>2</sup> : The Chicago Council on Global Affairs. Feeding an Urban World: A Call to Action. Opcit.p25.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

سنحتاج إلى رفع مستوى الانتاج الغذائي إلى 45% بدلا من 70%» كما يمكن أن يخفف إنقاص الهدر الغذائي من العبء على مواردنا الطبيعية في المدى الطويل (الأرض الماء والطاقة).<sup>1</sup>

**ج) تحديات البنى التحتية:** ترتبط جودة البنى التحتية ارتباطا وثيقا بنوعية الحياة، بما في ذلك الأمن الغذائي، وهذا سيصبح أمرا أساسيا في المراكز الحضرية للمستقبل. من أجل ذلك تطرح الأسئلة التالية:

- هل سيوجد مأوى مناسب وقدرة على تحضير الغذاء في المنزل؟
- هل سيكون هناك عرض كاف للمياه العذبة، وإذا وجد، فهل يمكن أن ينقل إلى المراكز الحضرية بكل أمان؟

- هل ستكون الطرقات وأنظمة النقل الأخرى مناسبة لتوزيع الغذاء إلى المجمعات السكنية الحضرية الكبيرة؟
- هل ستوجد مخازن تبريد كافية لتخزين اللحوم ومشتقات الحليب، والأغذية القابلة للتلف؟

- هل ستستطيع أنظمة الاتصالات بكل أنواعها التعامل مع حركة المرور المتزايدة؟
- وبالتالي تصبح كل أنظمة البنى التحتية هذه ضرورية لتغذية السكان الحضريين المتزايد عددهم. قدرت تكلفت توفير المستويات الأساسية للبنى التحتية في العالم بحوالي 40 مليار دولار خلال العشريات القادمة<sup>2</sup>. ففي الواقع هناك من قدر ما قيمته مليار دولار للاستثمار في البنى التحتية الخاصة بالتخزين لوحدها، وذلك من أجل تحويل الأغذية من باب المزرعة إلى الطبق الجاهز للأكل.

### 2) تحديات الأمن الغذائي من المنظور الحضري

وفقا للتحديات التي سبق ذكرها والتي تؤثر على الأمن الغذائي للأشخاص في كل مكان، فإن هناك اعترافا كبيرا بأن الأمن الغذائي الحضري يحتاج إلى اهتمام أكثر، وأن المجتمع بحاجة إلى النظر في الطرق التي تجعل البيئة الحضرية مختلفة عن تلك الريفية في تحصيل واستعمال الغذاء، أين تؤثر صدمات أسعار الغذاء ونقص المياه النقية وكذا الصرف الصحي بأشكال مختلفة على السكان الريفيين والسكان الحضريين، وبالتالي يصبح سبب سوء التغذية والأمن الغذائي في المناطق الحضرية يحتاج إلى سياسات رد فعل مختلفة.

<sup>1</sup> : Don Hofstrand, "More of Feeding Nine Billion People by 2050," AgMRCRenew Energy & Climate Change Newsletter, January 2012. Du cite : [www.agmrc.org/renewable\\_energy/agmrc-renewable-energy-newsletter/?more\\_on\\_feeding\\_nine\\_billion\\_people\\_by\\_2050&show=article&articleID=645&issueID=122](http://www.agmrc.org/renewable_energy/agmrc-renewable-energy-newsletter/?more_on_feeding_nine_billion_people_by_2050&show=article&articleID=645&issueID=122). consulté le 30/06/2020.

<sup>2</sup> : Klynved Peat Marwick Goerderler (KPMG), "Infrastructure 2050," Insight, The global infrastructure Magazine, IssueNo.1, November .2010.p5. Du cite : <http://www.kpmg.com/global/en/issuesandinsights/articlespublications/insight-magazine/pages/insight-november-2010.aspx>. Consulté: le 01/07/2020.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

لذلك فإنه توجد عدة معايير تجعل تحديات الأمن الغذائي الحضري تختلف عن تلك الموجودة في المناطق الريفية، نذكرها في الجدول الموالي.

الجدول رقم(3.2): تحديات المشكلة الغذائية في المناطق الحضرية والمناطق الريفية

المناطق الريفية	المناطق الحضرية	
إنتاج المناطق الريفية والواردات الدولية (المواد الغذائية أساساً): ● يمثل معظم الانتاج الغذائي. ● أكثر عرضة للتغيرات المناخية وسياسات التجارة الدولية. ● تحد وتؤثر الواردات الدولية من السيادة الغذائية المحلية.	إنتاج المناطق الحضرية وشبه الحضرية: ● يمثل 15 إلى 20% من انتاج الغذاء العالمي (وبشكل أوسع في جنوب الصحراء الكبرى الافريقية). ● سلع عالية القيمة الغذائية كالحضروات الطازجة، الاسماك واللحوم ومنتجات الألبان. ● إدارة الأزمات بشكل حرج. ● النمو الحضري ينقص من مستوى الأراضي الصالحة للزراعة.	مواقع الانتاج
● نقص أو غياب الأغذية المعالجة والمغلقة. ● نقص الانبعاثات.	● وجود الأغذية المعالجة والمغلقة بشكل كبير نتيجة سهولة النقل ومدة الصلاحية. ● آثار الانبعاثات الكربونية على الصحة.	المعالجة والتغليف
● وجود إنتاج ذاتي في المناطق الريفية.	● معظم سلاسل امداد الغذاء تقطع مسافات كبيرة إلى المستهلك، وهذا سيشكل تحد سلامة الأغذية وكذا انبعاثات الكربون.	المسافات المقطوعة
● لا وجود للأسواق الكبرى. ● كثرة الأسواق غير الرسمية.	● الوجود الكبير لسلاسل الأسواق الكبرى للتحزئة في المناطق الحضرية يغير من الشراء والتوزيع. ● الأسواق الرسمية أقل شيوعاً في منطقة الاحياء الفقيرة أو غير الرسمية (البناء الفوضوي).	مواقع الحصول
● عرض الغذاء في المناطق الريفية أقل تكلفة.	● عرض الغذاء الحضري مكلف جداً. ● في غالب الأحيان، تكون الواردات أرخص سعراً من المنتجات المحلية.	التسعير
● يعتمدون على طبخهم المنزلي.	● يعتمد السكان الحضريون على الأغذية الجاهزة، بحكم التكلفة النسبية للتسوق والطهي. ● تؤثر كل من أنواع المهن، المواقع، الدخول على هذا القرار.	تحضير الأغذية
● نفس الأثر على الانتاج الزراعي في المناطق الريفية.	● تؤثر تغيرات درجة الحرارة وهطول الامطار على الانتاج الزراعي الاجمالي. ● يتسبب القطع الفلاحي في إنتاج معتبر لغازات الاحتباس الحراري. ● يعتبر استنزاف المياه الجوفية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للزراعة.	تغيرات المناخ
● نقص الإعلان. ● وجود خيارات غذاء متنوعة. ● نمط حياة صعب في كثير من الاحيان. ● نقص حدة الأمراض واثارها.	● الآثار المتزايدة للإعلان. ● تراجع أكثر لخيارات الغذاء(دون المستوى الأمثل). ● نمط حياة مستقر أكثر، ارتفاع السمنة. ● انتشار الأمراض البشرية والحيوانية المؤثرة على الاستعمال.	الثقافة الغذائية والصحية
● نقصها أو غيابها، مع قلة المياه العذبة.	● مهمة بالنسبة للاستعمال، بسبب زيادة الأمراض المعدية والأمراض التي تنقلها المياه.	البنى التحتية للمياه والصرف الصحي
● انتشار استهلاك الأطعمة الطازجة، مع تحول نحو تقليد النظام الغذائي الحضري. ● انخفاض مستويات الدخل وبالتالي استهلاك أقل للحوم ومنتجات الالبان. ● طلب بسيط يتوافق وقدرة شراء الأسر الريفية.	● تفضيل السكان الحضر لاستهلاك الأطعمة الجديدة "المصنعة". ● ينتج عن ارتفاع مستويات الدخل استهلاك أكثر للحوم ومشتقات الحليب. ● كثرة الطلب على مدار السنة.	تحول النظام الغذائي

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

<ul style="list-style-type: none"><li>• انتشار الزراعة المنزلية وسد احتياجات الغذاء البسيطة للأسر الريفية.</li><li>• غياب تام لأي شكل من أشكال التضامن الغذائي.</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>• الدخل النقدي ومحدودية الإنتاج (غيابه) يجعلان السكان الحضري أكثر عرضة لصدمات الأسعار وفشل النظام.</li><li>• البنوك العمومية للغذاء أكثر مشاركة في المناطق الحضرية، لكن شبكات دعم المجتمع غالباً ما تكون أضعف عنها في المناطق الريفية.</li></ul>	شبكات الغذاء الطارئة
---	--	----------------------

Source :The Chicago Council on Global Affairs. Feeding an Urban World: A Call to Action. Opcit.p28-29 (بتصرف).

المبحث الثاني: الأمن الغذائي الحضري، مفهومه، معاييرهِ والعوامل المؤثرة عليه

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من بين المشاكل التي لقت اهتمام العالم أجمع وخصوصا الدول النامية، حيث عُرِّفت في إطارها العام من قبل العديد من العلماء والمتخصصين وكذا الهيئات الدولية المعنية بمسائل الزراعة والغذاء، دون أن يلقي الضوء على البعد الخاص بالمدن أو المناطق الحضرية، أين ترتبط مشكلة الأمن الغذائي بأحوال الأسر التي تعيش في تلك المناطق، وبالتالي يصبح مفهوم الأمن الغذائي الحضري إسقاطا لمفهومه العام أو الشامل على إطار جغرافي محدد يسمى المدينة.

### المطلب الأول: الأمن الغذائي من المفهوم الشامل إلى الحضري

إن حق الحصول على الغذاء هو حق إنساني مبني على المبدأ 11 من الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والتي تضمن لكل إنسان المستوى المقبول للعيش له ولأسرته من الغذاء والملبس والسكن.

#### أولا: مفهوم ومستويات الأمن الغذائي الشامل

1) التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي: كان الأمن الغذائي يمثل هدفا أساسيا للدول ولا يزال، أين شهدت العقود الأخيرة تطورا في مفهومه من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وذلك خلال عدة فترات نذكرها فيما سيأتي.<sup>1</sup>

أ) سنوات الخمسينيات من القرن العشرين: وهي الفترة التي تميزت بانعقاد المؤتمر التاريخي للأغذية والزراعة في عام 1943، والذي تبنى فيه المجتمع الدولي فكرة "الغذاء الصحي والمغذي والكافي للجميع"، حيث أنشأت مجموعة من البلدان المانحة للغذاء مثل الولايات المتحدة وكندا في الخمسينيات من القرن العشرين وكالات ثنائية لتصريف فوائضها الزراعية إلى الخارج.

ب) سنوات الستينيات من القرن العشرين: خلال هذه الفترة، أصبح واضحا أن المعونة الغذائية يمكن أن تعيق مستقبل الاكتفاء الذاتي للدول الفقيرة، حينها تم إدخال مفهوم الغذاء من أجل التنمية وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، من خلال إنشاء برنامج جديد سمي برنامج الغذاء العالمي سنة 1963.

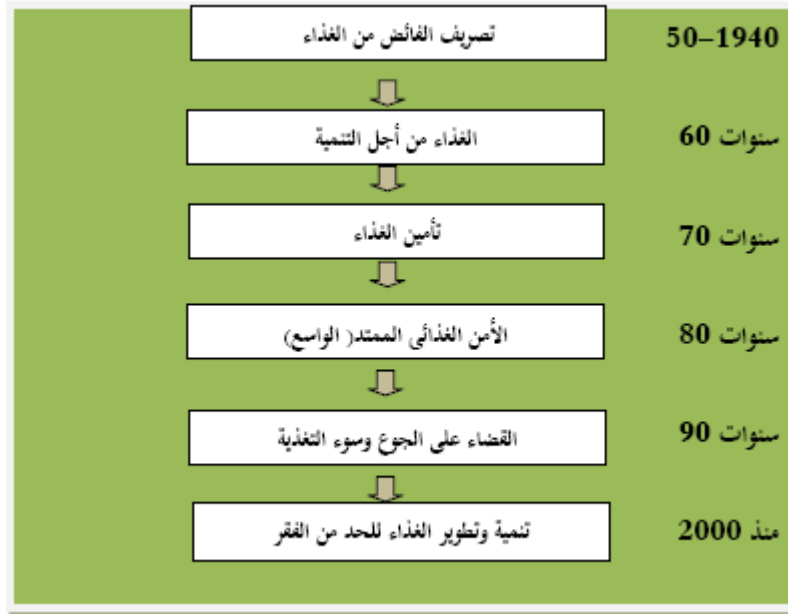
ج) سنوات السبعينيات من القرن العشرين: تميزت هذه الفترة بظهور أزمة الغذاء في 1972/1974 كنقطة تحول، حيث انتقل العالم من عصر وفرة الغذاء إلى تراجع حاد في إنتاج الغذاء، وكانت النتيجة هي تطوير

<sup>1</sup> : Klaus klennert. Assurer la sécurité alimentaire et nutritionnelle. ministere fédéral de la coopération économique et du développement. Allemagne. Janvier .2011.p4.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

خطط الأمن الغذائي التي تضمن الحصول المادي (الفيزيائي) للغذاء دولياً، حيث تم اقتراح تحسين الأمن الغذائي من خلال التنسيق بين المنظمات والوكالات المانحة ورصد توافر الغذاء في البلدان المستفيدة.

### الشكل رقم(5.2): التطور التاريخي لمفهوم الأمن الغذائي



Source : Klaus klennert. Assurer la sécurité alimentaire et nutritionnelle. ministère fédéral de la coopération économique et du développement. Allemagne. Janvier 2011.p4

د) سنوات الثمانينيات من القرن العشرين: بعد نجاح "الثورة الخضراء" التي ساعدت في زيادة إنتاج الغذاء (توافر الغذاء)، وجد أن حالات الطوارئ الغذائية وحتى المجاعة، لم تكن بسبب نقص الغذاء فقط بل بسبب الانخفاض الحاد في القوة الشرائية، ومن ثم تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل الحصول المادي والاقتصادي للغذاء، كما تم التركيز آنذاك على الحد من الفقر وكذا العمل على تطوير دور المرأة في التنمية. ه) سنوات التسعينيات من القرن العشرين: تم خلال هذه الفترة وضع خطط محددة للقضاء على الجوع وسوء التغذية أو للحد منهما، كما أعاد المجتمع الدولي التأكيد على الحق في الغذاء والتغذية الكافيين، ودُعيت الحكومات الوطنية للقيام بدور أكثر نشاطاً في هذا المجال.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

<sup>١</sup> الألفية الجديدة : تم خلال هذه الفترة وفي سياق التنمية العالمية، اعتماد أهداف إنمائية حيث تم التركيز على الحد من الفقر إضافة إلى الحد من الجوع وسوء التغذية، أين لا يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق هذه الأهداف إلا إذا كان الغذاء صحي وكافي لجميع أفراد المجتمع.<sup>1</sup>

وعليه فإن للأمن الغذائي مفهوم وصفي ورد للمرة الأولى في منتصف السبعينات، ولقد عرفته منظمة FAO في قمتها العالمية حول الغذاء سنة 1996 أنه: « يتحقق عندما تتوافر لجميع الناس، وفي كل الأوقات، الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة».<sup>2</sup>

أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد وضعت مفهوماً للأمن الغذائي يعني ب: «قدرة الدولة على إنتاج أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء، بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن يتوفر في صادراتها الزراعية أو غيرها ميزة نسبية في إنتاجها، وأن توفر للأفراد ما يكفيهم من الغذاء بالكم والنوع اللازمين للنشاط والصحة، مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل الأفراد في المجتمع، لا سيما ذوي الدخل المحدود».<sup>3</sup>

2) مستويات الأمن الغذائي: تختلف مستويات الأمن الغذائي من المستوى الكلي إلى المتوسط فالجزئي حيث:4

أ) المستوى الكلي: ينظر إلى الأمن الغذائي في هذا المستوى على أنه مشكلة عالمية يكمن علاجها في توفير كميات كافية من الغذاء وتقديمها لإطعام سكان العالم، أو أنها مشكلة إقليمية يتحدد علاجها في قدرة مجموعة من الدول التي توجد في إقليم واحد - ويعاني بعضها من عجز غذائي - على مقابلة مستويات الاستهلاك المستهدفة عاما بعد عام، أو أنها مشكلة وطنية يتم علاجها بحصول كل أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشطة.

<sup>1</sup>: نفس المرجع، ص5.

<sup>2</sup>:FAO, Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages, Rome, 2003. p2.([www.fao.org](http://www.fao.org))

<sup>3</sup>: رقية خلف حمد الجبوري. السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2012. ص60

<sup>4</sup> Klaus klennert. opcit.p13.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

ب) المستوى المتوسط: يقصد به المجتمع المحلي للدولة حيث ينظر إلى الأمن الغذائي على أنه مشكلة تتعلق بمجموعة من المدن (أو مقاطعة) أو مدينة واحدة أو قرية (منطقة حضرية)، وهو المستوى الذي تستهدفه دراستنا، أي مستوى الأمن الغذائي الحضري (sécurité alimentaire urbaine) والذي يتعلق بالحيز المكاني للمدينة أو المنطقة الحضرية بشكل عام.

ج) المستوى الجزئي: وهو المستوى المتعلق بالعائلات والأفراد.

### الجدول (4.2): مستويات الأمن الغذائي

المستوى العالمي		المستوى الكلي (macro)
المستوى الإقليمي		
المستوى الوطني		
المقاطعة	المجتمع	المستوى المتوسط (méso)
المدينة		
القرية		
العائلات		المستوى الجزئي (micro)
الأفراد		

Source : Klaus klennert. Assurer la sécurité alimentaire et nutritionnelle. ministere fédéral de la coopération économique et du développement. Allemagne. Janvier.2011.p13.

ثانيا: تعريف الأمن الغذائي الحضري ومعايير

1) تعريف الأمن الغذائي الحضري: يعرف الأمن الغذائي الحضري على أنه: «الحالة التي تضمن للسكان الحضر الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي لسعرات حرارية آمنة وكافية ومتنوعة، ومغذيات دقيقة لنمط معيشي صحي»<sup>1</sup>.

من خلال هذا التعريف يتبين أن الأمن الغذائي الحضري يتحقق عندما يملك جميع الأفراد القاطنين بالمدن، وفي كل الأوقات، الإمكانية المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفيهم من الغذاء الآمن والمغذي، والذي يستجيب لاحتياجاتهم وأذواقهم الغذائية من أجل التمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة.

<sup>1</sup> : The Chicago Council on Global Affairs. Feeding an Urban World:A Call to Action. EMERGING LEADERS PERSPECTIVES Global Era • Different Challenges • New Priorities. United States of America. Chicago.June 2013.p 9-10.

يشهد العالم حاليا تغيرا كبيرا في أذواق المستهلكين مع زيادة واضحة في الطلب على الأغذية السريعة التحضير أو المصنعة، والتي أصبحت أكثر شيوعا حتى بين الفقراء في المناطق الحضرية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على اللحوم ومنتجات الألبان الشائعة، وخاصة مع ارتفاع الدخل، مما تسبب في ارتفاع الطلب الاجمالي على الكثير من الأغذية، وهو الأمر الذي تطورت معه أنظمة الإنتاج والتوزيع تماشيا مع تلك التحولات.

(2) معايير الأمن الغذائي الحضري: انطلاقا من التعريف أعلاه يرتكز الأمن الغذائي الحضري على ثلاثة معايير أساسية هي:<sup>1</sup>

أ) الوفرة (Availability): تمثل الوفرة أول معيار للأمن الغذائي، حيث ترتبط بجانب العرض أو الإمداد وتحدد بمستويات الإنتاج الغذائي، حجم المخزونات وكذا المساعدات وصافي التجارة الخارجية للأغذية (Riely and all., 1999). حيث تعتبر إنتاجية المزارع هي العنصر الأساسي لها، من خلال الحصول على مدخلات عملية الانتاج وتنميتها، تحسين أنواع البذور أو استخدام أحسن الممارسات والطرق لإدارة المزارع. فحسب ما يوضحه النموذج في الشكل الموالي، فإن الوفرة تتأثر بالشروط الفلاحية والمناخية وكذا مجموعة كبيرة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية، بالشكل الذي يحدد أين وكيف يستطيع الفلاحون تغيير آدائهم للاستجابة لشروط السوق. إن مفهوم الوفرة الذي ذكره "تانغ" هو ذلك الذي يرتبط بإمداد الغذاء على المستوى الأسري، حتى وإن كان مفهومها في الحقيقة مرتبطا أساسا بعرض الغذاء على المستوى الوطني أو الاقليمي أو العالمي.<sup>2</sup>

ومن ثم تتعلق الوفرة بتوفير كميات كافية من الغذاء وفق أسس ثابتة، أي ضمان استقرارها المرهون باستقرار الامدادات الغذائية، وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من التحديات تتعلق بالمتغيرات التالية: ارتفاع معدل نمو السكان في المدن، نقص الأراضي الصالحة للزراعة، تغير المناخ، التغيرات في النظام الغذائي للمستهلكين (التوجه نحو المزيد من البروتين).

<sup>1</sup>: نفس المرجع، ص9.

<sup>2</sup>: نفس المرجع، ص5.

ب) **الحصول (Access):** وهو يتعلق بقدرة السكان الحضري في الحصول على موارد كافية لتأمين الغذاء المناسب والصحي (السلامة الغذائية)، وهنا يتعلق الأمر بالحصول المادي وكذا الحصول الاقتصادي. حيث يتعلق الحصول المادي على الغذاء بمجموعة من العوائق تتضمن العوامل الممتزجة التالية: عدم كفاية البنى التحتية، نقص الخيارات الغذائية المتنوعة، قلة المصادر المحلية من الغذاء الصحي، وكذا التقلبات في الإمدادات الغذائية. أما الحصول الاقتصادي على الغذائي، فهو يرتبط بارتفاع تكاليف الغذاء، البطالة والعمالة الناقصة، وكذا الآثار التي تخلفها السياسات الاقتصادية الكلية على كل ما من شأنه التأثير على القدرة المالية للأسر الحضرية من أجل اشباع احتياجاتهم من الغذاء.

● **الحصول المادي:** بالرغم من أن الوفرة تشكل معياراً أساسياً تركز عليه الكثير من الدراسات الخاصة بالأمن الغذائي، إلا أنها ليست كافية لضمان الأمن الغذائي للأسر، حيث يمثل الحصول المادي المعيار الثاني للأمن الغذائي الحضري. فهو يتعلق بالكمية الكافية من الطعام التي يجب أن تكون في متناول الأسر الضعيفة (الوصول المادي) سواءً تعلق الأمر بإنتاجها الخاص، أو ما تحصل عليه من الأسواق. فالعوامل المشتركة التي تهدد الوصول المادي للغذاء هي: <sup>1</sup> الحرب، الحرب الأهلية، ضعف البنى التحتية، عدم كفاية الخدمات اللوجيستية (النقل المادي أو الامداد) لتوزيع الأغذية وكذا عيوب السوق. لذلك فإن هذا المشكل هو مما نصادفه بكثرة في المناطق الريفية أيضاً، والذي يظهر في شكل صعوبة المعابر (الطرق) وبعدها، أما في الإطار الحضري، فإن الاهتمام الأول هو رفع كفاءة سوق سلاسل الامداد لإيصال الغذاء للمستهلكين. فحسب "ريردون"، فإن 50 إلى 70% من تكلفة غذاء المستهلكين تشكل بعد باب المزرعة كقطاعات لسلاسل الامداد (بيع الجملة، اللوجيستيك، المعالجة وبيع التجزئة).<sup>2</sup>

تطورت المتاجر الكبرى وانتشرت في المناطق الحضرية من العالم، وتجاوزت حالياً وفي العديد من الدول تلبية احتياجات الطبقة الأولى، الوسطى أو العليا للعملاء، وذلك لبلوغ السوق الشاملة. على أية حال فإن سلاسل المتاجر الكبرى ستستحوذ وبلا شك على حصة أكبر من البيع بالتجزئة في المستقبل، كما أنها قد

<sup>1</sup>: نفس المرجع، ص5.

<sup>2</sup>: Reardon, Thomas, 2010, 'Agri-food Market Transformation: Development Assistance Strategies to Include the Poor', Paper presented at the *Partners in Agriculture Global Food Security Symposium*, 7 April, in Tokyo. [http://partners-inagriculture.org/food\\_security\\_symposium/pdf/07E\\_Tokyo\\_Reardon\\_ppt\\_symposium\\_april\\_7\\_2010.pdf](http://partners-inagriculture.org/food_security_symposium/pdf/07E_Tokyo_Reardon_ppt_symposium_april_7_2010.pdf)

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

لا تكون ذات صلة مباشرة بالفقراء الحضريين الذين يفتقرون إلى المال للشراء بالجملة، فهؤلاء سيستمرون في شراء أغذيتهم بشكل يومي من باعة الطرقات أو مخازن الزاوية الصغيرة التي يمكن أن تمنحهم قروض.<sup>1</sup>

● **الحصول الاقتصادي:** يتعلق هذا المعيار بقدرة الأسر على شراء الغذاء الذي يحتاجونه، وهو المعيار الأكثر شيوعاً عند السكان الحضريين الذين ينبغي عليهم شراء كل أغذيتهم أو سلع وخدمات أخرى. تعتبر القدرة الشرائية للمستهلكين العنصر الأساسي لهذا المعيار، وكذا تطور الدخل الحقيقية وأسعار الغذاء. فحسب ما أظهرته آخر أزمة غذاء، فقد كانت الأسر الحضرية هي الأكثر تضرراً من خلال التدهور الكبير لقدرة الشرائية وكذا محدودية قدرتهم على إنتاج غذائهم. لذلك يتأثر الأمن الغذائي الحضري وإلى حد كبير بالظروف الفردية للأسر، لأنهم يعملون في بيئة شراء أكثر تعقيداً.

نظراً للتحديات الفريدة للبيئة الحضرية، فإن السكان الحضريين يواجهون المزيد من التهديدات لحصولهم الاقتصادي مقارنة بنظرائهم في المناطق الريفية. إن من بين العوامل الإضافية التي تؤثر على الحصول الاقتصادي هي العمالة وأمن الدخل، السياسات الاقتصادية الكلية، برامج الإصلاح الاجتماعي وكذا وفرة الغذاء من خلال تأثيرها على العرض في الأسواق وبالتالي على أسعار السوق.<sup>2</sup>

**ج) الاستعمال (Utilization):** ويقصد به تطوير الاستعمال الصحي للغذاء مع التركيز على الاستدامة، التغذية الأساسية، الحماية، وتوفير المياه والصرف الصحي. حيث تتمثل التحديات التي تواجه استعمالات الغذاء في المدن بضمن الممارسات الغذائية المستدامة، سلامة الأغذية، التعليم والترويج لخيارات الطعام الصحي وذلك لجذب المستهلكين الحضريين.

يتعلق الاستعمال كذلك بقدرة الأسر على شراء كل احتياجاتها الغذائية، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق على أكمل وجه، حيث ينعكس استعمال الغذاء عادة على الحالة التغذوية للفرد، فهو يُعرف بـ: كمية ونوعية الحصة الغذائية، الممارسات العامة للرعاية وتغذية الأطفال، تحضير الغذاء وتخزينه دون إهمال

<sup>1</sup> : Cohen, Marc J. and James L. Garrett, 2009, The Food Price Crisis and Urban Food (In)security, Human Settlements Working Paper Series Urbanization and Emerging Population Issues No. 2, International Institute for Environment and Development and United Nations Population Fund.p472. Du cite : <http://www.iied.org/pubs/pdfs/10574IIED.pdf>. Consulté le (25/07/2020)

<sup>1</sup>: نفس المرجع.ص470.

<sup>2</sup> : Paul Teng and Margarita Escaler. The Case for Urban Food Security: A Singapore Perspective.opcit.p5.

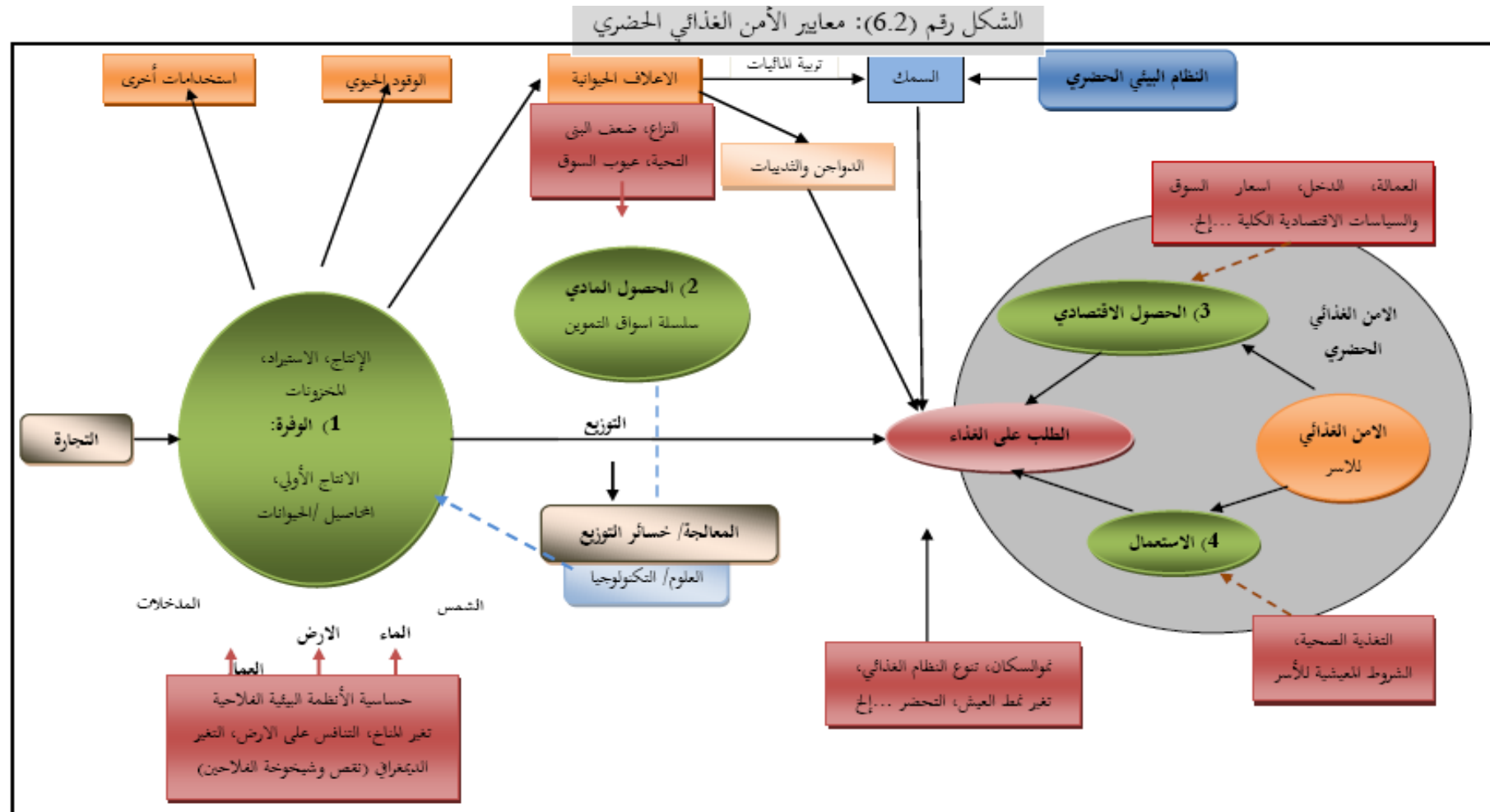
## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

الوضع الصحي ومحدداته. لذلك لا يكفي أن يحصل الفرد على ما يبدو كافيا من الطعام إذا كان لا يستطيع أن يستهلك الغذاء لأنه أو لأنها تعاني دائما من المرض. فالفقراء الحضري يخضعون لظروف معيشية قاسية تتسم بالافتقار إلى: نوعية السكن، نقص أو افتقاد أنظمة التخلص من القمامة، ماء شروب غير آمن وأنظمة صرف صحي غير موجودة أو معطلة، والتي يمكنها كلها أن تؤثر على النظام التغذوي للسكان الحضري في شكل سوء التغذية والفقر الصحي.

بالإضافة إلى ذلك، ولأن السكان الحضري غالبا ما يواجهون قيودا زمنية (ظروف المدينة واكتظاظ الطرقات) ولديهم قدر أكبر من مشاهدة الإعلانات وكذا سهولة الوصول إلى الأسواق الكبرى وبائعي الوجبات السريعة، فإنهم بذلك سيتناولون كميات كبيرة من الدهون وكذا السكر مع انخفاض تناول الألياف. فهذا النظام الغذائي ومع نمط حياة أكثر استقرارا في المدن، فإنه سيرتفع خطر الأمراض المزمنة المتضمن مرض السكري، السمنة، وهي أمراض تشترك مع الثروة والتصنيع. وهذه هي محددات النظام التغذوي التي تتجاوز الدخل لوحده، فوفرة الغذاء لا تكفي لوحدها لتغذية جيدة.<sup>1</sup>

والشكل الموالي يوضح مخططا لأهم المعايير المحددة للأمن الغذائي الحضري، والذي تم وصفه كتفاعل معقد بين عدة قوى وليس كمسألة بسيطة بين العرض والطلب، تتمثل هذه المعايير في أربعة عناصر: الوفرة، الحصول بنوعيه المادي والاقتصادي وكذا الاستعمال؛ والتي تشكل دعائم الأمن الغذائي الشامل، بالرغم من أنها تملك أوزان نسبية مختلفة بين المناطق الريفية وتلك الحضرية، وكذا بين الدول التي تملك دخول وموازين تجارة غذاء

<sup>1</sup>: نفس المرجع، ص5.



Source: Paul Teng and Margarita Escaler. The Case for Urban Food Security: A Singapore Perspective. *NTS Perspectives*, No 4, RSIS Centre for Non-Traditional Security (NTS) Studies. Singapore.2010.p04.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

### لمطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي الحضري

إن الواقع الحضري الذي سبق وصفه، زائد المشاكل الفلاحية التي يواجهها الفلاحون حاليا وفي ظل عدم الاهتمام بها، هو الحال الذي سيشكل موجة قوية يمكنها أن تحول الفقراء الحضريين إلى حالة انعدام الأمن الغذائي. فأى أزمة في عرض الغذاء ستؤدي إلى ارتفاع أسعاره والتي سيكون لها آثار ضارة على العائلات الفقيرة في المناطق الحضرية. لذلك حصرت الأبحاث حوالي 14 عاملا يمكنها أن تؤثر على الأمن الغذائي الحضري، والتي تؤثر معظمها بدرجات مختلفة في رفع أسعار الغذاء، والتي يمكن فرزها في صنفين: يتعلق الصنف الأول بالعوامل التي تؤدي إلى حالة انعدام الأمن الغذائي الظرفي، والصنف الثاني يرتبط بحالة انعدام الأمن الغذائي المزمن.

يمكن للأول (الأمن الغذائي الظرفي أو العابر) أن يؤثر على الأسر كلها سواء كان لها مشكل مزمن أو لا. فالعطل الناتج عن كل من: الندرة الموسمية، ارتفاع الأسعار، المرض المؤقت أو البطالة التي تصيب أحد أفراد الأسرة أو ربما الاحتياجات الطارئة للمداخيل من أجل الإنفاق، قد تشكل كلها أسبابا مفاجئة لنقص الغذاء لدى الأسر وتخفيض المستوى التغذوي لديها.

أما الثاني (الأمن الغذائي المزمن) ، فإن حدوثه مقرون بعدم قدرة الأسر وبشكل دائم على تلبية الاحتياجات الغذائية لأفرادها وخلال فترة طويلة موسومة بتذبذبات مستمرة ومؤقتة للسلع.

أولا: العوامل المؤثرة على انعدام الأمن الغذائي العابر أو الظرفي (*Transitory Food Insecurity*): اختلفت وتعددت العوامل المؤثرة على انعدام الأمن الغذائي العابر أو الموسمي، والتي ارتبطت بالمتغيرات التالية:<sup>1</sup>

1- تقلبات الطقس: تشكل كل من الكوارث الطبيعية، والتقلبات المناخية القصوى (الجفاف، موجات الحر والبرد، العواصف والفيضانات) وزيادة الأمطار الموسمية غير المنتظمة (المتضمنة الفيضانات) مجموعة من العوامل لها آثار مباشرة على إنتاج الغذاء، وكذا على البنى التحتية لتوزيع الأغذية لما تخلفه من طوارئ تخص الأغذية، أصول وممتلكات الأسر وفرصهم، وكذا على صحة الانسان في كل من المناطق الريفية والحضرية.

<sup>1</sup> : Paul Teng, Margarita Escaler. Food (in) security in Urban Populations. Asia Security Initiative Policy Series. Working paper N0.5. Centre for Non-Traditional Security Studies. Singapore. August 2010.p4.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

2-ارتفاع أسعار الطاقة: عرفت الفترة بعد أزمة الغذاء ارتفاعا سريعا في أسعار النفط، حيث ارتفع سعر برميل البترول من 20 دولار للبرميل سنة 1998 إلى 90 سنة 2007، والذي كان له أثر مباشر على أسعار النيتروجين المخصب الذي يحتاج إلى الغاز الطبيعي في إنتاجه، ويشكل عنصرا أساسيا في عملية الانتاج الفلاحي؛ حيث شهدت أسعار النيتروجين المخصب ارتفاعا من 100 دولار للطن سنة 1999 إلى 350 دولار سنة 2007. من جهة أخرى، يتسبب ارتفاع أسعار النفط في مضاعفة تكلفة النقل والشحن التي من شأنها التأثير على قدرة الدول النامية على استيراد الغذاء، مما جعل أثر هاتين الظاهرتين قوي جدا على أسعار الغذاء خاصة بين سنتي 2007 و2009.

3-المنافسة الناجمة عن قطاع الطاقة: إن مما يؤمن به الكثيرون هو أن النمو الحالي لصناعة الوقود الحيوي (BIOFUEL) ومنافسته لمحاصيل المنتجات الغذائية فيما يتعلق باليد العاملة المتاحة، هو ما ساهم بقوة في ارتفاع أسعار الغذاء سنتي 2007 و2008، حيث عرف إنتاج الوقود الحيوي القائم على السلع الغذائية ارتفاعا بثلاثة أضعاف من سنة 2000 إلى سنة 2008، وهذا ما قاد مجموعة من الدول المتقدمة إلى تبني سياسات مختلفة تقودها بسرعة نحو الوقود الحيوي، اعتمد فيها مثلا على الحوافز الجبائية والقيود على الاستيراد التي شكلت السبيل الرئيسي لتطور هذا القطاع<sup>1</sup>. حيث عرفت هذه المبادرات تشجيعات كبيرة من قبل المجتمع الدولي، بهدف التخفيف من حدة التغير المناخي من خلال تخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، رفع مستوى الأمن الطاقوي بتخفيض التبعية الطاقوية للدول المصدرة للنفط، وكذا تشجيع الفلاحين برفع الطلب على المحاصيل التي ينتجونها.

فبالرغم من الأثر المحدود للانتعاش في إنتاج الوقود الحيوي على الأمن الطاقوي (يشكل الوقود الحيوي ما نسبته 0.2% من الاستهلاك الطاقوي الكلي)، فقد كان له دائما أثر مهم جدا على الأسواق الزراعية والأمن الغذائي. حيث يشكل الوقود الحيوي ما نسبته 7% من الاستخدام الكلي للحبوب الخشنة (سترتفع إلى 12% سنة 2018)، 9% من الاستخدام الكلي للزيوت النباتية (سترتفع إلى 20% سنة 2018)، وكذا 2% من من الأراضي الصالحة للزراعة (ترتفع إلى 4% في حدود 2030). وهو الأمر الذي جعل الوقود الحيوي يساهم في ارتفاع أسعار السلع الغذائية وكذا في استمرار الارتفاع المتوقع للأسعار في المستقبل مقارنة بالحالة

<sup>1</sup> : Food and Agriculture Organisation (FAO). How to Feed the World in 2050. High-Level Expert Forum. Rome. 12-13 October, 2009a.p31.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

التي يغيب فيها ارتفاع إنتاج الوقود الحيوي.<sup>1</sup>

4- **تغيير السياسات:** عرفت السياسات المحلية للدول النامية أثناء أزمة الغذاء (2007-2008) ردود أفعال لم تسبق من قبل، والتي كانت لها آثار كبيرة على أسعار الغذاء. فبسبب القلق الذي ارتبط بتأثير ارتفاع أسعار الأرز، عمدت العديد من الدول المصدرة له كإندونيسيا والفيتنام إلى فرض قيود على الصادرات لحماية المستهلكين المحليين، في حين بدأت الدول المستوردة وخاصة الفلبين في الارتباك من أجل الشراء والتصارع للحصول على الأغذية، بسبب الخوف من توسع النقص وكذا التراكم في ارتفاع الأسعار المحلي.<sup>2</sup>

من الأمثلة أيضا الدالة على تغيير السياسات هو ما اتجهت إليه بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، والمتعلق بصناعة الوقود الحيوي الذي سبق الحديث عنه، والذي منحتة حكوماتهم وزنا نسبيا كبيرا تسبب في تحول الموارد من إنتاج الأغذية إلى إنتاجه، مما تسبب في إحداث تشوهات كبيرة في العرض والطلب.

5- **انخفاض المخزونات الدولية للحبوب:** عرفت المخزونات العالمية للحبوب في الفترة التي سبقت الأزمة (2007-2008) أدنى مستوياتها منذ أن سجلتها أول مرة سنة 1962، حين سجلت مخزونات الولايات المتحدة الأمريكية أدنى مستوى لها منذ سنة 1948. حيث شهد العالم أساسا استهلاكاً أكبر للأغذية مما كان ينتجه. فالسبب الرئيسي لهذا الاختلال بين الطلب والعرض في المدى الطويل هو النمو البطيء في عائدات العديد من السلع، والتي عرفت انخفاضا قويا لدى معظم الدول في نهاية القرن العشرين. حيث شهدت معدلات نمو العائد على الحبوب وبشكل خاص هبوطا منذ سنوات الثورة الخضراء (ستينات القرن العشرين) من 3.2% سنويا سنة 1960 إلى 1.5% سنة 2000.<sup>3</sup>

6- **التحول من المحاصيل الأساسية إلى المحاصيل النقدية:** دق ناقوس الخطر في الصين منذ أن انخفض مستوى المحاصيل التقليدية الأساسية كالأرز والقمح، وارتفع مستوى المحاصيل النقدية (Cash crops) كالحمضيات، حيث فسرت هذه التحولات بأغراض اقتصادية؛ وهو الأمر الذي كان له آثار على النظام وعلى الصحة الغذائية للعائلات الريفية، والذي تسبب في تبعية للواردات من خلال إحلال المحاصيل

<sup>1</sup> : Paul Teng, Margarita Escaler. Food (in) Security in Urban Populations.opcite.p5.

<sup>2</sup> : Timmer, CP. Reflections on Food Crises Past. Food Policy Vol.35. 2010. P2.

<sup>3</sup> : Paul Teng, Margarita Escaler. Food (in) Security in Urban Populations.opcite.p6.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

الأساسية من مناطق أخرى من نفس البلد أو من بلد آخر. حيث فحصت دراسة ومن خلال بيانات منظمة الغذاء والزراعة (FAO) المتعلقة بـ 25 سنة، والمتعلقة بالمساحات المزروعة في إفريقيا سنة 2006، حيث وجد أنها تزرع المحاصيل النقدية غير القابلة للأكل، والتي بلغت حوالي 14.9 مليون هكتار من القهوة، الكاكاو، السكر، القطن، التبغ والشاي مجتمعة، وتركت المحاصيل الغذائية الإفريقية الرئيسية مثل البطاطا بنوعيتها العادي والحلو، الأرز، القمح والكاسافا. فمنذ سنة 1995، أضافت إفريقيا ما يقارب ثلاث فدانان (الفدان = 40 آر الى 50) من حبوب الكاكاو والقطن مقابل كل فدان جديد من الذرة، ولكل فدانين جديدين من الدخن، تضيف إفريقيا حوالي ثلاث فدانان من حبوب الكاكاو والقطن. إن أكبر دليل على ذلك ما قامت به كينيا مؤخرًا من إهمال المحاصيل المتعلقة بالذرة والحبوب، واختارت العمل على الزراعات السريعة وزراعة الفواكه، وهذا ناتج عن استعداد الأسواق الأجنبية وما يرتبط بها من تحقيق مداخيل كبيرة.

### ثانياً: العوامل المؤثرة على انعدام الأمن الغذائي المزمن (Cronic food insecurity):

اختلفت وتعددت العوامل المؤثرة على انعدام الأمن الغذائي المزمن، والتي ارتبطت بالمتغيرات التالية:

#### 1- السكان: ويشتمل على عاملين هما النمو السكاني وتغيرات نمط الاستهلاك.

أ- نمو السكان: يعتبر النمو السكاني من أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع الطلب على الغذاء، إلا أن المؤسف هو أن نمو السكان مازال يتجاوز وباستمرار المتاح من الغذاء في العديد من الدول. وكمثال على ذلك وفي دراسة أجرتها الـ FAO بين سنتي 1985 و 1995، حيث تأخر مستوى إنتاج الغذاء عن معدل نمو السكان في 61 دولة من بين 105 دولة نامية، أين كانت الإفريقية منها هي الأسوأ حالاً، حيث سجل إنتاج الغذاء لكل فرد انخفاضاً في 31 من 46 دولة إفريقية.

حيث شهد نمو حجم السكان في العالم سنة 2000 معدل 1.14% (أي حوالي 75 مليون فرد) في السنة، منخفضاً من عتبة بلغت 88 مليون فرد سنوياً خلال عام 1989، حيث تضاعف عدد سكان الأرض 10 مرات سنة 2000 مقارنة بعددهم قبل 300 سنة، فحالياً يرتفع مستوى السكان في العالم بمتوسط 220980 فرد

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

في كل يوم. فمن خلال التقديرات التي قامت بها الأمم المتحدة سنة 2007 حول تقسيم السكان، فإن حجم ارتفاع السكان الاجمالي بلغ 34% ، أي من 6.8 بليون سنة 2010 إلى 9.2 بليون سنة 2050. فبالرغم من انخفاض وتيرة نمو السكان في الـ 50 سنة القادمة مقارنة بالـ 50 الماضية، إلا أن معدل النمو يبقى معنويا حيث سيصل إلى 2.3 بليون في منتصف هذا القرن، والتي ستأخذ فيها الدول المتقدمة النسبة الأكبر وتحوز فيها الصين على أعلى حجم.<sup>1</sup>

**ب- التحضر وتغيرات نمط الاستهلاك:** عمل ارتفاع مستوى التحضر بمعية نمو الدخل على تسارع التنوع في الأنظمة الغذائية لدى الدول النامية، والسبب في ذلك هو التوسع الكبير في أنواع الغذاء المتاح في المدن مقارنة بالمناطق الريفية. يضاف إلى ذلك ارتفاع العمالة الخاصة بالنساء داخل المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرصة المتعلقة بوقت المرأة المخصص للعمل، وبالتالي طلبها للأغذية السريعة.<sup>2</sup> فبالرغم من بقاء نسب الحبوب وبعض المحاصيل الأساسية الأخرى مستقرة، إلا أن هناك ارتفاع كبير في الطلب على الخضروات، الفواكه، اللحم، الالبان والسمن. فمنذ نهاية الستينات من القرن العشرين، تضاعف استهلاك الفرد في الدول النامية كما يلي: الحليب بمرتين، اللحم بـ 3 مرات، أما البيض فقد تضاعف استهلاكه بـ 5 مرات.<sup>3</sup> وهذا ما أدى إلى نمو كبير في مستوى الطاقة الفردية الممتصة الناجمة عن منتجات الثروة الحيوانية مع اختلاف كبير بين المناطق (إفريقيا، آسيا وأمريكا).

**2- ضعف الاستثمارات في البنى التحتية لدى المناطق الريفية والتطور الفلاحي فيها:** أشارت دراسة تجريبية أن نقص الاستثمارات في الانتاج الفلاحي للدول النامية يمكن أن يكون له تأثير كبير على أمنها الغذائي. لذلك أظهرت سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين انخفاضا في عدد سعيي التغذية بالرغم من أزمة الغذاء (1973-1975) وكذا النمو السريع في عدد السكان خلال هاتين العشريتين. كما شهدت هذه الفترة استثمارات واسعة في قطاع الفلاحة ( بما في ذلك البحوث العلمية، الطرقات الريفية والسقي) أدت إلى نمو سريع في محاصيل الحبوب مع انخفاض في أسعارها. أما نسبة تطور المساعدات الرسمية الموجهة للزراعة فقد كانت هي الأخرى مرتفعة نسبيا. في المقابل وخلال الفترة الممتدة بين سنوات

<sup>1</sup>: نفس المرجع، ص7.

<sup>2</sup>: US Department of Agriculture (USDA). Economic Research Service. Agriculture Outlook. 1997.

<sup>3</sup>: Food and Agriculture Organisation (FAO). State of Food and Agriculture. 2009b.p09.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

التسعينات 1990 وبداية القرن الواحد والعشرين، ازداد عدد سيئي التغذية على الرغم من تباطؤ النمو السكاني، حيث شهدت الفترة نفسها نسبة تطور المساعدات الرسمية الموجهة للزراعة انخفاضا جوهريا. ففي سنة 2007 انخفضت نسبة تطور المساعدات الرسمية الموجهة للزراعة بـ 37% مقارنة بسنة 1988. كما انخفضت معدلات نمو العائد الخاصة بالقمح والأرز انخفاضا كبيرا. من جهة أخرى ارتفع العائد على الذرى بحكم أن معظم الأبحاث والتطورات الخاصة بهذا الأخير تعلقت بالقطاع الخاص مقارنة بتلك المتعلقة بالأرز والقمح، كما أن حصة البحث والتطوير المرتبطة بالقطاع الخاص كانت أكبر في مجال البحث والتطوير كله (FAO,2009b,p08).

**3-التغيرات في المناخ:** تخلف التغيرات المناخية ضررا على الأنظمة الزراعية والغائية في الدول النامية، فبالرغم من عدم مسؤولية دول الجنوب عن التغير المناخي، إلا أنها هي من قد يعاني من خسائر كبيرة تظهر في انخفاض المحاصيل الزراعية، وتذبذب كبير في أنماط الطقس (الجفاف والفيضانات). فقد تم تقدير الأثر السلي للتغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي الإفريقي بأنه سيرتفع بحدود الفترة 2080 – 2100 من 15 إلى 30% (FAO,2009a, p03). ففي آسيا، يمكن لتغيرات المناخ أن تعطل حركة الرياح الموسمية العادية، والتي يمكن أن تتسبب في انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي.

أما بخصوص الجانب الإيجابي، فقد يؤدي ارتفاع متوسط درجات الحرارة إلى ارتفاع الانتاج في الدول المرتفعة عن مستوى سطح البحر، وخاصة في نصف الكرة الشمالي. لذلك فإن تحديد أثر التغيرات المناخية على النظام الزراعي أصبح يشكل تحد كبير أمام أكبر النماذج المعقدة لاحتمال أثر الزراعة على نفسها (والتي تطرح مستوى عال من الميثان واكسيد النيتروز أو الأوزون) والتي تساهم في حدود 14% من غازات الاحتباس الحراري المطروحة (6.8 جيغا طن من CO2)، ولكن تخفف هي الأخرى ما بين 5.5 و 6 جيغا طن من CO2 في السنة، وخاصة بتثبيت الكربون في التربة.<sup>1</sup>

**4-ضعف الأنظمة الفلاحية البيئية كأنظمة للإنتاج الغذائي (Agro-ecosystems):** إن من بين التعاريف

<sup>1</sup> : Paul Teng, Margarita Escaler. Food (in) Security in Urban Populations.opcite.p10.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

الكاملة للفلاحة البيئية (Agroecologie) هوأنها: <sup>1</sup> «تعبّر عن ايكولوجية النظام الغذائي» ، فمن بين أهدافها تأكيد تحويل الأنظمة الغذائية نحو الاستدامة بالشكل الذي يحافظ على التوازن بين الرشادة البيئية، الاستمرارية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية<sup>2</sup>. حيث أظهرت العديد من الأنظمة الفلاحية البيئية كأنظمة للإنتاج الغذائي في العالم مؤشرات تبدي تدهور حالتها. فمن خلال تقييم ألفية النظام البيئي، وجد أن 60% أو 15 من 24 خدمة من خدمات النظام البيئي المفحوصة بقيت متدهورة أو استعملت بشكل غير مستدام، أين تجاوزت نسبة استخدامات المصايد الطبيعية وكذا المياه العذبة كنظامين بيئيين النسب المستدامة، وخاصة مع الطلب الجاري الذي يعتبر أقل بكثير مما سيكون عليه في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأعمال التي من شأنها أن تكثف خدمات أخرى للنظام البيئي، قد تتسبب كذلك في تدهور خدمات أخرى، كالحالة التي يرجى منها رفع مستوى الإنتاج الغذائي والمؤدية إلى زيادة استخدام المياه والمخصبات أو توسعا في المساحات المزروعة، وهذا من شأنه أن يدهور أنظمة بيئية أخرى كإخفاض كمية الماء المتاحة (لأغراض أخرى) أو نوعية الماء في حد ذاتها، نقص التنوع البيولوجي وإخفاض مساحة الغابات المحمية، التي قد تؤدي إلى خسارة في المنتجات الغائية وانطلاق أكثر لغازات الاحتباس الحراري. فحاليا، الأرض الخصبة المتاحة للإنتاج الغذائي هي في وضع حرج، حيث أشارت تقديرات الـ FAO حول مقدار تدهور الأرض بأن 20% من المساحات المزروعة، 30% من الغابات و10% من المراعي قد تدهورت<sup>3</sup>.

5-السياسات غير المناسبة للفلاحين: إن مما تمارسه الدول المتقدمة من سياسات داعمة للفلاحين ليس بالضرورة هو الواقع الذي تعيشه الدول النامية. وكأحسن مثال لهذه السياسات هو الطريقة التي تبنتها دول مجلس التعاون الاقتصادي في حمايتها للفلاحين، من خلال المساعدات التي تؤدي إلى المنافسة غير الكاملة. ففي سنة 2008، قدر حجم المساعدات التي قدمت للمنتجين في منطقة دول مجلس التعاون الأوروبي إلى 265 بليون دولار، والتي من شأنها أن تشجع فوائض الانتاج في كل دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عرفت أسواقها فوائضا في المحاصيل بيعت بأقل من تكلفة الإنتاج، وبالتالي

<sup>1</sup> : Francis,C. Lieblein,G. Gliessman, S. Breland, T.A. Creamer,N. Harwood,R. Salomonsson,L. Helenius,J. Rickerl,D. Salvador,R. Wiedenhoef,M. Simmons,S. Allen,P. Altieri,M. Flora,C.&Poincelot,R. Agroecology : the ecology of food systems. J.sustain. Agric. 2003. P100.

<sup>2</sup> : Gliessman, S.R. Agroecology : The Ecology of Sustainable Food Systems. Troisième édition. Boca Raton, FL, USA, CRS Press, Taylor&Francis Group. 2015. p2.

<sup>3</sup> :Ibid.p10.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

انخفاض مستوى الأسعار في العالم.

أما فيما يتعلق بالدول النامية التي لا تدعم منتجاتها، فإنها بالضرورة خارج الأسواق العالمية وتدمر بذلك اقتصادياتها الوطنية. حيث بلغ حجم المساعدات التي تقدمها هذه الدول إلى فلاحها ما يقارب 24 بليون دولار في شكل تعويض خسائر للدخل الفلاحي.<sup>1</sup> وأحسن مثال على ذلك، هو ما شهدته التجارة الدولية للقطن التي أوضحت الآثار السلبية للمساعدات السلعية. يضاف إلى ذلك ما أقدم عليه بعض الفلاحين في الهند من عمليات الانتحار الناتجة عن السياسات غير الفعالة التي مارستها الحكومة لحماية الفلاحين من المقرضين عديمي الضمير غير القانونيين الذين يستعملون أسعار فائدة كبيرة لا تناسب الفلاحين، في حين الحكومة غائبة ولا تقدم مساعدات مالية ولا دورات تكوينية تخدم صالح الفلاح، وهذا ما أشار إليه المراقب والمراجع العام للهند سنة 2008.

من جهة أخرى، عرفت سياسات السوق والتجارة الحالية تأثيرات كبيرة موزعة بين الدول وداخلها والتي لم تناسب في غالب الأحيان صغار الفلاحين والأسر الريفية.<sup>2</sup> فغالب الأرباح التي تأتي من الانتاج الفلاحي يجوزها فاعلون بعيدون عن سلسلة عرض الغذاء، وليس من قبل الفلاحين، وخاصة في شمال أمريكا و أوروبا، أين كان للعديد من الفاعلين تأثيرا مهيمنًا على الإنتاج، المعالجة وتسويق الغذاء. إن هذا التطور الأخير الذي لا يقتصر فقط على هذه الأجزاء من العالم، قد فصل الفلاحين عن المستهلكين وأكد أن معظم الأرباح قد حازتها صناعات بعد باب المزرعة وليس الفلاحون.<sup>3</sup>

6- انخفاض عدد الفلاحين والفلاحة النسوية: تسبب النمو السريع للتحضر والنزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في إحداث قلق آخر بشأن مستقبل الأمن الغذائي والذي تضمن السؤال التالي: هل سيكون هناك عدد كاف من الفلاحين لزراعة الأراضي وإطعام الناس في المدن في الـ 10 أو 20 أو 30 سنة أو أكثر القادمة. فكما أشير إليه سابقا، فقد شهدت الخمسين سنة السابقة تحولا كبيرا من المناطق الريفية إلى

<sup>1</sup> : Borders, M. Burnett, H.S. Farm subsidies : Devastating the World's Poor and the Environment. Brief Analysis No.547. National Center for Policy Analysis. March 2006.p01.( <http://www.ncpathinktank.org/pub/ba547>)

<sup>2</sup> : Beverly D. McIntyre, Hans R. Herren, Judi Wakhungu, Robert T. Watson. International Assessment of Agricultural knowledge, Science and Technology for Development (IAASTD). Agriculture at a Crossroads. Global Report.2008.p (ix).

<sup>3</sup> : Paul Teng, Margarita Escaler. Food (in) Security in Urban Populations.opcite.pp 11-12.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

المدن، وهو الأمر الذي تسبب في تخفيض عدد العاملين في الفلاحة مع مرور السنين. على كل حال، وبالنسبة لدول أمريكا الشمالية، أوروبا وبعض دول أمريكا اللاتينية، فقد كان سبب انخفاض عدد الفلاحين هو ارتفاع كفاءة المزرعة وكذا مكنة الفلاحة، أما بالنسبة لانخفاض عددهم في المناطق الريفية من العالم فقد كان بسبب توفر وظائف أكثر ربحية وأكثر جاذبية في المدن مقارنة بتلك المتوفرة في المزارع الريفية.

من جانب آخر، فإن هناك اتجاه أكثر إثارة للقلق وهو حقيقة أن المزارعين الذين اتجهوا لرعاية الأراضي الزراعية في العالم قد تقدموا في السن، حيث كانت نسبة الفلاحين الذين متوسط أعمارهم 65 سنة مرتفع جدا في كل من الولايات المتحدة، كندا، اليابان وكوريا الجنوبية، مقارنة بنسبة من هم في نفس السن من مجموع السكان. بالإضافة إلى ذلك، فإن متوسط سن الفلاحين بدوام كامل في الأربع دول السابقة أكبر من ذلك المتعلق بقوى العمل عامة. ففي سنة 1998، بلغ متوسط سن قوى العمل المدنية للولايات المتحدة الأمريكية 38 سنة، في حين وصل المتوسط بالنسبة للفلاحين ذوي الدوام الكامل 57 سنة. من جهة أخرى، تتميز كل من الولايات المتحدة، كندا واليابان بمستويات دخول مرتفعة مع مجتمع شيخ، في حين تعتبر كوريا الجنوبية دولة ذات دخل متوسط في تحول من مجتمع شاب إلى مجتمع شيخ.

**7- أمن الدخل:** من المنطقي أن يكون أمن الدخل (*Income Security*) مهما جدا بالنسبة للمقيمين في المدينة، ففي ظل نقص الإنسانية أو هيمنة رأس المال المالي فإن الفقير محتم عليه القبول بعمل مؤقت وبدون تأمين، وهو ما يتعلق خاصة بالمهن الموسمية. فمن أجل إخراج الفقير من الفقر، عمدت العديد من السياسات التركيز على خلق فرص الشغل من أجل حصول الفقير ومحافظته على أمن أكثر من خلال أجور مرتفعة، أو تمكينه من امتلاك مؤسسة وخلق فرص شغل أخرى. لذلك يمكن للحكومة والسلطات المحلية وكذا القطاع الخاص التعاون من أجل ضمان العناصر اللازمة لنجاح القطاع الخاص، إلا أن الأمر يتطلب حكومة قادرة على تبني سياسة توسعية.

في نفس الوقت، فإن استهداف الدخل أو برامج الغذاء أو بشكل عام الأمن الاجتماعي وبرامج البطالة يتطلب هو الآخر الالتفات إلى من هم غير قادرين على العمل كالمعاقين أو المرضى أو المسنين، وكل هؤلاء بحاجة من خلال البرامج المسطرة أن يضمن لهم العمل (المعاقين خاصة) والسكن في شكل مساعدات دائمة تضمن لهم ظروف معيشية مناسبة. من جهة أخرى فإن الجهود اللازمة لضمان مستوى معيشي

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

حضري تركز على توفير مناصب العمل الحضرية، فالحياة الحضرية والريفية ترتبطان فيما بينهما من خلال السلع والخدمات والأشخاص. ففي العديد من المدن، يرتبط العديد من السكان بشكل غير مباشر مع الزراعة من أجل عيشهم، من خلال عملهم في نقل السلع الغذائية، البيع بالتجزئة أو تحويلها. لذلك ومن أجل ديمومة الاستراتيجيات (*Survival Strategies*) يستلزم الحفاظ على استمرار العلاقة مع المجتمع المحلي في المناطق الريفية، من خلال خطة عمل تقوم على الاتصال المستمر مع العائلات. لذلك اهتمت السياسات العاملة على تحسين ظروف العائلات في المدن بالعلاقة المعقدة بين الريف والمدينة، والاعتراف بالتأثير القوي للظروف الريفية على العائلات الحضرية.<sup>1</sup>

**8-التغذية الصحية:** يعتبر الأمن الغذائي لوحده غير كاف من أجل تغذية جيدة، فالبينة الصحية للعائلات والرعاية الجيدة والرضاعة تعتبر كلها ممارسات مهمة هي الأخرى. فالأخطار المتعلقة بالتغذية الجيدة لكل من الكبار والأطفال تختلف بين المناطق الحضرية وتلك الريفية، حيث أن أهم الاخطار المهددة للصحة بالنسبة للفقراء في المدينة تأتي من البيوت المكتظة والمتزهلة الموجودة في أماكن تكثرت فيها القمامة ولا يوجد فيها مياه نظيفة ولا قنوات صرف صحية تتيح لهم رعاية صحية. أما في حالة توفر التسهيلات الصحية، فإن الفقراء لا يستطيعون الحصول على تلك الخدمات بسبب ضعف قدرتهم المادية. فحسب منظمة اليونيسيف والمنظمة العالمية للصحة وبشكل عام فإن أقل من 20% من الفقراء في المدن من يحصلون على ماء صحي مقارنة بـ 80% من الأغنياء. فالفقر وعدم المساواة من أهم العوامل المحددة لمخرجات الصحة والتغذية في المدن.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> : James L. Garret. Acheaving Urban Food and Nutrition Security in the Developing World. "A 2020 Vision For Food, Agriculture, and the Enviroment".opcit.p01.

<sup>2</sup>: نفس المرجع، ص2.

### المبحث الثالث: تجارب دولية للأمن الغذائي الحضري في ظل مشكلة فيروس كوفيد-19

على الرغم من وجود عدد كبير من الأبحاث والتحليلات في المناطق الريفية المتعلقة بقضايا الأمن الغذائي، بالمقابل يصعب العثور على بحوث وإحصاءات حول الأمن الغذائي الحضري. هناك عدة مصادر مثل وحدة الاستخبارات الاقتصادية، مؤشر الأمن الغذائي العالمي أو مؤشر تقييم الأمن الغذائي الدولي لا تستطيع الفصل في قاعدة بيانات لكل دولة، وعليه فمن الصعب معرفة المعلومات الخاصة بالأمن الغذائي ومكوناته بالمناطق الحضرية. لذلك ارتأينا أن نعرض دراسة حالات قام بها مجلس شيكاغو للقضايا العام بالولايات المتحدة الأمريكية، كأمثلة على أنواع التحديات التي يواجهها السكان الحضري وما الذي يجب عليهم عمله لمواجهة هذه التحديات.

### المطلب الأول: تجربة البرازيل والهند

عرض مجلس القضايا العامة لشيكاجو تجربتين خصتا مدينتين من الهند والبرازيل، لأنه لا يوجد حل معياري لهذه المشكلة المعقدة، حيث تستفيد المدن وتتعلم من تجارب المدن الأخرى.

#### أولاً: تجربة البرازيل الناجحة "برنامج القضاء على الجوع" (Zero Hunger)

أصبحت البرازيل نموذجاً دولياً للأمن الغذائي والتنمية الريفية وسياسات القضاء على الفقر لمجموعة متعددة من الأسباب، فالبرازيل واحدة من أكثر مناطق التنوع البيولوجي في العالم كما أنها لا تعاني من نقص الإمدادات الغذائية الكافية، فالسبب الأساسي لغياب الأمن الغذائي هو نقص الموارد الاقتصادية للسكان من أجل شراء أغذية كافية، صحية ومغذية. ولأكثر من عقد من الزمن كان القضاء على الجوع ومكافحة الفقر هدفاً رئيسية في جدول الأعمال المحلي حيث استطاعت البرازيل التخفيض من نسبة الفقر من 20% سنة 2004 إلى 7% سنة 2009، ومع ذلك فإن هذا التحول على الصعيد الوطني لم يحدث إلا بتنسيق جهود كبيرة على جميع المستويات، بدأت هذه الجهود سنة 1993 في منطقة فقيرة في البرازيل. ففي عام 1993 بدأت إحدى المدن البرازيلية (belo horizonte) في معالجة المشكلة حيث كان 20% من الأطفال يعانون من المجاعة و 11% من السكان من 2.5 مليون يعيشون في فقر مدقع، بتطبيق مجموعة من السياسات الشاملة

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

التي تركز على الغذاء الكافي كحق من حقوق الانسان.<sup>1</sup>

قام patrus ananias رئيس البلدية والذي أصبح رئيس فدرالية مكافحة الجوع بإنشاء وكالة المدينة التي تحوي مجلس للمواطنين يضم 20 عضوا من المواطنين والعمال والاقتصاديين ورجال الدين من أجل تقديم المشورة لتصميم وتنفيذ نظام غذائي جديد. حيث طورت هذه الوكالة العديد من الابتكارات كما جمعت بين مصالح المزارعين والمستهلكين، حيث تم منح مساحات عامة للمزارعين المحليين لبيعوا عليها مباشرة للمستهلكين الحضريين مما أدى إلى نمو أرباح المزارعين في غياب تجار الجملة وحصول الفقراء الحضر على خدمات جديدة وطعام صحي بأسعار أقل وهذا يوافق معيار الحصول الاقتصادي لنموذج الأمن الغذائي الحضري.

التركيز على تعلم سلوكيات الأكل الصحي والتغذية الجيدة كان جزءا مهما من البرنامج والمتعلق بمعيار الاستعمال في نموذج الأمن الغذائي الحضري، شملت أيضا مبادرات الأمن الغذائي في المدينة فئات واسعة من المجتمع وحدائق المدارس وتخصيص أقسام للتغذية، كما ساهمت الحكومات الفدرالية بالأموال لتوفير الوجبات المدرسية المشتركة، وأصبح السكان يشتركون معظم احتياجاتهم الغذائية من المزارعين المحليين .

عندما انتخب Lula da Silva رئيسا في عام 2003 جعل من تقليص الجوع والفقر مفتاحا لسياسته الحكومية، اعتمدت استراتيجيته على النجاح في مدينة belo وتم النظر إلى الجوع من المنظورين الاقتصادي والاجتماعي كما تم تطوير سياسات على المدى الطويل تعمل على عناصر الجوع الهيكلية وكذلك سياسات الطوارئ من أجل المعالجة الفورية للاحتياجات الغذائية الطارئة. كما تم إنشاء التشريعات الأساسية للأغذية الوطنية وسياسة الأمن الغذائي التي تغطي معظم المجالات الرئيسية لنموذج الأمن الغذائي الحضري. يكمن مفتاح النجاح لمشروع القضاء على الجوع في تركيبة مناسبة من السياسات التي تعمل على رفع مستوى الدخل للفقراء، تشجيع الإنتاج، خلق فرص العمل، تعزيز الإصلاح الزراعي، كما تعمل على التدخل أثناء حالات الطوارئ والتي يشار إليها بسياسات شبكة الأمان. بناء على تقييم برنامج القضاء على الجوع قدم كل من

Mauro Eduardo Del Grossi, José Graziano da Silva,

And Caio Galvão de França هذه التوصيات للنظر في الأمن الغذائي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> The Chicago Council on Global Affairs. Feeding an urban world :a call to action. opcit.p 40.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

- يجب أن تركز برامج مكافحة الجوع على مفاهيم الأمن الغذائي والتي تنطوي على تدابير أكثر من إنتاج الغذاء وزيادة الحصول على الغذاء، كجودة الغذاء، التعليم، والمعلومة الصحية ترتبط كلها مباشرة بالأمن الغذائي مثل انتشار السمنة والسكري وغيرها من الأمراض المتعلقة بسوء التغذية. وتعتبر السيولة النقدية أيضا أساسية لضمان وصول الطعام الصحي للأسر الفقيرة، فضلا عن برنامج تقديم الحوافز للمزارعين الأسريين، نظام مراقبة الصحة والتغذية، وبرنامج الإمداد المحلي.

- إن هدف القضاء على الجوع هو هدف يتعين على جميع الحكومات تحقيقه معززا من طرف رئيس يعطي الأولوية لتحقيق ذلك. يتضمن الأمن الغذائي الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الصحة، التعليم والتنمية حيث يمكن لهذه الأخيرة أن توفر شروطا للقضاء على الجوع. ولتحقيق هذا الهدف يجب تخصيص ميزانية حكومية لذلك.

- أصبح التركيز على تنفيذ سياسات الأمن الغذائي في المناطق الحضرية أمرا حتميا، حيث يلعب الأعوان العموميون والخواص دورا مهما في توسيع البرامج الحضرية، ومع ذلك يرتبط غياب الأمن الغذائي في المناطق الحضرية ارتباطا وثيقا بنقص الظروف المعيشية وظروف العمل غير المستقرة وانخفاض الدخل. وبالتالي تلعب كل من سياسات خلق فرص العمل لزيادة الحد الأدنى للأجور وبرامج الإسكان والصرف الصحي دورا مفتاحيا في الإعدادات الحضرية.

أكدت المقاربة النظامية للأمن الغذائي في البرازيل أن مكونات الأمن الغذائي (الوفرة، الحصول والاستعمال) ضرورية لكنها ليست كافية لحل المشكلة. فقط عندما تتحقق هذه المكونات الثلاثة معا يمكن للسكان أن يحصلوا على غذاء آمن. بالإضافة إلى الأبعاد أو العوامل الشاملة الموجهة لتطوير البرامج (العوامل: المؤسساتية، البيئية، التكنولوجية، الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية).

- كما هو واضح من المصفوفة الموالية نفذ صناعات السياسات في البرازيل العديد من البرامج والسياسات من خلال أبعاد عديدة للأمن الغذائي بهدف تحقيق الأمن الغذائي في المناطق الحضرية، حيث عملت البرازيل لعدة عقود من الزمن لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي وعلى نطاق واسع وبينت كيف تعمل مختلف المكونات الفردية لنموذج الأمن الغذائي الحضري جنبا إلى جنب لتعزيز الأمن الغذائي. تسلط دراسة

<sup>1</sup>: نفس المرجع. ص 41 42.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

الحالة التالية الضوء على المجالات المحددة لمعايير انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية.

### الجدول رقم (5.2): نموذج الغذاء الحضري في البرازيل "برنامج القضاء على الجوع"

العوامل الاجتماعية والثقافية والاجتماعية	العوامل الاقتصادية	العوامل التكنولوجية	العوامل البيئية	العوامل المؤسسية		
✓			✓	✓	كفاية العرض Supply Sufficiency	التوافر
	✓			✓	توفر المغذيات الدقيقة Micronutrient availability	
				✓	القدرة على المعونة الغذائية Food aid capacity	
					المعونة الغذائية المزمنة Chronic food aid	
			✓	✓	تقلبات العرض Supply volatility	
✓	✓			✓	القدرة على تحمل التكاليف Affordability	الحصول
✓				✓	برامج شبكات الأمان Safety net programs	
	✓			✓	البنية التحتية للتوزيع Distribution infrastructure	
✓				✓	البنية التحتية الاقتصادية Economic infrastructure	
✓				✓	تنوع النظام الغذائي Diet diversification	الاستعمال
✓				✓	التفضيلات الثقافية Cultural preferences	
✓				✓	المجتمع المدني Civil society	

Source : The Chicago Council on Global Affairs. feeding an urban world : a call to action. Printed in the United States of America.june 2013.p42.

ثانيا: تجربة الهند "تطوير سلسلة الإمداد بالأغذية المبردة لتعزيز محوري الحصول والاستعمال"

يعتبر الغذاء الطازج أساس مهم في التغذية الصحية، فسلسلة التوريد بالأغذية المبردة ضرورة للوقاية من تلف الأغذية الطازجة أثناء انتقالها من المزرعة إلى السوق. وبدون التغاضي عن أهمية هذه السلسلة، هناك تحديات يصعب تجاوزها خاصة في الدول النامية، و التي يترتب عنها:<sup>1</sup>

- أسواق توريد مجزأة مع وجود عدد كبير من اللاعبين الصغار.

<sup>1</sup>: نفس المرجع. ص ص 51-52.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

- رؤية منخفضة على طول سلسلة القيمة بأكملها.
- عدم وجود لوائح فعالة مع عدم كفاية وإجبارية التدقيق.
- عدد قليل من سلاسل التوريد المبردة من البداية إلى النهاية.
- معالجة ضعيفة وغير صحية للمنتجات.
- مستويات عالية من الهدر والنفايات في سلسلة التوريد.
- انخفاض جودة المنتجات في نقاط البيع.

تعتبر هذه التحديات المذكورة مهمة لمزارعي الأغذية المحليين بالإضافة إلى البنى التحتية، وهذا من أجل الحفاظ على المحاصيل طازجة وإيصالها للمستهلك، وهو ما جعل القدرات الجيدة للتعامل مع المنتجات كالحوم وبعض الأغذية الطازجة الأخرى تتطور في الولايات المتحدة؛ لذلك فإن بناء مثل هذه القدرات في التعامل مع المنتجات الطازجة في مناطق حضرية يعتبر تحدٍ بذاته، بحكم أن معظم أسواق الدول النامية تفتقر إلى مثل هذه البنى التحتية.

لذلك تحتاج بعض الأسواق المتوسعة في المناطق الحضرية للهند والصين إلى مؤسسات خاصة وعمومية لتطوير استراتيجية موجزة تعمل على تطوير قدرات سلسلة الامداد بالأغذية المبردة لخدمة المستهلكين والمزارعين وتجار التجزئة. تحسن البنية التحتية يخفض من الهدر الغذائي على طول السلسلة وتلف الأغذية باعتباره مشكل كبير في الدول النامية. تعتبر الهند رائدة في تطوير مجتمعات الأغذية الضخمة « Mega food parks » وتشجيعها لسلسلة التوريد الباردة، تشبه مجتمعات الأغذية الضخمة العقارات الصناعية الشاملة لتجهيز الأغذية تعمل على التخزين البارد، معالجة النفايات السائلة، الماء، محطات الصرف الصحي، حيث أصبحت هذه المرافق مهمة للغاية وحديثة بشكل متزايد تعمل على جذب استثمارات رأسمالية كبيرة. الهدف الأساسي لمجتمعات الأغذية الضخمة هو توفير بنى تحتية كافية لتجهيز الأغذية على طول سلسلة القيمة من المزرعة إلى السوق، حيث يشمل إنشاء البنى التحتية بالقرب من المزرعة، وسائل النقل، اللوجستيك، مراكز المعالجة المركزية. تسهل أيضا هذه المجتمعات اجتماع معايير البيئة والسلامة والمعايير الاجتماعية. النتيجة المتوقعة لتطوير مجتمعات الأغذية الضخمة هي زيادة الأعمال التجارية للمزارعين، خلق بنية تحتية عالية الجودة للمعالجة الريفية، التخفيض في المخلفات، الزيادة في سلامة الغذاء، بناء القدرات بين

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

المنتجين والمعالجين، إنشاء سلسلة توريد فعالة مع خلق فرص عمل كبيرة مباشرة وغير مباشرة. وفقا للسكربتير Rakesh Kacker في إدارة صناعات تجهيز الأغذية في الهند وافقت الحكومة المركزية في الهند على مشروع 30 مجمع أغذية ضخمة اعتبارا من جانفي 2013.

### الجدول رقم(6.2): نموذج الغذاء الحضري لمجمعات الأغذية الضخمة في الهند

العوامل الاجتماعية والثقافية والاجتماعية	العوامل الاقتصادية	العوامل التكنولوجية	العوامل البيئية	العوامل المؤسسية		
					كفاية العرض Supply Sufficiency	إنتاج
					توفر المغذيات الدقيقة Micronutrient availability	
					القدرة على المعونة الغذائية Food aid capacity	
					المعونة الغذائية المزمنة Chronic food aid	
					تقلبات العرض Supply volatility	
					القدرة على تحمل التكاليف Affordability	الحصول
					برامج شبكات الأمان Safety net programs	
✓	✓	✓	✓	✓	البنية التحتية للتوزيع Distribution infrastructure	
✓	✓	✓	✓	✓	البنية التحتية الاقتصادية Economic infrastructure	
				✓	تنوع النظام الغذائي Diet diversification	الاستعمال
					التفضيلات الثقافية Cultural preferences	
					المجتمع المدني Civil society	

Source : The Chicago Council on Global Affairs. feeding an urban world : a call to action. Printed in the United States of America.june 2013.p51.

### المطلب الثاني: أثر فيروس كورونا المستجد على الأمن الغذائي

انتشر فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وهو مرض معدي على نحو سريع في أنحاء العالم منذ أواخر عام 2019 لتسجل حصيلة خسائر ضخمة في الأرواح البشرية و صحتهم، أدى ذلك إلى اتخاذ سلسلة من التدابير لاحتواء الأزمة والحد من وطأتها. تتضمن تلك التدابير الالتزام بالتباعد الاجتماعي وفرض قيود على تنقل الأفراد والغلق الجزئي أو الكلي للطرق والموانئ والمطارات والمصانع والتجارة والبنوك إذ كاد اقتصاد العالم أن يتوقف تماما.

أثرت جائحة كورونا على النظام الغذائي بأكمله، من الإمداد الأساسي إلى التحضير والتجارة والأنظمة اللوجيستية الوطنية والدولية وصولاً إلى الطلب الوسيط والنهائي. كما أنه يؤثر على أسواق عناصر الإنتاج، أي الأيدي العاملة ورأس المال والمدخلات الوسيطة للإنتاج. وتنتقل الأزمة بشكل مباشر وغير مباشر إلى الغذاء والزراعة من خلال قنوات مختلفة.

### أولاً: أثر كوفيد-19 على كل من التجارة، السياحة وأسواق الطاقة

1-أثر كورونا على التجارة: تعتمد العديد من الدول على الزراعة كجزء كبير من عائدات صادراتها، مما يعني أن هذه الدول معرضة بشكل خاص لجميع الصدمات الناشئة عن الأسواق الزراعية العالمية. وفي المقابل يمكن أن تواجه الدول المصدرة للسلع الأساسية ولكنها مستوردة صافية للسلع الغذائية وضعاً يمكن أن تؤدي فيه العائدات المتضائلة من صادرات المنتجات غير الزراعية إلى إضعاف قدرتها على شراء ما يكفي من الغذاء من الأسواق الدولية.

تشير التوقعات الاقتصادية العالمية إلى انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي العام والذي بدوره يشكل عاملاً يؤثر على ميزان أسعار السلع الدولية من خلال انخفاض الطلب على الاستيراد عالمياً. يستفيد المستورد الصافي للمنتجات الزراعية من أسعار الواردات المنخفضة، مما يخفف من حدة التقلص المحتمل في القوة الشرائية التي قد تنشأ عن الركود الاقتصادي الداخلي. تستطيع أسعار الواردات الأقل أن تكون عاملاً مستقرراً تلقائياً للأمن الغذائي في الدول النامية المنخفضة الدخل والمستوردة للسلع الغذائية مما يسمح لها باستيراد الأغذية بأسعار أقل، إلا أن تقلبات أسعار الصرف قد تؤثر على كل من كمية الأغذية المتاحة

للمستهلك المحلي وأسعارها.<sup>1</sup>

**2- أثر كورونا على السياحة والتبعات الغذائية:** شهدت حركة السياحة تباطؤًا ملموسًا في الدول التي تعتمد على السياحة في الدخل والعمالة وإيرادات العملات الأجنبية. فالدول التي شهدت الربيع العربي في عام 2011 لم تتعاف تمامًا حتى الآن لتصل إلى مستويات النمو الاقتصادي السائدة قبل عام 2011. إلا أنه في عام 2018 سجلت السياحة 11 و19 و14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر والمغرب وتونس على التوالي، و20 بالمائة في لبنان والأردن في المشرق العربي. ويتأثر القطاع الغذائي في تلك الدول بطريقتين: الأولى من خلال صدمة الطلب على المنتجات الغذائية التي تستهلك عادة في الفنادق والمطاعم وغيرها من الأماكن السياحية، وهي صدمة ملحوظة بالفعل على نطاق واسع وتتناسب مع التدابير التي اتخذتها دول الشرق الأدنى وشمال إفريقيا لاحتواء الأمر. ومدة استمرار تلك التدابير غير مؤكدة، وكذلك المدة التي تتطلبها إحياء حركة السياحة بعد ذلك. والثانية تتعلق بالآثار المترتبة على الدخل والعمالة بالنسبة للعاملين في قطاع السياحة أو المرتبطين على نحو كبير بالعاملين في القطاع، وذلك بسبب الجائحة نفسها وما يترتب عليها من ركود في الاقتصاد العالمي، حيث سيؤدي فقدان الوظائف وسبل كسب العيش إلى دفع أعداد كبيرة من الأسر إلى الفقر. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعريض الحصول على الأطعمة الكافية والمغذية للخطر لأولئك الذين يعتمدون على هذا القطاع ففي مصر وحدها يوفر قطاع السياحة 2.5 مليون وظيفة<sup>2</sup>.

**3- أثر كورونا على أسواق الطاقة:** وسط ضعف النشاط الاقتصادي وانخفاض الطلب بسبب كوفيد-19، انخفضت بشكل حاد أسعار النفط الخام في حين أن مدى وعمق التقلصات الاقتصادية المحتملة مازالت غير معروفة، ومن المرجح أن يؤدي انخفاض النمو وكذلك انخفاض حركة السلع والأشخاص إلى خسائر فادحة في أسعار الطاقة. وسيكون لأسعار الطاقة المنخفضة تأثيرات مختلفة على الأسواق الزراعية والغذائية.

<sup>1</sup>: فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وأثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟

منظمة الأغذية والزراعة. fao. القاهرة، 2020. ص 8.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق. ص 9.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

من ناحية الناتج الزراعي، يؤدي انخفاض أسعار الطاقة إلى خفض كميات المواد الخام الزراعية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي. من ناحية المدخلات الزراعية، تترجم تكاليف الطاقة المنخفضة إلى تكاليف إنتاج منخفضة خاصة في الزراعة ذات رأس المال الأكثر كثافة، وتشمل الآثار المباشرة لانخفاض تكاليف الطاقة جميع أشكال الميكنة، بما في ذلك الطاقة اللازمة لحرث الحقول، والري والنقل. وتشمل الآثار غير المباشرة انخفاض تكاليف مدخلات الطاقة الكثيفة الاستخدام مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية والكهرباء. وتعمل تكاليف المدخلات المنخفضة هذه كعامل تثبيت تلقائي لدخل المزرعة وتخفيف الآثار المباشرة لجائحة كوفيد-19 بشكل عام.

وعلى الجانب السلبي، يؤثر انخفاض أسعار الطاقة على دخل الدول المعتمدة على تصدير النفط واقتصادها (كدول مجلس التعاون الخليجي والجزائر وليبيا). وسوف تكون العودة الحتمية للعاملين عبر البحار في دول مجلس التعاون الخليجي بمثابة ضربة مزدوجة للعديد من الاقتصادات. ومن المتوقع انخفاض التحويلات المالية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 19.6 في المائة، لتصل إلى 47 مليار دولار أمريكي في عام 2020، بعد أن شهدت زيادة مقدارها 2.6 في المائة في عام 2019. ويرجع الهبوط المتوقع إلى التراجع العالمي وكذلك الآثار الناجمة عن انخفاض أسعار النفط في دول مجلس التعاون الخليجي. وربما يكون تأثير ذلك قويا على الاقتصادات وعلى الأمن الغذائي في المنطقة من خلال تأثيره على العمل والتحويلات المالية وتدفق الاستثمارات والمعونات<sup>1</sup>.

### ثانيا: آثاره على صعيد الإمداد والطلب على الغذاء

1- صدمات على صعيد الإمداد: ينتقل التعرض للمخاطر المرتبطة بفيروس كورونا المستجد كوفيد-19 من خلال تأثير القيود المفروضة لمكافحة انتشار الفيروس على أسواق عناصر الإنتاج (المدخلات الوسيطة ورأس المال الثابت والعمالة) وأسواق التصدير كمايلي<sup>2</sup>:

(أ) المدخلات: لا يعتمد الإنتاج الزراعي على المدخلات الوسيطة (البذور والأسمدة والمبيدات) فقط، بل

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ص10.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق. ص11.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

يعتمد أيضا على رأس المال الثابت مثل المباني والآلات. وقد لا يؤثر انقطاع سلسلة التوريد فقط على توافر المدخلات الوسيطة، ولكن أيضا على تعطيل الحصول على عوامل الإنتاج الثابتة، مثل قطع الغيار للآلات أو الاستبدالات اللازمة للحفاظ على المباني مثل مصانع التحضير ومرافق التخزين. عادة، لا تؤدي هذه المدخلات إلى انخفاض فوري في الإنتاج؛ ومع ذلك، إذا استمر انتشار الجائحة، فقد يؤدي نقص قطع الغيار أو الاستثمارات البديلة إلى تباطؤ نمو الإنتاج على المدى المتوسط.

**ب) العمالة:** تعتمد الزراعة في المنطقة (الشرق الأدنى وشمال إفريقيا) على الحيازات الصغيرة. كما هو الحال في معظم الدول ذات الدخل المنخفض؛ ويستخدم هذا النوع من الزراعة حصصا أعلى من العمالة للإنتاج الأولي، مما يجعلها أكثر عرضة لاختلالات مباشرة في الإمداد باليد العاملة، بما في ذلك القوة العاملة في المزارع. وينطبق الشيء نفسه بشكل عام على الإنتاج الكثيف العمالة. توضح أمثلة من دول أخرى أن إنتاج الفاكهة والخضروات وكذلك اللحوم ومنتجات الألبان قد تأثرت بالفعل بشكل سلبي بنقص العمالة الناجم عن مرض فيروس كورونا المستجد قد يكون سبب حالات العجز هذه الاضطرابات التي أصابت الإمداد باليد العاملة المحلية، وكذلك نقص العمال الموسمي والمهاجرين.

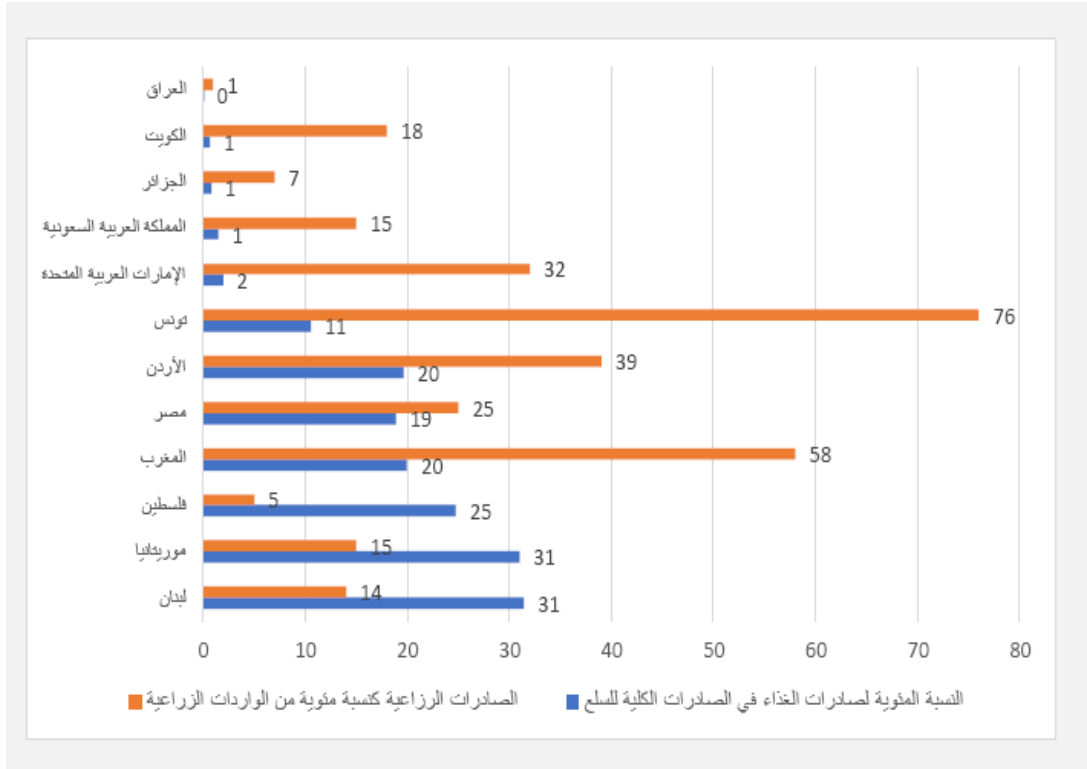
**ج) الصادرات الزراعية:** تتعرض النظم الغذائية أيضا إلى اضطرابات في التجارة العالمية وسلاسل الإمدادات الغذائية الدولية. وقد يتسبب الطلب المتقلب من الشركاء التجاريين والاضطرابات اللوجستية في إلحاق الضرر بالدول التي تصدر المنتجات المرتفعة القيمة والقابلة للتلف. قد تواجه بعض دول المنطقة مخاطر محددة تتعلق بملامح تصدير واستيراد المنتجات الغذائية الزراعية. كما هو مبين في الشكل الموالي، تشكل الصادرات الغذائية أكثر من 20 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية لست دول. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن جميع الدول مستوردة للمنتجات الغذائية الصافية، تتكون وارداتها في الأغلب من السلع الأساسية؛ وهي تصدر كميات مختلفة، وفي بعض الحالات كميات ضخمة من المنتجات المرتفعة القيمة مثل الفواكه والخضروات والأسماك واللحوم.

تأتي الصادرات في معظم الحالات من مجرد عدد قليل من السلع الزراعية، مثلما يحدث في المغرب وموريتانيا والأردن ومصر وتونس. وهذا يعني التعرض لتقلبات الطلب من الشركاء التجاريين إذا اعتبرت هذه الصادرات غير ضرورية. وهذا يعني أيضا التعرض لمخاطر على صعيد الإمداد إذا واجهت الدول نقصا ولو مؤقتا في الأيدي العاملة كأثر مباشر للتدابير المرتبطة بمرض فيروس كورونا المستجد حيث أنها كلها سلع

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

كثيفة العمالة. والاعتماد على مثل هذه الصادرات القابلة للتلف بشكل كبير يزيد من حدة التعرض للاضطرابات في سلاسل الإمداد نظراً للمشاكل اللوجستية.

الشكل رقم(7.2): الصادرات الزراعية والغذائية كحصة من صادرات السلع وواردات الغذاء الكلية في بعض الدول العربية.(متوسط الفترة 2014-2016)



المصدر: فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟ منظمة الأغذية والزراعة.. fao. القاهرة. 2020.ص11

2- صدمات على صعيد الطلب: الطلب على الأغذية الأساسية، مثل الحبوب، غالباً ما يكون أقل مرونة من الطلب على الفواكه والخضروات أو على اللحوم ومنتجات الألبان. لذلك قد لا تؤدي صدمة الدخل المحتملة بالضرورة إلى انخفاض استهلاك السلع الحرارية الإجمالية، بل إلى تدهور نوعية النمط الغذائي. فقد يحاول بعض المستهلكين الحرص على تناول حصة ثابتة من السلع الحرارية، وبسبب ضآلة ميزانية الغذاء، يتحولون من الأطعمة الأكثر تكلفة والمغذية، مثل الفواكه والخضروات واللحوم ومنتجات الألبان، إلى الأغذية الأساسية الأرخص مثل الحبوب أو السكر أو الجذريات والدرنيات. أما المستهلكون الأفقر، ونظراً لضعف دخلهم، سوف يحافظون على مستوى السلع الحرارية الثابتة التي يتناولونها أو يقللونه مع ما يجره ذلك عليهم من الإصابة بسوء التغذية.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

العامل الرئيسي لانخفاض الطلب هو لتباطؤ الممتد في النمو الاقتصادي العام، مما يقلل من القدرة الشرائية للمستهلكين. كما تنجم القوة الشرائية المنخفضة عن فقدان الدخل في قطاع الخدمات ومجال السياحة، مما يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في فقدان حوالي 15 و 19 و 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر والمغرب وتونس، على التوالي، في عام 2018؛ و 20 في المائة في لبنان والأردن، كما ذكرنا آنفاً كما أن قطاع السياحة يوفر فرص عمل هائلة، وجاءت الصدمة الأولى لصناعة السياحة مع الإلغاء الهائل للرحلات والخدمات السياحية التي تولد الثروة وفرص العمل على حد سواء<sup>1</sup>.

لم يتم بعد تقييم حجم الأثر الناجم عن مرض فيروس كورونا المستجد على صغار المنتجين من حيث الدخول إلى السوق والائتمان والعمل. ومع ذلك، وعلى عكس كبار المنتجين، من المحتمل أن يؤدي إغلاق الأسواق الريفية غير الرسمية (أو التقليدية) في بعض دول المنطقة كإجراء وقائي للحد من انتشار مرض فيروس كورونا المستجد إلى فقدان الدخل والنفاذ إلى الأسواق بالنسبة للعديد من صغار المزارعين الذين اعتادوا بيع منتجاتهم هناك. يفتقر بعض هؤلاء المزارعين إلى الوصول إلى قنوات السوق الرسمية. وبالمثل، يوجد قطاع غذائي غير رسمي في المراكز الحضرية ويلعب دوراً حيوياً كمنفذ لصغار المنتجين كما أنه مصدر للوظائف وسبل كسب العيش والغذاء للأسر ذات الدخل المنخفض. على هذا النحو، قد يكون هناك ضرورة للمدن لمشاركة منظمات وشبكات قطاع الأغذية غير الرسمية والمجتمعات والوزارات الهامة في الحكومة في تحديد التدابير التي سوف تتمكنها من تكيف أعمالها ودورها في إطعام الناس.

قد يؤثر مرض فيروس كورونا المستجد على حصول عدد كبير من العمال في المنطقة على الغذاء، كثيرين منهم موسميون وغير رسميين. تواجه الأعمال الاقتصادية في القطاع غير الرسمي مخاطر الإغلاق أو الإفلاس التي ترفع معدلات البطالة وتقلل شراء السلع والخدمات والاستهلاك. يؤدي إغلاق الأسواق الريفية الشعبية إلى فقدان الدخل وإمكانية الوصول إلى الأسواق للعديد من صغار المزارعين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 11-12.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 12.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

الجدول (7.2): قابلية الدول العربية للتأثر بالصدمات على صعيد الإمداد والطلب فيما يتعلق بفيروس

### كورونا

مجموعة الدول	صددمات على صعيد الإمداد	صددمات على الطلب
دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، عمان، قطر، البحرين)	نظراً للإنتاج الزراعي المحلي المحدود نسبياً والصادرات الزراعية المحدودة، فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معرضة على نحو محدود على صعيد الإمداد ويتراوح من منخفض إلى منخفضة متوسطة لمخاطر الإمداد المرتبطة بمرض فيروس كورونا المستجد بالنسبة للإنتاج المحلي وتعتمد حماية الإمدادات الغذائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على الاحتياطي الاستراتيجي والتجارة على الأقل في هذه الأثناء.	نظراً للاعتماد بشكل كبير على استيراد الأغذية ومع انخفاض حصة الإنفاق على الغذاء في الإنفاق الإجمالي، فإن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معرضة نسبياً لمخاطر منخفضة إلى منخفضة متوسطة على صعيد الطلب. إن متوسط دخل الفرد المرتفع نسبياً في هذه الدول قد يحمي كثير من المواطنين من الصدمات المحتملة على صعيد الطلب. كما أن دعم الغذاء "عامل تثبيت تلقائي" له أهميته.
دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب)	تختلف درجة التعرض لمخاطر الإمداد اختلافاً كبيراً بين دول المغرب العربي. فتتعرض الجزائر وتونس لمخاطر منخفضة، حيث تصل إلى الحد الأدنى من التعرض للمخاطر من جراء استهلاك المدخلات الوسيطة ورأس المال الثابت وانخفاض الصادرات الزراعية. على الرغم من أن كل من تونس والمغرب لديهما حصص مرتفعة من الصادرات الغذائية من المنتجات المرتفعة القيمة مثل الفواكه والخضروات وزيت الزيتون والتمر، يواجه المغرب مستوى يتراوح من متوسط إلى مرتفع من حيث التعرض للمخاطر بسبب الإنتاج الأكثر كثافة للعمالة والمخاطر المرتبطة بتوافر المدخلات الوسيطة	بالنسبة للتعرض لصددمات على صعيد الإمداد، تختلف درجة التعرض للمخاطر على صعيد الطلب بين دول المغرب العربي. فتواجه الجزائر مستوى مرتفع من التعرض لمخاطر الطلب بسبب متوسط حصة الفرد المرتفعة نسبياً من الإنفاق على الغذاء والاعتماد المرتفع نسبياً على الواردات الغذائية. تتعرض المغرب وتونس لمخاطر تتراوح من منخفضة إلى متوسطة مع اعتماد أقل نسبياً على الواردات من المواد الغذائية.
دول العربي (العراق، لبنان، الأردن، فلسطين، سوريا)	تتعرض الأردن وسورية وفلسطين لدرجة مرتفعة من التعرض بينما تواجه العراق ولبنان مستوى يتراوح من منخفض إلى متوسط من التعرض. وبصفتها دولة متأثرة بالنزاعات، تواجه سورية درجة عالية من التعرض لمخاطر الإمداد. وتواجه العراق، بصادراتها الزراعية المحدودة، مستوى منخفض من التعرض للمخاطر.	يواجه العراق والأردن وفلسطين مستوى متوسطاً يقع ضمن الشريحة المرتفعة ومخاطر مرتفعة للتعرض للمخاطر على صعيد الطلب بسبب ارتفاع حصة الواردات. ويتفاقم التعرض للمخاطر في سورية بسبب الأزمة، في حين أن لبنان معرض للخطر بسبب الحصة المرتفعة نسبياً من واردات الغذاء الكلية والأزمة المالية في البلاد.
الدول منخفضة الدخل (جيبوتي، السودان، موريتانيا، جزر القمر، اليمن، الصومال)	تواجه جيبوتي وموريتانيا وجزر القمر درجة مرتفعة من التعرض لخطر صدمات الإمداد المرتبطة بمرض فيروس كورونا (كوفيد - 19) السودان واليمن والصومال معرضة لمخاطر منخفضة متوسطة. في حين أن جميع هذه الدول باستثناء اليمن لديها حصة مرتفعة من الصادرات الزراعية، فإن السودان والصومال لديهما كثافة أقل نسبياً في استهلاك المدخلات الوسيطة ورأس المال الثابت.	تتعرض جميع هذه الدول لمخاطر مرتفعة من صدمات لطلب. قد يرجع ذلك إلى عدم قدرة الحكومات في هذه الدول على توفير حماية اجتماعية كافية للفقراء إزاء عواقب مرض فيروس كورونا.
مصر	نجحت مصر في تأمين المواد الغذائية من خلال الواردات والإنتاج المحلي والاحتياطيات الغذائية من الأغذية	نظراً للاعتماد بشكل كبير على الواردات الغذائية، ونسبة مرتفعة نسبياً من الإنفاق على المواد الغذائية،

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

وخاصة بالنسبة للفئات المنخفضة الدخل ومع ارتفاع الفقر الريفي والحضري، تواجه مصر درجة مرتفعة من التعرض للصدمات على صعيد الطلب. ولقد اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير لتخفيف وطأة الأثر السلبي الناجم عن الأزمة المعيشية والأعمال التجارية والقطاعات المصرفية والمالية على الأسر.	الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، تزامنت بداية الأزمة مع موسم الحصاد الشتوي حيث من المتوقع جني محصول جيد من القمح. وتواجه مصر أدنى مستوى من التعرض لمخاطر الإمداد.
--	--

المصدر: فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وآثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: كيف تكون الاستجابة؟ منظمة الأغذية والزراعة. fao. القاهرة. 2020. ص12-13.

### المطلب الثالث: كيفية مواجهة فيروس كورونا للحد من أثره على الأمن الغذائي وسلامة الأغذية

تشكل أزمة كوفيد 19 ضغطاً كبيراً على الاقتصاد والمجتمع، ربما تخلق أيضاً فرصاً لتحويل النظم الزراعية والغذائية. وعليه كان لزاماً على الدول أن تضع خططاً لمواجهة خطر فيروس كورونا.

#### أولاً: كيفية مواجهة تحدي فيروس كورونا للحد من أثره على الأمن الغذائي

ينبغي على الدول وضع خطط عمل استراتيجية للأمن الغذائي من أجل إدارة المخاطر الناجمة عن مرض فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 وتخفيف وطأة آثاره على الأمن الغذائي والتغذوي وأثره المحتمل من حيث تقويض استقرار الاقتصاد والمجتمع. ويجب تصميم خطط العمل وفقاً لسياق كل دولة ويجب أن تتسق مع خطة التأهب والاستجابة الصحية. ويجب رصدها باستمرار بناءً على البيانات والمعلومات الجديدة بشأن أسواق الغذاء العالمية والمحلية والإمداد الغذائي وسلاسل القيمة. وفيما يلي التوصيات التي يمكن أن تأخذها حكومات دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في الاعتبار للتعامل مع الآثار التي تتراوح بين القصيرة والمتوسطة المدى الناتجة عن هذه الجائحة فيما يتعلق بالتنسيق بين الأطراف الفاعلة من أجل استمرار سلاسل القيمة الغذائية في القيام بوظيفتها<sup>1</sup>:

- وضع الإجراءات اللازمة لحالات الإعفاء من العزل أو الإبقاء عليها للسلسلة الغذائية بأكملها، بما في ذلك المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة، مع تعزيز التدابير اللازمة لحماية سلامة المزارعين والعمال الزراعيين. دراسة ما أدى إليه فرض الإجراءات الوقائية من إغلاق للطرق والأنشطة، من أجل البحث عن بدائل، مع الأخذ في الاعتبار الخطط الخاصة بجميع الروابط في سلسلة الإمداد الغذائي؛

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ص18-19.

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

- إجراء تقييمات سريعة للمخزونات الغذائية وتوقعات الإنتاج لتقييم الإمدادات المحلية وتحديد جميع مواطن القصور أو العجز ومراقبة المتاح ولا سيما في حالة الشركاء التجاريين. النظر في إعادة تخصيص المخزونات الغذائية بين مناطق مختلفة في الدولة لتجنب أي ارتفاع في الأسعار على المستوى دون الوطني. فهم الطلب وكيفية تطوره واستكشاف كيفية تكثيف الإنتاج والتحضير والتوزيع من أجل ضمان الاستمرارية بدون تعرض العمال لخطر العدوى.

- السماح للمزارعين بالعمل في حقولهم وكذلك السماح للعمال الموسمين وشركات النقل (مثل سائقي الشاحنات) بالحركة محلي أو عبر الحدود الوطنية، مع مراعاة الإجراءات الصحية المناسبة. الإبقاء على التجار الزراعيين ومتاجر توريد المنتجات الحيوانية باعتبارها خدمات أساسية تقدم خدمات "الاتصال والاستلام" أو التوصيل فقط.

- دعم تطوير سلاسل القيمة القصيرة كلما أمكن ذلك للسماح بنقل الأغذية بسهولة من المنتجين مباشرة إلى المستهلكين بالأخص فيما يتعلق بالمنتجات القابلة للتلف مثل الفواكه والخضروات من أجل الحد من الآثار السلبية على توافرها وأسعارها.

- إجراء جرد لمرافق التخزين العامة والخاصة، بما في ذلك البنية التحتية للتبريد المتاحة؛ ورسم خريطة لسلاسل التبريد التي أمكن استخدامها للتخزين في حالات الطوارئ، وتقييمها. يجب أن يشمل الجرد وحدات التخزين والمستودعات وأماكن الفرز والتصنيف وعمليات التعبئة، وذلك لتيسير العمليات الآمنة وتجنب المناطق المزدحمة التي لا تتوافق مع المحافظة على التباعد الاجتماعي. تحديد مراكز الاستلام الأقرب إلى المنتجين، على سبيل المثال تطوير مرافق للتخزين؛ تطوير منصات لنظام الاستلام من المستودعات، حيث يمكن للمزارعين تسليم منتجاتهم بدون التوجه للأسواق.

- تعزيز التدابير التي تهدف إلى الحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي. يجب أن تسمح الحكومات قدر المستطاع، باستمرار فتح أسواق البيع بالجملة والتجزئة والمزارعين، مع توفير اللازم لتطبيق التباعد الاجتماعي والمحافظة على جودة الأغذية وسلامتها، مثل تحديد عدد الأفراد المسموح لهم بالدخول إلى الأسواق في كل مرة، والانتقال إلى أماكن أوسع وإنشاء وحدات للنظافة الشخصية وتعقيم المساحات العامة بانتظام.

ثانياً: سلامة الأغذية أثناء انتشار جائحة كورونا

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

تم تسليط الضوء على سلامة الغذاء خلال أزمة مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد) 19، حيث يسعى الأفراد إلى الحد من تعرضهم للإصابة بهذا الفيروس، وحيث إن النظم الغذائية مطلوبة لتوفير الأمن الغذائي والتغذية على نحو آمن في ظل الظروف المتغيرة سريعاً من غير المحتمل أن يكون الغذاء نفسه طريقاً لانتقال العدوى بالفيروس؛ حيث أن مرض فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 لا يمكن أن يتكاثر في الأغذية. إنه مرض تنفسي ينتقل من شخص لآخر بالأساس من خلال قطرات الجهاز التنفسي التي تنشأ عندما يسعل أو يعطس الشخص المصاب. إلا أن هذه القطرات قد تهبط على الأسطح وتصيب الآخرين عند ملامستها.

أظهرت النتائج الأخيرة أن الفيروس يمكن أن يعيش حتى 72 ساعة على البلاستيك والصلب الذي لا يصدأ (ستينلس ستيل)، و4 ساعات على النحاس و 24 ساعة على الورق المقوى. في حين أن بعض المخاوف لها ما يبررها، يجب أن يطمئن المستهلكون. أولاً، لأن المنتجات مثل الألبان واللحوم والأسماك لا تحمل بطبيعتها خطر نقل العدوى، وتناولها مأمون حال إعدادها مع مراعاة الممارسات السليمة للنظافة وسلامة الأغذية. ثانياً، ليس من شأن الأطراف المعنية في سلاسل القيمة، ممن يراعون الممارسات الموحدة للنظافة وسلامة الأغذية والمصممة لخفض خطر الإصابة بالأمراض المنقولة من خلال الغذاء، نقل العدوى للأغذية أو الأسطح.

إلا أن هناك ضرورة لمواصلة عمل سلاسل القيمة الغذائية، باعتبارها قطاعاً أساسياً، وسط خطر التعرض للعدوى ونقلها، واتخاذ تدابير إضافية لتعزيز ممارسات نظافة الغذاء والمرافق الصحية. وفيما يتعلق بالشركات الغذائية والزراعية التي تمتلك أنظمة قائمة لإدارة سلامة الأغذية، والمقصود من ذلك الامتثال للتوصيات المتعلقة بالتباعد الاجتماعي وتوفير معدات الحماية الشخصية لجميع العاملين لارتدائها في جميع الأوقات. أما فيما يتعلق بالأعمال التجارية الزراعية الصغيرة داخل سلاسل القيمة الغذائية المحلية، فالتحدي أكثر تعقيداً وقد يتطلب مساعدة الحكومة للتوعية بالممارسات السليمة أو إتاحة معدات الوقاية الشخصية أو توفير إمكانية الحصول عليها أو فرض اجراءات جديدة لضمان السلامة الشخصية مع تيسير استمرار أنشطة سلاسل القيمة. يكمن التحدي الأكبر في أسواق البيع بالتجزئة والجملة مع وجود أعداد كبيرة من العملاء و"أماكن يتم لمسها" حيث يمكن حدوث انتقال العدوى من شخص إلى آخر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>: الفاو. سلامة الغذاء في زمن كوفيد-19. روما. 2020. تاريخ الاطلاع 2021/03/12. [www.fao.org/3/ca8623en/CA8623EN.pdf](http://www.fao.org/3/ca8623en/CA8623EN.pdf).

## الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي الحضري

### خلاصة:

إن التطور الذي شهدته المدن في العالم والذي أثر على قدرة الأسر الحضرية في سد حاجياتها الغذائية، وما رافقه من ظواهر ترتبت عن التحضر ونمط العيش في المدن متمثلة في زيادة الكثافة السكانية، الفقر الحضري، السكنات والأسواق الفوضوية، عمالة الأطفال وتدني مستوى معيشة الكثير من الأسر الحضرية؛ كلها ظواهر فاقمت من مشكلة الأمن الغذائي الحضري، الذي يتعلق بالحالة التي تضمن للسكان الحضري الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تأمين سرعات حرارية كافية ومتنوعة، ومغذيات دقيقة لنمط معيشي صحي.

بالنظر إلى الغذاء، تطرح البيئة الحضرية العديد من التحديات المختلفة عنها في المناطق الريفية، حيث يطبع على المدن سلوكيات خاصة يمارسها السكان الحضري على اختلاف أنشطتهم، دخولهم، مستوياتهم المعيشية، أنماط استهلاكهم وغيرها من الخصائص التي تختص بها الأسر الحضرية والمؤسسات الناشطة في المناطق الحضرية، لذلك من العوامل المتعددة التي يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي في المدن، هي المتغيرات التي تؤثر على قدرة حصول المقيمين في المدينة على الغذاء، ومن ثم يتعلق الأمن الغذائي الحضري بقدرة العائلات على شراء الأغذية وهذا من حيث الأسعار المتداولة في الأسواق وكذا مستويات دخلها، دون إهمال ارتفاع سعر تكلفة السلع الغذائية الناتج عن عدم كفاءة أنظمة تسويق الأغذية الحضرية، وهو الأمر الذي سيؤثر على قدرة الفقراء في الحصول على الأغذية بالكمية الوفيرة التي يحتاجونها.

تعرضت جميع دول منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا على نحو متفاوت لتأثير مرض فيروس كورونا المستجد وفي حين تتحمل معظم الدول الصدمات الأولية على صعيد العرض والإمداد المرتبطة بمرض فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 قد يؤدي ذلك إلى زيادة الركود العالمي وإلى اضطرابات ممتدة في سلسلة الإمداد العالمية والمحلية وآثار خطيرة من حيث الحصول على الغذاء. إن الدول التي تشهد نزاعات أو عدم استقرار وأقل الدول نمواً هي الأكثر عرضة للمخاطر، وكذلك الدول التي تعتمد على صادرات الغذاء أو النفط

أقل

بدرجة

النفط

تمهيد:

إن مشكلة توفير الأمن الغذائي والصحي للسكان الحضر ليست جديدة، نفس الشيء بالنسبة لسياسة إمداد وتوزيع الأغذية في المدن؛ حيث إن ضرورة ضمان إمداد سكان المدن بالغذاء تعد أحد العوامل التاريخية لظهور السلطة الحضرية إلا أنه حدث تغير في مصطلحات المشكلة بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

إضافة إلى ذلك يشكل مفهوم الأمن الغذائي موضوع خلاف في الأدبيات التي تعالج هذه المشكلة بحسب المصالح التي ترجى منها، فالمنتجون مثلا يركزون على إنتاج الغذاء بالكميات الكافية ولا يأخذون بالحسبان وصول هذه الكميات المنتجة إلى السوق، وإتاحتها للمستهلكين. غير أن الموزعين من جهتهم يركزون على كميات الغذاء المتاحة في السوق، ويتجاهلون قدرة المستهلكين على شرائها، المستهلكون من جهتهم يهتمون أكثر بأسعار المنتجات الغذائية المتاحة مقاسة بقوتهم الشرائية.

بناء على ذلك تم تطوير برنامج الفاو "توريد وتوزيع الغذاء في المدن" بمناسبة النقاش المعمق حول الأمن الغذائي الحضري، حيث يعتبر هذا المشكل محركا لظواهر مهمة تؤثر على المدن في البلدان النامية؛ أين تتغير تشكيلة المنتجات الغذائية المطلوبة بسبب النمو الحضري وتطور أنماط الحياة. يترجم التوسع الحضري في مواجهة عدم كفاية هياكل التسويق والبنى التحتية بارتفاع تكاليف الأغذية المستهلكة والذي ينجم عنه آثار أكثر حدة. وعليه سيتم التطرق إلى العناصر الرئيسية المتعلقة بسياسة توزيع الأغذية في المدن من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النظام الغذائي الحضري

المبحث الثاني: نظام توزيع الغذاء في المدن

المبحث الثالث: عرض تجربة مدينة الرباط بالمغرب في مجال توزيع الغذاء في المدن

### المبحث الأول: النظام الغذائي الحضري

يرمي هذا المبحث إلى بناء فهم مشترك لأهمية النظم الغذائية بالنسبة إلى الأمن الغذائي والأنماط الغذائية والتغذية. ويورد وصفا للعناصر التي تتشكل منها النظم الغذائية والبيئات الغذائية، والأنماط الغذائية الصحية كما يصف أنواع النظم الغذائية.

#### المطلب الأول: مفهوم النظم الغذائية والعناصر المكونة لها

تتكون النظم الغذائية من ثلاثة عناصر رئيسية وهي سلاسل الامدادات الغذائية والبيئة الغذائية وسلوك المستهلك. وهذه العناصر تتأثر بالعوامل (الفيزيائية، البيولوجية والبيئية، الابتكار والتكنولوجيا والبنية التحتية، الدوافع السياسية والاقتصادية، الدوافع الاجتماعية الثقافية، والدوافع الديمغرافية) التي تحدد الأنماط الغذائية والنتائج التغذوية والصحية، والاقتصادية والاجتماعية النهائية للنظم الغذائية.

#### أولاً: تعريف النظام الغذائي

إن مما يطمح إليه كل شخص هو تغذية مناسبة تكفي لتغطية الحد الأدنى من حاجاته للحياة، وكذا توافقها مع الجانب التغذوي لضمان مستوى صحي ومعيشي مناسبين.<sup>1</sup> ومن ثم فإن كل عامل من العوامل السابقة الذكر له القدرة على التأثير في وفرة الأغذية سواء تعلق الأمر بالإنتاج الزراعي أو البنى التحتية المرتبطة بها التي من شأنها تحديد معالم الأنظمة الغذائية.

إن أهم تحد تواجهه الزراعة والأنظمة الغذائية هو الوصول إلى الإشباع للاحتياجات الغذائية المتزايدة والمتطورة، والمتعلقة بحجم السكان المتزايد (وخاصة في المدن) ضمن إطار يتسم بالتغير المناخي والاستخدام الواسع للموارد الطبيعية، مع التفاتة خاصة للحقوق والاحتياجات الخاصة بالمجموعات الأكثر تضرراً (الضعيفة).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> : UN General Assembly. Promotion and protection of human rights: human rights questions, including alternative approaches for improving the effective enjoyment of human rights and fundamental freedoms: Report of the 3rd Committee: General Assembly, 67th session. A/67/457/Add.2. 2012. <http://www.refworld.org/docid/50f6a81e2.html>. Date de consultation (26/07/2020).

<sup>2</sup> : HLPE. Sustainable agricultural development for food security and nutrition: what roles for livestock? A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security. Rome. 2016. <http://www.fao.org/3/a-i5795e.pdf>. Consulté le (26/07/2020).

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

يعبر النظام الغذائي حسب "لويس مالاسيس" (Louis Malassis) عن: «تلك الطريقة التي تجعل النساء والرجال يتنظمون في الزمن وفي المكان من أجل إنتاج، توزيع واستهلاك أغذيتهم».

وتعرفه منظمة الغذاء والزراعة FAO سنة 1995، بأنه: «ذلك النظام الذي يضمن حصول الجميع على تغذية متاحة بالقرب منهم، قابلة للحصول اقتصاديا، مقبولة ثقافيا، وكافية صحيا وتغذويا».

عرف فريق من الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية سنة 2014 (HLPE) النظام الغذائي بأنه: «ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة العناصر (البيئة، الأفراد، المساهمات، الطرق، البنى التحتية، الهيئات، إلخ) والأنشطة المتعلقة بالانتاج، التحويل، التوزيع، التحضير واستهلاك السلع الغذائية، وكذا مخرجات هذه الأنشطة وخاصة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي والبيئي»<sup>1</sup>.

يلخص الشكل الموالي الإطار المفاهيمي المستخدم من قبل العديد من الخبراء، وهو يوضح مكونات الأنظمة الغذائية وعواملها، أين لا يمكن عزل الأعوان والعناصر المتدخلة في النظام الغذائي، فهي تتفاعل فيما بينها ومع أنظمة أخرى وخاصة المتعلقة بأنظمة الصحة، الطاقة والنقل. فهذه الأنظمة كما يقول "غاندرسون" و"هولينغ" (Gunderson et holling, 2001) تتربط فيما بينها كما تخضع لدورات منسجمة ومستمرة في النمو، وإعادة البناء والتجديد. وهذا الشكل يسلط الضوء على ثلاث نقاط هي:

- الدور المركزي لبيئة الأغذية في تسهيل الخيارات الغذائية المغذية والصحية التي يقوم بها المستهلك.
- دور الأنماط الغذائية بوصفها رابطا أساسيا بين النظم الغذائية ونتائجها التغذوية والصحية.
- آثار النظم الزراعية والغذائية على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

<sup>1</sup> : HLPE.. Food losses and waste in the context of sustainable food systems. A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security. Rome. 2014a. du cite: www.fao.org/cfs/cfs-hlpe. Consulté le 22/08/2020.



## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

النظام الغذائي الحضري: هو مجموعة الأنشطة التي تسمح بتموين السكان الحضر انطلاقاً من الإنتاج وصولاً إلى الاستهلاك ومروراً بالتوزيع. النظام الغذائي الحضري الفعال هو الذي يضمن درجة كبيرة من الأمن الغذائي للسكان الحضر على المستويين الكمي والنوعي ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Ericksen,2008).<sup>1</sup>

### ثانياً: مكونات الأنظمة الغذائية

حسب تقرير مجموعة الخبراء ذوي المستوى العالي HLPE الـ 12 حول الأمن الغذائي والتغذية سنة 2018 ، والمتكون من الأعضاء التالية أسماءهم: *Jessica Fanzo (Chef d'équipe), Mandana Arabi, Barbara Burlingame, Lawrence Haddad, Simon Kimenju, Gregory Miller, Fengying Nie , Elisabetta Recine, Lluís Serra-Majem, Dipa Sinha* فإن مكونات الأنظمة الغذائية في الإطار المفهومي والموضح في الشكل السابق، يُعرف مجموعة كبيرة من الفئات المحددة لعوامل تطور الأنظمة الغذائية وهي:<sup>2</sup> عوامل فيزيائية وبيئية؛ الابداع، التكنولوجيات والبنى التحتية، عوامل سياسية واقتصادية؛ عوامل اجتماعية ثقافية؛ والعوامل الديمغرافية (Ingram, 2011).

### الجدول رقم (1.3): العوامل المحددة لتطور الأنظمة الغذائية

العوامل	البيوفيزيائية والبيئية	السياسية والاقتصادية	الاجتماعية والثقافية	الديمغرافية
محتوياتها	- الموارد الطبيعية	- الدفع السياسي	- الثقافة	- نمو السكان
	- خدمات الانظمة البيئية	- العولمة	- الدين	- تطور هرم السن
	- تغيرات المناخ	- الاستثمار الأجنبي والتجارة	- الطقوس	- التحضر
		- السياسات الغذائية	- العادات الاجتماعية	- الهجرة والتحويلات المحتومة
		- النظام العقاري	ودرجة استقلالية	
		- اسعار الأغذية وتذبذب الاسعار	النساء	
	- الصراعات والأزمات الانسانية			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير الخبراء HLPE سنة 2018

لذلك وحسب ما جاء في هذا التقرير، فإن الإطار المفاهيمي الذي تبناه الخبراء ارتكز على المكونات

<sup>1</sup>: Polly Ericksen. Conceptualizing food systems for global environmental change research. Global Environmental Change. Volume 18. Issue 1. February 2008. p 234.

<sup>2</sup>: [www.fao.org/cfs/cfs-hlpe](http://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe) HLPE. Nutrition et systèmes alimentaires. Rapport du Groupe d'experts de haut niveau sur la sécurité alimentaire et la nutrition du Comité de la sécurité alimentaire mondiale, Rome. 2017. p32.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

الأساسية للأنظمة الغذائية والمتعلقة ب: سلاسل الإمداد الغذائية، البيئة الغذائية وسلوكيات المستهلكين. مع العلم أن هذه المكونات تتأثر بالعوامل السابقة الذكر (الجدول السابق)، كما أنها تعمل على تشكيل الأنظمة الغذائية وتحديد النتائج النهائية المرتبطة بكل من التغذية والصحة، وكذا بالجانب الاقتصادي والاجتماعي.

1) **سلاسل الإمداد الغذائية:** تتعلق سلاسل الإمداد بكل الأنشطة والأعوان الذين يرافقون الأغذية منذ إنتاجها إلى استهلاكها وتحويل المخلفات (Hawkes et ruel, 2012). لذلك تدور سلاسل إمداد الأغذية حول المراحل التالية: الإنتاج، التخزين والتوزيع، التحويل والتعليب، البيع بالتجزئة والأسواق.

كما أنه في كل مرحلة من هذه المراحل، تعتمد سلاسل إمداد الأغذية على تدخل العديد من الأعوان في القطاعين العام والخاص، والذين يتحملون تأثير عوامل كثيرة سبق ذكرها في الجدول اعلاه. (Porter et millar, 1985)

لذلك فإن أي قرارات تأخذها مجموعة من الأعوان في مرحلة معينة من السلسلة سيكون لها تأثير على الأعوان الآخرين (HLPE, 2014 a). حيث تؤثر تلك القرارات على الطريقة التي تنتج بها الأغذية وتتحول في سلسلة الإمداد (Downs et Fanzo, 2016) وكذا على المعايير الأربعة للأمن الغذائي والتغذية (الوفرة، الحصول الاقتصادي والمادي، الإستعمال والإستقرار)، وكذا على القيمة التغذوية للأغذية المنتجة والمحوّلة، ونستعرض في ما يلي كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمدادات الغذائية:<sup>1</sup>

أ) **أنظمة الإنتاج:** تؤثر الفلاحة وأنظمة الإنتاج الفلاحي على الوفرة والحصول الاقتصادي للأغذية (FAO, 2016a) وكذا على نوعية وتنوع هذه الأخيرة (HLPE, IBRD/World Bank, 2007a ; HLPE, 2016, 2017). بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن إضافة البعد التغذوي ضمن سياق الإمداد الغذائي في مرحلة أو أخرى من سلسلة الإمداد، ولكن يمكن أن تساهم مختلف الأغذية المتاحة وكذا أماكن وطرق إنتاجها وجمعها وبشكل كبير في البنية التي تأخذها الأنظمة الغذائية وخاصة إذا تعلق الأمر بالأشخاص الذين يستهلكون الأغذية التي ينتجونها.

يتجه الاستثمار الفلاحي في أنظمة الإنتاج الغذائي وكذا أنشطة البحث والتطوير إلى تفضيل الشعب

<sup>1</sup>: نفس المرجع، ص33.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

القاعدية (les cultures de base) وكذا المتعلقة باستخراج الزيوت (Glopan, 2016a) مقارنة بالشعب الأخرى، والتي يطلق عليها في غالب الأحيان "الشعب اليتيمة" (les cultures orphelines)، والتي تمثل عائد تغذوي واقتصادي كامن، خاصة بالنسبة للفلاحين الصغار (ويتعلق الأمر بالحبوب (الذرة الرفيعة، الدخن)؛ الجذريات والدرنيات (البطاطا الحلوة)؛ الخضر الجافة (اللوبياء، الفاصوليا، الحمص، البازلاء حماسة والبقول السوداني)؛ الخضر ذات الأوراق) (HLPE,2016). وكتيجة لذلك، فإنه يوجد أكثر من 7000 نوع من الخضروات القابلة للاستهلاك والتي استعملت وغرست كمصادر غذائية مهمة خلال عدة أجيال (Kahane et al.,2013)، كما هيمنت ستة شعب على العالم كله: الذرة، الأرز، القمح، القصب السكري، السوجا، والنخيل ذات الزيوت. حيث شكل كل من الذرة، القمح والأرز أكثر من نصف عرض الأغذية في العالم التابعة للخضروات سواء كانت موجه للاستهلاك البشري، الحيواني أو استعمالات أخرى بوحدة كيلوحريرة للشخص الواحد في اليوم الواحد (FAOSTAT, 2017). في نفس الوقت، فإن هناك عدد مهم من الدول تتجاوز النسبة الطاقوية اللازمة للفرد، في حين النسب المتعلقة بالمغذيات الدقيقة بالنسبة للعرض الغذائي انخفضت بقوة (Beal et al, 2017).

لذلك دافعت تقارير الخبراء الرفيعي المستوى (HLPE) حول الفلاحة المستدامة سنة 2016 وكذا حول الغابات سنة 2017 عن أنظمة إنتاج فلاحية أكثر تنوع، من أجل تدعيم مقاومة الأنظمة الغذائية للصدمات الخارجية (وخاصة التغيرات المناخية، الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية) وكذا تعزيز جودة وتنوع التغذية من خلال عرض غذائي أكثر تنوع (FAO, 2016 ; Herrero et al,2017 ; jones et al, 2016)<sup>1</sup>.

**ب) التخزين والتوزيع:** تتجه الأغذية التي لم تستهلك مباشرة من قبل المنتجين إلى التخزين من أجل استهلاكها لاحقا أو توزيعها. حيث يكون للأمن الصحي في هذه المرحلة من سلسلة الامداد الغذائي وكذا ما يفسد ويبدد منها آثار مهمة جدا على جودة الأغذية (HLPE, 2014a). كما تعمل الأغذية القابلة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 34.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

للتلف على إحداث أخطار تتعلق بالتلوث أو الخسارة والتبذير من وجهة نظر الجودة، مع ترك آثار على الأنظمة الغذائية والصحة.

كمثال عن الأغذية القابلة للتلف تعتبر الخضار والفواكه والأغذية ذات الأصل الحيواني (وخاصة اللحوم، الأسماك، القشريات والرخويات، البيض ومشتقات الحليب) غنية بالمغذيات، ولكن ينبغي أن تخزن وتنقل باحترام سلسلة التبريد، أو أنها تستهلك بسرعة بالقرب من أماكنها الأصلية. فالهياكل اللازمة لذلك عادة ما تكون غير متوفرة في كل الأماكن، وخاصة في المناطق الريفية لبعض الدول المنخفضة الدخل أين تكون البنى التحتية للطرق مرغوب فيها.

أما بالنسبة للأمن الصحي للأغذية، فأحد المشاكل الخطيرة التي تواجهها الدول المنخفضة أو المتوسطة الدخل، وبمجرد أقل الدول ذات الدخل المرتفع هو مشكل التسمم الناتج عن استهلاك الأغذية. فإن لم تجفف الكثير من الأغذية الأساسية وتجفف بالطريقة الصحيحة، فهي عرضة أن تتلوث أو تتأثر بالسموم الموجودة في تلك الأغذية مع التسبب في آثار خطيرة جدا على الصحة، فهي قد تكون مصدر لسرطانات الكبد، أو متسببة في تأخر النمو عند الأطفال (Gong et al, 2002 ; IFPR, 2012).<sup>1</sup>

**ت) التجهيز والتعليب:** يساهم كل من التجهيز والتعليب الخاص بالسلع الغذائية في تقوية الأمن الغذائي والتغذوي من خلال تفادي الخسائر والتبذير المتعلق بنوعية هذه السلع، كما يساهم في تمديد مدة حياتها وتحسين الوفرة البيولوجية للمغذيات وكذا الخصائص الحسية والوظيفية للأغذية، وذلك بتخفيض الميكروبات والمسمات ذات الأصل الغذائي وكذا بتحسين الأمن الصحي للأطعمة. (van Boekel et al., 2010; Weaver et al., 2014; Augustin et al., 2016). إن من أهم تقنيات التجهيز الخاصة بالمنتجات الغذائية والأكثر شيوعا هي الطحن، التبريد أو التجميد، التبخير أو المعالجة بالبخار، التسخين،

<sup>1</sup> نفس المرجع ص 35

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

التعبئة في علب الحفظ، التخمير وغيرها.<sup>1</sup> لذلك، يمكن أن تؤثر درجة تجهيز المنتجات الغذائية على مساهمة وحساسة المغذيات على طول سلسلة الامداد.<sup>2</sup>

ث) البيع بالتجزئة والأسواق: بعد تحويل المنتجات الغذائية، يتم نقلها إلى أسواق رسمية وغير رسمية (غير نظامية)\*، والتي يمكن أن تقع إلى حد ما على مسافة بعيدة عن التجمعات السكنية والعائلات.<sup>3</sup> تعطي هذه الأسواق مع البيع بالتجزئة بنية معينة للبيئة الغذائية أين يأخذ المستهلكون قراراتهم الشرائية. ففي تقرير الخبراء الرفيعي المستوى حول الزراعة المستدامة (HLPE, 2016) وصف الخبراء التحول الجذري للزراعة والأنظمة الغذائية الملاحظ خلال العشريتين الأخيرتين، والنتائج عن دافع العولمة، حرية التجارة، التحضر، ارتفاع الدخل وتطور أنماط العيش. وبالتالي ستساهم هذه التحولات خلال العشريتين القادمة مع أهمية تغذية المدن العملاقة وتوفير الاحتياجات الغذائية لسكان المدينة – احتياجات تتطور بشكل كبير – في تشكيل الزراعة وقنوات الإمداد الغذائية، وخاصة ما تعلق بتنظيم التوزيع، البيع بالتجزئة والأسواق.<sup>4</sup>

أثر الانتشار الواسع للأسواق الكبرى والتي تعتبر أكثر نظامية وكذا سلاسل الاطعام السريعة على سلوكيات المستهلكين ونماذج الاستهلاك الغذائي (Reardon et al., 2003; Timmer, 2009). لذلك أحدثت ما يسمى ثورة المحلات الكبرى بعرضها لتشكيلة كبيرة من المنتجات وبأسعار مهمة جدا مقارنة بتجار التجزئة التقليديين، تحولا سريعا في تنظيم مجموعة سلاسل الامداد الغذائي. وهذا ما جعل الفلاحون والنشطاء الصغار في الفلاحة تصارع وبشكل خاص من أجل التأقلم مع شروط ومعايير سلاسل الأسواق

<sup>1</sup> : Augustin, M.A., Riley, M., Stockmann, R., Bennett, L., Kahl, A., Lockett, T., Osmond, M., Sanguansri, P., Stonehouse, W., Zajac, I. & Cobiac, L.. Role of food processing in food and nutrition security. Trends in Food Science & Technology. 2016.p 115–125.

<sup>2</sup> : Van Boekel, M., Fogliano, V., Pellegrini, N., Stanton, C., Scholz, G., Lalljie, S., Somoza, V., Knorr, D., Jasti, P.R. & Eisenbrand, G. A review on the beneficial aspects of food processing. Molecular Nutrition & Food Research. 2010 .p 1215–1247.

\*: الاسواق غير الرسمية: تملك هذه الاسواق خصائص معينة تتعلق ب: غياب التخصص؛ ضعف الاستثمار في راس المال؛ الترابط أو الاعتماد المتبادل بين الانتاج والاستهلاك؛ غياب الحسابات البنكية وعدم الالتزام بدفع الضريبة؛ هيمنة الأسر والمؤسسات الصغيرة التي تملك قدرة شرائية متغيرة ومحدودة؛ أهمية العمل الافتراضي غير المأجور المتعلق باستغلال العمال المتعلمين (apprentis) أو بعض افراد العائلة التي تستفيد من الاكل ولكن بدون اجرة أو اجرة ضعيفة؛ وجود علاقات مع القطاع الريفي من شأنها تسهيل التموين بالمواد الأو لية وبأقل الاسعار.

<sup>3</sup> : Argenti, O., Francois, S. & Mouawad, H. The informal food sector. Municipal support policies for operators. A briefing guide for mayors, city executive and urban planners in developing countries and countries in transition. Food Into Cities Collection. Rome. 2003.

<sup>4</sup> : FAO. The future of food and agriculture – trends and challenges. Rome. 2017a.. du cite : <http://www.fao.org/3/a-i6583e.pdf>. consulté le: (20/08/2020).

IFPRI. Global food policy report. Washington, DC: International Food Policy Research Institute. 2017. Du cite : <https://doi.org.10.2499/9780896292529>. consulté le 22/08/2020.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

الكبرى، أنظمة شرائها المركزية وكذا مع الفاعلين الكبار في قطاع الصناعات الغذائية من حيث الكمية، التكلفة، الأمن الصحي، النوعية والانتظام. كما كان لهذه الثورة أيضا آثار على روابط القوى داخل سلاسل الامداد الغذائية (Reardon et Timmer, 2008; Lang et Barling, 2012). كما أحدثت كذلك تنقل مقر السلطة والقرارات من النشاط الفلاحيين والمنتجين إلى التجار وتجار التجزئة، ومن الإدارات العامة إلى القطاع الخاص والمؤسسات المتعددة الجنسيات. وبالتالي تحتاج سلاسل الامداد الغذائية والأنظمة الغذائية من الآن فصاعدا إلى إنشاء آليات الحوكمة المعقدة على عدة مستويات، والتي ستتحرك سلسلة من الأعوان في القطاع العام، القطاع الخاص ومن المجتمع المدني. (Lang et al., 2009; Biénabe et al., 2017).<sup>1</sup>

(2) **البيئة الغذائية:** تعني البيئة الغذائية السياقات والفرص والظروف المادية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تولد التوجهات اليومية، وتحدد الأفضليات والخيارات الغذائية للمستهلكين وحالتهم التغذوية (Swinburn وآخرون، 2014، والفريق العالمي المعني بالزراعة والأنماط الغذائية من أجل التغذية، 2017). وهي تشكل واجهة بينية تسمح للأشخاص بجيازة الأغذية ضمن النظام الغذائي الأوسع نطاقا. وبالنسبة للعديد من المجتمعات المحلية، تشكل بيئة الأغذية من الأغذية التي تنتجها وتلك التي تشتريها من الأسواق المحلية. أما بالنسبة إلى آخرين فإن بيئة الأغذية أكثر شمولاً حيث تكون الأسواق المحلية والإقليمية والدولية أكثر ترابطاً بين بعضها البعض (Hawkes، 2006).

أما العناصر الأساسية للبيئة الغذائية التي تؤثر في الخيارات الغذائية وقبول الأغذية والأنماط الغذائية فهي الوصول المادي والاقتصادي للغذاء (قرب المسافة والقدرة على الشراء) والحملات الترويجية والاعلانات والمعلومات المتعلقة بالغذاء، وجودة الأغذية وسلامتها (Caspri وآخرون، 2012؛ Swinburn وآخرون، 2014؛ Hawkes وآخرون، 2015).

كذلك تغير بيئة الأغذية طريقة وصول الأشخاص إلى الأغذية وإعدادها واستهلاكها، وقبل نصف قرن من الزمن كانت معظم الأغذية تزرع لاستهلاك الأسر من جانب أصحاب المزارع الصغيرة الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية. وكان يتم شراء الأغذية أيضا من أسواق محلية صغيرة. أما الآن فقد باتت نسبة أكبر من

<sup>1</sup> HLPE. Nutrition et systèmes alimentaires. Op.cit. p38.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

الأغذية التي يشتريها المستهلكون تنتقل عبر مسافات أطول. وقد أنشأت متاجر كبيرة حيث تشهد أسواق آسيا وأمريكا اللاتينية تحولاً ملحوظاً. تتمثل العناصر الأساسية للبيئة الغذائية في مايلي:<sup>1</sup>

أ) **الوفرة والحصول المادي (القرب):** إن توافر الأغذية أي الإمدادات الملائمة بالأغذية على الصعيدين الوطني والدولي، لا يضمن بحد ذاته الأمن الغذائي على مستوى المجتمع المحلي والأسر. وإن عدم القدرة على الحصول على الأغذية (الحصول المادي والاقتصادي) قد يزيد من خطر السمنة والأمراض المرتبطة بالأنماط الغذائية. ويعتمد الحصول المادي على الأغذية أولاً على البيئة القائمة (وجود نقاط دخول الأغذية وبنى تحتية ملائمة للوصول إليها)، لكن الظروف الجغرافية أو الفنية إضافة إلى غياب البنى التحتية الملائمة في بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قد تحد من إمكانية الحصول على الأغذية وتوزيعها بخاصة الأغذية القابلة للتلف. غير أن البيئة القائمة توفر لمستهلكين مختلفين مستويات مختلفة من الحصول على الأغذية رهنا بالعوامل التي تؤثر على قدرتهم على التفاعل مع هذه البيئة القائمة مثل:

- **التنقل:** المسافة إلى نقاط دخول الأغذية والوسائل المتاحة للنقل (سواء كانت خاصة أو عمومية)
- الصحة وظروف الإعاقة.
- القدرة الشرائية لشراء أغذية مغذية.
- الوقت المتاح ومعدات المطبخ الضرورية للطهو .
- المعرفة والمهارات اللازمة لإعداد واستخدام الأغذية السهلة المنال ضمن البيئة المعينة.

كذلك يؤثر غياب توفر أغذية معينة على الخيارات الغذائية (Ahmed et Herforth، 2015) فالترابط بين توفر الأغذية واستهلاكها ثنائي الاتجاه، حيث يؤثر أحدهما على الآخر، وقد بينت الدراسات التي نظرت في دور توفر الأغذية في تحديد المتناول من الطاقة الغذائية علاقة إيجابية متسقة بين توفر الأغذية الصحية واستهلاكها.

ب) **الحصول الاقتصادي على الأغذية (القدرة على شرائها):** يعكس الحصول الاقتصادي على الأغذية التكلفة النسبية للأغذية مقارنة بدخل الأسرة وقدرتها الشرائية (Powel وآخرون، 2013). ويتجه السكان

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ص 38-44.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى إنفاق نسبة أكبر من ميزانيتهم على الأغذية حيث أن السكان في الكاميرون وكينيا ينفقون نصف ميزانيتهم عليها.

في حين أن الانفاق النسبي على الأغذية في البلدان المرتفعة الدخل يكون أدنى بكثير، حيث يظهر تباين كبير داخل البلدان إذ تميل الأسر المنخفضة الدخل إلى إنفاق نسبة أكبر من دخلها على الأغذية. في حين أن الأسر العادية في الولايات المتحدة الأمريكية تنفق 6.4% فقط من ميزانيتها على الأغذية. كما أن نسبة 20% من الأسر الأشد فقرا تنفق ما يقارب 35%. وبالنسبة إلى الأكثر ضعفا في البلدان المنخفضة والمتوسطة وفي البلدان المرتفعة الدخل تمثل إمكانية شراء أغذية غنية بالمغذيات مثل الأغذية الحيوانية المنشأ والفاكهة والخضار تحديا كبيرا، ففي كندا مثلا تشتري الأسر المنخفضة الدخل كميات أقل من منتجات الألبان والخضار والفواكه مقارنة بالأسر المرتفعة الدخل.

كما تؤثر أسعار الأغذية والضرائب والإعانات الخاصة بالأغذية على القدرة الشرائية وعلى الأنماط الاستهلاكية، في حين أن العمولة زادت الخيارات وإمكانية الحصول على الأغذية على مدار السنة وأظهرت البحوث أيضا أن العمولة وتحرير التجارة يرتبطان بزيادة الحصول على الأغذية المجهزة الغنية بالطاقة وذات قيم غذائية ضئيلة أو معدومة في المناطق الحضرية في البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل.

ت) **الترويج، الاعلان والمعلومة:** تقوم متاجر التجزئة والأسواق بالترويج للأغذية لدى المستهلكين بطرق مختلفة بما في ذلك الإعلانات ووضع العلامات التجارية واللافئات، وتصميم المنتج، واللوحات الإعلانية، والإعلانات الإذاعية والتلفزيونية والتي تؤثر جميعها على قبول الأغذية وتفضيلات المستهلكين، وعلى سلوك الشراء وأنماط الاستهلاك بصورة إيجابية وسلبية على السواء.

وفي استعراض منهجي أجري خلال الفترة الممتدة بين عامي 2003 و2012 خلص Cairns وآخرون (2013) إلى أن الترويج للأغذية يؤثر بشكل مباشر على أفضليات الأطفال، والمعارف المتصلة بالتغذية، وأنماط الاستهلاك، وأخيرا على أنماطهم الغذائية وصحتهم، وأنه أحرز تقدم ضئيل في ممارسات التسويق خلال الفترة ذاتها. كذلك أظهرت دراسة أخرى أجريت في 13 بلد بما في ذلك أمريكا الجنوبية وآسيا، أن الأطفال في جميع البلدان تعرضوا لإعلانات تلفزيونية استخدمت تقنيات مقنعة موجهة للأطفال للترويج

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

لأغذية غير صحية مثل الأغذية التي تحتوي على كمية كبيرة من السكر وعلى دهون غير صحية. (ث) **جودة الأغذية وسلامتها:** تشير جودة الأغذية إلى صفات غذاء تؤثر على قيمته وتجعله مقبولاً أو مرغوباً به بالنسبة إلى المستهلك (منظمة FAO ومنظمة الصحة العالمية 2003). وتشمل هذه الصفات: الحجم، والشكل، واللون، والقوام، والنكهة، وتركيبه الغذائي، إضافة إلى طريقة إنتاج الأغذية وتجهيزها. وهي تشمل أيضاً الصفات السلبية مثل: التلف، والتلوث بالأوساخ، وتغير اللون، والروائح الكريهة.

أما سلامة الأغذية فتصف أثر الغذاء على صحة الإنسان، وتشير إلى جميع الأخطار المزمنة أو الحادة التي تجعل الأغذية ضارة لصحة المستهلك (منظمة FAO ومنظمة الصحة العالمية 2003). وهي تشير إلى سبل الوقاية من الأمراض التي تنقلها الأغذية والناجمة عن تلوث الأغذية بمرضات أو مواد كيميائية خلال إنتاج الأغذية وتجهيزها وتخزينها ونقلها وتوزيعها، وكذلك على نطاق الأسرة. تشير أيضاً إلى المعايير والضوابط القائمة لحماية المستهلكين من أغذية غير آمنة.

3) **سلوكيات المستهلكين:** يعكس سلوك المستهلك جميع الخيارات والقرارات التي يتخذها المستهلكون على مستوى الأسرة أو الفرد بشأن الغذاء الواجب شراؤه وتخزينه وإعداده وتناوله، وبشأن توزيع الغذاء ضمن الأسرة (بما في ذلك توزيعه حسب نوع الجنس وتغذية الأطفال).

ويتأثر سلوك المستهلك بشكل واضح بالتفضيلات الشخصية التي تتحدد من خلال مجموعة من العوامل المشتركة بين الأشخاص والشخصية مثل الذوق، القيم والتقاليد والثقافة والمعتقدات. إلا أن سلوك المستهلك يتأثر أيضاً ببيئة الأغذية القائمة التي تضم كما بيناه سابقاً محددات شخصية وجماعية للخيارات الغذائية للمستهلكين (أسعار الغذاء، الدخل، المعرفة والمهارات، الوقت والتجهيزات، المعايير الاجتماعية والثقافية).<sup>1</sup>

<sup>1</sup>: HLPE. Nutrition et systèmes alimentaires. op.cit. P45.

### المطلب الثاني: الأنماط الغذائية تعريفها، أنواعها ونتائجها

يضم هذا المطلب الأنماط الغذائية الصحية مفهومها وأنواعها ويعرض بإيجاز النتائج الصحية، والبيئية، والاقتصادية، والاجتماعية الرئيسية للأنماط الغذائية

#### أولاً: تعريف الأنماط الغذائية

تشكل الأنماط الغذائية من الأغذية الفردية التي يستهلكها الشخص حيث تمثل الأنماط الغذائية الكميات والنسب ومجموعات من مختلف الأغذية والمشروبات، وتواتر استهلاك هذه المنتجات. وينص إعلان روما الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية على أن "تحسين التغذية يتطلب أنماط غذائية صحية ومتوازنة ومتنوعة بما في ذلك الوجبات التقليدية التي تلبى الاحتياجات من المغذيات لجميع الفئات العمرية وكافة المجموعات ذات الاحتياجات التغذوية الخاصة فيما تتفادى الاستهلاك المفرط للدهون المشبعة والسكريات والملح" (منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية. 2014). وفقاً لمنظمة الصحة العالمية يعتمد الوضع الصحي لنظام غذائي متنوع ومتوازن وصحي على الاحتياجات الفردية (مثل العمر، النوع الاجتماعي، نمط الحياة ودرجة النشاط البدني) والسياق الثقافي والأغذية المتاحة محلياً والعادات الغذائية، وتتمتع الأنماط الغذائية الصحية بالميزات التالية:<sup>1</sup>

- **الكمية:** تتضمن الأنماط الصحية الطاقة الضرورية للاستمرار في الحياة، ودعم النشاط البدني والوصول إلى وزن جسدي صحي، ومغذيات كلية ودقيقة بكميات كافية للاستجابة إلى الحاجات التغذوية والصحية الفردية.

- **التنوع:** تضم الأنماط الغذائية الصحية مجموعة من الأغذية الغنية بالمغذيات من مجموعات غذائية أساسية مثل الخضار والفواكه، والحبوب الكاملة، ومنتجات الألبان والأغذية البروتينية الحيوانية والنباتية. وتختلف أنواع وكميات الأغذية ضمن هذه المجموعات باختلاف الموقع الجغرافي والسياق الثقافي.

<sup>1</sup>: نفس المرجع. ص 48.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

- **الجودة:** تتضمن الأنماط الغذائية الصحية المغذيات الكلية والدقيقة اللازمة، ولا يجب أن تضم الأغذية مواد مضافة أو غير صحية مثل الدهون، يمكن تجهيز الأغذية لإزالة "مضادات المغذيات" أو المكونات التي تحول دون امتصاص المغذيات الرئيسية.
- **السلامة:** تتضمن الأنماط الغذائية الصحية الأغذية والمشروبات الآمنة للإستهلاك.
- توصي منظمة الصحة العالمية (2015) بالمبادئ التالية لوضع أنماط غذائية صحية لتجنب سوء التغذية والأمراض غير المعدية:
- زيادة استهلاك الفواكه والخضار والبقول (مثل العدس، الفاصوليا)، والمكسرات والحبوب الكاملة (الذرة غير المجهزة، والدخن والشوفان، القمح، والأرز البني).
- استهلاك الأغذية الحيوانية المصدر (منتجات الألبان، اللحوم، البيض، الأسماك) باعتدال، والحد من استهلاك اللحوم المجهزة.
- خفض استهلاك السكر المكرر الذي يضيفه المصنع.
- استخدام الزيوت غير المشبعة أو الزيوت النباتية (الموجودة في الأسماك، المكسرات، عباد الشمس وزيت الزيتون) عوضاً عن الدهون المشبعة.

### ثانياً: النتائج التغذوية والصحية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية للأنماط الغذائية

- تنشأ عن النظم الغذائية من خلال الأنماط الغذائية مجموعة من النتائج نوردتها في مايلي:<sup>1</sup>
- 1- **النتائج التغذوية والصحية:** الأنماط الغذائية الصحية أساسية للوقاية من سوء التغذية بجميع أشكاله، حيث يسبب سوء التغذية مشاكل صحية (نقص الوزن والتقزم، أمراض غير معدية مثل السكري، وأمراض القلب والشرايين، والسرطان..).
  - 2- **النتائج البيئية:** يؤثر الطلب على بعض الأنماط الغذائية على المياه واستخدام الأراضي، والتنوع البيولوجي وتغير المناخ. فالاستجابة للطلب المتزايد على الأغذية الحيوانية المصدر فإن الإنتاج الحيواني يؤثر

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ص 50.49.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

إيجابا وسلبا على البيئة. كما تخلف بعض الممارسات في مجال إنتاج واستهلاك الغذاء ضغوط غير مسبوقه على الموارد الطبيعية. (2014 Clark et Tilman, 2012 Lang و Rayner).

3- **النتائج الاقتصادية:** توفر كل من الزراعة وإنتاج الأغذية الدخل وفرص العمل لملايين الأشخاص، وتوفر الزراعة وحدها فرص عمل 1.3 مليار شخص في العالم، يعيش 97 % منهم في البلدان النامية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير 2007). غير أن الأنماط الغذائية غير الصحية تعيق النمو الاقتصادي من خلال ثلاثة مسالك رئيسية: الخسائر المباشرة في الإنتاجية بسبب تدهور الحالة المادية، خسائر غير مباشرة مثل العجز عن التمدرس، والخسائر المتأخرة عن ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية. وقد تترك أنماط الاستهلاك آثارا اقتصادية إيجابية من خلال الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية. (فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتغذية. 2014).

4- **النتائج على العدالة الاجتماعية:** لقد تمكن الإنتاج العالمي للأغذية من تلبية طلب عدد متزايد من السكان، لكن مازال انعدام المساواة قائما على مستوى توزيع الأغذية المتاحة (Harte et Ehlrich، 2015). إن الأغذية الموزعة بشكل أكثر إنصافا قد تحسن صحة الفئات الأكثر ضعفا وتعزز بالتالي العدالة الاجتماعية التي تترك بدورها آثارا إيجابية على المجموعات الضعيفة.

### ثالثا: أنواع النظم الغذائية

يمكن لمجموعة متنوعة واسعة من النظم الغذائية والبيئات الغذائية أن توجد وتتعايش على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وتصنف النظم الغذائية في ثلاث فئات عريضة وهي:<sup>1</sup>

1) **النظم الغذائية التقليدية:** يعتمد المستهلكون اللذين يعيشون في المناطق الريفية عادة على أغذية موسمية تخضع إلى الحد الأدنى من التجهيز، وقد جمعت أو أنتجت من أجل الاستهلاك الذاتي أو تباع عبر أسواق غير رسمية عامة. وعادة ما تكون سلاسل الإمدادات الغذائية قصيرة ومحلية وبالتالي فإن الوصول إلى الأغذية القابلة للتلف كالخضار والفواكه والأغذية ذات المصدر الحيواني، قد يكون محدودا أو موسميا. وعادة ما تقتصر البيئات الغذائية على الإنتاج لغاية الاستهلاك الذاتي، وعلى الأسواق غير الرسمية التي تقام بوتيرة يومية أو أسبوعية وقد تكون بعيدة عن المجتمعات المحلية.

<sup>1</sup>: نفس المرجع السابق. ص 54، 56، 58.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

2) **النظم الغذائية المختلطة:** يعتمد منتجو الأغذية على الأسواق الرسمية وغير الرسمية على حد سواء من أجل بيع محاصيلهم. وتكون الأغذية العالية التحميص والمعبأة أسهل من الناحيتين المادية والاقتصادية لكن الأغذية الغنية بالمغذيات تكون أعلى ثمنًا. أما وضع العلامات التجارية والترويج فيرافقان الأنشطة اليومية ويظهران على اللوحات الإعلانية والمنشورات. وتوجد معايير لسلامة الأغذية وجودتها إلا أن المنتجين قد لا يمتثلون لها دائما وكمثال على ذلك الأغذية المباعة في الشوارع.

3) **النظم الغذائية الحديثة:** تتسم بخيارات غذائية أكثر تنوعا على مدار السنة وبالتجهيز والتعبئة بهدف إطالة فترة الحفظ. وتتضمن هذه النظم أسواقا غير رسمية وكذلك أسواق يسهل الوصول إليها في المناطق المرتفعة الدخل، وفي الصحاري الغذائية\* ومستنقعات الأغذية\*\* في المناطق منخفضة الدخل. حيث تكون تكلفة الأغذية الأساسية أقل نسبيا من تكلفة الأغذية الحيوانية المصدر والأغذية القابلة للتلف، في حين أن الأغذية العضوية والمحلية أعلى ثمنًا. ويشجع المستهلكون بقوة على الإطلاع على معلومات مفصلة على بطاقات التوسيم الموضوعة على الأغذية ورفوف المتاجر. تخضع سلامة الأغذية إلى الرصد والإنفاذ، كما أن البنى التحتية للتخزين والنقل (بما في ذلك سلاسل التبريد) منتشرة بصورة عامة وموثوق بها.

\*: **الصحاري الغذائية:** أي المناطق الجغرافية التي يكون فيها وصول المقيمين إلى الغذاء مقيدا أو معدوما جراء غياب نقاط دخول الأغذية أو تدني انتشارها ضمن مسافة انتقال عملية.

\*\* **المستنقعات الغذائية:** أي المناطق التي فيها فائض من الأغذية "غير الصحية" وحيث الوصول إلى الأغذية "الصحية" قليل.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

### الجدول رقم (2.3): أنواع النظم الغذائية وسلاسل الإمداد الغذائية والبيئة الغذائية الخاصة بها

سلاسل الإمدادات الغذائية	النظم الغذائية التقليدية	النظم الغذائية المختلطة	النظم الغذائية الحديثة
الإنتاج (التوفر)	يتم إنتاج الأغذية بشكل رئيسي من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة في المنطقة، وتكون معظم الأغذية المتوفرة محلية وموسمية.	يتم إنتاج الأغذية في الحيازات الصغيرة والكبيرة على السواء التي تكون أبعد وهناك إمكانية أكبر للحصول على الأغذية خارج مواسمها العادية.	يتم إنتاج مجموعة واسعة من الأغذية في الحيازات التي تتراوح بين الحيازات الصغيرة والصناعة المحجم. وبما أن الإنتاج عالمي، فالأغذية متوفرة من أي مكان وفي أي وقت.
التخزين والتوزيع	إن غياب الطرقات الملائمة يجعل نقل الأغذية صعباً وبطيئاً، مما يؤدي إلى الهدر في الأغذية. كما أن مرافق التخزين السيئة الحال وغياب إمكانية التخزين البارد يجعل تخزين الأغذية، وبخاصة الأغذية القابلة للتلف، صعباً ويؤدي إلى مخاوف بالنسبة إلى سلامة الأغذية وإلى هدر الأغذية.	تشهد البنية التحتية بعض التحسينات حيث تكون الطرقات ومرافق التخزين أفضل وتزداد إمكانية الوصول إلى التخزين البارد؛ غير أن الوصول إلى هذه البنية التحتية غير متكافئ، لا سيما بالنسبة إلى الفقراء الريفين.	إن الطرقات الحديثة، ومرافق التخزين والتخزين البارد تجعل من السهل نقل الأغذية على مسافات طويلة، وتخزينها لفترات طويلة من الوقت.
التجهيز والتعليب	التجهيز الأساسي متاح مثل تحفيف الفاكهة، وطحن الدقيق أو تجهيز منتجات الألبان، وأما التعليب فيكون قليلاً أو محدوداً.	تظهر أغذية مصنعة ومعلبة بدرجة عالية وتكون سهلة المنال، الأمر الذي يمدد حياة الأغذية.	تكون العديد من الأغذية المصنعة والمعلبة متاحة بصورة سهلة، وغالباً ما تكون رخيصة الثمن وجاهزة للأكل، إنما هي أحياناً "غير صحية".
متاجر البيع بالتجزئة والأسواق	يؤدي التنوع الضئيل وعدم كثافة خيارات بيع الأغذية بالتجزئة إلى اعتماد كبير على الأكشاك غير النظامية والأسواق الرطبة.	تنوع أكبر في المحلات الرسمية وغير الرسمية، والمحال التجارية في الأحياء والأسواق. وثمة إمكانية أكبر للحصول على الوجبات التي يتم تناولها خارج المنزل، بما في ذلك الأغذية المباعة في الشوارع والوجبات السريعة.	تنوع وكثافة أعلى لنقاط دخول الأغذية" بما في ذلك جميع الخيارات المتاحة في النظم الأخرى، والمتاجر الكبيرة والكبرى، ومطاعم الوجبات السريعة والمطاعم الراقية.
البيئات الغذائية	توفر الأغذية وإمكانية الوصول المادي إليها (قربها)	النظم الغذائية المختلطة	النظم الغذائية الحديثة
توفر الأغذية وإمكانية الوصول المادي إليها (قربها)	كثافة أعلى للأسواق غير الرسمية المحلية إنما مسافات أطول للوصول إلى الأسواق الرسمية، بالإضافة إلى أن الطرقات الرديئة أو غير الموجودة تجعل التنقل صعباً وطويلاً.	تبقى الأسواق غير الرسمية عالية الكثافة إنما هناك أيضاً عدد كبير من الأسواق الرسمية. وتتوفر طرقات وآليات أفضل ويزداد وصول المستهلك إلى مختلف الأغذية. إنما غالباً ما تتوفر لدى المستهلك ذوي الدخل المتدني إمكانية أقل لاستخدام وسائل النقل.	يتم الاعتماد على الأسواق النظامية الموجودة في مواقع قريبة جداً يسهل الوصول إليها. وغالباً ما يمكن تصنيف المناطق ذات الدخل المنخفض بوصفها صحاري غذائية أو مستنقعات غذائية.
الوصول الاقتصادي إلى الأغذية (القدرة على اقتنائها)	تنفق الأسرة جزءاً كبيراً من ميزانيتها على الأغذية. وتكاد الأغذية الأساسية تكون أقل ثمناً بكثير من الأغذية الحيوانية المنشأ التي تكون عامة أعلى ثمناً.	تنفق الأسرة نسبة معتدلة من ميزانيتها على الأغذية. كما أن الأغذية الأساسية غير باهظة الثمن، في حين أن الأغذية الحيوانية المنشأ والأغذية القابلة للتلف باهظة الثمن. والعديد من الأغذية المجهزة بدرجة عالية والأغذية الجاهزة غير باهظة الثمن.	تفرض الأغذية عبئاً أقل على ميزانية الأسرة. كما أن سعر الأغذية الأساسية أقل نسبياً من سعر الأغذية الحيوانية المنشأ والأغذية القابلة للتلف، إنما هذا الاختلاف أقل بروزاً مما هو عليه في النظم الأخرى. وفي ظل وجود

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

خيارات أفضل، تكاد المواد المتخصصة (مثل الأغذية العضوية والمنتجة محلياً) أعلى ثمناً.			
مستوى عال من الحملات الترويجية للأغذية عن طريق قنوات إعلامية متعددة. ويستهدف التسويق مجموعات محددة (مثل الأطفال). تتوفر معلومات كثيرة على بطاقات التوسيم، والرفوف في المتاجر وفي قوائم الطعام. ويتم استقاء قدر كبير من المعلومات من حملات الصحة العامة.	يصبح وضع العلامات التجارية والإعلانات أكثر شيوعاً، بما في ذلك على اللوحات الإعلانية، وفي المواد المطبوعة، والإذاعة، والتلفزيون والإنترنت. يتم توفير بعض المعلومات، وتوضع بطاقات التوسيم على المنتجات الغذائية وعلى رفوف المتاجر. كذلك، تكون الخطوط التوجيهية الغذائية متاحة، إنما تكون إمكانية الوصول إليها ضئيلة أو معدومة.	عدد قليل جداً من الحملات الترويجية، باستثناء الجهود التي تبذلها بعض الشركات المتعددة الجنسيات. الملصقات الإعلانية، اللافتات في الأكشاك وعلى المباني، بعض اللوحات الإعلانية. قدر قليل جداً من المعلومات من حيث التوسيم والخطوط التوجيهية. تُنشر المعلومات إلى حد كبير من خلال التعليم على التغذية الصحية العامة.	الحملات الترويجية، والإعلانات والمعلومات
يتم الالتزام بشكل صارم بمعايير سلامة الأغذية. يكون التخزين البارد متوفراً وموثوقاً. تكون المكونات المذكورة وموحدة. طلب على الأغذية التي تتم زراعتها والحيوانات التي تتم تربيتها بطرق محددة تلتزم بممارسات الاستدامة ورفاه الحيوان.	توجد ضوابط متعلقة بسلامة وجودة الأغذية إنما غالباً ما لا يتم الالتزام بها. ويقتصر الالتزام بسلامة الأغذية في أغلب الأحيان على الأغذية التي تحمل علامة تجارية والمصنعة والمعلبة. يتوفر التخزين البارد إنما ليس موثوقاً. تظهر المكونات على الأغذية إنما يتم التشديد بشكل أقل على صفة "طبيعية" أو "عضوية".	مراقبة متدنية لمعايير جودة وسلامة الأغذية، حيث يكون التخزين البارد ضئيلاً أو معدوماً.	جودة الأغذية وسلامتها

المصدر: .التغذية والنظم الغذائية. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. مارس

2018. ص 53-54. [www.fao.org/cfs/cfs-hlpe](http://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe)

### المبحث الثاني: نظام توزيع الغذاء في المدن

يتم إمداد المدن بالغذاء من خلال ثلاث قنوات وهي التجارة الدولية، الإمدادات الغذائية، العرض المحلي ويشمل الإنتاج الريفي أو الحضري أو الشبه حضري.

#### المطلب الأول: مفهوم نظام توزيع السلع الغذائية في المدن وديناميكيته

تصل المنتجات الزراعية والسلع الغذائية إلى المستهلكين من خلال سلسلة توزيع، حيث تؤثر كل حلقة من حلقات هذه السلسلة على توفر وسهولة الحصول عليها وتنوعها وجودتها وأسعارها.

#### أولاً: تعريف نظام توريد وتوزيع السلع الغذائية، مكوناته والمناطق التي يغطيها

يعرف نظام توريد وتوزيع الأغذية في المدن SADA على أنه مجموعة معقدة من الأنشطة، الوظائف والعلاقات (الإنتاج، المناولة، التخزين، النقل، المعالجة، التغليف، البيع بالجملة والتجزئة وما إلى ذلك) التي تمكن المدن من تلبية متطلباتها الغذائية.

حيث يتم تنفيذ هذه الأنشطة من قبل أعوان اقتصاديين مختلفين من بينهم المنتجين، المجمعون، المستوردون، الناقلون، تجار الجملة والتجزئة وأصحاب المتاجر وباعة الشوارع ومقدمي الخدمات (مثل الإئتمان والتخزين والعتالة، المعلومات ..) موردي التعبئة والتغليف، المؤسسات العامة (الحكومات المحلية، البلديات، المجالس العامة لتسويق الأغذية، وزارة الزراعة، وزارة النقل..) الجمعيات الخاصة (مثل التجار وعمال النقل وأصحاب المتاجر والمستهلكين) كل هؤلاء بحاجة للبنية التحتية والمرافق والخدمات والقوانين وكذلك اللوائح الرسمية وغير الرسمية التي تحكم قراراتهم.<sup>1</sup>

#### 1) مكونات نظام توزيع السلع الغذائية: يتألف نظام توزيع الغذاء في المدن من:<sup>2</sup>

– نظام فرعي لتزويد المدن بالغذاء: والذي يتكون من البنية التحتية والأنشطة المرتبطة بالإنتاج والتجميع والاختيار والمعالجة والتخزين والنقل إلى المراكز الحضرية (الاستهلاك).

<sup>1</sup>: Olivio Argenti and Cecilia Marocchino. Urban food supply and distribution in developing countries and countries in transition. FAO.Rome, 2008.p 1. Du cite : [www.fao.org/ag/sada.htm](http://www.fao.org/ag/sada.htm). consulté le 15/08/2020.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.ص.1.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

- نظام فرعي لتوزيع الغذاء في المناطق الحضرية: بما فيه الرسمي وغير الرسمي ويتكون من الأنشطة التقليدية والحديثة والبنية التحتية المشاركة في توزيع الغذاء داخل المدن (النقل داخل المدن، أسواق الجملة والتجزئة والتي قد تكون أسواق متخصصة أو مخططة أو عفوية، المحلات التجارية بمختلف أنواعها، محلات السوبر ماركت ومراكز التسوق، المطاعم وباعة الشوارع).

2) المناطق الجغرافية المغطات من قبل نظام توزيع السلع الغذائية: من بين المناطق الجغرافية التي يغطيها نظام توزيع الأغذية في المدن ما يلي:

أ) الإقليم: و الذي يشمل المناطق الرئيسية التي تعتمد عليها المدينة في إمداداتها من الغذاء والماء.

ب) الميتربول: وتضم المناطق المحيطة بالمدن المساهمة في إنتاج الغذاء (المحاصيل، المواشي، وتربية المائيات)، أسواق الجملة، المسالخ وأسواق المدينة... الخ.

ج) المناطق الحضرية: بما في ذلك المناطق المستخدمة في الزراعة الحضرية وأسواق التجزئة الرئيسية، محلات السوبر الماركت ومراكز التسوق.

ح) المناطق المحلية: تشمل جميع منافذ البيع التي تخدم سكان منطقة معينة كأسواق الحي الدائمة والمتجولة وباعة الشوارع والتجارة الرسمية وغير الرسمية.

3) أهداف نظام توزيع السلع الغذائية: يهدف هذا النظام إلى إشباع الحاجات الغذائية للسكان الحضري بطريقة فعالة، بمعنى الحصول على المنتجات الغذائية ونقلها إلى الوسط الحضري وتوزيعها إلى غاية وصولها للمستهلك. وهو الأمر الذي يستدعي التطرق لمفهومى الشعبة والنظام.

أ) مفهوم الشعبة: يقصد بالشعبة العمليات المتسلسلة والمجتمعة حسب الوظائف الأساسية التي تؤديها وهي: شعبة الإنتاج، شعبة التحويل، شعبة البيع، شعبة الاستهلاك، حيث يقوم بتسيير هذه الوظائف أعوان اقتصاديين.

كما تتميز هذه الشعب بخصائص مختلفة حسب تعدد وجهات النظر (اقتصادية، اجتماعية وجغرافية..). كما تتأثر بعدة عوامل منها الداخلية وأخرى خارجية.

ب) مفهوم نظام التوريد والتوزيع: يعنى نظام توريد وتوزيع السلع الغذائية أيضا بالعلاقات الموجودة بين الأعوان سواء داخل الشعبة الواحدة أو ما بين الشعب ، والعلاقة بين الشعبة والمحيط المتعلقة به. يأخذ نظام

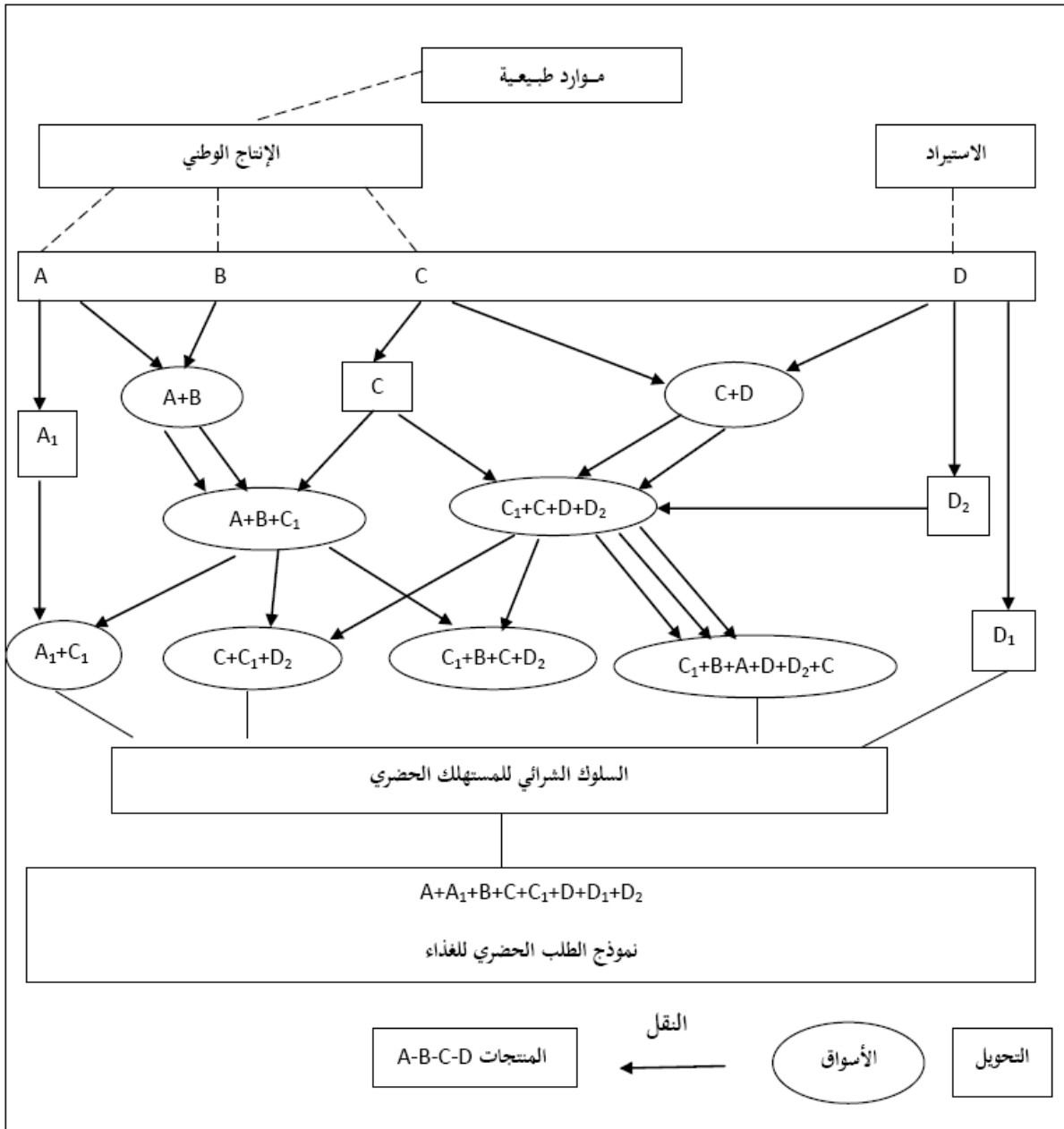
## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

توريد وتوزيع السلع الغذائية في المدن مفهوم النظام المعقد الذي يرتبط بالمحيط أين يؤثر كل عنصر على بقية العناصر الأخرى بواسطة علاقات سببية ذات أثر متبادل. بحكم أن تغذية المدن في توسع يفترض تحليل النظام أن نقل الأغذية من المناطق الريفية أو شبه الحضرية يأخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي والعلاقات الموجودة بين الوسط الريفي والشبه حضري والحضري. يستلزم تصميم النظام أيضا اعتماد معايير لترسيم الحدود تسمح بوصف وفهم العلاقات الموجودة بين الطلب الحضري على الغذاء وفعالية نظام توريد وتوزيع الأغذية في المدن.

إذن يعرف نظام توريد وتوزيع الأغذية في المدن على أنه مجموعة معقدة من الوظائف والعلاقات التي تسمح بإشباع الحاجات الغذائية لسكان المدن من خلال عمليات متسلسلة لتوزيع السلع الغذائية. العناصر التي تشارك في نظام توريد وتوزيع السلع الغذائية هي شعبة المنتجات، الأعوان والعلاقات القائمة بينها وبين البيئة فضلا عن الهياكل والبني التحتية للأسواق في مكان ووقت معينين، والشكل أدناه يوضح ذلك.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>:Maurizio Aragrande et Olivio Argenti. L'étude des sada des villes dans les pays en développement.collection « aliments dans les villes ».fao.1998.p.5.du cite : [www.fao.org/ag/sada.htm](http://www.fao.org/ag/sada.htm). Consulté le 14/08/2020.

الشكل رقم (2.3): العناصر الأساسية لفهم نظام توريد وتوزيع السلع الغذائية في المدن



Source : Maurizio Aragrande et Olivio Argenti. L'étude des sadas des villes dans les pays en développement. collection « aliments dans les villes ». fao.1998.p7.

### 4) العناصر الأساسية لنظام التوريد و التوزيع الغذائي الحضري:

ترتبط طريقة عمل SADA بالتنسيق بين العديد من الوظائف انطلاقا من الإنتاج إلى الاستهلاك وفي ما يلي شرح للعناصر الأساسية المساعدة على فهم طريقة عمله:

أ) **الاستهلاك:** يعتبر معبر رئيسي للمرور إلى تحليل نظام توريد وتوزيع الغذاء في المدن، في نفس الوقت يعتبر معيار توجيه لأن نظام SADA يعمل على إشباع هذا الطلب. جميع الأغذية المستهلكة في المناطق الحضرية تمثل الروابط النهائية للقطاعات الفردية التي يتكون منها SADA ، كما تمر هذه الأغذية عبر عدة أنواع من القنوات التجارية المحددة أو المتخصصة حسب المنتجات، حيث توجد في نهاية هذه السلسلة هياكل التوزيع الحضري. يوضح الشكل السابق العلاقة المفصلة التي تربط الشعب بالعناصر التالية:<sup>1</sup>

- هياكل البيع (الأسواق، كل سوق يمكن أن يتخصص في بيع منتج معين)؛

- الأعوان (يمكن أن يتخصص الأعوان كذلك حسب المنتجات)؛

- قنوات التوزيع؛

- عمليات التحويل التي يمكن أن تمس العديد من المنتجات؛

- أثر الإحلال أو التكامل بين المنتجات (السلع البديلة أو المكملة).

يوضح الشكل السابق أن كل مرحلة من مراحل نظام SADA تتكون من الروابط التي يقوم عليها هذا النظام، كما تؤخذ بعض الظواهر بعين الاعتبار في التحليل. تسمح العلاقة الموجودة بين كل مرحلة من مراحل النظام بتحديد مجال تحليل SADA لكل جزء من الشعبة (الإنتاج، التحويل، التوزيع، الاستهلاك)، كما يسمح أيضا بتوضيح الوضعيات المهمة في كل مرحلة بهدف إثبات أن نظام SADA نظام معقد من التجميع البسيط بين الشعب.

**مفهوم الاستهلاك الحضري:** يعتبر مفهوم عام لا يمثل فقط مجموع عمليات الاستهلاك بل أيضا عدد الوحدات المستهلكة من قبل الأفراد والعائلات، عليه يمكن التكلم عن نموذج استهلاك حضري يعتمد على معايير اقتصادية واجتماعية لتفسيره وتمييزه. يسمح سلوك الشراء للمستهلك بتفسير سبب شراء المستهلك

<sup>1</sup>:Maurizio Aragrande et Olivio Argenti .L'étude des sada des villes dans les pays en développement.collection « aliments dans les villes ».fao.1998.p6. du cite : [www.fao.org/ag/sada.htm](http://www.fao.org/ag/sada.htm). Consulté le 28/08/2020.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

لسلعة غذائية محددة، وما الكمية التي يشتريها؟ وما الجودة المطلوبة؟ وما هو مستوى التحويل الذي تطلب عنده السلعة الغذائية؟ وما هي قناة البيع التي يختارها؟...

ب) البيع: يطالب المستهلك الحضري بالتنوع والاتساق والجودة ويحصل على غذائه من خلال شرائه من نقطة البيع، تمثل كل نقطة بيع نهاية المطاف للعديد من الشعب أين يلتقي البائع بالمستهلك النهائي مباشرة، بالرجوع إلى الخلف نكتشف عدة مستويات ونقاط بيع للمنتجات إنطلاقاً من الإنتاج إلى غاية الاستهلاك والأعوان المتدخلين والأدوار التي يؤديونها والاستراتيجيات التي يتبعونها. لا يمكن الاستغناء على بعض الخدمات مثل النقل، التخزين، القروض، المعلومات.. في عمل نظام SADA. إذن يمكن اعتبار البيع كنظام جزئي موجه نحو المدن.

ج) التحويل: يعمل التحويل على تغيير حالة المنتجات سواء الشكل أو التقديم أو اشتقاق منتجات أخرى، بهدف:

- تحقيق رغبات وتفضيلات المستهلك الحضري.
- مسيارة التغيرات التي تحدث على مستوى نماذج الغذاء الحضري.
- تجديد بعض الخصائص المتعلقة بالبيع على مستوى اللوجستيك واستراتيجيات الأعوان.
- مصدر لليد العاملة وبالتالي مصدر للدخل.
- يمكن تغيير المنتج نفسه عدة مرات قبل استهلاكه النهائي.

يمكن أن تتموضع عملية التحويل على عدة مستويات داخل الشعبة سواء فيزيائياً أو عملياً. يمكن أن تتواجد بالقرب من المستهلك كما يمكن أن تكون بعيدة عنه (بعد عملية الجني في المناطق الريفية، أو أغذية الطرقات في المدن). يمكن اعتبار التحويل كعامل هيكلي وديناميكي للشعبة.

ح) الإنتاج: يعمل الإنتاج على خلق المنتجات الأولية التي تميز الشعب. تشكيلة المنتجات المطروحة في الأسواق يحددها الاستهلاك الحضري. أما فيما يخص الإنتاج فهو لا يتضمن الإنتاج الوطني فقط، بحكم أن المستهلكين داخل المدن يحتاجون أيضاً إلى المنتجات المستوردة. كما تعتبر المسافة بين مواطن الإنتاج والمدن عنصر مهم لاعتبارات عدة: لوجيستية (مثلاً النقل، البنى التحتية للتخزين..)، واقتصادية (كتكاليف

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

التوزيع (مثلا)، وجغرافية ( مواطن العرض، وتدقق السلع)، إدارية وجبائية وحتى حضرية(الإنتاج الغذائي في المناطق الحضرية والشبه حضرية).<sup>1</sup>

### ثانيا:فعالية وديناميكية نظام التوزيع

تتميز مختلف عناصر SADA بالعلاقات التي تربطها فيما بينها وبين المحيط، أين تسمح هذه العلاقات بفهم طريقة عمل SADA وفق طرح ديناميكي.

تكمن أهمية العوامل الموائية لديناميكية SADA في المدن أنها تتنوع أو تختلف حسب السياق الذي تجرى فيه دراسة الحالة، وتتمثل هذه العوامل في:<sup>2</sup>

أ) **النمو الحضري:** يتكون النمو الحضري من النمو الديمغرافي والتوسع الجهوي للمدينة، يعمل هذين العاملين على ديناميكية الطلب الغذائي الحضري المتعلق بشروط التوريد والكفاءة وديناميكية SADA. فهم الظواهر المرتبطة بالنمو الحضري ينطوي على مراعاة عدد من الجوانب مثل: الهجرة والنمو الطبيعي للمدينة، مستوى التحضر، الحجم الحالي للمدينة، السياق المادي(امكانية التوسع العمراني)، صراعات محتملة حول استخدام الأراضي.

ب) **الطلب على الغذاء:** يجب تلبية الطلب على الغذاء في المناطق الحضرية من قبل SADA من حيث الكمية والجودة في بيئة متطورة من حيث تخطيط المدن من جميع الجوانب الحضرية والاقتصادية والاجتماعية. تطور الطلب على الغذاء هو عامل محفز لإنتاج وبيع وتحويل وتوزيع المنتجات الغذائية . يتم تحديد الطلب على الغذاء من خلال العوامل الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ويتم التعبير عنه من خلال نماذج الاستهلاك وسلوك الشراء الذي يحدد استراتيجيات المستهلكين في المناطق الحضرية التي تواجه معوقات اقتصادية واجتماعية.

خ) **الاطار الاقتصادي العام:** يتعلق الاطار الاقتصادي العام بالأوضاع الاقتصادية للبلاد متمثلة في:<sup>3</sup>

- محددات الاقتصاد الكلي(مستوى التنمية، مستوى الفقر الحضري، ...)

<sup>1</sup>: Maurizio Aragrande et Olivio Argenti. L'étude des sada des villes dans les pays en développement.collection « aliments dans les villes ».fao.1998.p8 [www.fao.org/ag/sada.htm](http://www.fao.org/ag/sada.htm).

<sup>2</sup>Ibid,p9.10

<sup>3</sup>:Ibid,p11.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

- السياسة الاقتصادية العامة (سياسة التكيف الهيكلي، السياسة النقدية، الحرية الاقتصادية، تسيير الميزانية، سياسة الترويج للاستثمارات الخاصة، برامج التنمية..).

- تدابير التدخل في القطاعات (السياسة الزراعية، السياسة التجارية والجبائية، التخطيط الاقليمي والحضري...)

- مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

(د) الاطار القانوني والتنظيمي: هو جميع المعايير والقوانين واللوائح التي يجب على الجهات في نظام SADA الامتثال لها.

(هـ) الإطار المؤسسي: يشير الإطار المؤسسي إلى أساليب إدارة المعايير. يسمح بتحديد المسؤوليات فيما يتعلق بجوانب محددة لنظام SADA وكذا كفاءة المستويات الإقليمية المختلفة، ويتعلق أيضا بنقاط مهمة مثل اللامركزية ودور السلطات المحلية، القنصليات والجمعيات (تجار، مؤسسات النقل، مستهلكين...).

(و) الأعوان والوظائف الاقتصادية: الأعوان هم اللذين يشاركون في نظام توريد وتوزيع المنتجات الغذائية حسب الأدوار والوظائف الاقتصادية: المنتجون، التجار (تجار التجزئة، تجار الجملة، المجمعون)، مؤسسات النقل، مؤسسات التحويل، مورد والخدمات (القروض، التخزين،..) المؤسسات العمومية (المركزية والمحلية) والخاصة (الجمعيات المهنية)... . تساهم المميزات الاجتماعية (الجنس، الديانة، العائلة،..) الاقتصادية والقانونية للأعوان في فهم الوظائف الاقتصادية وسلوك هؤلاء الأعوان.

(ز) استراتيجيات الأعوان: يقوم كل الأعوان في العادة بعملية مبادلة السلع والخدمات، حيث يرمي كل عون إلى تحقيق أهداف خاصة عن طريق تسخير وسائل وتطوير استراتيجيات مقارنة بالأعوان الآخرين (تحقيق مداخيل، توسيع مستوى النشاط الاقتصادي، تقليص المخاطر، الحد من المنافسة...).

تتأثر هذه السلوكيات بعوامل اقتصادية واجتماعية، فردية أو جماعية، وتحدد الشروط الاقتصادية للتبادل.

نستطيع التحدث عن استراتيجيات على مستوى الاستهلاك والتجارة. تلعب المؤسسات العمومية والخاصة التي تنضوي تحت نظام SADA دور الأعوان يمكن أيضا اعتبار سياساتهم كاستراتيجيات عامة أو استراتيجية مجموعة.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

د) **تدفقات السلع والخدمات:** يسمح النقل بتوجيه المنتجات الغذائية من مواطن الإنتاج الريفية وحتى الحضرية أو الشبه حضرية إلى غاية مواطن البيع في المدن. من خلال المرور عبر هذه المسافة نجد وسطاء ومؤسسات تقدم خدمات متعلقة بالبيع (الأسواق الثانوية، التخزين، القروض، التحويل، المعلومات...). يمكن اعتبار هذه الممرات كتدفقات ديناميكية مرتبطة بالطلب الغذائي الحضري. وعليه معرفة التدفقات وديناميكتها مهمة لفهم طريقة عمل SADA وفعاليتها وديناميكيته .

ط) **الهياكل والبنى التحتية للبيع:** تتمثل الهياكل والبنى التحتية لـ SADA في الأسواق، في البنى التحتية للتخزين، وسائل الاتصال والنقل... والتي يتم بواسطتها تدفق الأغذية إلى المدن وتتميز بالخصائص التالية:

- تنظيمها الداخلي وعلاقتها بنشاطات أخرى لنظام SADA مثل اللوجستيك.

- الديناميكية مثلا الظهور أو الاختفاء التلقائي للهياكل غير الرسمية وعدم استقرار البيع.

بعض العوامل كالإطار الاقتصادي والقانوني والمؤسسي تمثل وضعيات احصائية مقارنة بـ SADA كما تتبادل العلاقة مع أحداث مهمة مثل: التصحيح الهيكلي، العولمة الاقتصادية، اللامركزية الإدارية، النمو الحضري.

ي) **السلطات المحلية:** المخططون في السلطات المحلية مسؤولون عن توجيه السياسات والبرامج والقرارات الحضرية نحو بنية تحتية وأنشطة أكثر كفاءة في الإمداد بالأغذية وتوزيعها من أجل الحد من انعدام الأمن الغذائي بين السكان ذوي الدخل المنخفض، كما يجب التأكد من أن أهداف المخططين تتماشى مع الأولويات المركزية، ويجب أن تولي الحكومة المحلية اهتماما دقيقا للأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. من أجل القيام بواجباتهم بشكل مرض يجب على المخططين:<sup>1</sup>

- فهم هيكل وديناميكية وأداء نظام توزيع الغذاء في مدتهم والاطلاع على الجوانب الثقافية والعرقية والاجتماعية والجغرافية والتنظيمية، وتحديد تأثيرها على الصحة العامة والبيئة.

- الإجابة على الأسئلة التالية: هل نظام العرض الفرعي قادر على تلبية الطلب الحضري على الغذاء الآن وعشر سنوات قادمة؟ هل يسمح نظام التوزيع الحضري الفرعي بالتوسع في المناطق الحضرية ومنطقة

<sup>1</sup> :Olivio Argenti and Cecilia Marocchino. Urban food supply and distribution in developing countries and countries in transition. FAO.Rome, 2008.p 1. Du cite : [www.fao.org/ag/sada.htm](http://www.fao.org/ag/sada.htm).consulté: 05/09/2020.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

العاصمة؟ ما هي القيود التي يتوقع مواجهتها من أجل تحسين كفاءة نظام توزيع الغذاء في المدن لاسيما فيما يتعلق بالمناطق الحضرية حيث تعيش العائلات الفقيرة؟

- عند تحديد نوع الإجراء الذي يجب اتخاذه يجب على المخططين سأل أنفسهم دائما: هل التدخل ضروري؟ من هم المستفيدون مباشرة وهل يتفقون مع الإجراء المخطط له؟ من الذي سيخسر ومن سيستفيد؟ كم سيكلف وما هي العوائد ومن سيدفع ثمنها؟ كم من الوقت سيستغرق التنفيذ؟ من سيكون مسؤولا عن الصيانة والإدارة؟

### المطلب الثاني: الأمن الغذائي الحضري و علاقته بنظام توزيع الغذاء

يجل هذا المطلب مرافق وأنشطة توزيع الأغذية في مختلف المستويات، حيث يركز على الأسواق والمحلات التجارية وباعة الشوارع أين تكون سلامة الأغذية وتوزيعها في هذه الأماكن أكثر عرضة للخطر.

### أولا: مستويات نظام توزيع الغذاء في المدن

1) مستوى الميتروبول: تلعب أسواق الجملة دورا أساسيا في توزيع السلع الغذائية كما يساعد تموقعها في الضواحي البعيدة عن وسط المدينة في تبسيط أنشطة التوزيع ويخفف الازدحام المروري في المناطق الحضرية ويؤدي إلى إدارة حركة مرور بكفاءة أكثر، على الرغم من مزايا هذه الأسواق إلا أن العديد من المدن تفتقر إلى مثل هذه الأسواق ويتم تنفيذ أنشطة البيع بالجملة في المراكز الحضرية. وعليه يجب على المخططين في المناطق الحضرية أن يعملوا على:<sup>1</sup>

- تهيئة الظروف للتوزيع الفعال للأغذية بالجملة.
- تعزيز تطوير أسواق البيع بالجملة خارج المراكز الحضرية.
- تشجيع الاستثمار العام والخاص في تطوير أسواق الجملة.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتقليل الأثر البيئي السلبي لأنشطة البيع بالجملة.

<sup>1</sup>: نفس المرجع. ص ص25-26.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

### الجدول رقم (3.3): ما الذي يجب معرفته عن أسواق البيع بالجملة

نوع النشاط	الجوانب الرئيسية	مصادر الصحة العامة والمخاطر البيئية
البيع	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحديد مختلف آليات البيع بالجملة (الرسمية وغير الرسمية)</li> <li>● تحديد الأسواق الحالية (تحديد موقعها الجغرافي) وسهولة الوصول من كل المناطق الريفية والحضرية.</li> <li>● تحديد اتجاهات المبيعات وإمكانية زيادة العائدات.</li> <li>● طرق البيع والشراء المستخدمة من قبل تجار الجملة والتجزئة.</li> <li>● تحديد المواقع المحتملة لبناء أسواق جديدة (يتم تحديد موقعها الجغرافي).</li> <li>● وجود وكفاءة البنية التحتية والخدمات.</li> <li>● عوامل الوفرة كالمياه والعوامل البشرية والمالية والموارد التكنولوجية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم وجود أو ضعف الصيانة ومعدات جمع النفايات.</li> <li>● التخلص غير السليم من النفايات ونقص المياه الصالحة للشرب.</li> <li>● غياب النظافة في مناطق البيع، مراكز التخزين وأثناء نقل المنتجات.</li> </ul>
التخزين	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الحاجة للتخزين البارد.</li> <li>● وجود المناطق العامة والخاصة والمرافق (الحجم والموقع والملاءمة).</li> <li>● اختلاف طرق التخزين حسب اختلاف أنواع المنتجات.</li> </ul>	
الإدارة، الصيانة والإشراف	<ul style="list-style-type: none"> <li>● المنظمات العامة والخاصة والمؤسسات المسؤولة عن التدخل القضائي (وزارات، السلطات المحلية والجمعيات التجارية).</li> <li>● الحاجة إلى المعلومات والتكنولوجيا ومختلف عمليات الائتمان.</li> <li>● مختلف أشكال الصيانة والإشراف على مناطق المبيعات.</li> </ul>	
النقل	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحديد مواقف السيارات في السوق، ومناطق العبور والوصول.</li> <li>● البنية التحتية للمواصلات.</li> <li>● مدة النقل وتكاليفه.</li> <li>● وسائل النقل وشروطها.</li> <li>● الحاجة للنقل المبرد.</li> <li>● هدر المنتج أثناء النقل (الكمية والأسباب).</li> <li>● أنواع المتعاملين المعنيين.</li> <li>● المنظمات العامة والخاصة والمؤسسات المسؤولة عن التدخل القضائي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● عدم وجود أو ضعف الصيانة ومعدات جمع النفايات.</li> <li>● التخلص غير السليم من النفايات.</li> <li>● نقص المياه الصالحة للشرب.</li> <li>● غياب النظافة في مناطق البيع، مراكز التخزين وأثناء نقل المنتجات.</li> </ul>

**SOURCE :Olivio Argenti and Cecilia Marocchino. Urban food supply and distribution in developing countries and countries in transition. FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS Rome, 2008.p 27.**

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

2) **المستوى الحضري:** توزيع الغذاء على المستوى الحضري يتعلق بمناطق أكبر من الأحياء الفردية ويعود إلى الانتشار الواسع لأسواق التجزئة (الرسمية وغير الرسمية) وكذا محلات السوبر ماركت.

قد تكون أسواق التجزئة رسمية أو غير رسمية، الغير رسمية منتشرة على نطاق واسع وتوجد عادة في المواقع المفتوحة على جانب الطريق. يختلف حجم وتصميم الأسواق سواء الرسمية وغير الرسمية حسب خصائص الموقع، التنظيم الداخلي للسوق وعادة ما تكون سببا في الازدحام المروري داخل المراكز الحضرية. أما محلات السوبر ماركت عادة ما تكون مملوكة للقطاع الخاص وتوجد في المناطق المخطط لها في المدينة. يجب تخصيص مساحات كبيرة جدا للوصول إليها ومواقف السيارات وعبور المركبات الخفيفة والثقيلة. يعتمد اختيار الأسواق أو محلات السوبر ماركت على مستوى تطور المدن وتوزيع الثروة ( في المدن الافريقية على سبيل المثال عند الفقراء الأسواق هي الأكثر استخداما بينما يستخدم أصحاب الدخول المرتفعة محلات السوبر ماركت). وعليه يجب على المخططين في المناطق الحضرية أن يعملوا على:<sup>1</sup>

- تهيئة الظروف للتوزيع الفعال للأغذية بالتجزئة.
- تشجيع الاستثمار العام والخاص في تطوير تجارة التجزئة الأسواق ومحلات السوبر ماركت.
- اتخاذ اجراءات لتقليل الأثر البيئي السلبي لأنشطة البيع بالتجزئة.
- التقليل من الآثار السلبية البيئية والاجتماعية والصحية في المناطق الحضرية.

<sup>1</sup> :Olivio Argenti and Cecilia Marocchino. Urban food supply and distribution in developing countries and countries in transition. opcit.p29.30.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

### الجدول رقم (4.3): ما الذي يجب معرفته عن أسواق البيع بالتجزئة

نوع النشاط	الجوانب الرئيسية	مصادر الصحة العامة والمخاطر البيئية
البيع	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد الأسواق الرسمية وغير الرسمية ومحلات السوبر ماركت (تحديد الموقع الجغرافي).</li> <li>• تقييم سهولة الوصول إلى الأسواق ومحلات السوبر ماركت.</li> <li>• تحديد مستويات استخدام الأسواق ومحلات السوبر ماركت (على أيام مختلفة وأوقات مختلفة في اليوم).</li> <li>• تحديد مستوى الازدحام والمرور في منطقة السوق أو السوبر ماركت.</li> <li>• اتجاهات المبيعات وإمكانية زيادة الأرباح الحالية.</li> <li>• كفاءة البنية التحتية والخدمات (مستودعات، مياه ومرافق صحية).</li> <li>• تحديد المواقع المحتملة للأسواق الجديدة ومحلات السوبر ماركت (يتم تحديد موقعها الجغرافي).</li> <li>• عوامل الوفرة كالمياه والعوامل البشرية والمالية والموارد التكنولوجية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• قرب مناطق البيع من مناطق التخزين والمرافق الصحية ورمي النفايات.</li> <li>• نقص معدات جمع النفايات</li> <li>• لا يوجد مجموعة مخصصة لرمي النفايات اليومية</li> <li>• نقص المياه الصالحة للشرب.</li> <li>• سوء النظافة في مناطق البيع، وفي مناطق التخزين وأثناء نقل المنتجات.</li> </ul>
التخزين	<ul style="list-style-type: none"> <li>• الحاجة لأنظمة التخزين البارد.</li> <li>• وجود المناطق والمرافق (الحجم والموقع والملاءمة).</li> </ul>	
الإدارة، الصيانة والإشراف	<ul style="list-style-type: none"> <li>• المنظمات العامة والخاصة والمؤسسات المسؤولة عن التدخل القضائي (وزارات، السلطات المحلية والجمعيات التجارية).</li> <li>• الحاجة إلى المعلومات والتكنولوجيا ومختلف عمليات الائتمان.</li> <li>• مختلف أشكال الصيانة والإشراف على مناطق المبيعات (التخلص من النفايات، الضرائب).</li> </ul>	
النقل	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد حجم وخصائص مواقف السيارات ومناطق العبور والوصول.</li> <li>• طرق الوصول إلى الأسواق ومحلات السوبر ماركت وحالتها.</li> <li>• وسائل النقل وشروطها</li> <li>• أنواع المتعاملين المعنيين.</li> <li>• المنظمات العامة والخاصة والمؤسسات المسؤولة عن التدخل القضائي</li> </ul>	

SOURCE :Olivio Argenti and Cecilia Marocchino. *Urban food supply and distribution in developing countries and countries in transition. FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS*Rome, 2008.p31.

3) المستوى المحلي: يشير المستوى المحلي لتوزيع السلع الغذائية إلى جميع الأقسام الصغيرة في المدينة (مثلا الحي أو على جانب الطريق)، الطرق الأكثر شيوعا للبيع على المستوى المحلي هي:

المحلات التجارية الصغيرة بما في ذلك محلات السوبر ماركت الصغيرة.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

باعة الشوارع (الدائمين أو المتجولين) للأغذية الطازجة.

باعة الشوارع (الدائمين أو المتجولين) للأطعمة المطبوخة بما في ذلك المطاعم الصغيرة.

قد تتواجد المتاجر ومحلات السوبر ماركت الصغيرة: في الطابق الأرضي من المباني المتعددة الطوابق، في مباني مستقلة في مناطق سكنية، الأكشاك والتي توجد عادة في الأحياء العشوائية.

في العديد من البلدان النامية يعد باعة الشوارع (الأطعمة الطازجة أو المطبوخة) مصدر غذاء لطبقات فقيرة من سكان المدن، كما يضمن التوزيع غير الرسمي الإمدادات الغذائية في المناطق التي لا تخدمها الأسواق، مصدر عمل ودخل وخاصة بالنسبة للنساء.<sup>1</sup>

ارتبط تطور باعة الشوارع والمطاعم الصغيرة لتغير نمط الحياة من الريف إلى الحضر مما أدى إلى تغيرات في عادات الأكل لجزء كبير من السكان، حيث أدى العيش في المدن إلى استهلاك الأكل الجاهز والمشروبات التي يتم تحضيرها وبيعها من قبل باعة الشوارع خاصة على أرصفة الطرقات وفي الأماكن العامة، علاوة على ذلك فإن شراء الطعام من الشارع أو من المطاعم الصغيرة أرخص من تحضير الطعام في المنزل، لذلك أصبح باعة الشوارع مورد لا غنى عنه للمستهلكين الأفقر في المناطق الحضرية.

وعليه يجب على المخططين في المناطق الحضرية أن يعملوا على:

-تهيئة الظروف للسماح بتوزيع الغذاء بشكل منصف في جميع أنحاء المدينة.

-تشجيع الاستثمار العام والخاص لتطوير المحلات التجارية الصغيرة ومحلات السوبر ماركت.

-تعزيز تقنين بائعي أغذية الشوارع.

-تهيئة الظروف حتى يتمكن باعة الشوارع من القيام بالأعمال التجارية من خلال تزويدهم بمساحات للبيع وتوفير الخدمات والبنية التحتية.

-بذل كل جهد ممكن لتقليل التأثير السلبي لأنشطة بيع الأغذية في الشوارع على الصحة العامة والبيئة.

<sup>1</sup>: نفس المرجع، ص39.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

### الجدول رقم (5.3): ما الذي يجب معرفته عن المحلات التجارية

نوع النشاط	الجوانب الرئيسية	مصادر الصحة العامة والمخاطر البيئية
المحلات	<ul style="list-style-type: none"> <li>● تحديد مواقع المحلات الموجودة ومحلات السوبر ماركت على الخريطة.</li> <li>● هيكل وتنظيم المحلات وأي جمعيات أو تعاونيات.</li> <li>● التحقق من كفاءة البنية التحتية والخدمات القائمة.</li> <li>● تقييم سهولة الوصول إلى المحلات مثل حالة الطرق المؤدية إليهم.</li> <li>● التحقق من توافر العوامل البشرية والمالية والتكنولوجية ومصادر المياه والأرض.</li> <li>● تحديد الصنف والجودة وتوافر المنتجات.</li> <li>● تحديد المنافسة مع أشكال توزيع الغذاء مع الأسواق المجاورة مثلًا.</li> <li>● تقييم الحاجة إلى بناء محلات جديدة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● التخلص من النفايات.</li> <li>● نقص المياه الصالحة للشرب.</li> <li>● انعدام شروط النظافة في مناطق البيع.</li> </ul>
إدارة، صيانة وإشراف	<ul style="list-style-type: none"> <li>● المنظمات العامة والخاصة والمؤسسات المسؤولة عن التدخل القضائي.</li> <li>● تحديد أنواع المتعاملين المعنيين والحاجة إلى المعلومات والتكنولوجيا والائتمان.</li> <li>● أشكال الصيانة الموجودة لمرافق المبيعات.</li> </ul>	

**SOURCE :Olivio Argenti and Cecilia Marocchino. Urban food supply and distribution in developing countries and countries in transition. FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS Rome, 2008.p40.**

### ثانياً: العلاقة بين معايير الأمن الغذائي الحضري و نظام توزيع الغذاء

إن للأمن الغذائي الحضري بمعايير المختلفة علاقات مباشرة و غير مباشرة بسياسات و نظم توزيع الغذاء يمكن توضيحها فيما يلي:<sup>1</sup>

**1) معيار الوفرة (Availability):** هناك علاقة من حيث الكم و النوع حيث يجب أن يأخذ نظام توزيع الغذاء بعين الاعتبار كيفية توفير الاحتياجات الغذائية للسكان الحضري سواء من المصادر المحلية أو الخارجية، خاصة في ظل الزيادة العالية في معدل النمو السكاني خاصة في المدن. كما يجب أن يأخذ نظام توزيع الغذاء ضرورة توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن ثلاثة أشهر، و ذلك لضمان استقرار إمدادات الأغذية في حالة الطوارئ كالجفاف و الحروب... .

**2) معيار الحصول على الأغذية (Accessibility):** يعتبر معيار مهم في تحقيق الأمن الغذائي خاصة

<sup>1</sup> سالم اللوزي. دراسة سياسات و نظم توزيع الغذاء في الوطن العربي و انعكاساتها على الأمن الغذائي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الخرطوم. 2006 سبتمبر

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

للسكان الحضري نظراً لاعتمادهم بصفة كلية على شراء الأغذية، لأنه إذا توافرت كميات كافية من الأغذية فإن جميع الأفراد والأسر الحضرية تحتاج إلى فرص الحصول على هذه الأغذية من الناحية المادية والاقتصادية. وتؤثر جميع الخطوات في نظام توزيع الأغذية في القدرة على الحصول عليها إلا أن الخطوات التي تؤثر فيها بصورة مباشرة فتشمل وظيفة نقل وتداول الأغذية بحيث يمكن إيصالها من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بكفاءة عالية وتكاليف منخفضة وخاصة للأسر الفقيرة التي تقطن في المدن. ويمكن لنظام توزيع الغذاء زيادة القدرة على الحصول على الأغذية من خلال تحسين قدرات الكسب لدى جميع الناس فضلاً عن تحسين الخدمات الحكومية كالطرق وشبكات النقل، والأنظمة التسويقية والتجارية وتحسين شروط الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية.

**3) معيار الاستعمال (Utilisation):** يمكن تحقيق ذلك من خلال انتهاج سياسات غذائية تركز على ضرورة تطبيق المعايير الضرورية لسلامة الغذاء الآمن وملائمته للاستهلاك البشري على طول السلسلة الغذائية.

### المبحث الثالث: عرض تجربة مدينة الرباط بالمغرب في مجال توزيع الغذاء في المدن

تهدف هذه التجربة إلى التعريف بالميادين الأساسية التي تعمل على تحسين قدرة أنظمة توزيع الغذاء من أجل الاستجابة لتحديات الأمن الغذائي والصحي للسكان الحضر في مدينة الرباط، كما تهدف إلى تحديد المجالات ذات الأولوية لتحسين قدرة أنظمة توزيع الأغذية على أداء وظائفها في سياق التعقيد المتزايد لظروف العرض والطلب. تتميز مدينة الرباط بالنمو الديمغرافي والانفتاح على السوق الدولية باعتبارها مدينة ساحلية، والمستوى المعيشي، القيود على الإنتاج الفلاحي المحلي، ومستوى التدخل الحكومي في الإنتاج الفلاحي.

### المطلب الأول: العوامل المؤثرة على التحولات الحاصلة في أنظمة توزيع الأغذية.

تشهد أنظمة توزيع الأغذية تحولات عميقة في ظل التأثيرات المشتركة لخمسة عوامل هي: نمو المدن، ظهور طبقة وسطى، تنوع مصادر التوريد، تنوع أشكال التوريد، إشراك السلطات المحلية.

### أولاً: تحول سلسلة توزيع الأغذية

سلاسل توزيع الغذاء آخذة في التغيير مدفوعة بالتنمية الاقتصادية والتمدين والتغير الاجتماعي وفي حالات كثيرة بإصلاح السياسات. فسلاسل التوزيع الحديثة آخذة بالتوسع بسرعة بقيادة شركات تجهيز الأغذية الكبيرة والموزعين وتجار التجزئة في كثير من البلدان النامية، حيث يستكملون سلاسل التوزيع التقليدية بدلا من استبدالها أين توجد سلاسل التوزيع الحديثة إلى جانب سلاسل التوزيع التقليدية مثل المزارعين/التجار والمتاجر المستقلة الصغيرة والباعة المتجولين وتندمج معها بدرجات متفاوتة. وفي الوقت نفسه فإن أسواق المزارعين التقليديين آخذة بالظهور مجددا في العديد من البلدان المتقدمة لتلبية تفضيل المستهلكين للمنتجات المحلية والموسمية والنتيجة هي تنوع كبير في الطريقة التي يتزود بها المستهلكون بالأغذية.<sup>1</sup>

في معظم البلدان النامية وفقا لنظم الأغذية التقليدية يشتري المستهلكون في المناطق الريفية والحضرية عادة أغذيتهم من تجار تجزئة مستقلين وتباع اللحوم والأسماك والفواكه والخضار عادة في أسواق رطبة في أكشاك

<sup>1</sup>: Gomez et Ricketts. food value chains and policies influencing nutritional outcomes. rome. FAO. 2013. p37.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

على جانب الطريق وفي الأسواق المفتوحة، في حين تباع السلع المصنعة كالعجائن والمواد المعلبة وبعض اللحوم ومنتجات الألبان في محلات صغيرة وأكشاك، وعادة تأتي الفواكه والخضار الطازجة من مزارع قريبة نسبيا لهذه الأسواق وتعكس عموما الإنتاج المحلي والموسمي، ويمكن أن تنتج السلع المعلبة وطنيا أو تستورد. وترتبط المنتجين والمستهلكين روابط متعددة فيشتري تجار ومنتجون وتجار جملة وتجزئة عديدون وغيرهم من الوسطاء، منتجات من الأسواق المحلية مباشرة أو من المزارعين ثم يوجهونها إلى الحلقة التالية في السلسلة. يمكن أن تشمل أنظمة السوق التقليدية أسواقا إقليمية كبيرة تعمل كمراكز توزيع وكذلك أسواق أسبوعية محلية أصغر تعرض مجموعة محدودة من المنتجات، وتنتقل السلع من هذه الأسواق إلى تجار التجزئة الأصغر في المناطق الحضرية والريفية.<sup>1</sup>

تنمو العديد من المدن بشكل أسرع من تطور الإدارة والسياسات التي تتعامل مع مشاكل الإمداد وتوزيع الأغذية هناك مجموعة متنوعة من الأدلة لدعم هذا التأكيد، مثلا تتدفق العديد من الطرق والأسواق ومياه الصرف الصحي والطاقة في وسط المدينة، وغالبا ما تكون لوائح المدينة التي تحكم التجارة قديمة وتثبط التجارة غير الرسمية التي يعتمد عليها العديد في سبيل العيش في المناطق الحضرية، كما يوجد صراع بين سلطات المدينة والتجار كما أن الأسواق الموجودة غالبا ما تكون مزدحمة وتفتقر إلى الخدمات الأساسية بينما الأسواق الجديدة غالبا ما تكون سيئة التخطيط وقليلة الاستخدام، نتيجة لذلك أصبح توزيع الأغذية في العديد من المدن أقل كفاءة مما يمكن أن يكون عليه.<sup>2</sup>

### ثانيا: العوامل المؤثرة على تحول نظام توزيع الأغذية في المدن

**1) نمو المدن:** يعتبر التطور الديمغرافي الحضري عاملا حاسما في التحولات من خلال نمو المدن وتضاعف عددها، فالمناطق الحضرية أصبحت أكثر كثافة سكانية من المناطق الريفية وتميل الحدود بين هذين النوعين من المناطق الجغرافية إلى أن تكون أكثر سهولة لاسيما بسبب التنقل وكذلك الزحف العمراني. فأصبح عدد السكان الحضري يمثلون أكثر من نصف سكان العالم وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة سيعيش 66% من سكان العالم في المدن مقارنة بأقل من 33% في عام 1950. بالنسبة لقارة إفريقيا بلغ متوسط السكان

<sup>1</sup> Reardon et Gulati. The rise of supermarkets and thier development implications. washington.IFPRI.2008.P38.

<sup>2</sup> michael hubbard. Gideon onumah. improving urban food supply and distribytion in developing countries : the role of city authorities. 2001.p 18.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

الحضر 40 % في عام 2010 ، لكن التوقعات تشير إلى حوالي 50 % في عام 2030 و 65 % في عام 2060. في ظل هذا التطور يتم تحفيز الطلب الداخلي من خلال أنماط الحياة والاستهلاك الجديدة خاصة فيما يتعلق بالغذاء<sup>1</sup>.

**2) ظهور طبقة وسطى:** يتغير الطلب نوعيا مع تطور مختلف طبقات المجتمع الحضرية وممارستها المتباينة تبعا لذلك يتطور الطلب الحضري كما ونوعا. يعتبر الطلب الحضري عاملا حاسما في تطوير نظام توزيع الأغذية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي إفريقيا بسبب ظهور طبقة وسطى حضرية. فلقد تمايزت سلوكيات المستهلكين الغذائية بزيادة تنوع النظام الغذائي لاسيما مع الطلب القوي على الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان الطازجة. بالنسبة للعديد من سكان المدن سجل انخفاض في الوقت الذي يقضيه المستهلك في شراء وإعداد واستهلاك الطعام، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المصنعة أو استهلاك الطعام خارج المنزل أو من الباعة المتجولين. وفي نفس الوقت فإن تطور الطبقة الوسطى يؤثر على الكثير من الطبقات الشعبية من ذوي الدخل المنخفض وغير المستقر والذين يعتبر مصدرهم الرئيسي من الغذاء الأسواق غير الرسمية، وهكذا انتقل الفقر وانعدام الأمن الغذائي من المناطق الريفية التي تميزت به بشكل أساسي إلى المدن وخاصة بين هذه الفئات الشعبية. وحسب ما أشار إليه Ravillon عام 2007 فإن معدل التحضر للفقراء أسرع من معدل السكان عامة وخاصة في إفريقيا<sup>2</sup>.

**3) تنوع مصادر التوريد:** تعتبر أشكال دمج المدن بشبكات التبادل المحلية والدولية أيضا من العوامل التي ساهمت في التحولات الأخيرة لأنظمة توزيع الأغذية. ففي الشمال كما في الجنوب لا يتم تزويد المدن بشكل أساسي من الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، كما أنهم لا يعتمدون فقط على السوق العالمية للحصول على إمداداتهم الغذائية. اعتمادا على القطاعات والأقاليم والبنية التحتية الحالية للطرق واللوجستيات، تنتقل المنتجات من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، لذلك توجد علاقات وثيقة بين عمليات توطين الإنتاج الزراعي وفقا لمعايير مختلفة (الوصول إلى الأراضي والمياه والأسواق والإعانات... ) وتنوع طرق توريد المدن

<sup>1</sup>: Sylvaine lemeilleur, Lou D'angelo, Max Rousseau, Eduardo Brisson, Antoine Boyet, Frédéric Lancon, Paule Moustier. Les systemes de distribution alimentaire dans les pays d'Afrique méditerranéenne et sub-saharienne. Agence Française de Développement AFD.Paris.France. Février.2019. p 9. [www.adf.fr](http://www.adf.fr)

<sup>2</sup> NCUBE, M.. Africa in 50 years' time: the road towards inclusive growth. : African Development Bank. 2011. Tunis.p20. [www.afdb.org](http://www.afdb.org)

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

التي تعتمد على قنوات متباينة (محلية، وطنية، دولية) وفقا لنوع المنتجات المستهلكة والقوة الشرائية لسكان المدن وكذا وفقا لنظامهم الغذائي.<sup>1</sup>

**4) تنوع أشكال التوريد:** أشارت العديد من الدراسات إلى أن ظهور التوزيع الشامل (la grande distribution) في البلدان النامية كان عاملا حاسما في تحول نظام توزيع الأغذية فيما يتعلق بآماكن شراء المنتجات الغذائية، حيث كان لإنتشار التوزيع على نطاق جغرافي واسع داخل هذه البلدان أثر على تحديث أنظمة الإمداد اللوجستية والقوة السوقية لمراكز الشراء. كما انتشرت هذه الأنظمة التي تم تطويرها في البلدان الصناعية بسرعة في بلدان الجنوب، ففي بداية تأسيسها كان التوزيع الشامل يستهدف الفئات الغنية من خلال الترويج لمنتجات ذات جودة عالية وأسعار أعلى. يقلل تجار التجزئة من التكاليف ويزيدون من قدرتهم التنافسية مقارنة بتجار التجزئة التقليديين من خلال زيادة حجم المبيعات والابتكارات اللوجستية. فهو يهدف للوصول إلى مجموعة واسعة من السكان من خلال أشكال جديدة للتوزيع كالمناجر الصغيرة (superettes) والخصومات. ومع ذلك تتميز الاتجاهات الحديثة بمرونة قوية لما يسمى بقنوات التوزيع التقليدية على الرغم من المنافسة من خلال محلات السوبر ماركت التي تتطور خاصة في بعض بلدان شمال وجنوب إفريقيا. يبدو أن الأسواق التقليدية تظل مصدرا مهما للإمداد في هذه البلدان خاصة لبعض المنتجات الطازجة حتى بالنسبة للمستهلكين الأثرياء.<sup>2</sup>

**5) إشراك السلطات المحلية:** يلاحظ أن هناك مشاركة متزايدة للسلطات المحلية في الإجراءات التي تؤثر على توزيع الغذاء في المدن بشكل خاص في إدارة الأراضي، إدارة البنى التحتية للتوزيع وتموقعها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Sylvaine lemeilleur, Lou D'angelo, Max Rousseau, Eduardo Brisson, Antoine Boyet, Frédéric Lancon, Paule Moustier. Les systemes de distribution alimentaire dans les pays d'Afrique méditerranéenne et sub-saharienne. Agence Française de Développement AFD. Paris. France. Février. 2019. p 10. [www.adf.fr](http://www.adf.fr)

<sup>2</sup> REARDON, T. & TIMMER, C. P.. **The economics of the food system revolution.** Annu. Rev. Resour. Econ. 2012 volume 4, p 225. [www.annualreviews.org](http://www.annualreviews.org)

<sup>3</sup> Sylvaine lemeilleur, Lou D'angelo, Max Rousseau, Eduardo Brisson, Antoine Boyet, Frédéric Lancon, Paule Moustier. **op.cit.** p 11. [www.adf.fr](http://www.adf.fr)

### المطلب الثاني: نظام توزيع الغذاء في مدينة الرباط

#### أولاً: إشكالية الدراسة

يعتبر التجمع الحضري في الرباط ثاني أكبر تجمع في المغرب، على الرغم من أنها العاصمة السياسية عرفت مدينة الرباط تراجعاً في عدد سكانها سنة 2014 (-0.79%). نتيجة لذلك تمركز سكان الأرياف في البلديات المجاورة للتجمع الحضري (سلا، تمارا، بوقنادل) ومعظمها عائلات منخفضة الدخل. في حين ضم التجمع الحضري سنة 2015 أكثر من 1.7 مليون نسمة، يتم تزويد التجمع الحضري بالغذاء اعتماداً على مصادر مختلفة منها محلية (تشمل الزراعة الشبه حضرية وذلك بتوفير بعض المنتجات النوعية)، ومصادر وطنية (من خلال مناطق إنتاج فلاحية متخصصة ومربوطة بشبكة طرقات جيدة) ومصادر دولية (واردات تدخل من ميناء الدار البيضاء).

تم تجميع بيانات هذه الدراسة من خلال المسوحات النوعية والكمية للمستهلكين والأعوان الفاعلين في مختلف الشعب الغذائية في التجمع الحضري للرباط. من خلال الدراسة تبين أنه تم إعادة تنظيم أماكن الإمداد بالمنتجات الطازجة لكن يبقى مشكل الوصول غير المستقر للسكان إلى الغذاء قائماً ومقلقاً أكثر من مشكل القدرة على المنافسة، كما لا تزال مشاكل الجودة الصحية تمثل تحدياً كبيراً.

يتمثل السؤال الرئيسي لهذه الدراسة في ما مدى مساهمة أنظمة توزيع الأغذية في الحد من مشكلة

#### الأمن الغذائي والصحي للمدن في بلدان البحر الأبيض المتوسط؟

فأنظمة التوزيع التقليدية تضمن سبل العيش للمنتجين الصغار والوسطاء الريفيين والحضرين الصغار إلا أنها غير قادرة على الاستجابة لهذه التحولات، وفي المقابل نجد أن نماذج التوزيع الجديدة تعتمد على اقتصاديات الحجم، وتخفيض تكاليف اللوجستيك ومعدات التخزين والتي تؤدي بشكل عام إلى الإمداد مباشرة من المنتجين، أو حتى إنشاء منصة شراء مركزية ومستودعات إقليمية.

#### ثانياً: منهجية الدراسة

تم التركيز في هذه الدراسة على الحضر والفواكه الطازجة وترمي الدراسة إلى:<sup>1</sup>

<sup>1</sup>: Mohammed ADERGHAL, Sylvaine LEMEILLEUR, Bruno ROMAGNY. Contribution des systèmes de distribution alimentaire à la sécurité alimentaire des villes : étude de cas sur l'agglomération de Rabat (Maroc). Agence Française de Développement AFD.Paris.France. Février.2019. p 10.11.12.13 [www.adf.fr](http://www.adf.fr)

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

- وصف ديناميكية المناطق الزراعية التي تغذي التجمع الحضري بالرباط من خلال تحديد تدفق إنتاج الخضار والفواكه الطازجة.

- عرض الترابط بين المساحات الإنتاجية المحلية والوطنية المختلفة من خلال تحديد الجهات الفاعلة المختلفة، والتحقق من مدى مساهمة مسافة الإمداد بين أماكن الإنتاج والاستهلاك كعامل مهم في تحقيق الأمن الغذائي والصحي.

- فهم البعد الصحي للأغذية في المناطق الحضرية.

1) **تصميم الخرائط:** حيث من الصعب القيام بأثر رجعي لجغرافية المناطق الزراعية بسبب نقص الاحصاءات المنتظمة، ومصادر البيانات التي تم اعتمادها هي التعدادات الزراعية وغالبا ما تكون متباعدة جدا من حيث الزمن، أو المسوحات التي تجريها وزارة الزراعة. من أجل إنشاء هذه الخرائط تم الدمج بين نوعين من البيانات، الأولى تتعلق بتعداد السكان والمسكن ومعدلات التحضر وحجم المدن أما الثانية فتتعلق بإنتاج الخضار حسب المنطقة اعتمادا على بيانات وزارة الزراعة والصيد البحري. على الرغم من ذلك مكنت قواعد البيانات من تطوير خرائط التدفق وساهمت في وصف وتحليل نظام توزيع الأغذية في التجمع الحضري بالرباط.

2) **اختيار الشعب:** لفهم الترابط بين مختلف مساحات الإنتاج المحلية والوطنية وتأثير المسافة بين مواقع الإنتاج والمدينة على وصف نظام توزيع الأغذية، يجب تجنب التحيز لمنطقة إنتاج محددة أو مزايا نسبية لبعض المنتجات، وعليه تم اختيار المنتجات التي يمكن إنتاجها في أماكن مختلفة من المغرب وبالتالي على مسافات مختلفة من التجمع الحضري بالرباط تتمثل هذه المنتجات في الطماطم والنعناع والدجاج باعتبارها الأكثر استهلاكاً خاصة خلال شهر رمضان وغالبا ما يمثل تزويد المدن بهذه المنتجات مشكلة.

3) **اختيار عينة المسح لنظام توزيع الأغذية:** نظرا لأن الدراسة ركزت على المدينة، فقد تم اجراء استطلاع مع تجار التجزئة وتجار الجملة وبعض المنتجين في المناطق شبه الحضرية لفهم ممارسات التوزيع للمنتجات التي تم اختيارها. والاستطلاعات التي تم اجراءها هي استطلاعات نوعية وكان ذلك عن طريق المقابلة الشخصية. ولقد تم اختيار ستة أحياء في التجمع الحضري بالرباط لإجراء الدراسة الاستطلاعية مع تجار التجزئة، اعتمد الاختيار على عدة معايير تختلف باختلاف الحي منها قرب التجمع الحضري من

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

أسواق الجملة بالرباط، العدد الكبير لتجار التجزئة في هذه الأحياء وتنوع الطبقات الاجتماعية التي تتزود من تجار التجزئة هؤلاء، حي سلا الجديدة الذي ظهر مؤخرا.

4) اختيار عينة المسح للأعوان: تدرج المتاجر ومحلات السوبر ماركت والأسواق الكبرى تحت التوزيع الحديث، بينما ينتمي الباعة في الأسواق الشعبية والباعة المتحولين ومحلات البقالة إلى التوزيع التقليدي. تم استقصاء 51 تجار التجزئة التقليديين المنتشرين في الأحياء الستة المختارة وفقا للمنتجات المباعة (13 تاجر تجزئة لباعة الطماطم، 19 لباعة النعناع، 19 لباعة الدجاج)، كما تم استقصاء مسؤولي محلات السوبر ماركت والمحلات الكبرى الموجودة في الأحياء المستهدفة حيث تم استقصاء 3 من أصل 5 محلات موجودة (سوبر ماركت في حي الرحمة وكارفور في المدينة والمحلات الكبرى في الرحمة). بالنسبة لتجار الجملة تم استقصاء تجار الجملة في سوقى الفواكه والخضر بالجملة في الرباط (8 تجار جملة للطماطم و3 تجار جملة للنعناع) بالنسبة لسوق سلا (10 تجار جملة من أصل 20 للطماطم و5 تجار جملة من أصل 16 للنعناع) أما بالنسبة للدجاج فقد تم استقصاء 5 تجار جملة من أصل 8 تجار دائمين في سوق الرباط. فيما يخص المنتجين الشبه حضريين تم استقصاء 30 منتج في الشمال الشرقي للرباط (بوقنديل) و30 منتج في الجنوب الشرقي للرباط (سخيرات). أخيرا يستفيد تحليل ممارسات التوزيع أيضا من البيانات الكمية التي تم جمعها على مستوى أسواق الجملة والأسواق الشعبية.

5) اختيار عينة المسح للمستهلكين: تم اختيار نفس الأحياء الستة السابقة بالإضافة إلى حي أكادال وحي الرياض على التوالي فالأول يضم الطبقات الوسطى ويعتبر الثاني منطقة سكنية راقية، حيث يسمح هذا الاختيار بتمثيل جيد للطبقات الاجتماعية المختلفة. تم استطلاع آراء المستهلكين في الأسواق الشعبية وعند خروجهم من المحلات التجارية ومحلات السوبرماركت وبجانب محطات النقل وفي المقاهي والمطاعم. يتكون الاستبيان الموجه للمستهلك من ستة أجزاء: المعرفة العامة بمفهوم المخاطر الصحية للمنتجات الغذائية، تقييم مخاوف المستهلكين فيما يتعلق بالجودة الصحية للمنتجات المختارة، تأثير أماكن الشراء على تصور الجودة الصحية للمنتجات، رأي المستهلك حول وضع العلامات، التبادل داخل الأسرة والإنتاج الذاتي والتي تمثل طريقة عرض لا يأخذها السوق بعين الاعتبار، خصائص الشخص الذي شمله الاستطلاع. تم استطلاع رأي ل76 مستهلك أعمارهم أكثر من 18 سنة باختلاف مستوياتهم الدراسية

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

51% نساء و49% رجال، كان معظم المستهلكين من ذوي المستوى الدراسي العالي لأن الاستطلاع تم في العاصمة الإدارية للمغرب والتي تضم مجموعة كبيرة من الموظفين والإطارات في الدولة.

### ثالثا: نتائج الدراسة

1) ديناميكية المناطق الزراعية وتدفق توزيع الغذاء على المستويين المحلي والوطني: نلاحظ أن الزحف العمراني في العقود الأخيرة كان له تأثير كبير على حالة المناطق الزراعية حول المدن الكبيرة. تميل المساحات المخصصة لإنتاج الخضار المتواجدة في ضواحي الرباط والتي كانت وظيفتها تزويد السكان الحضر بالمنتجات الطازجة إلى الاختفاء بسبب تقدم الزحف العمراني. يعتمد توريد المناطق الحضرية في الرباط بالمنتجات الغذائية على مناطق إنتاج بعيدة وأكثر تخصصا، وتم تجهيز المناطق المرورية بفضل الاستثمارات العامة. محدودية حصة المنتجات المحلية في أسواق البيع بالجملة كالحضروات الموسمية والنعناع والبقدونس والسلطة الخضراء. تتبع المنتجات للوصول إلى المستهلك النهائي قناة توزيع تمر عبر سوق الجملة أو بواسطة قنوات أخرى موازية فنظام التوزيع في الرباط غير رسمي يتميز بصعوبة التحكم فيه، بسبب تعدد نقاط بيع الخضار والفواكه في فضاء المدينة ومحيطها مما يؤدي إلى الضغط على المنتجين من حيث العرض والسعر<sup>1</sup>.

2) الممارسات التطبيقية لأنظمة توزيع الغذاء في الرباط: إن بعد المسافة بين مواقع الإنتاج ومدينة الرباط يقود إلى التساؤل عن كيفية تأثير هذه المسافة المتزايدة على تنظيم نظام توزيع الغذاء داخل وخارج المدينة، وشروط ممارسات التوزيع التي ينفذها الأعدوان الفاعلين لإدارة هذه المسافة.

مهما كانت قنوات التوزيع تقليدية أو حديثة فإن أماكن إنتاج الطماطم والنعناع والدجاج متطابقة فلا يوجد تقسيم واضح لمناطق الإنتاج وفقا لقنوات التوزيع. يعتبر سوق الجملة قناة عبور ضرورية في هيكل نظام توزيع الأغذية التقليدي، فالإلتزام بمرور الفواكه والخضار الطازجة من خلال سوق الجملة في المناطق الحضرية يساهم في هيكلية أنظمة التوزيع في المدن. توجد ثلاث أسواق جملة في الرباط والتي تلعب دور مهما في السوق الاستهلاكية كما توجد سوق جملة غير رسمية في بوقندل والعديد من الأسواق الأسبوعية التي تباع

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. ص26.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

بالجملة بشكل غير رسمي ضمن دائرة جغرافية نصف قطرها من 20 إلى 100 كم من الرباط. ونظرا لمكانة الأسواق غير الرسمية في توزيع الغذاء في الرباط سعت الدراسة إلى فهم التحديات والفرص التي تقدمها للأمن الغذائي في المناطق الحضرية وكذلك الوظائف التي تتيحها وتوزيع القيمة المضافة. أظهرت النتائج أن نظام توزيع الأغذية التقليدي وقطاع الغذاء الحضري غير الرسمي يتميزان بالديناميكية والمرونة. هناك علاقة ارتباط بين الفقر في المناطق المحيطة بالرباط ومستوى الأمن الغذائي ونظام توزيع الأغذية غير الرسمي الذي يمثل مصدر إمداد لهؤلاء الفقراء، كما أن نظام توزيع الأغذية غير الرسمي يضم وكلاء أسواق الجملة الذين غالبا ما يستفيدون من عدم تناسق المعلومات بين المنتجين والمستهلكين للحصول على هوامش كبيرة والمضاربة على المنتجات في مواسم معينة، كما يفسر وجود عدد كبير من الوسطاء الفروق الكبيرة في الأسعار بين المنتجين والمستهلكين ومع ذلك فإن مراقبة الأسعار والهوامش عبر سلسلة التوزيع أمر نادر نسبيا لا سيما أن التكاليف تتقلب بشكل كبير من موسم لآخر ومن مكان لآخر. استنادا على البيانات الكمية للدراسة يبلغ الهامش الإجمالي لتجار الجملة للطماطم نسبة 15-20 % ، بالنسبة لتجار التجزئة يتراجع الهامش بسرعة عبر سلسلة بائعي التجزئة وأثناء التقلبات الكبيرة في الأسعار قد يتوقف الأعوان الأكثر هشاشة عن بيع المنتج المعني بالارتفاع واستبداله بأخر أقل تكلفة وأكثر فائدة. وعليه يعتمد وجود واستدامة سلسلة توزيع الخضار والفواكه الطازجة بشكل كبير على مستويات السيولة لدى الأعوان ومستويات الأسعار. كما نلاحظ أن مستوى طلب المستهلك مرن جدا فيما يتعلق بأسعار المنتجات الطازجة ومستوى الدخل<sup>1</sup>.

**3) إدارة الجودة الصحية لتوزيع المنتجات الزراعية الطازجة في الرباط:** تم التركيز في الدراسة على البعد الصحي للأغذية الموجهة للمدن، بالنسبة للمنتجات المعدة للتصدير فإن الرقابة الصحية منظمة وفعالة أما بالنسبة للمنتجات المخصصة للسوق المحلي فإن الرقابة الصحية أقل فعالية بكثير لذلك تطورت اللوائح الصحية في المغرب بشكل خاص في السنوات الأخيرة لاسيما بهدف التنسيق مع اللوائح الأوروبية وتم إنشاء المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA) عام 2009 فهو مسؤول عن منح التراخيص الصحية للشركات وعن وضع العلامات على منتجاتها الغذائية، وبحسب المقابلات التي تم

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق. 51.50.

## الفصل الثالث: النظام الغذائي الحضري وسياسة توزيع الأغذية في المدن

---

اجراؤها مع المؤسسات المعنية فإن القوانين الصحية لا تزال صعبة التطبيق فمثلا يصعب مراقبة المنتجات الطازجة ذات الكمية الكبيرة، وجود مزارع عديدة وغالبا ما تكون غير مسجلة كما يتم توزيع الكثير من المنتجات عبر أسواق غير رسمية، وعليه يبقى دور ONSSA بموارده المحدودة غير كاف في ضوء المهمة المنوطة به. كما أظهرت نتائج المسح مع المستهلكين أنهم قلقون للغاية بشأن الجودة الصحية لبعض المنتجات، حيث يدرك المستهلكون في الرباط بوجود مشاكل صحية في العديد من المنتجات الغذائية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.ص53.

### خلاصة:

النظم الغذائية الحضرية هي مجموعة الأنشطة التي تسمح بتزويد سكان المدن بالغذاء من الإنتاج إلى غاية الاستهلاك مروراً بالتوزيع، يؤمن النظام الغذائي الحضري الفعال درجة عالية من الأمن الغذائي لسكان المدن من الناحيتين الكمية والتنوع مع المساهمة في التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة، وبما أن معظم الأغذية المستهلكة يتم شراؤها في المدن فإن إمكانية الوصول ( القدرة الشرائية للأسر، أسعار الأغذية) تبقى مؤشراً مهماً للأمن الغذائي.

تتعلق إشكالية الأمن الغذائي الحضري بالعلاقات الموجودة بين ارتفاع الطلب الحضري على الغذاء وفعالية وديناميكية نظام SADA في المدن، ضمن سياق يتميز بارتفاع معدل التحضر أو الزيادة السكانية ومساحة المدينة، في ظل بيئة اجتماعية واقتصادية متطورة. تسمح مقارنة الشعبة (القطاع) والنظام (المنهج) بتحليل هذه الإشكالية بمساعدة معايير ترسيم الحدود وفق رؤية أو وجهة نظر متعددة التخصصات للمشاكل.

العناصر الأساسية الضرورية المساعدة على فهم نظام توريد وتوزيع الغذاء في المدن هي: الاستهلاك، البيع، التحويل، الإنتاج وهي تشمل عدد كبير من القطاعات الجزئية التي تشكل هذه الشعب. يقوم بتسيير الوظائف المتعلقة بهذه الشعب أعوان من القطاع الخاص أو العمومي كما يديرون قنوات توزيع التي تسمح بتزويد المدن من خلال بيع السلع الغذائية.

تشهد أنظمة توزيع الأغذية تحولات عميقة في ظل التأثيرات المشتركة لخمسة عوامل هي نمو المدن، ظهور طبقة وسطى، تنوع مصادر التوريد، تنوع أشكال التوريد، وإشراك السلطات المحلية.

### تمهيد

إن ظاهرة التحضر التي شهدتها الجزائر لم تكن وليد الفترة الاستعمارية أو بعدها فقط، فعلى غرار مدن العالم هي ظاهرة امتدت في التاريخ مع ظهور المدن قبل حوالي 6000 سنة قبل الميلاد، إلا أن القرنين الماضيين قد شهدا تحضرا لم يسبق له مثيل، تمثل في تزايد حجم المناطق الحضرية و كثافتها السكانية و في تغير الأساس الوظيفي و الاقتصادي و تعقده، و تغير نمط الحياة لدى السكان و تغير السلوك الاستهلاكي. و يقترن التحضر المتسارع بزيادة الطلب على السكن و البنى التحتية و استمرار مشاكل التسيير الحضري إضافة إلى تحد تأمين الغذاء لسكان المدن الجزائرية.

ففي الجزائر، و كما هو الحال في دول أخرى من العالم يتم تناول القضايا الزراعية و الغذائية كوظيفة سيادية للدولة. فهي مسألة دولة لأن حل مثل هذه القضايا حاسم جدا لضمان الاستقرار الاجتماعي و السياسي للبلد و كذا لضمان الاستدامة. فهدف تحقيق الأمن الغذائي موجود في جميع الوثائق الاستراتيجية التأسيسية للسياسات الزراعية التي تتبناها الدولة.

من خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى ظاهرة التحضر في الجزائر و مدى تأثيرها على الأمن الغذائي للسكان الحضري، و ما هي المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي الحضري و كذا مدى تأثير أسواق السلع الغذائية الوطنية و الدولية على الأمن الغذائي في الجزائر، و ذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: التوسع الحضري و النمو الديمغرافي في الجزائر**

**المبحث الثاني: المحاور الأساسية للأمن الغذائي الحضري في الجزائر**

**المبحث الثالث: انعكاس سياسة توزيع السلع الغذائية على الأمن الغذائي الحضري في الجزائر**

### المبحث الأول: التوسع الحضري والنمو الديمغرافي في الجزائر

التحضر ظاهرة عالمية تطورت مع مراحل تطور المدن، و إن كانت أشد و أبرز وضوحا في البلدان النامية لا سيما في الجزائر، حيث لازمت بدايتها حركة فعلية لجميع المجتمعات البشرية (انفجار سكاني هائل، هجرة سكانية كبيرة)، فهي ظاهرة لازالت لحد الآن تفرز العديد من المشاكل المختلفة التي تمس جوانب الحياة المختلفة و تنظيم المدن.

### المطلب الأول: التحضر و النمو الحضري في الجزائر

شهد أول عقدين من الجزائر المستقلة نموا سكانية قويا رافقه نزوح ريفي و تدفقات كبيرة للهجرة التي أدت إلى زيادة كبيرة في حجم السكان الحضري و كثافة النظام الحضري في الجزائر.

### أولا: مفهوم التحضر و النمو الحضري

يمكن تعريف النمو الحضري على أنه سيرورة من النمو الديمغرافي المتزايد (نمو السكان الحضري) و/أو نمو الحيز المكاني للوحدات الحضرية، يرتبط النمو الحضري أيضا بمظاهر اقتصادية أين يغلب الطابع الخدماتي على الوظائف. و بالرغم من اختلاف العلماء حول تعريف دقيق للنمو الحضري إلا أنهم يتفقون حول خصائص هذه الظاهرة (الزيادة الطبيعية للسكان، الهجرة.....)، قبل التفصيل في النمو الحضري يجب أولا تعريف مؤشرات قياس التحضر، فظاهرة التحضر تضبط من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية و هي:<sup>1</sup>

- عدد السكان الحضري («  $P_u$  »  $L'$ effectif de la population urbaine): هو العدد الكلي للأشخاص الذين يعيشون في المدن أو التجمعات الحضرية في بلد ما.

- معدل التحضر أو درجة التحضر: ( $d'$ urbanisation ou degré) : هو نسبة السكان الحضري بالنسبة للعدد الإجمالي للسكان و يحسب كما يلي:

يلي:

<sup>1</sup> : Armature urbaine.2008. Collections Statistiques N° 163.Série S. Office National des Statistiques. Alger. Septembre 2011.p 81.

$$\mu = \frac{P_u}{P_t} \times 100$$

حيث أن:  $P_t$  هو الحجم الكلي للسكان و  $P_u$  عدد السكان الحضري.

- نسبة السكان الحضري إلى سكان الريف (Ratio de la population urbaine à la population rurale).

$$\rho = \frac{P_u}{P_r}$$

حيث أن:  $P_r$  هو عدد سكان الريف.

يجب التنويه إلى أن التحضر ليس مرادف للنمو الحضري، فالتحضر يعرف على أنه الزيادة (الارتفاع) في معدل التحضر في حين أن النمو الحضري هو الزيادة في عدد السكان الحضري  $P_u$ . تطبيقيا هناك علاقة طردية بين التحضر و النمو الحضري لكن على أرض الواقع يمكن أن يكون هناك نمو حضري بدون تحضر ( إذا تزايد عدد سكان الريف بوتيرة أسرع من تزايد عدد السكان الحضري)، و يوجد تحضر بدون نمو حضري ( إذا تناقص عدد السكان الحضري بوتيرة أقل سرعة من تناقص عدد سكان الريف).

كما أن هناك مفاهيم مختلفة لما هو وسط حضري و وسط ريفي باختلاف الدول، فمن الناحية النظرية الوسط الحضري هو عكس الوسط الريفي و هذا يطرح صعوبة في تحديد معايير منهجية للفصل بينهما، فتنوع التعاريف الرسمية و الإحصائية للسكان الحضري حسب الدول يعكس هذه الصعوبة.

فعلى المستوى الدولي هناك اختلافات في الخصائص التي تميز المناطق الحضرية عن المناطق الريفية، و عليه لا يوجد تعريف موحد يطبق في جميع الدول أو في منطقة من العالم. كما لا توجد تعليمات دولية أو إقليمية فيما يخص الوسط الحضري و الريفي، فكل دولة لها تعريف خاص بها يتماشى وفق احتياجاتها.

هناك معيار تقليدي للتمييز بين المناطق الحضرية و الريفية في دولة ما و هو يقوم على فرضية مفادها مهما يكن تعريف المناطق الحضرية فإن هذه الأخيرة تقوم على أساس نمط حياة و مستوى معيشي يختلف عن ذلك الموجود في المناطق الريفية.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

في البلدان النامية يبقى المعيار التقليدي مهما في التمييز بين المناطق الحضرية و الريفية، كما نتج عن التحضر السريع في هذه الدول احتياج كبير للمعلومات المتعلقة باختلاف حجم المناطق الحضرية. يجب مرة أخرى معرفة أن الاعتماد على معيار حجم السكان فقط للتمييز بين المناطق الريفية و الحضرية يبقى غير كاف للتصنيف خاصة في الدول الصناعية.<sup>1</sup>

طورت بعض الدول تصنيفا لا يعتمد على حجم السكان و إنما يعتمد على "البنية الاجتماعية و الاقتصادية للسكان" فقط. بينما حاولت دول أخرى التعبير عن درجات التحضر من خلال استخدام مؤشرات الكثافة السكانية،... الخ؛ مع ذلك لا يمكن أن تكون الكثافة السكانية معيارا كافيا في الكثير من الدول، خاصة أين توجد مناطق كبيرة لا تزال تتميز بأسلوب حياة ريفي بحت. وجدت هذه البلدان أنه من الضروري استعمال معايير إضافية لتطوير تصنيفات تكون أكثر تميزا من التفريق البسيط بين المناطق الحضرية و الريفية، من بين المعايير الإضافية التي يتم استخدامها نجد:

- الرتبة الإدارية للمنطقة.

- النسبة المئوية للسكان العاملين في قطاع الزراعة.

- التوفر العام للكهرباء و/أو المياه الصالحة للشرب.

- سهولة الحصول على الرعاية الصحية.

- المدارس و المرافق الترفيهية.

بشكل عام يوجد نوعان رئيسيان من المعايير المستخدمة في تعريف الوحدات الحضرية الأولى كمية قابلة للقياس و الثانية نوعية (حتى ذاتية)، كما ينقسم هذين المعيارين بدورها إلى عدة معايير يمكن استخدامها منفردة أو مجتمعة.

حددت العديد من الدول الحد الأدنى لعدد السكان من أجل تحديد المنطقة الحضرية، لكن الحد الأدنى المطلوب لتكون منطقة ما حضرية يتراوح من بضع مئات من السكان إلى 20.000 نسمة. حيث أن اختيار عتبة محددة يكون نتيجة خصوصية نظام السكان ففي منطقة تضم ألف نسمة في فرنسا أو السويد نجد أنه بلا شك يقدمون نفس المستوى من الخدمات مقارنة بتجمع سكاني مكتظ في مصر أو الهند أو

<sup>1</sup>: نفس المرجع. ص 29.

الصين.

في بعض الدول الأخرى يتم تصنيف المناطق إلى حضرية على أساس وظيفتها الإدارية (المحافظة، العاصمة) كما هو الحال في العديد من الدول الإفريقية، أو على أساس وضعها التشريعي الخاص كما هو الحال في ألمانيا و المجر و رومانيا.<sup>1</sup>

يتم أيضا استخدام معايير معينة تستند إلى أنشطة السكان، عادة ما يتم تصميمها لتمييز المناطق التي توجد فيها نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الزراعي، بالنسبة للعبثات و إجراءات الاختيار تختلف من بلد لآخر. في حين أن بعض البلدان تفرق كميا و نوعيا بين المناطق الحضرية و الريفية من خلال الشغل، الخدمات و الوظائف التي تقدمها، حيث تختلف عملية اختيار معيار من آخر حسب مستوى التطور وطبيعة النظام السياسي، كما يستند أيضا على امتلاك معدات محددة.

كما تقوم معايير أخرى على أساس نمط الحياة أي طريقة العيش التي تميز المناطق الحضرية عن الريفية، فمثلا تصنف منطقة على أنها حضرية إذا كانت ذات كثافة عليا على مستوى المباني كما هو الحال في فنزويلا.

أخيرا تجدر الإشارة إلى أن المعايير المختلفة المذكورة آنفا هي على سبيل المثال لا الحصر فبعض الدول تستخدم مزيج من المعايير، نذكر أمثلة لبعض الدول منها:<sup>2</sup>

- **الهند:** يقال عن منطقة أنها حضرية في الهند إذا استوفت أربعة شروط و هي
  - يبلغ عدد سكانها 5000 شخص على الأقل.
  - كثافة سكانية تزيد عن 1000 نسمة لكل ميل مربع (386 نسمة/كم<sup>2</sup>).
  - وضوح الخصائص الحضرية.
  - أكثر من ثلاثة أرباع ( $\frac{3}{4}$ ) العمال يعملون خارج قطاع الزراعة.
- **ألبانيا:** يطلق اسم المدينة و المركز الصناعي على المنطقة التي تضم أكثر من 400 ساكن.

<sup>1</sup>: نفس المرجع. ص30.

<sup>2</sup> Armature urbaine.2008. Collections Statistiques N° 163.Série S. Office National des Statistiques. Alger. Septembre 2011.p 30

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

- الشيلي: تكون المنطقة حضرية بوجود بعض الخدمات العمومية و وجود البلدية.
- كندا: عدد سكان لا يقل عن 1000 شخص و كثافة سكانية على الأقل 400 نسمة في كم<sup>2</sup>.
- الولايات المتحدة: تعتمد الولايات المتحدة على المعايير الكمية فقط تعتبر المنطقة حضرية إذا زاد عدد سكانها عن 2500 شخص، إضافة إلى سكان الضواحي المحيطة بالمدن التي يزيد عدد سكانها عن 50.000 شخص.
- فرنسا: تعتبر البلدية حضرية إذا كانت عاصمتها(مركزها) يضم ما لا يقل عن 2000 شخص. أما البلديات التي تضم عدد سكان أقل من هذه العتبة فهي تعتبر ريفية.
- ألمانيا: يطلق على التجمع أنه حضري إذا زاد عدد سكانه عن 2000 شخص.

### ثانيا: معايير تصنيف المناطق الحضرية المعتمدة في الجزائر

هناك نوعين من معايير التصنيف للتجمعات الحضرية في الجزائر المعيار القانوني و المعيار الاحصائي.

1) المعيار القانوني: هناك نصين يحددان التصنيف هما القانون رقم 20-2001 في 01/12/12 يرتبط بالتخطيط و التطوير المستدام للمنطقة. و القانون رقم 06-2006 في 06/02/20 المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة.

### الجدول رقم(1.4): المصطلحات المستخدمة في القانون 20-2001.

التصنيف	التعريف
منطقة في إطار برنامج التطوير و التنمية	إقليم يتكون من ولايات مجاورة لها خصائص فيزيائية و مظاهر تنمية متماثلة أو متكاملة.
مدينة (Métropole)	تجمع حضري يبلغ عدد سكانه أكثر من 300.000 نسمة و التي تهدف إلى تطوير وظائف دولية إلى جانب الوظائف الإقليمية و الوطنية.
العاصمة (Aire métropolitaine)	تضم الأراضي المأخوذة بعين الاعتبار من أجل التحكم في تنظيم و تطوير المدينة.
مدينة كبيرة (Grande ville)	تجمع حضري يبلغ عدد سكانه أقل من 100.000 نسمة
مدينة جديدة (Ville nouvelle)	تجمع حضري مبرمج بالكامل على موقع فارغ أو انطلاقا من مجموع مراكز للسكان الموجودة.
منطقة حساسة (Zone sensible)	مساحة هشة بيئيا حيث لا يمكن تنفيذ أعمال التنمية دون مراعاة خصوصيتها.

Source: Armature urbaine.2008. Collections Statistiques N° 163.Série S. Office National des Statistiques. Alger. Septembre 2011.p 32.

تحدد المناطق المكونة من الحد الأدنى 5.000، 20.000 و 50.000 نسمة على التوالي التجمعات

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

الحضرية، المدن الصغيرة و المدن المتوسطة، أكثر من 100.000 نسمة مدينة كبيرة.

### الجدول رقم(2.4): المصطلحات المستخدمة في القانون 06-2006.

التصنيف	التعريف
المدينة(Ville)	تجمع حضري بحجم سكاني أكثر من 100.000 نسمة، و تتوفر على وظائف إدارية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية.
مدينة متوسطة(Ville moyenne)	تجمع حضري يتراوح عدد سكانه بين 50.000 و 100.000 نسمة
مدينة صغيرة(Petite ville)	تجمع حضري يتراوح عدد سكانه بين 20.000 و 50.000 نسمة
تجمع حضري(Agglomération urbaine)	مساحة حضرية تضم تجمع سكاني حجمه لا يقل عن 5.000 نسمة.
الحي(Cartier)	جزء من المدينة يحدد على أساس مزيج من البيانات المتعلقة بحالة النسيج العمراني هيكله، مكوناته و عدد السكان المقيمين فيه.

Source: Armature urbaine.2008. Collections Statistiques N° 163.Série S. Office National des Statistiques. Alger. Septembre 2011.p 32.

و الجدول التالي يلخص هذه التعريفات بناء على القانونين:

### الجدول رقم(3.4): تعريف التصنيفات حسب القانونين 20-2001 و 06-2006

القانون	التصنيف	التعريف
2001-20	ميتروبول (Métropole)	تجمع حضري يبلغ عدد سكانه أكثر من 300.000 نسمة والتي تحدف إلى تطوير وظائف دولية إلى جانب الوظائف الإقليمية والوطنية.
	مدينة كبيرة(Grande ville)	تجمع حضري يبلغ عدد سكانه أكثر من 100.000 نسمة
2006-06	مدينة متوسطة(Ville moyenne)	تجمع حضري يتراوح عدد سكانه بين 50.000 و 100.000 نسمة
	مدينة صغيرة(Petite ville)	تجمع حضري يتراوح عدد سكانه بين 20.000 و 50.000 نسمة
	تجمع حضري (Agglomération urbaine)	مساحة حضرية تضم تجمع سكاني حجمه لا يقل عن 5.000 نسمة.

Source: Armature urbaine.2008. Collections Statistiques N° 163.Série S. Office National des Statistiques. Alger. Septembre 2011.p 33.

(2) المعيار الإحصائي: أجرت الجزائر منذ الاستقلال خمسة (5) تعدادات، عند إعداد كل تعداد يتم استخدام معايير للتمييز بين سكان الحضر و الريف، و مع ذلك كانت المعايير المستخدمة دائما خاضعة للنقد و أثارت نقاشا بين مختلف المستخدمين. سيتم وصف معايير التقسيم الطبقي للوحدات الحضرية في الجزائر من خلال التعدادات السابقة للأعوام 1966 و 1977 و 1987 و 1998 و أخيرا 2008. و سنتطرق إلى تعداد 1998 و تعداد 2008 .

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

### الجدول رقم(4.4): معايير تصنيف المناطق الحضرية اعتمادا على تعدادي 1998 و 2008

المعايير المستخدمة في تعداد 2008	المعايير المستخدمة في تعداد 1998
بما أنه لا يوجد مقياس حضرية مقبولة عالميا اعتمد الديوان الوطني للاحصائيات في تعداد 2008 نفس المعايير لعام 1998. الميزة الرئيسية لاستخدام نفس المعايير هي ضمان الاستمرارية التاريخية لتحليل التغيرات في المجموعات السكانية، و مع ذلك لا يقدم هذا المعيار رؤية نهائية لما هو حضري. و مع تطور المجتمع الجزائري برزت وجهات نظر أخرى أكثر ملائمة لبعض المستخدمين.	<ul style="list-style-type: none"> <li>● الحد الأدنى لعدد السكان هو 5000 نسمة.</li> <li>● النشاط الاقتصادي(نسبة الأشخاص العاملين في القطاع الزراعي أقل من 25 %).</li> <li>● شروط إلزامية: الربط بشبكة الماء الصالح للشرب، والكهرباء، و الصرف الصحي.</li> <li>● شروط إضافية: وجود مستشفى أو مستوصف، وجود ثانوية أو متوسطة، وجود مرافق اجتماعية ثقافية، وكذا مرافق رياضية و ترفيهية، و مرافق إدارية(مكتب بريد، محكمة...)</li> <li>● متوسط المعدل السنوي للنمو السكاني بين 1987 و 1998.</li> </ul>
في تعداد 1977 و 1987 و 1998 تم تعريف الوحدة الحضرية على أنها تجمع حضري <sup>1</sup> يشمل أيضا مفهوم الوحدة الحضرية التجمعات بين البلديات <sup>2</sup> . من أجل إعداد الخرائط الجغرافية للتجمعات الحضرية تم وضع معيار لتحديد محيط التجمع الحضري و هو 200 متر، و هو في الواقع خط وهمي يحيط بالمدينة و تقع آخر المباني على بعد 200 متر متجاها للحدود الإدارية.	<ul style="list-style-type: none"> <li>● سمحت هذه التغيرات المختلفة بتصنيف 579 تجمع إلى اربعة(4) طبقات كما يلي: <b>المناطق الحضرية الراقية</b>: يتضمن 24 تجمع يفوق عدد قاطنيه 10.000 و أكثر من 75 % منهم يعملون خارج القطاع الزراعي، تركز عدد كبير من الخدمات العالية الجودة.</li> <li>● <b>المناطق الحضرية</b>: يشمل 121 تجمع و عدد السكان على الأقل 20.000 نسمة و عدد العمال في القطاع الزراعي يتجاوز 2000 ما يمثل على الأقل 75 % من العمال غير زراعيين من إجمالي المشتغلين، على عكس الطبقات الحضرية العليا تتميز بمحدودية الخدمات العالية الجودة.</li> <li>● <b>مناطق الضواحي(المجاورة)</b>: تضم 94 تجمع يتكون من المناطق المجاورة و التي تمثل امتداد للسكان و الأنشطة، و هي تجمعات قريبة من أربع مدن إقليمية كبرى.</li> <li>● <b>المناطق نصف الحضرية</b>: تضم 340 تجمع يبلغ عدد العاملين خارج القطاع الزراعي 1000 عامل الحد الأدنى لعدد السكان هو 5000 نسمة، كما تتكون من مناطق ذات امتداد محلي و تقدم حد أدنى من الخدمات كالصحة و التعليم ليس لسكانها فقط و لكن أيضا لصالح المناطق الريفية المجاورة.</li> </ul>
تعد الجزائر العاصمة من المناطق الحضرية الراقية، على الرغم من استيفاء تعداد 2008 لجميع المعايير المطلوبة إلا أنه في الواقع تختلف المناطق الحضرية في عنابة و وهران و قسنطينة و في الجزائر العاصمة، لذلك تم اعتماد منطقة جديدة في كل من العاصمة، وهران، قسنطينة و عنابة. تسمى <b>الميتروبول<sup>3</sup>(Métropoles urbaines)</b> و تعرف على أنها تجمع حضري يبلغ عدد سكانه أكثر من 300.000 نسمة و التي تهدف إلى تطوير وظائف دولية إلى جانب الوظائف الإقليمية و الوطنية. و عليه يعرف <b>السكان الحضر</b> على أنهم أولئك الذين يعيشون في المنطقة الحضرية المحددة جغرافيا من خلال محيط التجمع و لا يؤخذ بعين الاعتبار عدد السكان المتناثر و لا الحدود الإدارية.	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تعداد 1998 و 2008 للديوان الوطني للإحصاء.

### المطلب الثاني: تطور عدد التجمعات الحضرية و حجم السكان الحضر في الجزائر

<sup>1</sup>: التجمع الحضري: هو مجموعة من المباني عددها أقل أو يساوي 100 بحيث لا تكون منفصلة و لا تبعد عن بعضها بأكثر من 200 متر.

<sup>2</sup>: التجمعات بين البلديات: هي التجمعات التي تمتد على عدة بلديات .

<sup>3</sup>: و هو التعريف المعتمد في القانون 20-2001 بتاريخ 2001/12/12 المتعلق بالتنمية و التنمية المستدامة للإقليم.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

شهدت الجزائر تطورا مهما في عدد التجمعات الحضرية و تضاعف عدد السكان الحضري خاصة غداة الاستقلال نتيجة عوامل مادية و معنوية شجعت الكثير من الجزائريين للهجرة نحو المدن.

### أولا: تطور عدد التجمعات الحضرية في الجزائر

إن التحضر الذي شهدته الجزائر خصوصا بعد الاستقلال يرجع إلى عدة عوامل، قد تكون أهمها الهجرة الريفية نحو المدن و الزيادة الطبيعية للسكان و التي خلقت كثافة سكانية كبيرة داخل التجمعات الحضرية. إضافة إلى ذلك فإن التجمعات الريفية التي قد تعرف تحولات اقتصادية فيما يخص توفر الهياكل القاعدية و المساكن و الشغل و الترفيه. يتم إعادة تصنيفها إلى تجمعات حضرية، حيث مست هذه الظاهرة 162 تجمع ما بين 1987 و 1998 بـ 1.409.712 ساكن و 257 تجمع في الإحصاء الأخير بـ 1.876.420 ساكن، لتصبح تتألف من 751 سنة 2008 (تجمع حضري ما بين البلديات AUIC).<sup>1</sup>

### الجدول رقم(5.4): تطور عدد التجمعات الحضرية حسب الحجم ما بين 1977-2008

تزايد عدد التجمعات الحضرية			عدد التجمعات في الإحصاء العام للسكان				حجم التجمعات الحضرية
			2008	1998	1987	1977	
2008-1998	1998-1987	1987-1977					
3	49-	17	3	0	49	32	أقل من 5.000
85	13	138	283	198	185	47	5.000 إلى 10.000
37	109	22	238	201	92	70	10.000 إلى 20.000
28	35	41	142	114	79	38	20.000 إلى 50.000
13	8	10	47	34	26	16	50.000 إلى 100.000
6	16	8	38	32	16	8	أكبر من 100.000
<b>172</b>	<b>132</b>	<b>236</b>	<b>751</b>	<b>579</b>	<b>447</b>	<b>211</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ons، 2011.

فعدد التجمعات الحضرية ذات حجم بين 5.000 و 10.000 ساكن تضاعف 6 مرات بين 1977 و 2008 ، حيث كان 47 سنة 1977 ليصل إلى 283 سنة 2008. بينما تضاعف عدد التجمعات الحضرية ذات حجم بين 10.000 و 20.000 بـ 3.4 مرات في نفس الفترة، حيث كان 70 سنة 1977 ليصل إلى

<sup>1</sup>: Armature Urbaine RGPH 2008 : Office Nationale des Statistiques, Alger, collection statistique n° 163/2011, P120.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

238 سنة 2008. أما المدن الصغيرة بين 20.000 و 50.000 فقد تضاعف عددها ب 3.7 في مدة 31 سنة. و على عكس ذلك فقد تزايد عدد المدن المتوسطة بين 50.000 و 100.000 بوتيرة أقل من المدن الصغيرة. بينما تضاعف عدد التجمعات الحضرية ذات حجم أكبر من 100.000 ساكن بشكل كبير، حيث تضاعف كل عشر سنوات من 1977 إلى 1998 ، و ازداد بستة تجمعات في العشرية الأخيرة.

### الجدول رقم (6.4): توزيع الوحدات الحضرية حسب التصنيف و الحجم لسنة 2008.

المجموع	التصنيف					حجم التجمع الحضري
	نصف حضرية	مجاورة للمدن	حضرية	حضرية راقية	ميتربول	
3	0	3	0	0	0	أقل من 5.000
283	258	25	0	0	0	5.000 إلى 10.000
238	211	27	0	0	0	10.000 إلى 20.000
142	2	26	114	0	0	20.000 إلى 50.000
47	0	8	37	2	0	50.000 إلى 100.000
33	0	1	2	30	0	100.000 إلى 300.000
5	0	0	0	1	4	أكثر من 300.000
751	471	90	153	33	4	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ons، 2011.

التجمعات الحضرية الميتربولية في الجزائر تتميز بتركيز الخدمات من النوع العالي ذات البعد الجهوي، الوطني و العالمي، لا توجد بالجزائر إلا 4 أربعة ميتربول و هي: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة. بينما تمثل التجمعات الحضرية الراقية 33 تجمع، ثلاثون منها تمثل مركز الولاية و ثلاثة فقط هي مراكز دوائر(مدينة تقرت ولاية ورقلة، عين البيضاء ولاية أم البواقي، العلمة ولاية سطيف)<sup>1</sup>.

هذا التصنيف يحتوي على ثلاثين تجمع ذو حجم بين 100.000 و 300.000 ساكن، تجمع واحد فوق 300.000 ساكن( البلدة) و تجمعين بين 5.000 و 10.000 (أدرار و ام البواقي).

التجمعات الحضرية تضم 153 تجمعاً ذو حجم أكبر من 20.000 ساكن، و هي تتميز بتمركز قليل من الخدمات الراقية و بتواجد أكثر للنشاطات الفلاحية. في هذا التصنيف توجد مدينتين بحجم أكبر من 100.000 ساكن(غليزان و بوسعادة)، و 37 مدينة بحجم بين 50.000 و 100.000 ساكن. التجمعات

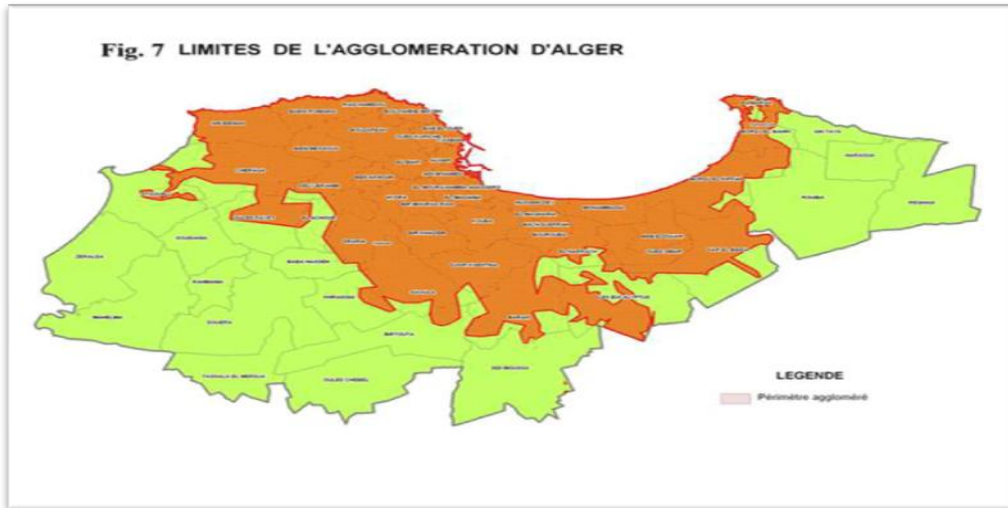
<sup>1</sup> Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , P 62.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

الحضرية تمثل 10 مراكز ولايات و 125 مركز دائرة و 17 مركز بلدية، و تجمع واحد فقط ثانوي(المدينة الجديدة علي منجلي)<sup>1</sup> .

التجمعات الحضرية المجاورة للمدن، تمثل أساسا المناطق السكنية المجاورة للميتروبول الأربع، و هي تجمعات قريبة جدا منهم، 23 تمثل مراكز دائرة. أما التجمعات النصف حضرية و التي تمثل 471 تجمع تتميز بتقديم خدمات صغيرة كالتعليم و الصحة و ذات بعد محلي، و هي تجمعات ذات حجم أقل من 20.000 ساكن باستثناء تجمعين فقط هما مجدل بولاية المسيلة و رأس العيون بولاية باتنة<sup>2</sup>. و في ما يلي خرائط جغرافية لبعض التجمعات الحضرية في بعض الولايات من الجزائر :<sup>3</sup>

الخريطة رقم(1.4): الحدود الجغرافية للتجمع الحضري في الجزائر العاصمة.



Source :Armature urbaine.2008. Collections Statistiques N° 163.Série S. Office National des Statistiques. Alger. Septembre 2011.p44

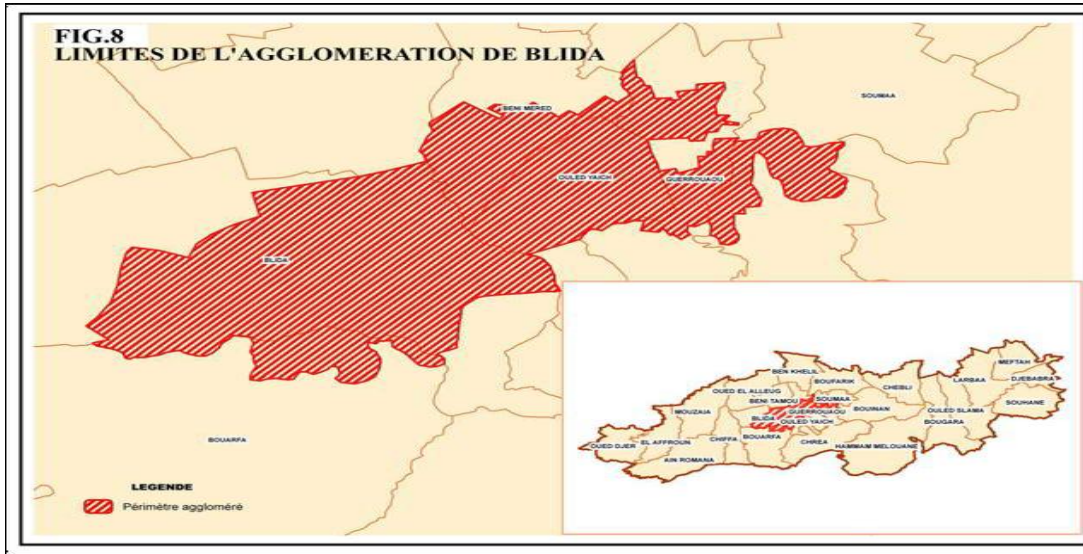
<sup>1</sup>: نفس المرجع، ص 63.

<sup>2</sup>: نفس المرجع، ص 63.

<sup>3</sup>: نفس المرجع، ص 44.

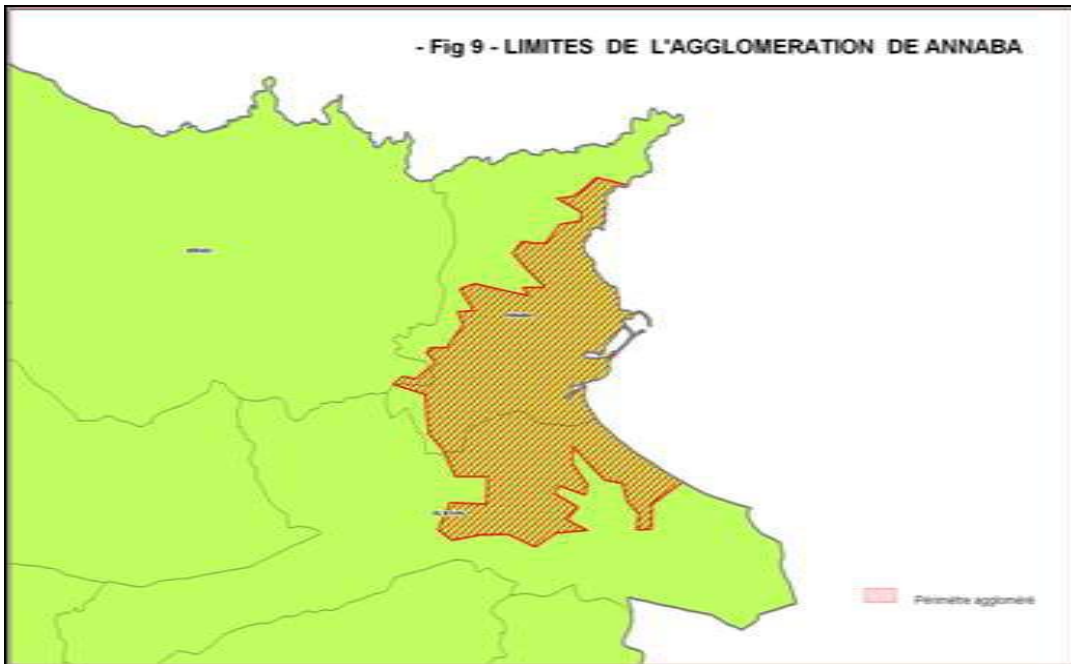
## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

الخريطة رقم(2.4): الحدود الجغرافية للتجمع الحضري في البلدية



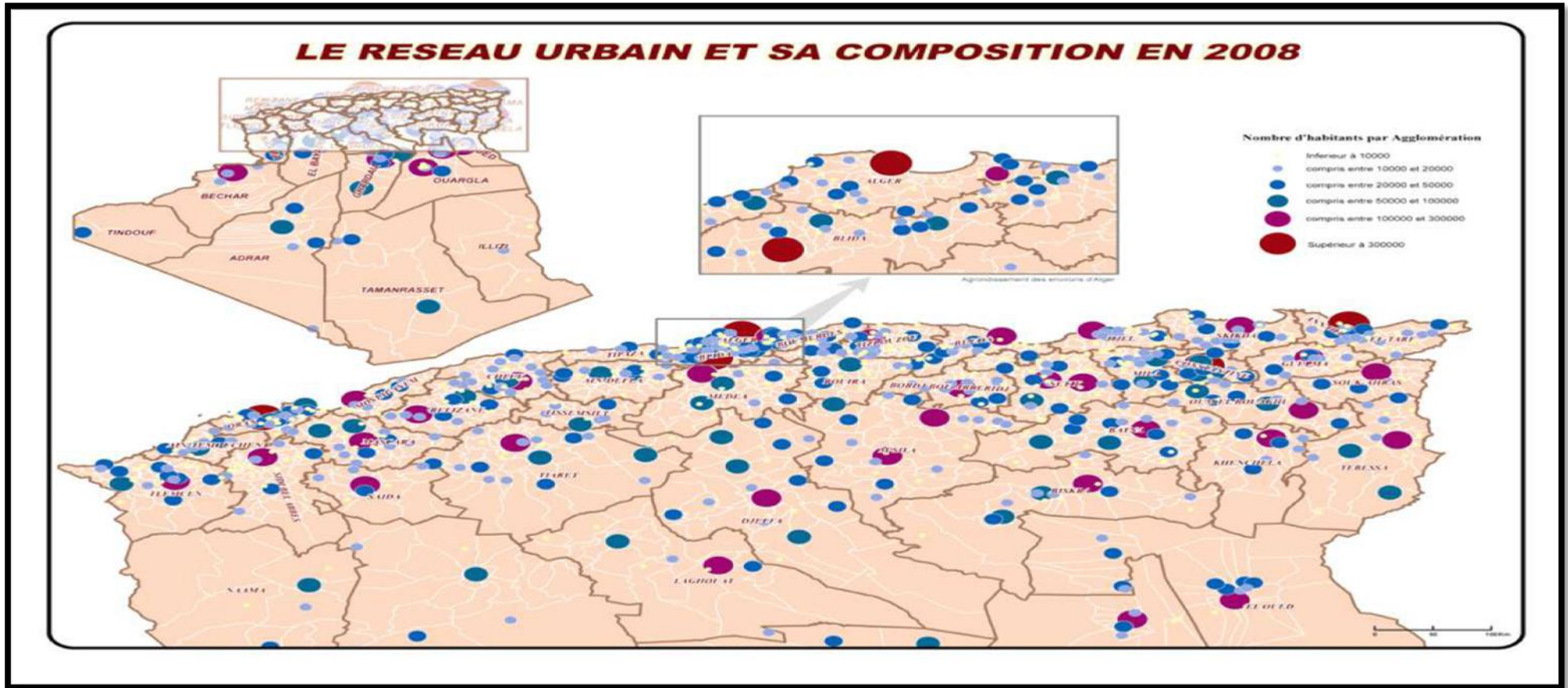
Source :Armature urbaine.2008. Collections Statistiques N° 163.Série S. Office National des Statistiques. Alger. Septembre 2011. p45.

الخريطة رقم(3.4): الحدود الجغرافية للتجمع الحضري في عنابة



Source :Armature urbaine.2008. Collections Statistiques N° 163.Série S. Office National des Statistiques. Alger. Septembre 2011.p46

الخريطة رقم (4.4): مكونات الشبكة الحضرية في الجزائر لسنة 2008



Source :Armature urbaine.2008. Collections Statistiques N° 163.Série S. Office National des Statistiques. Alger. Septembre 2011.p67

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

### ثانيا: تطور حجم السكان الحضري في الجزائر

حسب التقديرات المقدمة من طرف المصالح الإحصائية الاستعمارية، انتقلت نسبة التحضر من 13.9 % سنة 1886 إلى 21.99 % سنة 1936 لتصل إلى 25.05 % سنة 1954<sup>1</sup>. تضاعف عدد السكان الحضري أربع مرات في مدة 68 سنة لينتقل خلال هذه الفترة من 523.000 إلى 2.158.000 ساكن. خلال مدة 54 سنة أي في الفترة الفاصلة بين 1954 و 2008 تضاعف عدد السكان الحضري ما يقارب 10.4 ليصل إلى 22.471.000 وأصبح يمثل ثلثي سكان الجزائر.

(1) مراحل تطور حجم السكان الحضري في الجزائر: تمت الزيادة الكبيرة للسكان الحضري في الجزائر على عدة فترات، تظهر في الجدول ادناه.

### الجدول رقم (7.4): تطور سكان الحضري و الريفيين في الجزائر بين 1886-2008

نسبة السكان الحضري %	زيادة السكان الحضري بالآلاف	السكان بالآلاف			السنة
		المجموع	الريفيين	الحضري	
13.95	--	3752	3229	523	1886
16.59	260	474	3938	783	1906
20.21	317	5444	4344	1100	1926
21.14	148	5902	4654	1248	1931
21.99	184	6510	5078	1432	1936
23.61	406	7787	5649	1838	1948
25.05	320	8615	6457	2158	1954
31.43	1620	12022	8244	3778	1966
39.45	2909	16948	10261	6687	1977
49.54	4733	23051	11631	11420	1987
58.27	5544	29113	12149	16964	1998
65.94	5507	34080	11609	22471	2008

(2) المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

أ) الفترة 1954-1962 : كانت مرحلة الثورة التحريرية، حيث سعت الإدارة الاستعمارية إلى اعتماد سياسة التجميع و خلق المناطق المحرمة في الجبال ، مما دفع بأغلبية السكان إلى هجران الأرياف و الجبال.

<sup>1</sup>: نفس المرجع، ص120.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

ب) الفترة 1962-1966 : تميزت بالانتقال الهائل من الأرياف إلى المدن المهجورة من طرف الأوروبيين. ولقد تضاعف عدد السكان الحضري خمس مرات ما بين 1954-1966 لينتقل من 320.000 إلى 1.620.000 ساكن.

ج) الفترة 1966-1977 : تركزت السياسة التنموية المعتمدة من طرف الدولة حول التصنيع و الثورة الزراعية التي كانت تهدف وقف النزيف الديموغرافي الذي كان يعانيه الريف. حيث انتقل عدد السكان الحضري من 3.8 مليون ساكن سنة 1966 إلى 6.7 مليون سنة 1977 أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 77% و معدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.3%.

ح) الفترة 1977-1987 : تتابع زيادة سكان الحضري بشكل أقل من العشرية التي سبقتها أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 71% و معدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.5%.

خ) الفترة 1987-1998: فقد عرف معدل الزيادة السنوية انخفاض أكيد من 3.1% سنة 1987 إلى 2.1% سنة 1998، في نفس الاتجاه سجل معدل الزيادة للسكان نسبة 3.6% في السنة أي بانخفاض كبير من الفترة التي سبقتها.

د) الفترة بين 1998-2008 : انخفض معدل الزيادة للسكان الحضري إلى 2.9% و لكن أكبر من معدل الزيادة العامة الذي واصل في انخفاضه إلى 1.6% (لأول مرة سجلت الجزائر معدل سلبى لمتوسط معدل الزيادة السنوية للريفيين -0.48)<sup>1</sup>.

ذ) الفترة 2009-2020: استمر تطور حجم السكان الحضري خلال هذه الفترة لكن بمعدل متناقص، حيث يقترن التحضر المتسارع بزيادة الطلب على السكن و البنى التحتية واستمرار مشاكل التسيير الحضري إضافة إلى تحد تأمين الغذاء لسكان المدن، وهذا ما شهدته الجزائر خاصة خلال هذه الفترة، و الجدول أدناه يوضح تطور كل من نسبة السكان الحضري وتغيراتها من سنة إلى أخرى.

<sup>1</sup>: نفس المرجع، ص123.

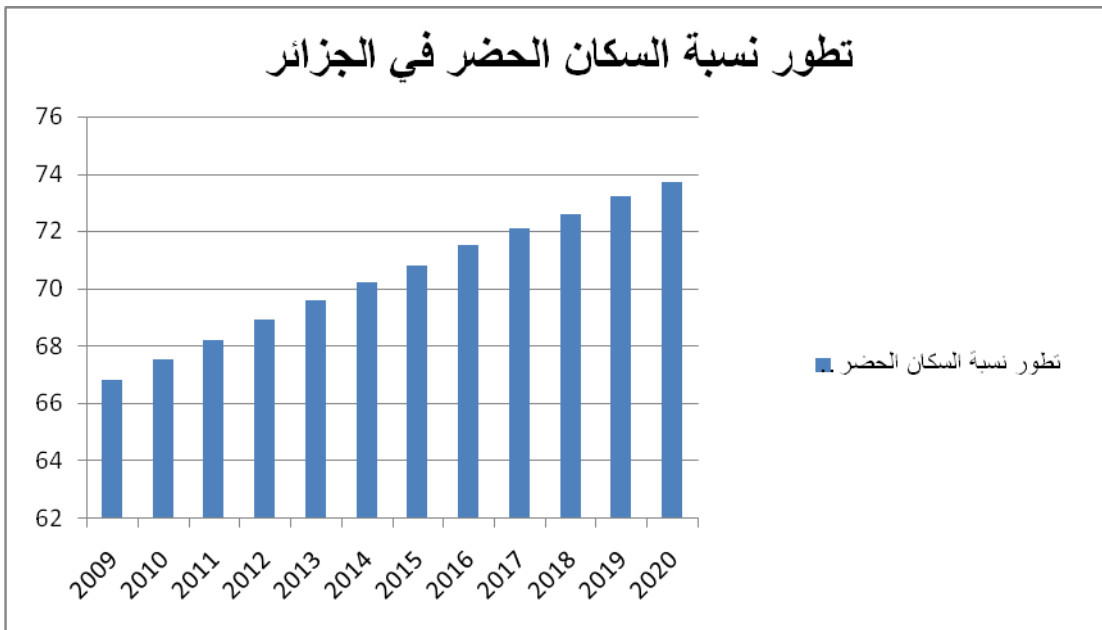
الجدول رقم (8.4): تطور نسبة السكان الحضريين في الجزائر بين 2009-2020 .

السنوات	نسبة السكان الحضريين %	التغير في نسبة السكان الحضريين
2009	66.8	-
2010	67.5	%1.07
2011	68.2	%1.03
2012	68.9	%1.00
2013	69.6	%0.96
2014	70.2	%0.93
2015	70.8	%0.89
2016	71.5	%0.86
2017	72.1	%0.83
2018	72.6	%0.80
2019	73.2	%0.77
2020	73.7	%0.74

المصدر: أطلس بيانات العالم، بالاعتماد على تقديرات البنك الدولي للسكان و تقرير الأمم المتحدة لآفاق التحضر في

العالم. من الموقع: [Ar.Knoema.com](http://Ar.Knoema.com)

الشكل رقم (1.4): تطور نسبة السكان الحضريين في الجزائر



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

بالرجوع إلى القرن العشرين نلاحظ أنه سجل تذبذب تاريخي في عدد سكان الأرياف حيث أن أقل من

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

ثلث سكان الجزائر انتقلوا إلى المناطق الحضرية في منتصف سنوات الستينات 1960 ، كما سجل انخفاض (هبوط) تاريخي في عدد سكان الأرياف في سنوات الثمانينات 1980. حيث انقلبت العلاقة ريفي-حضري رأسا على عقب في سنوات التسعينات 1990. حيث بلغت نسبة التحضر 72 % في سنة 2018<sup>1</sup>. كما استمرت هذه الظاهرة حيث سجل انخفاض متتالي لسكان الأرياف في الجزائر خلال العشرية الأخيرة بنسبة (-0.4%)<sup>2</sup> كما يبينه الجدول التالي:

### الجدول رقم(9.4): تطور عدد سكان الأرياف في الجزائر من سنة 1995-2017.

عدد سكان الريف(مليون نسمة)		عدد سكان الريف(2017)		
1995	2005	2016	النسبة %	معدل النمو
12.9	12.3	11.8	27.9	-0.4

المصدر: المنظمة العالمية للغذاء.FAO(2018) مع الاعتماد على معطيات البنك العالمي لسنة 2017.

### ثالثا: خصائص السكان الحضري في الجزائر

1) مفهوم العائلة(الأسرة): تتكون الأسرة العادية بشكل عام من مجموعة من الأشخاص يعيشون معا تحت سقف واحد تحت مسؤولية رب العائلة و يحضرون و يتناولون وجبات رئيسية معا، يرتبط هؤلاء الأشخاص عموما ببعضهم البعض برابطة الدم أو الزواج. يمكن لأي شخص يعيش بمفرده في مسكن أن يشكل أسرة كما يمكن أن تتكون عائلة عادية من أسرة واحدة أو أكثر<sup>3</sup>.

2) مفهوم الشريحة الخمسية(Quinties): تعرف الشرائح الخمسية للسكان بأنها مجموعات من 20% من السكان مرتبة تصاعديا حسب متوسط الإنفاق السنوي للفرد. الخمس الأول(الشريحة الأولى) يتوافق مع 20 % من السكان اللذين يكون متوسط إنفاقهم السنوي للفرد جد منخفض ( السكان الأكثر حرمانا). الخمس الثاني يتوافق مع 20 % من السكان اللذين يكون متوسط إنفاقهم السنوي للفرد أعلى مباشرة من الخمس الأول و هكذا إلى غاية الخمس الخامس الذي يتوافق مع 20 % من السكان اللذين

<sup>1</sup>الديوان الوطني للإحصاء.2018.

<sup>2</sup>:Omar bessaoud.sous la cordination de : jean-paul pellissier,Jean-Pierre Rolland, Wided Khechimi. Rapport de synthese sur l'agriculture en Algerie. Janvier 2019.p10-11.

<sup>3</sup>: Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses de consommation des ménages algériens en 2011. Collections Statistiques N° 183, Série S.ONS.Alger.p11.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

يكون متوسط إنفاقهم السنوي للفرد جد مرتفع ( السكان الميسورون جدا). الشرائح متساوية من حيث عدد الأفراد و ليس من حيث الأسر، كما يتم إنشاء الشرائح على المستوى الوطني و ليس الإقليمي. و هذا له تأثير بالنسبة للسكان فإن الخمس ليس له نفس الأرقام حسب المنطقة<sup>1</sup>.

الجدول رقم (10.4): توزيع السكان و تركيبته حسب الشريحة الخمسية و حسب الوسط

الشريحة	الوسط الحضري	%	الوسط الريفي	%	المجموع	%
الشريحة 1	4.092.036	55.7	3.249.880	44.3	7.341.916	100
الشريحة 2	4.383.506	59.7	2.961.603	40.3	7.345109	100
الشريحة 3	5.026.651	68.4	2.318.728	31.6	7.345.379	100
الشريحة 4	5.285.289	72.0	2.053.145	24.4	7.338.434	100
الشريحة 5	5.552.263	75.6	1.793901	28.0	7.346.163	100
الإجمالي	24.339.744	66.3	12.377.256	33.7	3.6717.000	100

Source : Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses de consommation des ménages algériens en 2011. Collections Statistiques N° 183, Série S.ONS.Alger.p14.

حسب الخمس فإن حجم السكان اللذين يعيشون في المناطق الحضرية مهم جدا و يرتفع مع ارتفاع المستوى المعيشي، 44 % من سكان الخمس الأول يعيشون في المناطق الريفية، في حين أن الخمس الأخير من سكانه يعيشون في المناطق الحضرية.

3) الانفاق السنوي الفردي: حسب التوزيع السكاني فإن السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية يسجلون عددا نسبيا مهم خاصة عند ارتفاع المستوى المعيشي، و هكذا فإن نسبة السكان الحضري في الخمس الأول تقارب 17% من إجمالي السكان الحضري، في حين أن هذه النسبة تصل إلى ما يقرب من 23 % في الخمس الأخير. من ناحية أخرى نلاحظ العكس في المناطق الريفية بالإضافة إلى اختلافات ملحوظة ففي الخمس الأخير تنخفض نسبة سكان الريف إلى 14.5 % فقط.

<sup>1</sup> : Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, opcit.p.13

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

الجدول رقم(11.4): تصنيف السكان حسب الإنفاق السنوي المتوسط للفرد سنة 2011

الشريحة	1	2	3	4	5
الأدنى	أقل من 64.802 دج	64.802	85.979	111.527	أكثر من 155.747
العليا		85.979	111.527	155.747	

Source : Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses de consommation des ménages algériens en 2011. Collections Statistiques N° 183, Série S.ONS.Alger.p15.

أكثر من 80 % من السكان هم عائلات تحوي أكثر من 4 أشخاص سواء على المستوى الوطني أو عن طريق توزيع السكان و تركيبته. نسبة السكان المنتمين إلى الأسر التي يفوق عدد أفرادها المستوى الوطني (6 أشخاص) أكبر في المناطق الريفية حيث يمثل 55 % مقابل 46 % في المناطق الحضرية<sup>1</sup>.

في عام 2011 قدرت الأسر الجزائرية بنحو 6.265.110، مسجلة زيادة بنسبة 35.4 % منذ عام 2000. سجلت الأسر الحضرية ارتفاعا من 2.801.873 أسرة عام 2000 إلى 4.278.307 أسرة عام 2011، خلال نفس الفترة بلغ معدل نمو الأسر الريفية 9 % فقط مقابل 52.7 % للأسر الحضرية<sup>2</sup>.

4) تمركز السكان في مناطق الشمال: في سنة 2016 بلغت الكثافة السكانية في الولايات 12 للجنوب الجزائري أقل من 20 نسمة في كم<sup>2</sup> و هم يمثلون 13 % من حجم السكان فوق مساحة تقدر نسبتها بـ 89 % من المساحة الكلية للجزائر. في حين تقدر الكثافة السكانية في 36 ولاية تقع في الشمال بأكثر من 20 نسمة في كم<sup>2</sup> و هم يمثلون 87 % من حجم السكان فوق مساحة تقدر بـ 11 % من مساحة البلد، بالإضافة إلى هذا الاختلال بين الشمال و الجنوب هناك اختلال آخر على الشريط الساحلي للبلد حيث يشغل 40 % من السكان نسبة 1.7 % من الإقليم الشمالي للبلد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> : Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, op.cit.p.14.15

<sup>2</sup> : نفس المرجع ، ص19.

<sup>3</sup> :Omar bessoud.sous la cordination de : jean-paul pellissier,Jean-Pierre Rolland, Wided Khechimi. Rapport de synthese sur l'agriculture en Algerie. Opcit.p11.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

الجدول رقم (12.4): توزيع الأسر الجزائرية حسب الوسط الريفي - الحضري خلال الفترة 2000-2011.

الوسط	2000	%	2011	%
حضري	2.801.873	60.6	4.278.307	68.3
ريفي	1.823.208	39.4	1.986.804	31.7
المجموع	4.625.081	100	6.265.110	100

Source : Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses de consommation des ménages algériens en 2011. Collections Statistiques N° 183, Série S.ONS.Alger.p19.

5) الفقر الحضري: يعتبر المعيار النقدي (الدخل) من المعايير المحددة للفقر بين السكان الحضريين في الجزائر، إضافة إلى حجم الأسرة التي تحوي أكثر من 8 أفراد، و كذا عدد الأطفال و ارتفاع نسبة الإعالة ( 6 أفراد معالين)، و امتلاك معظم الفقراء لسكنات غير لائقة، و انخفاض المستوى التعليمي حيث أن 20 % من الأسر الفقيرة لديها رب أسرة غير متعلم.<sup>1</sup>

6) العمالة النسوية: تتواجد الغالبية العظمى من النساء العاملات في المناطق الحضرية، فحوالي 68.9 % من النساء الناشطات ( من تتوفر فيهن شروط العمل: السن، القدرة على العمل، الرغبة في العمل) يقطن بالمناطق الحضرية و يتميزن بشبابهن، و في المناطق الريفية لوحظ أن نسبة كبيرة من النساء الناشطات يتراوح سنهن بين 20 و 39 سنة. بالنسبة لسن العمل فقد لوحظ انخفاض في نسبة النساء الناشطات في سن 40 ، و تناقص كبير لمن هن في سن 50. فيما يتعلق بالنساء الناشطات في المناطق الحضرية تختلف النسب حسب الفئات العمرية حتى سن 49 ، أما في المناطق الريفية فهناك انخفاض بشكل ملحوظ في نسبة النساء النشطين في سن 50. فمتوسط العمر للنساء الناشطات في المناطق الحضرية هو سن 33 و 34 ، و في المناطق الريفية متوسط السن هو 33.

هناك عامل يؤثر على سوق النساء الناشطات و هو الحالة الزوجية فالنساء المطلقات أو المنفصلات يسجلن أعلى نسبة التي تقدر بـ 35.2 % ، و 17 % بالنسبة لغير المتزوجات(العازبات) و 12.8 % بالنسبة للمتزوجات.

<sup>1</sup>. نفس المرجع السابق. ص45.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

المستوى التعليمي هو عامل آخر يعزز وجود المرأة في سوق العمل و هو أهم عامل، فكلما ارتفع المستوى التعليمي زاد عدد النساء الناشطات فأكثر من 39.4 % من البنات اللواتي أنهين تعليمهم الجامعي خلال فترة الإحصاء هن نساء ناشطات 42.5 % منهن من المناطق الحضرية و 28.5 % من المناطق الريفية. و بالنسبة للنساء اللواتي ليس لهن مستوى تعليمي فهن يشكلن 8.5 % من النساء الناشطات 7.9 % في المناطق الحضرية و 8.9 % في المناطق الريفية.<sup>1</sup>

و حسب التوزيع الجغرافي دائما ففي عام 2011 كان معدل البطالة أعلى في المناطق الحضرية بمعدل 10.7 % مقابل 8.7 % في المناطق الريفية، و يشير الاتجاه العام إلى ارتفاع معدل البطالة لدى النساء مقارنة بالرجال.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> cidef-dz.com/pdf/revues/revue-10/activite-feminine-en-algerie.pdf

Hassen Souaber. Activité féminine en Algérie. Office National des Statistiques.p20.

<sup>2</sup> Musette Mohamed Saib. Le Marché du travail en Algérie : une vision nouvelle .Alger.2013.p4.

### المبحث الثاني: المحاور الأساسية للأمن الغذائي الحضري في الجزائر

للأمن الغذائي ثلاث محاور رئيسية محور الإتاحة و المتعلق بالإنتاج الغذائي بشقيه النباتي والحيواني إلى جانب الواردات الغذائية، و محور الحصول المتعلق بأسعار السلع الغذائية و دخول المستهلكين، و أخيرا محور الاستعمال المتعلق بالمتاح للاستهلاك و احتياجات المستهلكين من الأسعار الحرارية ونقص التغذية والفاقد والمهدر الغذائي، وتم التطرق لمؤشرات هذه المحاور في الجزائر من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: محور الإتاحة (الإنتاج الغذائي و الواردات الغذائية)

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم لا سيما الجزائر، حيث تواجه هذه الأخيرة تحديا غذائيا بالغ الأهمية لذلك فإن قضية تنمية القطاع الزراعي و تطويره يجب أن يحتل أهمية استثنائية لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الإيفاء بالمتطلبات الغذائية، فهو يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

### أولا: معطيات اقتصادية-كلية

يعتمد الاقتصاد الجزائري منذ عدة عقود على عائدات النفط و اعتمدت الكثير من قوانين المالية على تطور مداخيل البترول. في سنة 2017 بلغت نسبة الصادرات من البترول و الغاز 95.7 % من إجمالي قيمة صادرات البلد. حيث لوحظ انخفاض محسوس في سعر البرميل من البترول في السنوات الأخيرة فبعد أن سجل متوسط سعر برميل البترول الجزائري أكثر من 111 دولار للبرميل سنة 2012، انخفض بعدها إلى 45 دولار في كل من 2014 و 2015 ليصعد إلى 70 دولار سنة 2018<sup>1</sup>.

1) تطور الناتج الداخلي الخام **PIB** : في تقريره الصادر في جوان 2018 قدر صندوق النقد الدولي الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في 2018 بنحو 188.3 مليار دولار، و توقع 200.2 مليار دولار عام 2019 ، أي ضعف PIB لعام 2005 تقريبا (100.3 دولار أمريكي). خلال الفترة 2000-2017 كان

<sup>1</sup> Omar Bessaoud sous la coordination de : Jean-Paul Pellissier, Jean-Pierre Rolland, Wided Khechimi. Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie. Janvier 2019.p11

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

معدل النمو في الجزائر في المتوسط 3 % و لكن بسبب انخفاض أسعار النفط تباطأ النمو في السنوات الأخيرة و في التقرير الصادر في جانفي 2018 قدر FMI معدل النمو ب 1.7 % في عام 2017، و 2.5% في عام 2018، و توقع معدل نمو بنسبة 2.7 % في عام 2019 و 0.5% في عام 2030<sup>1</sup>.

(2) انخفاض قيمة الدينار الجزائري: شهدت العملة الوطنية الدينار الجزائري انخفاض قوي في قيمة العملة في العقود الأخيرة. في عام 2018 كان متوسط سعر الدينار الجزائري 0.008553 دولار ، و 0.007246 أورو أي دولار واحد مقابل 116.91 دج و أورو واحد مقابل 138 دج. بين عامي 2001 و 2018 تراجعت قيمة الدينار الجزائري بشكل حاد بالأورو و الدولار حيث انخفضت بنسبة 32 % و 45 % على التوالي. أدى هذا الانخفاض في القيمة الذي اشتد منذ عام 2015 و استمر في عام 2019 إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية غير النفطية و خلق حماية عند الدخول ضد المنتجات المستوردة المنافسة هذا من ناحية. من ناحية أخرى فقد ساهمت أيضا في زيادة تكاليف الإنتاج خاصة في قطاع الزراعة و الأغذية الزراعية من خلال استيراد المدخلات الزراعية(الأسمدة، منتجات الصحة النباتية، ..) مما أدى إلى تفاقم فاتورة الغذاء. في السوق الموازية كان التراجع في قيمة العملة أقوى ففي عام 2018 قارب الدولار 190 دج يوميا و الأورو عند 210 دج. و مع ذلك فإن العديد من المنتجات المباعة للمستهلكين تتماشى مع السعر الموازي مما يسرع من عملية التضخم<sup>2</sup>.

(3) سياسة التحويلات الاجتماعية: توفر الدولة الجزائرية دعما للخدمات غير المسوقفة(الصحة، التعليم و التكوين) و الخدمات المسوقفة(الإسكان، المياه، النقل و الطاقة، المنتجات الغذائية)، كما تجدر الإشارة إلى المساعدة للمحتاجين(المعوزين) و المعاشات المدفوعة لكبار السن و كذا العلاوات العائلية. وأخيرا تدعم الدولة التوظيف من خلال منح المؤسسات تسهيلات مالية و ضريبية كبيرة و تخفيضات على المساهمات الاجتماعية المستحقة عليها. بلغت قيمة هذه التحويلات الاجتماعية 1625 مليار دج في عام 2017 (12.9 مليار دولار أمريكي) مقابل 1239 مليار دج عام 2010 (16.6 مليار دولار أمريكي)، ارتفع هذا المبلغ إلى 1760 مليار دج(13.7 مليار دولار أمريكي) خلال السنة المالية 2018 بزيادة تقارب 8 %

<sup>1</sup> Ibid.p11

<sup>2</sup> Ibid.p12

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

مقارنة بعام 2017. وهي تمثل 8.2 % من PIB وحوال 21 % من إجمالي ميزانية الدولة وهي تقارب 8560 مليار دج. وقد تم تحديد التحويلات الاجتماعية في موازنة 2019 عند 1772.5 مليار دج. بلغ معدل التحويلات الاجتماعية 22.8 % من الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2004-2000 ، و 24.5 % خلال الفترة 2009-2005 ، و 25 % من ميزانية الدولة في الفترة 2010-2015 و 23 % في المتوسط على مدى عامي 2016 و 2017 . تظهر الأرقام الرسمية الواردة في خطة العمل الحكومية المقدمة إلى المجلس الشعبي الوطني نهاية 2017 إنفاقا عاما قدره 70 مليار دولار بين عامي 2000 و 2004 ، و 193.8 مليار دولار أمريكي بين 2005 و 2009 ، و 202.41 مليار دولار أمريكي بين 2010 و 2014 ، و 64.3 بين 2015 و 2017. إجمالا تطلبت برامج التطوير خلال الفترة من 2000 إلى 2017 ظرفا ماليا قدره 530.5 مليار دولار جزء كبير منه كان بالعملة الصعبة. بالنسبة لميزانية التشغيل والإدارة لنفس الفترة تم إنفاق حوالي 649.9 مليار دولار أمريكي ليصبح المجموع 1180.4 مليار دولار أمريكي. أدى هذا الإنفاق العام إلى جانب انخفاض الإيرادات النفطية إلى حد كبير في استنزاف المدخرات في صندوق تنظيم عائدات النفط خلال عام 2017.<sup>1</sup>

**4) التشغيل و البطالة:** في عام 2017 أظهر هيكل التوظيف حسب قطاع النشاط هيمنة القطاع الثالث (التجارة و الخدمات، الإدارة) بنسبة 64.5 % يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 16.6 % الصناعة بنسبة 6.3 % و الزراعة بنسبة 12.6 %، وفقا ل ONS أكثر من 83 % من النسيج الاقتصادي يتكون من التجارة الصغيرة و الخدمات، و القطاع الصناعي الذي يساهم بأقل من 7 % من PIB ، و يرتبط إلى حد كبير بالواردات (75 إلى 80 %) سواء بالنسبة للسلع التجهيزية أو المواد الخام و عليه فإن نسبة تكامل النسيج الصناعي الجزائري لا تتجاوز 15 إلى 20 % . بلغ معدل البطالة 15.3 % في عام 2005 و تراوح ما بين 10 و 11 % من 2011 إلى 2016 (ONS)، و في عام 2017 بلغت 11.7 % ثم انخفضت بشكل طفيف عام 2018 (11.6 %) و بلغت 12.3 % عام 2019 وفقا لمعطيات صندوق النقد الدولي و البنك الدولي. لا تؤثر البطالة على جميع فئات السكان بنفس الحجم حيث بلغت نسبتها 29.7 % بين الشباب في سن 16-24 و 20.7 % بين النساء، كما ارتفعت نسبة البطالة من 7.7 % في

<sup>1</sup>Ibid.p12-13

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

سبتمبر 2016 إلى 10.1 % في أبريل 2017 للأشخاص غير الحاصلين على مؤهلات، بينما نسبة خريجي التكوين المهني من 13 % إلى 14.8 % خلال نفس الفترة. حسب القطاعات كان قطاع البناء و الأشغال العمومية الأكثر تضررا من تراجع الوظائف الشاغرة يليه قطاع الخدمات و الإدارة العمومية. من استيعاب معدل البطالة هذا يحتاج الاقتصاد الجزائري إلى خلق 350 إلى 400.000 فرصة عمل جديدة سنويا بمعدل نمو حقيقي من 9 إلى 10 % على مدى عدة سنوات من أجل تفادي التوترات الاجتماعية في المستقبل<sup>1</sup>.

**5) وضعية الميزان التجاري:** شكل النفط و مشتقاته الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية خلال عام 2017 بحصة 95.7 % من إجمالي الصادرات بالقيمة، و هي علامة على عدم تنوع النسيج الاقتصادي وتدني القدرة التنافسية للشركات الزراعية أو الصناعية الجزائرية. أظهر الميزان التجاري عجزا بأكثر من 20 مليار دولار أمريكي في عام 2016، و من أجل عكس هذا الاتجاه اعتمدت السلطات العمومية تدابير صارمة لمراقبة الواردات. بلغ العجز التجاري للجزائر 2.05 مليار دولار في الأشهر الثمانية الأولى من 2018 مقارنة بعجز قدره 8.19 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2017 بمعنى انخفاض بنحو 75 % من حيث تغطية الواردات بالصادرات و تظهر بيانات 2017 نسبة 76 %<sup>2</sup>.

ثانيا: محور الوفرة (الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر و الواردات الغذائية)

**1) تطور الإنتاج الزراعي:** تسعى السياسة الزراعية للجزائر من خلال كل الاستراتيجيات التي تقدمها إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في الأمن الغذائي. هذا الهدف مثلا تم تبنيه من خلال المخطط الأول الرباعي في 1970-1973 ، كما تم تبنيه أيضا ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2001 بالإضافة إلى المخطط الخماسي في سنة 2010-2014. ضمن تعريف الأهداف الأساسية للقطاع الفلاحي نجد أن القانون التوجيهي الفلاحي لسنة 2008 أكد ضمن المادة 2 على "ضرورة رفع مستوى الأمن الغذائي بواسطة الإنتاج الفلاحي".

**أ) إنتاج الحبوب:** تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين 2000-2009 و 2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40% من المساحة الزراعية المستغلة. حيث تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال الفترة 2000-

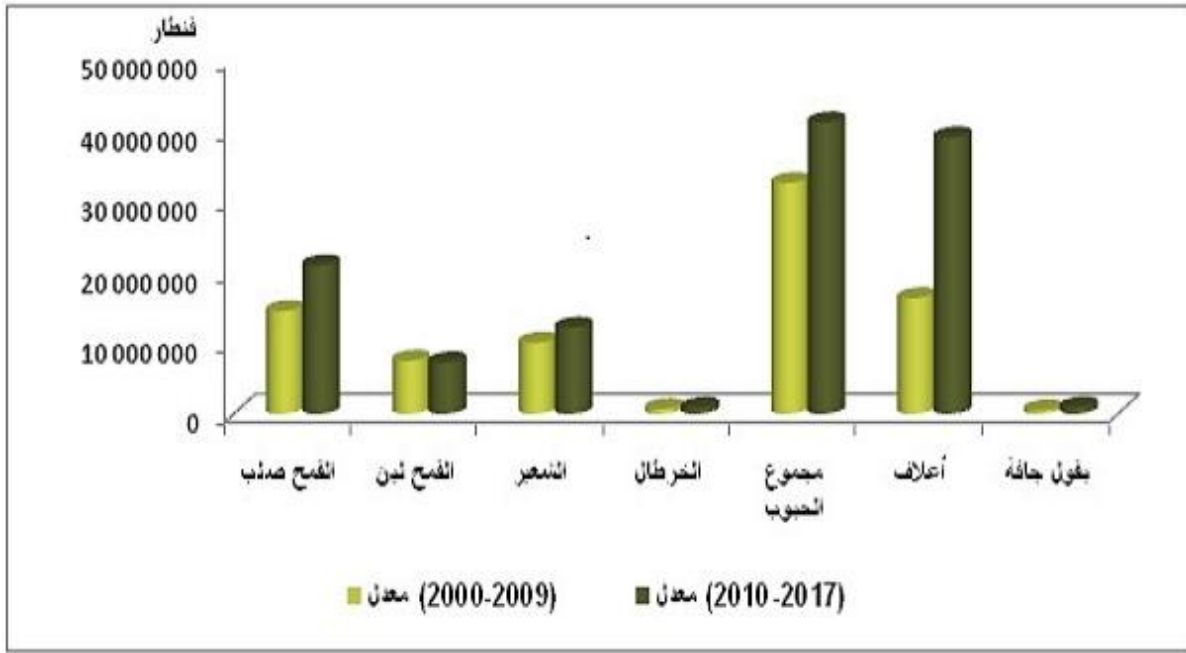
<sup>1</sup>Ibid.p-13

<sup>2</sup> Ibid.p.14

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

2009 بحوالي 3200930 هكتار، أين يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة بحوالي 74 % من إجمالي مساحة الحبوب. أما خلال الفترة 2010-2017 ، فمعدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار، بزيادة 6% مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009). وقدّر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار ، بزيادة قدرها 26% مقارنة بالفترة 2000-2009 حيث بلغ معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار. ويتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير ، والذي يمثل على التوالي 51% و 29% من إجمالي معدل إنتاج الحبوب للفترة 2010-2017. و الشكل التالي يوضح ذلك:<sup>1</sup>

الشكل رقم(4-2): تطور إنتاج الحبوب ما بين الفترتين 2000-2009 و 2010-2017



Source : <http://madrp.gov.dz/agriculture/statistiques-agricoles/>

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

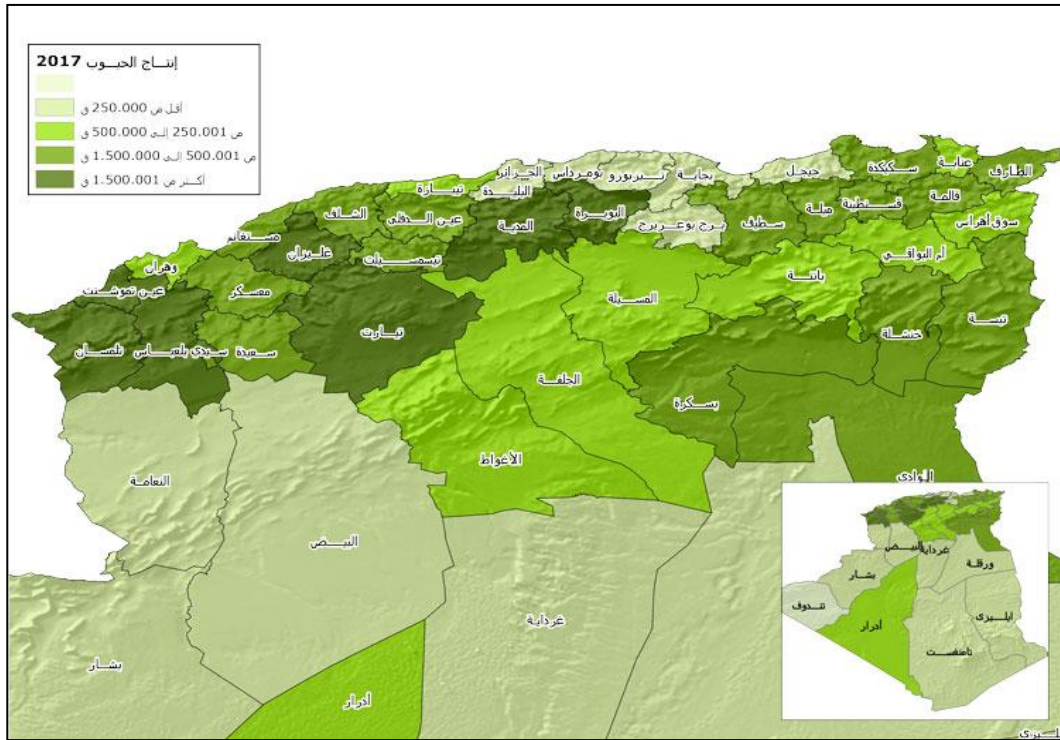
<sup>1</sup> <http://madrp.gov.dz/agriculture/statistiques-agricoles/>

تاريخ الاطلاع 26-01-2021 احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

و بخصوص الولايات الرائدة في زراعة الحبوب نجد أن كل من ولايات تيارت و سيدي بلعباس و تيسمسيلت و سطيف و تلمسان و باتنة و غليزان و سعيدة و معسكر و سوق اهراس تمثل 53 % من إنتاج الحبوب على المستوى الوطني مقابل ولايتين رائدتين في منطقة شرق الوطن تتمثل في كل من أم البواقي و ميلة. و يتم العمل في هذا الاطار على دعم المناطق الجنوبية أكثر بالطاقات المتجددة و توفير الامكانيات اللازمة من كهرباء و مياه لإنعاش النشاط الفلاحي سيما فيما يتعلق بالحبوب إلى جانب دعم الفلاحين المحليين بتقليص الكميات المستوردة من المواد الفلاحية و تشجيع المحولين للاستثمار في زراعة الحبوب والذرة. من جانبها عرفت واردات الحبوب خلال الاحدى عشرة شهرا الأولى من 2019 تراجعاً بقيمة 353 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018<sup>1</sup>. و الخريطة الموالية توضح مناطق إنتاج الحبوب حسب إنتاجية كل ولاية:

### الخريطة رقم(4-5): مناطق إنتاج الحبوب في الجزائر لسنة 2017



المصدر: وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

<sup>1</sup> <http://madrp.gov.dz/agriculture/statistiques-agricoles/>

تاريخ الاطلاع 2021-01-26 احصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

ب) إنتاج الخضروات: ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة 44% خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009. كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة 68% و 35% على التوالي ، مقارنة بالفترة 2010-2017 و 2002-2009. زاد معدل إنتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017 ، حيث بلغ 121% مقارنة بالفترة 2000-2009. بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36% وأكثر من 12% من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها 143% و 102% على التوالي.<sup>1</sup>

ج) إنتاج الأشجار المثمرة والكروم: على مدى فترة 2000-2009 غطت بسايتين الأشجار المثمرة معدل مساحة 396.480 هكتار ، 39% منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون ، و 30% للأشجار المثمرة ، و 23% للنخيل و 8% للحمضيات. وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47% مقارنة بالفترة 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58%، والأشجار المثمرة بنسبة 56% ، و 41% للحمضيات، و 20% للنخيل. ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق 2000-2009 الذي يمثل: الأشجار المثمرة ذات البذور و ذات النواة 102%، الزيتون 99%، الحمضيات 91%، التمور 82%، كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير ، مع زيادة بنسبة 75% بين 2010-2017 و 2000-2009.<sup>2</sup>

د) الإنتاج الحيواني: قدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4.7 مليون قنطار خلال فترة 2010-2017، بزيادة قدرها 55% مقارنة بالفترة السابقة بمعدل 3 ملايين قنطار. كما ازدادت اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة 2010-2017 بمعدل نمو بلغ 109% مقارنة بالفترة 2000-2009. أما إنتاج بيض الاستهلاك فبلغ 5.7 مليار وحدة سنويًا خلال الفترة 2010-2017 ، بمعدل نمو 76% مقارنة بالفترة السابقة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

أما بالنسبة للعسل زاد معدل إنتاجه بشكل حاد من 25.000 قنطار من 2000-2009 إلى أكثر من 57.000 قنطار في فترة 2010-2017، أي بزيادة قدرها 128٪<sup>1</sup>.

هـ) إنتاج المحاصيل الصناعية: ارتفع منتج الطماطم الصناعية بشكل كبير بـ 136٪، ناتج عن تحسن المردود والذي ارتفع من حوالي 200 كغ / هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ / هكتار في فترة 2010-2017.<sup>2</sup>

حقق الإنتاج الزراعي الوطني ارتفاعا من حيث القيمة بنسبة 6.1% خلال 2019، حيث انتقل من 3281 مليار دج (حوالي 28 مليار دولار) في 2018 إلى 3482 مليار دج (ما يعادل 29.1 مليار دولار) في عام 2019 حسب ما كشف عنه المدير المركزي للإحصائيات الفلاحية و أنظمة المعلومات بوزارة الفلاحة و التنمية الريفية السيد أحمد بدني. ويرجع هذا النمو في قيمة الانتاج الفلاحي إلى "الارتفاع الكبير في الكميات المنتجة و ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية".

وارتفعت حصة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ضمن القيمة المضافة الوطنية الاجمالية من 12.4% إلى 16.2% في نهاية 2019 باحتساب القيمة المضافة خارج المحروقات، كما أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام بنسبة 12% تجعل منه قطاع إنتاجي هام ومساهما رئيسيا في تنمية الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. وهناك زيادة في إنتاج اللحوم البيضاء التي انتقلت من 5.4 مليون قنطار في 2018 إلى 5.6 مليون قنطار في 2019 و القمح الصلب الذي انتقل من 31.78 مليون قنطار في 2018 إلى 32.1 مليون قنطار في 2019 و البطاطا التي انتقلت من 46.5 مليون قنطار في 2018 إلى 50.2 مليون قنطار سنة 2019.

و قد بلغت نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج الفلاحي المحلي 73% عبر مساحات فلاحية مستغلة تقدر بـ 8.6 مليون هكتار.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

2) الواردات الغذائية: أظهرت البيانات تراجعاً طفيفاً لواردات الجزائر الغذائية بواقع 625.84 مليون دولار في الثلاثي الأول من عام 2020 مقابل 737.66 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الماضي أي بنسبة 15.16%. و جاء في بيان للحمارك الجزائرية، أنّ قيمة واردات الحبوب و السميد و الدقيق التي تمثل حوالي 27 % من الواردات الغذائية بلغت 167.96 مليون دولار في الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2020 ، بانخفاض أكثر من 80 مليون دولار عن الفترة نفسها من العام المنقضي. وتراجعت واردات الحليب و مشتقاته إلى 123.95 مليون دولار، و انخفضت فاتورة مشتريات السكر أيضاً إلى 53.95 مليون دولار (-11.67%) و يعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الهبوط الذي عرفته واردات الحبوب و الحليب و مشتقاته و السكر و الحضر. وتمّ تسجيل المنحى النزولي بالنسبة للخضروات التي انخفضت بنسبة 4.47 % بإجمالي 45.33 مليون دولار مقابل 47.45 مليون دولار خلال نفس فترة المقارنة. و شملت الانخفاضات أيضاً منتجات غذائية أخرى لكن بشكل أقل حدة، مثل القهوة و الشاي و التحضيرات الغذائية المختلفة. و بلغت واردات القهوة و الشاي و التوابل 32.61 مليون دولار بانخفاض 4.87 %، بينما انخفضت الواردات من فئة التحضيرات الغذائية المختلفة إلى 26.45 مليون دولار (- 17.45 %) و اللحوم إلى 16.77 مليون دولار (9.48 % ) على النقيض، عرفت واردات الجزائر من الفواكه (الطازجة و الجافة) 36.10 مليون دولار مقابل 16.85 مليون دولار، أي بارتفاع قدره 114.19%<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: المؤشرات الرئيسية للأمن الغذائي الحضري في الجزائر

يستدعي فحص شروط الأمن الغذائي الحضري بالجزائر للتطرق إلى المؤشرات الرئيسية المتعلقة بمحوري الحصول و الاستعمال من خلال الاستهلاك الغذائي للأسر الحضرية و كذا النفقات المخصصة للغذاء من قبل الأسر الجزائرية، و كذا مؤشر الجوع و سوء التغذية بالإضافة إلى الفاقد و الهدر للأغذية.

#### أولاً: مؤشرات محور الحصول على الغذاء

يتعلق محور الحصول بدخول المستهلكين و قدرتهم الشرائية المرتبطة بمؤشر المستوى العام للأسعار.

<sup>1</sup> <http://madrp.gov.dz/agriculture/statistiques-agricoles/>  
تاريخ الاطلاع 2021-01-26

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

1) ارتفاع نفقات الاستهلاك الغذائي للعائلات: أشارت آخر دراسة للديوان الوطني للإحصائيات حول استهلاك العائلات، أن الإنفاق على الغذاء يأتي في المرتبة الأولى حيث قدر بـ 1875 مليار دينار جزائري في سنة 2011.<sup>1</sup> حيث تضاعف معامل الإنفاق على المستوى الوطني بـ 2.7 مقارنة بآخر استقصاء في سنة 2000. في سياق آخر انخفضت حصة الميزانية المخصصة للإنفاق على الغذاء مقارنة بنفقات الاستهلاك، ففي سنة 2011 بلغت نسبة الميزانية المخصصة لتغطية الاحتياجات الغذائية للعائلات الجزائرية 41.8 % ، في حين خصصت 44.6 % من ميزانيتها سنة 2000 و ما يقارب 55 % في سنة 1989.

تغير حصة النفقات المخصصة للغذاء بحسب المنطقة (ريفية أو حضرية) بين الوسط الريفي والحضري، حيث تضاعفت النفقات الغذائية السنوية بحوالي 3 مرات في الوسط الحضري أين بلغت حوالي 449 مليار دينار في سنة 2000 مقابل 1281 مليار دينار في سنة 2011. أما بالنسبة للوسط الريفي كان الارتفاع أقل قوة حيث بلغت النفقات الغذائية السنوية 594 مليار دينار في سنة 2011 مقابل 234 مليار دينار سنة 2000 . و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (13.4): تطور النفقات الغذائية السنوية في الوسط الريفي و الحضري بين 2000-2011

(مليون دينار جزائري)

معامل التضاعف	2011		2000		السنوات الوسط
	%	القيمة	%	القيمة	
2.9	68.3	1281093	65.7	448619	الحضري
2.5	31.7	594275	34.3	234040	الريفي
2.7	100	<b>1875368</b>	100	<b>682659</b>	الإجمالي

Source : Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011. Collections Statistiques N° 195, Série S.ONS.novembre 2015.

بالإضافة إلى اللامساواة المكانية بين الوسط الريفي و الوسط الحضري هناك لامساواة بين الطبقات الاجتماعية، ففي سنة 2011 بلغ الإنفاق الغذائي لـ 10 % من العائلات ضعيفة الدخل 3.5 % فقط من

<sup>1</sup> Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011. Collections Statistiques N° 195, Série S.ONS.Alger.p5

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

النفقات الغذائية الإجمالية، في حين أن 10% من العائلات الميسورة الحال بلغت نفقاتها الغذائية 26% من النفقات الغذائية الإجمالية. و عليه فإن العائلات الميسورة الحال تنفق حوالي 7.4 مرات أكثر من العائلات ضعيفة الدخل على الغذاء.

2) أسعار السلع الغذائية و الاستهلاك الغذائي للأسر الجزائرية: الدول التي تستورد الغذاء بكثافة بسبب شح الموارد الطبيعية والمعوقات الأخرى التي تواجه الإنتاج المحلي والتي لها مورد مالي محدود، تتأثر بصورة حادة بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية، حيث تواجه هذه الدول نوعين من المخاطر: مخاطر كمية جراء تراجع المعروض السلعي في أسواق الغذاء العالمية بحكم أنها تعتمد على هذه الأسواق بشكل كبير لتلبية الطلب المحلي، ومخاطر سعرية نتاج ارتفاع فاتورة واردات الغذاء (التضخم المستورد) وفاتورة الدعم الحكومي للسلع الغذائية سواء عن طريق منع أسعارها من الارتفاع في الأسواق المحلية أو دعم الدخل للمحافظة على القدرة الشرائية.<sup>1</sup>

وتشمل انعكاسات الارتفاع في أسعار السلع الغذائية مجموعة من الأضرار على مستوى الأسرة، يتمثل ذلك في الضغط على حجم الإنفاق على الغذاء من الدخل الشهري لطبقة محدودي الدخل والطبقة المتوسطة، الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع اضطرابات في المجتمع، هذا إلى جانب تآكل الطبقة المتوسطة وانتقال قطاعات كبيرة منها إلى فئة الفقراء ومحدودي الدخل، بسبب زيادة مستوى إنفاق هذه الطبقة على الغذاء دون أن يترك لها ما يكفيها لتغطية نفقات التعليم والصحة وبقية مستلزمات الحياة ومتطلبات التنمية الاجتماعية. كما تؤثر أسعار السلع الغذائية بشكل مباشر على إمكانيات حصول الفرد على الغذاء وبخاصة عند الفئة ذات الدخل المحدود حيث تؤثر الزيادة الحادة في أسعار السلع الغذائية على الفقراء بدرجة أكبر بكثير من الزيادة المماثلة في أسعار السلع الأخرى، لأن الغذاء يشكل حصة أكبر بكثير من إجمالي مشترياتهم. ولمواجهة الزيادة في أسعار السلع الأساسية تستجيب الأسر الفقيرة عن طريق استبدال عناصر أخرى في سلة استهلاكها، من خلال التحول إلى سلع غذائية أرخص ثمن ذات خصائص غذائية أدنى، مما يؤدي ببساطة إلى تقليل تنوع النظام الغذائي مع تقليل استهلاك البروتينات مثلاً، و في مثل هذه الحالة ينخفض مستوى التغذية للأسرة مما يؤدي إلى تراجع مستوى الصحة العامة وتفشي أمراض سوء

<sup>1</sup> بدوي. تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية. صندوق النقد العربي. 2013. ص13

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

التغذية. في الجزائر و بناء على بيانات تطور مؤشر أسعار السلع الغذائية الذي عرف تزايدا مستمرا منذ 2008 أين ارتفعت الأسعار على مستوى السوق العالمي، فالجدول الموالي يوضح هذا الارتفاع خلال الفترة 2012-2017، أين انتقلت نسبة التغير لمؤشر المستوى العام للسلع الغذائية من 1.5 % سنة 2013 إلى 5.29 % سنة 2017 أدى هذا الارتفاع إلى انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية للأسر الجزائرية:

### الجدول رقم(4-14): المؤشر العام لأسعار الاستهلاك للسلع الغذائية في الجزائر 2012-2017

السنوات	المؤشر العام لشهر ديسمبر	التغير %	مؤشر السلع الغذائية و المشروبات غير الكحولية	التغير %
2012	167.3	/	183.9	/
2013	171.5	2.5	186.7	1.5
2014	179.54	4.67	196.48	5.25
2015	186.44	3.84	198.89	1.23
2016	199.4	6.95	208.7	4.12
2017	208.6	4.61	217.3	5.29

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

بالنسبة للاستهلاك الغذائي في الجزائر فقد بلغ الاستهلاك السنوي للفرد الواحد من القمح اللين (فرينة) 105 كغ و 76 كغ من الدقيق و 6 كغ من العجائن الغذائية و الكسكس الصناعي.<sup>1</sup> حسب إحصائيات (MADR) تجاوز الاستهلاك السنوي المتوسط للفرد من الحبوب 191.8 كغ من سنة 1994-2003 إلى 241.2 كغ خلال سنوات 2004-2013. نلاحظ أن الاستهلاك المتوسط للفرد من الدقيق (القمح الصلب) كان ضعف استهلاكه من الفرينة (القمح اللين) خلال سنوات الثمانينات 1980 حيث انعكس هيكل استهلاك الحبوب في بداية سنوات 2000 أين اتجه المستهلك أكثر إلى القمح اللين و يرجع هذا التغير إلى التحضر حيث اتجهت الأسر الحضرية منذ 2011 إلى شراء المنتجات الجاهزة للاستهلاك (شراء الخبز من المخابز، العجائن الغذائية المصنعة)، في حين أن الأسر الريفية تتجه إلى استهلاك الأغذية المحضرة في المنزل كالكسكس و العجائن المحضرة بطريقة تقليدية. كما رافق التحضر اتجاه السكان الحضر إلى تناول وجبات محضرة خارج المنزل مثل الوجبات السريعة و البيتزا.. .

<sup>1</sup> <http://madrp.gov.dz/agriculture/statistiques-agricoles/>

Programme DIVECO (2011) – Appui stratégique du secteur des céréales transformées – 2011

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

فيما يخص استهلاك الحليب قدرت منظمة FAO في سنة 1967-1968 الاستهلاك السنوي للفرد من الحليب بـ 34 لتر ليرتفع إلى 61 لتر في سنة 1979-1980 (احصائيات ons). كما تضاعفت في سنة 2015 إلى 134 لتر للفرد حيث احتل المستهلك الجزائري المرتبة الأولى مغاريا في استهلاك الحليب.

أما بالنسبة للبطاطا فقدرت منظمة FAO في سنة 1966-1967 الاستهلاك السنوي الفردي من البطاطا بـ 21.7 كغ، أين ارتفع الاستهلاك إلى 34 كغ للفرد سنة 1979-1980 (احصائيات ons). ثم بلغ 113 كغ للفرد في سنة 2015 حيث أصبح هذا المنتج الفلاحي عنصرا أساسيا في مائدة الأسر الجزائرية.<sup>1</sup>

ويمكن ملاحظة نفس الوتيرة بالنسبة لاستهلاك السكر، الزيوت الغذائية، البيض و اللحوم البيضاء. ففي سنة 2015 بلغ الاستهلاك الوطني المتوسط من الزيوت الغذائية 400000 طن ما يعادل 360 مليون لتر في السنة حيث بلغ استهلاك الفرد سنويا 15 لتر. فيما يخص السكر قارب استهلاك الفرد 30 كغ مقابل 18-20 كغ للفرد على المستوى العالمي. تستهلك الجزائر في المتوسط 340000 طن من اللحوم الحمراء (10 كغ للفرد في السنة) و 240000 طن من اللحوم البيضاء (7 كغ للفرد سنويا) وقد توافر البيض في سنة 2014 بـ 60 بيضة للفرد سنويا.<sup>2</sup>

### ثانيا: مؤشرات محور الاستعمال

1) تحسن نسبة التغذية الصافية: قدرت نسبة التغذية بـ 3296 حريرة في اليوم للفرد الواحد في الفترة 2009-2013 (MADR). مثلما أشارت المعطيات يشكل القمح، الحليب، السكر و الزيوت الغذائية إضافة للبطاطا مكونات رئيسية في نسبة التغذية و التوازن الغذائي للفرد الجزائري. حيث عرفت هذه النسبة تطورا صافيا و ملحوظا خلال 50 سنة. الحريرات المستهلكة من قبل الفرد الواحد في اليوم تضاعفت بين الفترة 1963-1967 و الفترة 2009-2013 كما يبينه الجدول الموالي:

<sup>1</sup> Initiative ENPARD (2018). *Diagnostic du système de régulation de la pomme de terre en Algérie*. Juin 2018

<sup>2</sup> Ministère du Commerce (2016). *Rapport de conjoncture du secteur du commerce de l'année 2015*. Mars 2016

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

الجدول رقم (15.4): تطور متوسط نسبة التغذية (حريرة/الفرد الواحد)

المتوسط السنوي 2013-2009		المتوسط السنوي 1967-1963		
النسبة المئوية	الإجمالي	النسبة المئوية	الإجمالي	
% 100	3209	%100	1577	متوسط نسبة التغذية
% 89	2840	% 91	1429	المنتجات النباتية
% 11	369	% 9	148	المنتجات الحيوانية

Source :CREAD (2018). *Analyse de l'état de sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie. Volume 1. Mars 2018*

بالنسبة لجودة الأغذية المستهلكة نلاحظ من خلال الجدول الوزن النسبي الكبير للمنتجات النباتية في نسبة التغذية للفرد الجزائري حيث كانت تمثل 91 % من المتوسط السنوي للحريرات المستهلكة في سنوات 1967-1963، و بقيت مقاربة لها ب 89 % في سنوات 2013-2009. كما نلاحظ ارتفاع في استهلاك المنتجات الحيوانية، حيث ارتفع استهلاك البروتينات الحيوانية في الفترة 2013-2009 ليصل إلى 27 % مقابل 17 % في الفترة 1967-1963 . بالنسبة لاستهلاك المواد الدسمة هي الأخرى سجلت ارتفاعا بين الفترتين السابقتين حيث كانت نسبة المواد الدسمة ذات المصدر النباتي هي الأكبر في الفترة 2013-2009 بنسبة 70 %.

2) **مكافحة الجوع و سوء التغذية:** يسمح المؤشر العام للجوع<sup>1</sup> ( **L'indice global de la faim** ) المقدم من طرف المعهد الدولي للبحث في السياسات الغذائية (IFPRI) ( **International Food Policy Research Institute** ) بقياس التقدم المحرز من طرف الدول في الحد من الجوع، بالنسبة للجزائر فقد صنفت ضمن مجموعة الدول ذات مستوى ضعيف من الجوع في الفترة 1992 و 2016 كما هو موضح في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> L'indice global de la faim (Global Hunger Index) a été conçu pour comparer les situations régionales et nationales dans les domaines de la faim et sensibiliser les pays aux nécessités de déclencher des mesures pour réduire la faim. Cet index est publié depuis 11 ans par l'Institut international de recherche sur les politiques alimentaires (IFPRI). Il permet le classement annuel de 113 pays selon l'impact de la faim et la malnutrition. Il a été construit sur la base des quatre indicateurs suivants : i) le pourcentage de la population sous-alimentée, ii) le pourcentage d'enfants de moins de cinq ans qui souffrent d'un retard d'un faible poids pour la taille, iii) le pourcentage d'enfants de moins de cinq ans souffrant de retard de croissance (faible hauteur pour l'âge), et vi) le pourcentage d'enfants qui décèdent avant l'âge de cinq ans (mortalité infantile).

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

### الجدول رقم(16.4): المؤشر العام للجوع في الجزائر

السنوات	درجة* GIH المؤشر العام للجوع	% سوء التغذية	% التغلب على النحافة عند الأطفال أقل من 5 سنوات	% التغلب على تأخر النمو عند الأطفال أقل من 5 سنوات	معدل الوفيات لدى الأطفال الأقل من 5 سنوات
1992	16.8	7.4	7.1	22.9	4.5
2000	14.8	8.7	3.1	23.6	4.0
2008	10.8	6.1	4.2	13.2	2.9
2016	8.7	2.9	4.1	11.7	2.6

34.9 - 19.9 MODERAT. 20.0- \*GIH GLOBAL INDEX HUNGER:9.9 LOW. 10.0 49.9 ALARMING. 50.0 EXTREMELY ALARMING.-SERIOUS. 35.0

SOURCE : Global Hunger Index: Armed Conflict and the Challenge of Hunger. IFPRI 2016.

خلال هذه الفترة انتقلت نسبة الأفراد سيئي التغذية مقارنة بالعدد الإجمالي للسكان من 7.4 % إلى 2.9 % ، كما انخفضت نسبة النحافة عند الأطفال الأقل من 5 سنوات من 7.1 % إلى 4.1 % ، كذلك انخفضت نسبة التأخر في النمو لدى الأطفال الأقل من 5 سنوات إلى النصف (من 22.9 % إلى 11.7 % )، و تقلص معدل الوفيات عند الأطفال الأقل من 5 سنوات من 4.5 % إلى 2.6 % . في سنة 2016 بلغ المؤشر العام للجوع في الجزائر 8.7 نقطة (بلد ذو خطر ضعيف) في سلم ذو 50 نقطة. هذه النتيجة جعلت الجزائر تحتل المرتبة 22 عالميا من بين 113 دولة، قبل المغرب الذي احتل المرتبة 28 و مصر في المرتبة 45. على الرغم من هذه النتائج الجيدة إلا أن هناك بعض الطبقات الاجتماعية خاصة الفقيرة و بعض سكان الأرياف يعانون من عدم التوازن الغذائي و التغذوي.

إلا أن معطيات المنظمة العالمية للصحة (OMS) تختلف عن تلك المقدمة من طرف (IFPRI) ، فحسب المنظمة العالمية للصحة و خلال 3 سنوات 2014-2016 يوجد:

- 1.8 مليون شخص يعانون سوء التغذية بنسبة 4.6 % أين انخفضت النسبة مقارنة بسنوات 1999-2001 حيث بلغت 10.7 %، أما خلال الفترة 2004-2006 فبلغت 8.8 %.
- عجز تغذوي (كيلوحريرة/الشخص/اليوم) الذي بلغ 32 كيلوحريرة أين تراجع من 77 كيلوحريرة/الشخص/اليوم خلال الفترة 1999-2001 .

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

حسب هذه المنظمة أيضا بلغت نسبة التغلب على تأخر النمو عند الأطفال الأقل من 5 سنوات 11.7% سنة 2012، و نسبة فقر الدم عند النساء في سن الإنجاب 35% في سنة 2015.

هناك مؤشرات أخرى للأمن الغذائي و التغذوي قرب المياه الصالحة للشرب من السكان، مع وجود شبكة الصرف الصحي. ففي 10 سنوات الأخيرة ضاعفت الجزائر إنتاجها من المياه الصالحة للشرب بثلاث مرات فحوالي 95% هو معدل ربط السكان بالشبكة العمومية للمياه الصالحة للشرب و أكثر من 6.5 مليون ساكن استفادوا من الربط بشبكة الصرف الصحي بمعدل 87.6%<sup>1</sup>. فحسب وزارة الموارد المائية " الحق في الحصول على الماء هو أولوية وطنية".

و فيما يخص الجانب الصحي نلاحظ تطور في الرعاية الصحية للسكان، حيث تضاعف عدد المستشفيات بين سنة 1974 و 2015، فيما تضاعفت المراكز الصحية و العيادات المتعددة الخدمات بـ 2.5، و قاعات العلاج بـ 4 مرات. جاء في التقرير الخاص بعدد الأطباء أن هناك طبيب واحد لكل 944 شخص سنة 2000 في حين أصبح طبيب واحد لكل 544 شخص في سنة 2015. (CREAD، 2018)

أما بالنسبة لمؤشر الأمل الرياضي للحياة (L'espérance de vie) فانتقل من 42 سنة في 1962 إلى 75 سنة في 2013 ثم إلى 77.1 سنة في 2015، أما بالنسبة لمعدل الوفيات عند الأطفال انخفض من 36.9 بالألف سنة 2000 إلى 22.3 بالألف في سنة 2015.

من أجل أن يتحقق الأمن الغذائي أصبح التركيز أكثر على جودة النسب، و التوازن التغذوي و الأمن الصحي للأغذية المستهلكة. فعلى ضوء المعطيات المعروضة سابقا فإن النسب جيدة من الناحية الكمية لكن تبقى غير متوازنة من ناحية الجودة، فالحبوب تحتل مكانة مهمة في الغذاء لدى العائلات الجزائرية، كما أن هناك ارتفاع في استهلاك البروتينات و المواد الدسمة ذات المصدر الحيواني. كما نتج عن السلوك الغذائي عدة أمراض أدت إلى ارتفاع النفقات الصحية كالأمراض الهضمية، السمنة، السكري، الضغط الدموي، أمراض القلب و السرطان. و عليه أشارت المنظمة العالمية للصحة في تقريرها سنة 2014 المتضمن الأمراض غير المعدية ارتفاعا في معدل السمنة عند المراهقين (أكثر من 18 سنة) الذي يمس حوالي 22% من

<sup>1</sup> OMS. Stratégie de coopération de l'OMS avec l'Algérie. 2016-2020. P44.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

السكان مقابل 14.6 % سنة 2000 مع ارتفاع هذا المعدل عند النساء 31 % مقارنة بالرجال 9 % . فيما يخص الأمن الصحي للأغذية فإن "مخطط فلاحية" PLAN FELAHA "2015-2019 اقترح "ضرورة تحديث الوسائل المادية و البشرية من أجل حماية صحة المستهلكين(تعزيز القدرات البشرية المسخرة لمراقبة الأغذية، 30 مخبر لمراقبة الجودة في طور الإنجاز و وضع شبكة إنذار سريعة ضد المخاطر المتعلقة بالاستهلاك" (CREAD، 2018).

3)الفاقد و الهدر الغذائي لدى العائلات الجزائرية:عرفت منظمة FAO الفاقد الغذائي على أنه المنتجات الضائعة أثناء عملية التوزيع انطلاقا من خروجها من المزرعة (حتى أثناء الجني داخل المزرعة) أو خروجها من الميناء بالنسبة للمنتجات المستوردة إلى غاية نقطة البيع بالتجزئة ، أما الهدر الغذائي فهو يحصل على مستوى الاستهلاك النهائي و يتعلق ذلك بسلوك المستهلكين.

هناك دراسات قليلة حول الفاقد و الهدر الغذائي في الجزائر، حيث أصبحت مسألة الهدر الغذائي(التبذير) مشكلة حقيقية تواجه المجتمع الجزائري يأتي في مقدمتها هدر الخبز فالفاقد من الحبوب على مستوى سلسلة التوزيع بلغ حوالي 10 % (القيمة بالحريرات) من نسبة التغذية خلال الفترة 2009-2013 ما يعادل 433500 طن في السنة.(CREAD، 2018) و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(17.4): الفاقد من الحبوب مقاسا بالحريرات خلال الفترة(2009-2013)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	الإجمالي
الفاقد بالحريرات	227	221	287	181	642	1557
متوسط نسبة التغذية	3110	3141	3217	3272	3296	16037
الفاقد بـ %	7.3	7.0	9.0	6.0	19.0	10.0

المصدر: منظمة FAO.الميزان الغذائي.

بالإضافة إلى الفاقد أثناء سلسلة التوزيع يجب إضافة الفاقد أثناء عملية الجني و خلال عملية التخزين قبل الخروج من المزرعة، فبالنسبة للحبوب يقدر متوسط الفاقد بـ 4 % ما يعادل 173000 طن من الحبوب في السنة خلال الفترة 2009-2013.أما على مستوى الاستهلاك فيظهر الهدر جليا مادة الخبز المدعمة من طرف الحكومة، فالجمعية الجزائرية المكلفة بجمع نفايات العائلات قدرت كمية هدر(تبذير) مادة الخبز

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

بالنسبة لسكان العاصمة بـ 90 طن خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017، ما يعادل 12000 طن من القمح. كما أحصت رمي 12 مليون رغيف من الخبز كل شهر على المستوى الوطني أي ما يعادل من 320 إلى 400000 طن من القمح.<sup>1</sup>

في سنة 2015 قدرت المؤسسة الوطنية لترقية الصحة و تطوير البحث (Fondation nationale pour la promotion de la santé et le développement de la recherche) أن أكثر من 40 مليون دولار من الخبز ترمى سنويا.

<sup>1</sup> Aghiles . Gaspillage/ 90 tonnes de pain dans les poubelles d'Alger. In AF-Algérie Focus du 14-10-2017. <http://www.algerie-focus.com/2017/10/gaspillage-90-tonnes-de-pain-poubelles-dalger/> 22-12-2017

المبحث الثالث: انعكاس سياسة توزيع السلع الغذائية على الأمن الغذائي الحضري في الجزائر

يعتبر الأمن الغذائي و ارتفاع أسعار الغذاء مشكلة مستعصية تعاني منها الجزائر، فارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية يعود بالضرر على الأمن الغذائي في الجزائر لكون هذه الأخيرة من الدول المستورد للسلع الغذائية من أجل تموين السوق الوطنية و لهذه الأخيرة أيضا دور في الحد من مشكلة الغذاء.

**المطلب الأول: تأثير أسواق السلع الغذائية الوطنية على الأمن الغذائي في الجزائر**

تلعب الأسواق الوطنية للسلع الغذائية دورا مهما في الحد من مشكلة الغذاء خاصة في المدن سواء تعلق الأمر بأسواق الجملة أو أسواق التجزئة أو الوسطاء.

**أولا: أسواق الجملة**

يبرز استخدام البيانات المرسله من قبل المديرية الإقليمية للتجارة المعلومات الرئيسية التالية:<sup>1</sup>

- عدد أسواق الجملة الموجودة: يوجد 45 سوقا تم إنشاؤها عبر التراب الوطني. الولايات ذات الطابع الزراعي على وجه الخصوص و التي توجد بها أسواق جملة هي عين الدفلى، البويرة، تيزي وزو و جيجل، أما الولايات التي بها أكثر من سوق جملة هي معسكر(03)، باتنة(02)، خنشلة(02) و البلدية(02).

- عدد أسواق الجملة التي لم تدخل حيز الخدمة: هي 04 وحدات من أصل 45 موجودة في جميع أنحاء الجزائر، و هي أسواق الجملة في تيارت (رشيغا)، باتنة (سريانا)، خنشلة (أوجليت - البعارة) و غليزان (بلاس).

- ممتلكات الأسواق: معدات هذه الأسواق بشكل عام هي ملك للسلطات المحلية و غالبا ما تشكل مصدر دخل لها.

- تاريخ إنشاء هذه الأسواق: تم إنشاء هذه الأسواق خلال العقود التالية خلال الثمانينات ( 12 سوقا)، خلال التسعينات ( 19 سوقا)، خلال العقد الأول من القرن الواحد و العشرين ( 12 سوقا)،

<sup>1</sup> www.commerce.gov.dz/ar/b-les-marches-de-gros

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى وجود سوق جملة يعود تاريخه إلى الحقبة الاستعمارية (سوق بوفاريك للجملة) و آخر خلال السبعينات ( سوق بوقرة).

- **الحالة الفيزيائية للأسواق:** بشكل عام من 45 سوق على المستوى الوطني 32 سوق منها في حالة جيدة بشكل عام في حين أن أسواق الجملة 13 الأخرى في حالة سيئة.

- **مهنة الأسواق:** تختلف بحسب خصوصيات و قدرات الولايات و في هذا السياق لابد من ذكر وجود: أربعة أسواق وطنية في وهران ( الكرمة) و بومرداس (خميس الخنشلة) و البلدية (بوقرة) و بسكرة (الغروس) هناك 14

- سوقا إقليميا في ولايات تيبازة ( عطاطبة)، الجزائر (الكالتوس)، الجلفة، البلدية، تلمسان، مستغنام (صيادة)، ميله (شलगوم العيد)، سطيف، الشلف، معسكر (المحمدية)، عنابة، ورقلة، قسنطينة و باتنة، و باقي الأسواق محلية.

- **نمط التسير:** المزاد هو الأسلوب الأكثر استخداما حيث يتم إدارة 19 سوقا بهذه الطريقة، و مع ذلك توجد طرق إدارة أخرى داخل هذه المناطق، يتعلق الامر بشكل خاص بالإدارة المباشرة من قبل جماعات (collectivités) في 15 سوق جملة.

- **عدد المحلات الموجودة:** يبلغ عدد المحلات الموجودة داخل أسواق البيع بالجملة للفواكه و الخضر 4555 محل منها 3984 قيد الاستخدام و 571 غير مشغولة لأسباب مختلفة.

- **مبالغ الإيجار:** تختلف من سوق لآخر اعتمادا بشكل خاص على حجم السوق و حجم المنتجات التي تمر عبر البنية التحتية المذكورة يوميا. بشكل عام متوسط مبلغ الإيجار السنوي لسوق الجملة هو 47.675.694 دج بينما متوسط الإيجار الشهري للمحل الواحد 5.317 دج.

- **طريقة الدفع:** يكون الدفع نقدا و هي الطريقة الوحيدة للدفع للمعاملات التجارية في حين أن استخدام الشيكات و التحويلات غائبا تقريبا.

- **المرافق الموجودة في الأسواق:** هناك نقص في بعض أو معظم المرافق الضرورية في هذه الأسواق التي تقدم تسهيلات لعملها بشكل صحيح باستثناء سوق الجملة في الكرمة بولاية وهران الذي تم بناؤه عام 2011 و بدرجة أقل أسواق الجملة في ولايات الجزائر، تيبازة، البلدية، قسنطينة، الأغواط و تلمسان.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

- المنتجات الرئيسية المتداولة: هي الخضار و الفواكه بشكل رئيسي من الإنتاج الوطني و أيضا من الواردات. يصل حجم المنتجات المتداولة حوالي 28.088 طن في اليوم مقسمة كما يلي: 18.376 طن في اليوم من الخضار و 9.711 طن في اليوم من الفواكه. تم تنفيذ برنامج لإنجاز 08 أسواق فواكه و خضروات بتوجه وطني و إقليمي من قبل (EPS SPA MAGROS) سيتم إنشاؤها في ولايات معسكر، عين الدفلى، قالمة، ورقلة، الجلفة، بسكرة و ميلة. المعايير المعتمدة لأداء هذه العقود هي تلك التي وضعتها منظمة الأغذية و الزراعة حيث يقدر عدد المتعاملين في هذه الأسواق بحوالي 43.000 شخص في اليوم، و تقدر التكلفة الإجمالية لهذه الأسواق الثمانية ب 19.03 مليار دج TTC (BADR) بسعة إجمالية تبلغ 3.6 مليون طن في السنة و عدد من الوظائف الدائمة من 20.000 إلى 24.000 وظيفة، و في ما يلي وضعية هذه المشاريع:

**سوق الجملة بولاية عين الدفلى:** في منطقة بوراشد تقدر مساحته ب 12 هكتار و هو في مرحلة الإنجاز و تم إنهاء سياج يحيط بالسوق بطول 1500 ميل و تم إنشاء 03 مباني تجارية فوق مساحة تقدر ب 23.097 م<sup>2</sup> بنسبة 88.74%.

**سوق الجملة بولاية سطيف:** في منطقة عين سفيها تقدر مساحته ب 30 هكتار و هو قيد الإنجاز، طول السياج المحيط به 1360 ميل بنسبة إنجاز 90% و تم إنهاء أعمال الحفر العامة على 15 هكتار و تم إنجاز مقري أمن بنسبة إنجاز 92%، و 06 مباني تجارية فوق مساحة تقدر ب 25.200 م<sup>2</sup> بنسبة إنجاز 65%.

**سوق الجملة بولاية معسكر:** مقره بسيدي عبد المومن على مساحة تقدر ب 32 هكتار و هو في طور الإنجاز حيث يبلغ طول سياجه 1790 ميل بنسبة إنجاز 46.64% ، و نسبة إنجاز مقري أمن ب 25.55%.

**سوق الجملة بولاية قالمة:** مقره عين بن بيدا على مساحة تقدر ب 15 هكتار و هو في طور الإنجاز، طول السياج المحيط به 1660 ميل بنسبة إنجاز 59% و نسبة التقدم في أعمال الحفر هي 95% على 15 هكتار، و نسبة إنجاز مقري الأمن هي 39.5% و مساحة المباني التجارية هي 23.700 م<sup>2</sup> بنسبة إنجاز 20.5% و نسبة إنجاز مباني ملحقة هي 40.11%.

**سوق الجملة بولاية الجلفة:** مقره عين وسارة مساحته 15 هكتار و هو في طور الإنجاز يبلغ طول سياجه 1640 ميل بنسبة إنجاز 98% و تم إنهاء أعمال الحفر فوق مساحة تقدر ب 7 هكتار كما تم إنهاء بناء

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

مقري أمن و مبنى ملحق.

سوق الجملة لولاية ورقلة: مقره عين البايذة مساحته 20 هكتار و هو قيد الإنجاز يبلغ طول سياجه 1820 ميل بنسبة إنجاز 98 % و تقدر نسبة التقدم في لإنجاز مقري أمن و إدارة هي 90.5 %، و تم إنجاز مبنى تجاري واحد بنسبة 2 % فوق مساحة إجمالية تقدر بـ 7.744 م<sup>2</sup>، و نسبة لإنجاز المباني الملحقة هي 24.15 %.

سوق الجملة لولاية ميلة: مقره واد العثمانية مساحته 30 هكتار و هو قيد الدراسة.

سوق الجملة لولاية بسكرة: مقره عاصمة الولاية مساحته 20 هكتار و هو قيد الدراسة.

### ثانيا: أسواق التجزئة

شروط تصنيف الأسواق ذات البعد الوطني: تحدد معايير التصنيف للأسواق الوطنية أو الإقليمية أو

المحلية بموجب مرسوم وزاري مشترك (وزارة التجارة، الزراعة و الداخلية) في المادة 30، و هي:<sup>1</sup>

- يجب أن تكون الخضرة و الفواكه و المنتجات السمكية المرسلّة إلى أسواق الجملة مصحوبة بغطاء يجوي لاصقة بها معلومات تحدد اسم المورد و اسم الشركة و الطبيعة و الكمية و كذلك تاريخ و مكان التحميل و التفريغ (المادة 15 و 31).

- يجب أن تفي شروط مزاولة الأنشطة في أسواق التجزئة بمتطلبات المواصفات التي يضعها رئيس المجلس المحلي ذو الاختصاص الإقليمي، و يجب أن تكون المنتجات المباعة صحية و مخلصّة و قابلة للتسويق (المادة 34).

تم تثبيت المساحات الكبيرة و الصغيرة على النحو التالي:

محلات السوبر ماركت (supermarchés): المساحة من 501 م<sup>2</sup> إلى 2500 م<sup>2</sup> و منطقة وقوف السيارات بسعة لا تقل عن 100 مركبة.

<sup>1</sup> [www.commerce.gov.dz](http://www.commerce.gov.dz)

تاريخ الاطلاع 08 فيفري 2021.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

المحلات الكبرى (hypermarchés): المساحة أكثر من 2500 م<sup>2</sup> و منطقة وقوف السيارات بسعة لا تقل عن 1000 مركبة.

المحلات الصغيرة (supérettes): تتراوح المساحة من 120 م<sup>2</sup> إلى 500 م<sup>2</sup> قابلة للتكديس بالارتفاع.

المساحات الكبرى (grandes surfaces): يجب أن تدر المساحات الكبرى 60 % على الأقل من رقم أعمالها من المبيعات من تسويق المنتجات المحلية.

### ثالثا: سياسات و نظم توزيع السلع الغذائية في الجزائر

وضعت الحكومة الجزائرية سياسة اقتصادية و فلاحية تهدف أساسا إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن الغذائي، عن طريق برامج مكتملة لتنفيذ تلك السياسات الفلاحية و التي تستهدف تحسين القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية و استغلالها الاستغلال الأمثل مع زيادة المتاح من تلك الموارد. و تعاني الجزائر من فجوة غذائية متزايدة حيث تعتبر من الدول المستوردة للمنتجات الغذائية، و يزداد حجم الاستيراد من المنتجات الغذائية نظرا لمعدل نمو السكان و حاجاتهم المتزايدة.

و فيما يخص تحرير التجارة و السوق اضطلع القطاع الخاص بمهام توزيع كافة المنتجات الزراعية بمساهمة الهيئات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي. و يقوم القطاع الخاص بتوزيع العديد من المنتجات الزراعية مثل الخضرة و الفواكه و الألبان و الأسماك و البيض، بالإضافة لمشاركته القطاع العام في توزيع اللحوم بمختلف أنواعها.

و تقوم الحكومة بتنظيم الأسواق وفق آليات الضبط و دعم الفلاحين عن طريق إجراءات تحفيزية لزيادة و تسعير الإنتاج خاصة المنتجات الأساسية كالقمح، البقول و البطاطس. و تتسم أسواق الماشية في الجزائر بأنها تعمل بتقنيات تقليدية أي البيع بالتقييم و غياب المراقبة الصحية و النوعية<sup>1</sup>.

كما أن تنظيم أسواق المنتجات الغذائية في الجزائر لا يخضع بشكل عام لقانون العرض و الطلب نظرا لغياب

<sup>1</sup>د. سالم اللوزي.دراسة سياسات و نظم توزيع الغذاء في الوطن العربي و انعكاساتها على الأمن الغذائي.المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الخرطوم.2006 سبتمبر ص.54.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

المعرفة بآليات التفاوض و تشكيل الأسعار، بالنسبة للأعوان المتدخلين في سلسلة التوزيع نجد:<sup>1</sup>

-المزارع(الفلاح): يتمثل دوره في الإنتاج و بيع منتوجه على مستوى مغلق أو محدود فمساهمته في تحديد السعر منخفضة للغاية.

-الوسيط: هو الرابط القوي في السلسلة، فهو يتحكم في المنبع و المصب يحدد سعر بوابة المزرعة و سعر سوق الجملة، فهو يشتري المحصول من المزارع(في بعض الأحيان يشتري المحصول خلال فترة الإزهار)، ثم يحدد الأسعار في سوق الجملة باستخدام استراتيجيات احتكار القلة مما يضمن له هامش ربح كبير جدا.

-بائع التجزئة: يشتري بكميات صغيرة من سوق الجملة لإعادة بيعها للمستهلكين في السوق أو على الرصيف ، أو باستخدام عربة و حتى مركبة نفعية.

يلتزم هذا الهيكل المنتجات أو السلع ذات المصدر النباتي كالحضر و الفواكه أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية فالسوق يتأثر أكثر بالمناسبات الكبرى كالعيد و الحفلات أين يبيع المربون مباشرة للمستهلكين.

1)سياسات و أنظمة توزيع منتجات الحبوب و الدرنات و البقول: في الماضي كانت عمليات جمع و تخزين المنتجات تتم من قبل مجالس تسويقية حكومية(دواوين الفلاحة) إلا أن التخلي التدريجي للحكومة أدى إلى اقتصار المنتجات التي يتم جمعها و تخزينها من طرف المؤسسات الحكومية على الحبوب و الحليب.

بالنسبة لمحاصيل الحبوب و البقوليات الجافة فإنه يتم تسويق نحو 60 % منها من خلال المجلس التسويقي للحبوب(الديوان الجزائري المهني للحبوب)، حيث تقوم الهيئات الحكومية بجمع محاصيل الحبوب و البقوليات و ذلك في نقاط قريبة من مناطق الإنتاج ثم يتم تخزينها و تصنيعها و توزيعها إلى تجار الجملة و التجزئة و منها إلى المستهلك و الجزء الباقي يسوق من قبل القطاع الخاص.

التزمت الحكومة الجزائرية بوضع برنامج اصلاح اقتصادي في عام 1997 ، و انطبق هذا البرنامج على القطاع

<sup>1</sup>Omar Bouazouni. Etude d'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens. Programme alimentaire mondial. Bureau régional au caire pour moyen-orient ,asie centrale et europe de l'est.Octobre 2008. P 26.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

الزراعي، و ترتب على ذلك تحرير تجارة المنتجات الزراعية و وسائل الإنتاج و التراكيب المحصولية التي كانت تخضع للتحكم الحكومي كذلك تحرير شبكات التموين و التوزيع و التسويق كما حدث تحرير في أسعار المنتجات الزراعية ما عدا سعر القمح بنوعيه الصلب و اللين في حين تم التخلي عن تدعيم السلع الاستهلاكية. إلا أنه لا توجد رقابة منتظمة على العاملين في شراء المنتجات الزراعية و بيعها بالتجزئة و يوجد بالسوق مختلف أنواع الوسطاء، و لا يتجه صغار المزارعين مباشرة إلى السوق. حيث يتم البيع في المزرعة أو من خلال وسطاء إلى السوق، و تقوم الحكومة بتنظيم الأسواق و دعم الفلاحين عن طريق التحفيز بهدف زيادة الإنتاج من بعض المحاصيل كالقمح و البقول و البطاطس. و يتم تسويق المنتجات الزراعية بصفة عامة عن طريق ما يطلق عليه الدواوين التي أعيدت هيكلتها و أصبحت تابعة لشركات قابضة.

و يمكن القول أن الأسواق الفلاحية الجزائرية تتسم بغياب الشفافية و عدم وضوح و تعقيد المسالك التسويقية للسلع الغذائية و نقص المعلومات، مما لا يمكن المستهلكين و المنتجين من الاستفادة الكاملة من المزايا التي تمنحها المنافسة.

### 2) سياسات و أنظمة توزيع منتجات الخضرة و الفاكهة

يتم تسويق الخضرة و الفواكه في سوق الجملة ( و هي سوق جملة تقليدية) في كل ولايات الشمال و تمثل تجارة الجملة في هذه الأسواق حوالي 95 % من حجم التجارة، و هناك قسم صغير يتم العمل فيه بواسطة تجارة التجزئة و لا يوجد نظام رقابة على المنتجات الواردة إلى السوق بالرغم من وجود لجنة لتسيير السوق، كما أنه لا يوجد نظام معلومات حول الأسعار (بالرغم من أن تلك الأسعار تخضع لرقابة وزارة التجارة).

و تصل الخضرة و الفاكهة إلى السوق من خلال الشركة العامة للخضرة و الفاكهة و هي مؤسسة تم إنشاؤها في السبعينات بهدف ترشيد شراء و توزيع هذه المنتجات على المستوى المحلي و هي تعمل على استقرار السوق. و بشكل عام فإن ما يذهب إلى السوق يشكل حوالي 40 % فقط من إجمالي الإنتاج. و هناك فئة خاصة من هؤلاء الوسطاء (تجار الجملة) "الضمانة" و الضمان هو تاجر محلي يقوم بشراء جميع الإنتاج من المزارع (و في بعض الأحيان قبل جمع المحصول و في هذه الحالة يقومون بالدفع سلفاً) و تقدير السعر حسب الكمية بأكملها و يقومون بعملية فرز المنتج في المزرعة. و تكمن الفائدة التي يجنيها المزارع من البيع قبل الجمع في تجنب المخاطرة

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

و التعامل بشكل أكثر شفافية و بيع كامل الإنتاج دفعة واحدة. و من الطبيعي أن يكون السعر عادة أقل من السعر الذي يدفعه تجار الجملة. كما يتمكن المزارعون من البيع للوسطاء و تكون نسبة العمولة 5 % و لكن التقارير تؤكد أن العمولة الفعلية تتراوح بين 20 % و 30 % و ذلك عند حصول المزارع على قروض مسبقة من التجار أو قروض عينية كالأسمدة و البذور. و قد يؤدي هذا الأمر بالإضافة إلى المعرفة الشخصية الثقة إلى تعامل المزارع مع وسيط محدد أو مع بعض الوسطاء في أسواق مختلفة.

إن تسويق الخضر و الفواكه المصنعة يشبه تماما تسويق الخضر و الفواكه الطازجة مما يعكس الحقيقة القائلة بأنه ليس هناك تخصص في المسالك التسويقية للخضار و الفواكه المصنعة. و يقوم المصنعون بالشراء إما من السوق أو من التجار و يعتمد ذلك على السعر الأفضل (فأحيانا يكون من الأفضل الشراء من السوق حيث إن المنتج يجب أن يباع فور وصوله للسوق) و يبدو أن مسألة التعاقد على شراء المنتجات الزراعية بعقود مسبقة لتجنب مشكلة انقطاع المادة التصنيعية مسألة هامة. و يتمكن مصنعو القطاع الخاص و العام من تقليل إنتاجهم إذا كان سعر المادة الخام مرتفعا جدا.

و تباع شركات القطاع العام إما لمخبرات الدولة التابعة للمؤسسة العامة الاستهلاكية للبيع بالتجزئة أو إلى القنوات التسويقية العادية. و في بعض الأحيان تقوم تلك الشركات ببيع جزء من منتجاتها حرا لكل من الشركات الخاصة أو لمخبرات الأطفعة. أما السوق التصديرية فهي محدودة.

و بصفة عامة لا يقوم المزارع بأي عمليات فرز أو تدرج و إنما يقوم بتعبئة المحصول و نقله إلى سوق الجملة حيث يباع بسعر الجملة عن طريق المزاد العلني.

و مما يحول دون تطوير سياسات توزيع السلع الغذائية في الجزائر نقص البنى التحتية و غياب التجهيزات على مستوى أسواق الجملة، و غياب الشفافية مما ينجم عنه عدم تماشي النوعية مع الأسعار، و كذا غياب الإعلام حول أسواق الجملة و سوء اتصال المنتجين بالأسواق ينتج عنه تضارب في الأسعار حسب الفصول و في الفصل ذاته.

### المطلب الثاني: تأثير الأسواق الدولية للسلع الغذائية و تحديات الأمن الغذائي في الجزائر

تتأثر الجزائر بالتقلبات التي تحدث على مستوى الأسواق الدولية للسلع الغذائية باعتبارها بلدا مستوردا للغذاء، كما تواجه تحديات تحول بينها وبين الحد من مشكلة الغذاء خاصة في المدن.

### أولا: أثر التوسع الحضري على السياق الدولي و الوطني للزراعة و الغذاء في الجزائر

منذ عام 1995 زاد حجم التجارة الدولية في الأغذية و الزراعة بأكثر من الضعف بالأرقام الحقيقية حتى وصلت قيمتها إلى 1.5 ترليون دولار أمريكي في عام 2018 ، و تشارك الاقتصادات الناشئة و البلدان النامية على نحو متزايد في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية و الغذائية و قد ارتفعت صادراتها إلى ما يزيد عن ثلث إجمالي الصادرات العالمية. و يعزى هذا النمو إلى دوافع عدة منها انخفاض تكاليف النقل و انخفاض التعريفات الجمركية على المدخلات، و أدت هذه الدوافع إلى جانب ارتفاع المداخيل في البلدان المتقدمة و النامية على السواء إلى تحفيز توسع التجارة في الأغذية و الزراعة. و يرتبط نمو الدخل بالاتجاهات الديمغرافية مثل التوسع الحضري و هي اتجاهات تنطوي على أساليب عيش جديدة و تغيرات في الأنماط الغذائية، ما يؤثر في التجارة و الأسواق. و مع تقدم البلدان يستهلك السكان كميات أقل من المواد الغذائية الأساسية و كميات أكبر من اللحوم و منتجات الألبان و الخضار و الفواكه، و تؤثر هذه التغيرات في الأنماط الغذائية على أنماط التجارة الدولية.

و يحدث التوسع الحضري في البلدان النامية بوتيرة أسرع و قد أثر ذلك في أسواق الأغذية المحلية، حيث يميل سكان المناطق الحضرية إلى التبضع في المتاجر الكبرى أين زادت مبيعات سلاسل المتاجر الكبرى الرائدة بعشرة أضعاف بين مطلع القرن الماضي و عام 2018 و ينفقون حصة أكبر من دخلهم على تناول الطعام خارج المنزل.

و منذ الأشهر الأولى من عام 2020 تواجه الأسواق المحلية و العالمية على السواء تحديات كبيرة بسبب تفشي فيروس كوفيد 19 و القيود التي فرضت على تنقل السكان لاحتواء الجائحة، و أشارت منظمة التجارة العالمية إلى أن تجارة السلع العالمية ستخضع بنسبة تتراوح بين 13 و 32 بالمائة . و تبذل

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

الحكومات و القطاع الخاص جهود لإقامة صلة بين مناطق الإنتاج و المراكز الحضرية من خلال قنوات خاصة لتسريع وتيرة تسليم الأغذية إلى السكان المتضررين، و على المستوى العالمي التزمت بعض الدول بعدم فرض تدابير تقييدية لضمان استمرار التجارة في نقل المنتجات الغذائية و الزراعية من مناطق الفائض إلى مناطق العجز الغذائي ما يعزز الأمن الغذائي على المستوى العالمي.<sup>1</sup>

قبل معالجة قضية عدم كفاية الغذاء في الجزائر لأن بلد ما يستورد منتجات غذائية يمكن تسميته عجز زراعي أو عدم كفاية الإنتاج الوطني مما يستعدي غياب الأمن الغذائي، ففي فترة ما كانت الجزائر تمتلك القدرة المالية على شراء الحصص الغذائية و دعم المنتجات الأساسية المستهلكة مما كفل الأمن الغذائي لسكانها، أما في حال تراجع هذه القدرة هذا ما يمكن اعتباره خطرا على الأمن الغذائي و الذي يضع الجزائر في حالة ضعف حقيقي، كما هو معروف تعتمد الجزائر حصريا على عائدات المحروقات للحصول على إمدادات من الأسواق العالمية للمنتجات الأساسية (قمح، حليب، سكر، زيوت)، فالأسواق العالمية تهيمن عليها دول كبرى في حين لا تملك الجزائر أي قدرة على التحكم.

و عليه لا بد من رفع كفاءة الإنتاج الزراعي الوطني و استيراد المنتجات التي تملك فيها الدول الأجنبية ميزة نسبية، فالأمن الغذائي هو ترجمة لمؤشرات الأداء للاقتصاد العالمي و هو نتيجة لتنوع الهياكل الإنتاجية الوطنية باستخدام التقنيات عالية الكفاءة، و استغلال الثروة و الموارد المحتملة (المالية و المادية و البشرية) بعقلانية.<sup>2</sup>

### ثانيا: رهانات و تحديات الأمن الغذائي في الجزائر

**1) التحدي السياسي:** تعتمد الجزائر على بشكل كبير على وسائل الدفع الخارجية لضمان إمداداتها الغذائية. إذا استمر التراجع في هذه الموارد على مدى السنوات القادمة فإن المخاطر السياسية ستكون كبيرة في حال عدم قدرة الدولة على الوفاء بفواتير الغذاء. و إذا كانت حالة الأسواق العالمية مواتية للبلدان المستوردة في فترة ما، فإن احتمال انعكاس الوضعية ليس مستبعدا في المستقبل. كما نعلم فإن أسواق

<sup>1</sup> منظمة الأغذية و الزراعة. للامم المتحدة. حالة أسواق السلع الزراعية. 2020. روما. [www.fao.org/publications/ar](http://www.fao.org/publications/ar)

<sup>2</sup> [www.fce.dz](http://www.fce.dz). Etude sur la securité alimentaire. Alger. Juillet 2016. P8.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

القمح حساسة للمناخ و الظروف الاقتصادية العالمية و الأزمات السياسية. كما ان المناطق المنتجة للمنتجات الأساسية التي تستورد منها الجزائر ليست محصنة ضد العوامل المناخية التي يمكن أن تؤثر على مستويات الإمداد العالمي، و عليه هل ستمكن المخزونات بعد ذلك من تخفيف الصدمات الناجمة عن انخفاض الإنتاج و زيادة الطلب العالمي و الحفاظ على مستويات الأسعار المتوافقة مع القدرة الشرائية للبلد؟ كما يمكن للأزمات السياسية أن تؤثر سلبا على قدرة البلد على التفاوض بشأن الإمدادات لاسيما في مجال الحبوب و الحليب مع شركائها. تساهم كل هذه العناصر في حتمية جعل فاتورة الغذاء متوافقة مع الوسائل المالية للدولة من خلال إعادة التوازن إلى العلاقة بين العرض الوطني و اللجوء إلى الأسواق العالمية<sup>1</sup>.

**2) التحدي الاقتصادي:** يتمثل التحدي الاقتصادي في تنمية القطاع الزراعي و الأغذية الزراعية في ظل انخفاض الموارد المالية للدولة بالإضافة إلى الهدف الاستراتيجي المتمثل في الحد من هشاشة القطاع الغذائي و الزراعي في الجزائر. و عليه يبرز محورين تشغيليين رئيسيين هما: تحسين القدرات الوطنية لتزويد السوق الوطني بالمنتجات الزراعية بأسعار تتناسب مع دخل المستهلك و الحفاظ على القدرات لتوفير المواد الخام الزراعية و المعدات اللازمة لتنمية قطاع الأغذية و الزراعة و تعزيزها. و عليه فإن تحسين إنتاجية الزراعة هو السبيل لإزالة حاجز الإعاقة الذي يميز القطاع الزراعي، كما يشكل تحديث الصناعات الغذائية الزراعية و دمجها مع النظام الإنتاجي الوطني سبيلا للحفاظ على الأمن الغذائي للوطن<sup>2</sup>.

**3) التحدي الاجتماعي-الديموغرافي:** في عام 2017 بلغ عدد السكان 41 مليون نسمة و سيصل إلى أكثر من 50 مليون نسمة في عام 2030 و 70 مليون في عام 2050 و عليه يجب تسليط الضوء على حقيقتين رئيسيتين في المستقبل، فالنسبة للعقد القادم 2020-2030 تتنبأ التوقعات بنمو كبير في عدد السكان العاملين (15-64 سنة) و الذي يمثل الآن ثلثي إجمالي السكان (شخصان عاملان مقابل شخص واحد عاطل عن العمل) و بالتالي فإن الطلب على العمل يزداد أهمية من 210.000 سنويا في بداية التسعينات من القرن الماضي و سوف يكون أكثر من 350.000 سنويا خلال الفترة 2020-2025، و لن ينخفض بشكل كبير حتى تصل الأجيال ذات الكثافة السكانية الكبيرة إلى سن التقاعد خلال أفق

<sup>1</sup> Omar Bessaoud, sous la coordination de : Jean-Paul Pellissier, Jean-Pierre Rolland, Wided Khechimi. Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie. Janvier 2019. p23

<sup>2</sup> Ibid. p24.

## الفصل الرابع: الأمن الغذائي الحضري وتوزيع السلع الغذائية في الجزائر

2035-2040. يضاف هذا الطلب بشكل طبيعي إلى الطلب الحالي الموجود بالفعل للباحثين عن عمل. فالقطاع الزراعي بديناميكيته و قطاع الصناعات الغذائية يجب أن يواجهها هذا التحدي المتمثل في التوظيف. للقيام بذلك يجب أن تكون الدولة قادرة على توفير وظائف مستقرة و دخل لائق، من خلال تحسين الإنتاجية و تقييم المنتجات الزراعية من خلال سن قوانين تضمن الحماية الاجتماعية في القطاع و تأمين المزارعين في مناطق نشاطهم<sup>1</sup>.

4) تحدي حماية الموارد الطبيعية و التغيرات المناخية: يمثل تحدي حماية الموارد النادرة و الأنظمة البيئية و التراث الطبيعي في ظل تغير المناخ تحديا كبيرا، لأن هذه الموارد هي المحددات للنمو في إنتاج و إنتاجية العمالة و التربة، فجميع التقارير التي تم إعدادها اليوم في الجزائر تسلط الضوء على زيادة الضغط على الخصوبة الطبيعية للأرض (التعرية، التصحر و الاستغلال المفرط للمياه الجوفية) على مستوى حجم المياه المتاحة (خفض منسوب المياه الجوفية، استخدام المياه الاحفورية) و على مستوى نوعية المياه(الملوحة، التلوث)، أين وصلت الممارسات الحالية على الإمكانيات الحركية للتربة و المياه إلى عتبة حرجة تستدعي التحلي عن أساليب التعدين الحالية خاصة في المناطق الجنوبية للجزائر.

فالجزائر من بين البلدان المعرضة لخطر التغيرات المناخية و تشير جميع التقارير و البحوث إلى تفاقم عوامل التدهور البشرية المنشأ في انخفاض إنتاجية التربة و الثروة الحيوانية. يلزم هذا التحدي الدولة على إدراج استدامة طرق الإنتاج كعنصر أساسي في سياستها الزراعية لأنه ينبغي وضع حدود للضغط البشري على الموارد الطبيعية. من ناحية اخرى يفرض هذا التحدي إعطاء البحوث الزراعية مكانا متميزا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>Ibid..p24.

<sup>2</sup>Ibid..p25.

خلاصة:

بعد الدراسة و التحليل التي قمنا بها خلال هذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ التحضر مصطلح يطلق على تلك العملية من النمو الحضري السريع التي يمكن مشاهدتها في مظهرها الكمي البحت.
- ✓ التحضر عملية من عمليات التغيير الاجتماعي تتم عن طريق انتقال أهل الريف إلى المدينة و الإقامة بها.
- ✓ التحضر يرتبط بالتحول من النظم الاقتصادية الريفية إلى النظم الاقتصادية الصناعية، و هو مستوى العلوم و الفنون و درجة التقدم التكنولوجي و أشكال التصنيع السائدة.
- ✓ الجزائر على غرار باقي دول العالم خاصة النامية منها شهدت تحضرا ملحوظا خلال القرنين الماضيين.
- ✓ أثر التحضر في الجزائر على الأمن الغذائي للسكان الحضر سلبا خاصة على الطبقات الفقيرة التي تقطن في المدن.
- ✓ أثر التحضر على الأنماط الغذائية للسكان الحضر في الجزائر، فقد اتجهت الأسر الجزائرية إلى استهلاك أكثر للبروتينات الحيوانية، و كذا تناول الطعام خارج المنزل.
- ✓ على الرغم من تحسن مستوى الدخل لدى السكان إلا أن القدرة الشرائية للسكان الحضر في الجزائر لا تزال محدودة، هذا ما يؤثر على مستوى استهلاك الأسر للغذاء الصحي.
- ✓ الأسواق الوطنية للسلع الغذائية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يمكنها من المساهمة في التخفيف من حدة مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر.
- ✓ باعتبار الجزائر ثالث أكبر دولة مستوردة للقمح و كذا السلع الغذائية الأساسية، يجعلها تتأثر سلبا بالتقلبات التي تطرأ على مستوى الأسواق الدولية للسلع الغذائية.

## خاتمة

إن التطور الذي شهدته المدن في العالم والذي أثر على قدرة الأسر الحضرية في سد حاجياتها الغذائية، وما رافقه من ظواهر ترتبت عن التحضر ونمط العيش في المدن متمثلة في زيادة الكثافة السكانية، الفقر الحضري، السكنات والأسواق الفوضوية، عمالة الأطفال وتدني مستوى معيشة الكثير من الأسر الحضرية؛ كلها ظواهر فاقمت من مشكلة الأمن الغذائي الحضري، الذي يتعلق بالحالة التي تضمن للسكان الحضري الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تأمين سرعات حرارية كافية ومتنوعة، ومغذيات دقيقة لنمط معيشي صحي. كما تتعلق مشكلة الأمن الغذائي الحضري بالعلاقات الموجودة بين ارتفاع الطلب الحضري على الغذاء وفعالية وديناميكية نظام توزيع الغذاء في المدن، ضمن سياق يتميز بارتفاع معدل التحضر أو الزيادة السكانية ومساحة المدينة، في ظل بيئة اجتماعية واقتصادية متطورة.

تصل السلع الغذائية إلى المستهلكين من خلال سلسلة توزيع غذائية حيث تؤثر كل حلقة من حلقات هذه السلسلة على توفر الأغذية و سهولة الحصول عليها و تنوعها و جودتها التغذوية، كما تؤثر كيفية معاملة الأغذية على طول سلسلة التوزيع على محتواها الغذائي و أسعارها و كذلك سهولة حصول المستهلكين عليها هذا بدوره يشكل خيارات المستهلكين و الأنماط الغذائية و النتائج التغذوية.

توجد في كل حلقة من حلقات سلسلة التوزيع فرص لتقديم المزيد من الأغذية المتنوعة و المغذية، فيمكن للتخزين المنزلي الصحيح أن يحافظ على السلع الغذائية كما يمكن لمصنعي الأغذية استخدام المزيد من المدخلات أو تدعيم الأغذية أثناء تصنيعها، و يمكن لشركات الخدمات اللوجستية أن توظف تقنيات لحفظ السلع الغذائية أثناء التخزين و النقل، كما يمكن لتجار التجزئة أن يقدموا مجموعة أغذية أكثر تنوعا طوال السنة؛ و في كل حلقة يمكن للتكنولوجيا و ممارسات الإدارة الأفضل الحفاظ على السلع الغذائية و الحد من فقدان الأغذية و هدرها و تحسين جودتها.

## نتائج البحث

- ✓ يتعلق الأمن الغذائي الحضري بالحالة التي تضمن للسكان الحضري الوصول المادي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تأمين سرعات حرارية كافية ومتنوعة وصحية.
- ✓ العناصر الأساسية الضرورية المساعدة على فهم نظام توريد وتوزيع الغذاء في المدن هي: الاستهلاك، البيع، التحويل، الإنتاج.
- ✓ تلعب قنوات توزيع السلع الغذائية التقليدية و الحديثة أدوارا متكاملة في تزويد المستهلكين في المناطق الحضرية بأغذية متوفرة وسهلة المنال، كما تطرح كل منها تحديات وفرص لتحسن أداء النظم الغذائية.
- ✓ تقدم قنوات التوزيع التقليدية فوائد للسكان من ذوي الدخل المنخفض في المناطق الحضرية حيث تتميز بمزايا التكلفة والموقع، و تعد مصدر جيد للأغذية الطازجة لكن سوء التخزين و البنية التحتية يؤدي إلى خسائر كبيرة للسلع الغذائية و تدهور جودتها.
- ✓ تلعب قنوات التوزيع الحديثة دورا مهما في الحفاظ على المحتوى الغذائي و توفير مجموعة متنوعة على مدار السنة، لكنها تزيد من عرض الأغذية المصنعة و المعلبة التي تساهم في زيادة الوزن والسمنة .

## بعد الدراسة و التحليل التي قمنا بها من خلال الفصل التطبيقي توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ الجزائر على غرار باقي دول العالم خاصة النامية منها شهدت تحضرا ملحوظا خلال القرنين الماضيين.
- ✓ أثر التحضر في الجزائر على الأمن الغذائي للسكان الحضري سلبا خاصة على الطبقات الفقيرة التي تقطن في المدن كالأهمات الأرامل غير العاملات، العمال اللذين يتأخر صرف رواتبهم، العاملين في القطاع غير الرسمي، كبار السن و المصابون بالأمراض و العجز المحرومون من الرعاية الأسرية.
- ✓ أثر التحضر على الأنماط الغذائية للسكان الحضري في الجزائر، فقد اتجهت الأسر الجزائرية إلى استهلاك أكثر للبروتينات الحيوانية، و كذا تناول الطعام خارج المنزل.
- ✓ على الرغم من تحسن مستوى الدخل لدى السكان إلا أن القدرة الشرائية للسكان الحضري في الجزائر لا تزال محدودة، هذا ما يؤثر على مستوى استهلاك الأسر للغذاء الصحي.

- ✓ يتجه اهتمام الكثير من المسؤولين في السلطات المحلية الجزائرية نحو الإسكان، والنقل والمرافق الأمنية والاجتماعية، بصورة أكبر مما يتجه نحو نظم توزيع الأغذية.
- ✓ تتسم الأسواق الفلاحية الجزائرية بغياب الشفافية و عدم وضوح و تعقيد المسالك التسويقية للسلع الغذائية و نقص المعلومات، مما لا يمكن المستهلكين و المنتجين من الاستفادة الكاملة من المزايا التي تمنحها المنافسة.
- ✓ مما يحول دون تطوير سياسات توزيع السلع الغذائية في الجزائر نقص البنى التحتية و غياب التجهيزات على مستوى أسواق الجملة، و غياب الشفافية مما ينجم عنه عدم تماشي النوعية مع الأسعار.
- ✓ الأسواق الوطنية للسلع الغذائية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يمكنها من المساهمة في التخفيف من حدة مشكلة الأمن الغذائي الحضري في الجزائر.
- ✓ باعتبار الجزائر ثالث أكبر دولة مستوردة للقمح و كذا السلع الغذائية الأساسية، يجعلها تتأثر سلبا بالتقلبات التي تطرأ على مستوى الأسواق الدولية للسلع الغذائية، كما ينعكس سلبا على أمنها الغذائي في المدن.
- بناء على النتائج المتوصل إليها نقترح بشأن الوسائل التي يمكن اتباعها من أجل تحسين توزيع الأغذية في المدن وتحقيق الأمن الغذائي بها:
- ✓ ضرورة توافر الفهم الكافي لعملية توزيع الأغذية في المناطق الحضرية حيث تحتاج السلطات المحلية إلى أن يكون لديها رؤية استراتيجية عن كيفية النهوض بالمدينة على المدى المتوسط (4-6 سنوات) والمدى الطويل (10-15 سنة) من حيث التنمية المكانية والديموغرافية والاقتصادية إلى جانب المتطلبات الغذائية.
- ✓ صياغة سياسات وبرامج محلية لتخفيض تكاليف توزيع الأغذية وإتاحة سبل الوصول إليها، والنهوض بالعمالة المنتجة في مجال توزيع الأغذية وتوسيع نطاق الزراعة في المناطق الحضرية وما حولها.
- ✓ من أجل خفض التكاليف ينبغي تنشيط الأسواق المتنقلة والأسبوعية والأسواق الحرة والمتاجر والأسواق الممتازة التي تشتري مباشرة من المنتجين المنظمين.

✓ تقديم الدعم اللوجستي والحوافز لتسهيل الوصول المادي للأغذية يحتاج إلى استثمارات في الطرق وأماكن الانتظار، وإعادة تنظيم الحركة المرورية، وإعادة توزيع بعض المهام السوقية المحددة على المدن الثانوية بغرض تخفيض الضغط على المراكز الحضرية المزدهمة .

✓ العمل على تسهيل الحوار بين جماعات المستهلكين والتجار وناقلي الأغذية وإشراكهم في اتخاذ القرار، وزيادة الوعي والكفاءة التقنية بين أصحاب المتاجر وتجار الجملة والعاملين في نقل الأغذية ومدراء السوق وتحسين إدارة وصيانة الأسواق الحضرية بالتعاون مع مستخدمي السوق .

بناء على دراستنا فإنه يمكن أن تكون لها الأفاق التالية:

✓ دور الزراعة الحضرية في الحد من تكاليف نقل السلع الغذائية إلى المدن.

✓ دور السلطات المحلية للمدن في تعزيز الأمن الغذائي الحضري.

✓ ترشيد الاستهلاك الحضري و انعكاسه على الأمن الغذائي في المدن.

أولاً: الكتب:

1. صلاح الشنواني. الإدارة التسويقية الحديثة: المفهوم والإستراتيجية. مؤسسة الشهاب. الجامعة. 1996 .
2. عبد السلام أبو قحف. التسويق وجهة نظر معاصرة. مطبعة الإشعاع الفنية. الطبعة الأولى.الأردن.2001.
3. محمود جاسم الصميدعي. إدارة التوزيع-منظور متكامل-. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع. عمان. الأردن. 2008.
4. هاني حامد الضمور. طرق التوزيع. دار وائل للنشر. الطبعة الثانية. عمان.الأردن. 2008.
5. محمد فريد الصحن.د إسماعيل السيد. التسويق. الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع. الإسكندرية. مصر.2000.
6. علي فلاح الزغيبي.إدارة التوزيع-مدخل تطبيقي متكامل- دار المسيرة للنشر و التوزيع. عمان. الأردن.2010.
7. هاني حامد الضامور. إدارة قنوات التوزيع. دار وائل للنشر و التوزيع. عمان. الأردن. الطبعة الثانية. 2002.
8. محمد عبد العظيم أبو النجا. إدارة قنوات التوزيع-مدخل تسويق العلاقات- الدار الجامعية. الطبعة الأولى.اسكندرية.مصر.2011.
9. محمد إبراهيم عبيدات . مبادئ التسويق " مدخل سلوكي". دار المستقبل. عمان. الأردن. الطبعة الثالثة.1999.
10. نصيب رجم. إدارة أنظمة التوزيع. تطبيقات ودراسة حالة. دار العلوم للنشر والتوزيع. الجزائر.2006.
11. أمينة محمود حسين محمود. نظم المعلومات التسويقية. مصر . جامعة القاهرة. 1995.
12. نihal فريد مصطفى.إدارة الإمداد. مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع. الإسكندرية. 1997.
13. أحمد شاكر العسكري.د.خليل إبراهيم الكنعاني. التوزيع-مدخل لوجستي دولي-. دار وائل للنشر والتوزيع.ط1.عمان. الأردن.2004.
14. عاكف الزغيبي. مبادئ التسويق الزراعي. دار الحامد للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.الأردن.2006.

ثانياً: الأطروحات والرسائل الجامعية

### ثالثا: البحوث، المجالات و المقالات:

1. نور الدين حامد. رقية شرون. صونيا اسمهان كلاش. التسويق الزراعي بين النظرية والتطبيق- دراسة حالة مؤسسة Agrodat لتجهيز وتصدير التمور بولاية بسكرة- المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. العدد 07. ديسمبر. 2017.
2. جيني غوستافسون وآخرون. الفاقد الغذائي والهدر الغذائي في العالم-المدى، الأسباب والوقاية- المعهد السويدي للأغذية والتكنولوجيا الحيوية(sik). السويد. 2014.
3. رقية خلف حمد الجبوري. السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2012.
4. الفاو. سلامة الغذاء في زمن كوفيد-19. روما. 2020.
5. الفاو. التغذية والنظم الغذائية. تقرير مقدم من فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية. مارس 2018.

### رابعا: المواقع على الانترنت:

## II. المراجع باللغة الأجنبية:

### أولا: باللغة الفرنسية

### أ) الكتب:

1. Philip Kotler. Les clés du Marketing. Pearson Education. France. Paris. 2003.
2. Kotler & Dubois. Marketing et Management. Pbli-Union Edition. 10<sup>ème</sup> édition. Paris. 2000.
3. Johanne Brunet, François Colbert, Robert Desormeaux, Renè Gendreau, Renaud Legoux, Jean-François Ouellet. Gestion du marketing. Gaetan morin éditeur. 5<sup>e</sup> édition. Québec. Canada. 2011.
4. Pierre Filiatrault, Naoufel Daghfous. Le Marketing .Gaétan Morin éditeur. Québec. 2006.
5. Dictionnaire commercial de l'Académie des sciences commerciales, 2e édition, Conseil international de la langue française, Entreprise moderne d'édition, Hachette, Paris, 1987.

## المراجع و المصادر

6. Lendrevie & Lindon. MERCATOR -théorie et pratique du marketing. 5 éme édition. Dalloz..Paris.1999.
7. Claude Demeur. Marketing. 2<sup>ème</sup> édition. Dalloz. Paris. 1999.
8. Pierre –Louis Dubois & Alain Jolibert. Le Marketing - fondements et pratiques. Edition Economica. 3éme édition.. Paris, France. 1998

ب) الرسائل الجامعية:

ج) البحوث، المجالات و المقالات:

1. Armature urbaine en 2008. Collections Statistiques N° 163.Série S. Office National des Statistiques. Alger. Septembre 2011.
2. Caroline Brand, Nicolas Bricas, Damien Conaré, Benoit Daviron, Julie Debru , Laurant Michel, Christophe-Toussaint Soulard. Construire des politiques alimentaire urbaines concepts et démarches.Edition Quae. France. 2017.
3. Klaus klennert. Assurer la sécurité alimentaire et nutritionnelle. ministere fédéral de la coopération économique et du développement. Allemagne. Janvier . 2011.
4. HLPE. Nutrition et systèmes alimentaires. Rapport du Groupe d'experts de haut niveau sur la sécurité alimentaire et la nutrition du Comité de la sécurité alimentaire mondiale, Rome. 2017.
5. Maurizio Aragrande et Olivio Argenti. L'étude des sada des villes dans les pays en développement.collection « aliments dans les villes ».fao.1998.
6. Gomez et Ricketts. food value chains and policies influencing nutritional outcomes.rome. FAO .2013.
7. Omar bessaad.sous la cordination de : jean-paul pellissier,Jean-Pierre Rolland, Wided Khechimi. Rappoport de synthese sur l'agriculture en Algerie. Janvier 2019.
8. Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses de consommation des ménages algériens en 2011. Collections Statistiques N° 183, Série S.ONS.Alger.2011.
9. Mohammed ADERGHAL, Sylvaine LEMEILLEUR, Bruno ROMAGNY. Contribution des systèmes de distribution alimentaire à la sécurité alimentaire des villes : étude de cas sur l'agglomération de Rabat (Maroc). Agence Française de Développement AFD.Paris.France. Février.2019

ثانيا: باللغة الانجليزية:

أ) الكتب:

1. United Nations. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. World Urbanization Prospects,The 2018 Revision. New York, 2019.
2. Timmer, CP. Reflections on Food Crises Past. Food Policy Vol.35. 2010.

3. Gliessman, S.R. Agroecology : The Ecology of Sustainable Food Systems. Troisième édition. Boca Raton, FL, USA, CRS Press, Taylor&Francis Group. 2015.

(ب) الرسائل الجامعية:

(ج) البحوث، المجالات و المقالات:

1. Cohen, Barney. "Urban Growth in Developing Countries: A Review of Current Trends and A Caution Regarding Existing Forecasts". World Development vol 32.great britain. 2004.
2. UN-HABITAT. "The Challenge of Slums". In Global Report on Human Settlements. United Nations Human Settlements Programme. London and Sterling, VA: Earthscan Publications. London. 2003.
3. United Nations. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. World Urbanization Prospects, The 2018 Revision. New York, 2019.
4. Philippa Young, Emily Henderson, Agathe Nougaret. Impact of urban livelihood intervention post Haiti earthquake.Oxfam case study.emergency nutrition networks.2013.
5. Philippa Young, Emily Henderson, Agathe Nougaret. Impact of urban livelihood intervention post Haiti earthquake.Oxfam case study.emergency nutrition networks.2013.
6. Food and Agriculture Organization (FAO). OECD-FAO Agricultural Outlook 2012-2021.Rome. 2012.
7. The Chicago Council on Global Affairs. Feeding an Urban World:A Call to Action. EMERGING LEADERS PERSPECTIVES Global Era • Different Challenges • New Priorities. United States of America. 2013.
8. Mark Redwood. Agriculture in Urban Planing.Generating Livelihoods and Food Security.published by earthscan. London.2009.
9. Anita Regmi. Dyck john. Effects of Urbanisation and Global Food Demand in changing Structure of Global food Consumption and Trade. USDA Economic Research Service. WRS No. (WRS01-1). 2001..
10. Reardon,Thomas, Gulati,Ashok. The Spermarket Revolution in Developing Countries : Policies for Competitiveness with Inclusiveness, Inernational Food Policy Research Institute.Washington.June 2008..
11. Reardon, T. Agri-food Market Transformation : Development Assistance Strategies to Include the Poor. Paper Presented at Partners in Agriculture Global Food Security Symposium. Tokyo, April 2010.
12. FAO, Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages, Rome, 2003.
13. Paul Teng and Margarita Escaler. The Case for Urban Food Security: A Singapore Perspective. NTS Perspectives, No 4, RSIS Centre for Non-Traditional Security (NTS) Studies. Singapore.2010.
14. Paul Teng, Margarita Escaler. Food (in) security in Urban Populations. Asia Security Initiative Policy Series. Working paper N0.5.Centre for Non-Taditional Security Studies. Singapore. August 2010.

15. Food and Agriculture Organisation (FAO). How to Feed the World in 2050. High-Level Expert Forum. Rome. 12-13 October, 2009a
16. US Department of Agriculture (USDA) .Economic Research Service. Agriculture Outlook. 1997.
17. Food and Agriculture Organisation (FAO). State of Food and Agriculture.2009b
18. Francis,C. Lieblein,G. Gliessman, S. Breland, T.A. Creamer,N. Harwood,R. Salomonsson,L. Helenius,J. Rickerl,D. Salvador,R. Wiedenhoeft,M. Simmons,S. Allen,P. Altieri,M. Flora,C.&Poincelot,R. Agroecology : the ecology of food systems. J.sustain. Agric. 2003.
19. Borders,M. Burnett, H.S. Farm subsidies : Devastating the World's Poor and the Environment. Brief Analysis No.547. National Center for Policy Analysis. March 2006
20. Beverly D. McIntyre, Hans R. Herren, Judi Wakhungu, Robert T. Watson .International Assessment of Agricultural knowledge, Science and Technology for Development (IAASTD). Agriculture at a Crossroads. Global Report.2008.
21. UN General Assembly. Promotion and protection of human rights: human rights questions, including alternative approaches for improving the effective enjoyment of human rights and fundamental freedoms: Report of the 3rd Committee: General Assembly, 67th session. A/67/457/Add.2. 2012.
22. **HLPE**. Sustainable agricultural development for food security and nutrition: what roles for livestock? A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security. Rome. 2016.
23. HLPE.. Food losses and waste in the context of sustainable food systems. A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security. Rome. 2014a.
24. HLPE.. Food losses and waste in the context of sustainable food systems. A report by the High Level Panel of Experts on Food Security and Nutrition of the Committee on World Food Security. Rome. 2014a.
25. Augustin, M.A., Riley, M., Stockmann, R., Bennett, L., Kahl, A., Lockett, T., Osmond, M., Sanguansri, P., Stonehouse, W., Zajac, I. & Cobiac, L.. Role of food processing in food and nutrition security. Trends in Food Science & Technology. 2016.
26. Van Boekel, M., Fogliano, V., Pellegrini, N., Stanton, C., Scholz, G., Lalljie, S., Somoza, V., Knorr, D., Jasti, P.R. & Eisenbrand, G. A review on the beneficial aspects of food processing. Molecular Nutrition & Food Research. 2010.
27. Argenti, O., Francois, S. & Mouawad, H. The informal food sector. Municipal support policies for operators. A briefing guide for mayors, city executive and urban planners in developing countries and countries in transition. Food Into Cities Collection. Rome. 2003.
28. FAO. The future of food and agriculture – trends and challenges. Rome. 2017a.
29. IFPRI. Global food policy report. Washington, DC: International Food Policy Research Institute. 2017.
30. SDA ERS Food Expenditure Series “2016 .Percent of consumer expenditures spent on food, alcoholic beverages, and tobacco that were consumed at home, by selected countries. 2015.
31. Olivio Argenti and Cecilia Marocchino. Urban food supply and distribution in developing countries and countries in transition. FAO.Rome, 2008.

32. Reardon et Gulati. The rise of supermarkets and thier development implications.washington.IFPRI.2008.
33. michael hubbard. Gideon onumah. improving urban food supply and distribytion in developing countries : the role of city authorities. 2001.
34. Sylvaine lemeilleur, Lou D'angelo, Max Rousseau, Eduardo Brisson, Antoine Boyet, Frédéric Lancon, Paule Moustier. Les systemes de distribution alimentaire dans les pays d'Afrique méditerranéenne et sub-saharienne. Agence Française de Développement AFD.Paris.France. Février.2019.
35. REARDON, T. & TIMMER, C. P.. The economics of the food system revolution. Annu. Rev. Resour. Econ. 2012.volume 4.

(د) المواقع الالكترونية:

1. Danielle Compad, David Vlahov, SSandro Galea. Urbanicity, Urbanization, and Urban Environment. 2007.du cite (<https://www.researchgate.net/publication/30856474>).
2. Food and Agriculture Organization (FAO), "How to Feed the World in 2050," High Level Expert Forum, Rome, October 12-13, 2009. Du cite: [www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/docs/Issues\\_papers/HLEF2050Global\\_Agriculture.pd](http://www.fao.org/fileadmin/templates/wsfs/docs/Issues_papers/HLEF2050Global_Agriculture.pd).
3. UNESCO Media Services, "Increasing demand and climate change threatening world water resources says new UN World Water Development Report," March 12, 2012, [www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/increasing\\_demand\\_and\\_climate\\_change\\_threatening\\_world\\_water\\_resources\\_say\\_s\\_new\\_un\\_world\\_water\\_development\\_report/](http://www.unesco.org/new/en/media-services/single-view/news/increasing_demand_and_climate_change_threatening_world_water_resources_say_s_new_un_world_water_development_report/).
4. US Energy Information Administration (EIA), Annual Energy Outlook 2013 with Projections to 2040, Office of Integrated and International Energy Analysis,(Washington, DC: US Department of Energy, April 2013), [www.eia.gov/forecasts/aeo/pdf/0383\(2013\).pdf](http://www.eia.gov/forecasts/aeo/pdf/0383(2013).pdf).
5. Jeremy Woods, Adrian Williams, John K. Hughes, Mairi Black, and Richard Murphy, "Energy and the Food System," Philosophical Transactions of the Royal Society: Biology, August 16, 2010.p2991. du cite : <http://rstb.royalsocietypublishing.org/content/365/1554/2991.full.pdf+html>.
6. Don Hofstrand, "More of Feeding Nine Billion People by 2050," AgMRCRenew Energy & Climate Change Newsletter, January 2012. Du cite : [www.agmrc.org/renewable\\_energy/agmrc-renewable-energy-newsletter/?more\\_on\\_feeding\\_nine\\_billion\\_people\\_by\\_2050&show=article&articleID=645&issueID=122](http://www.agmrc.org/renewable_energy/agmrc-renewable-energy-newsletter/?more_on_feeding_nine_billion_people_by_2050&show=article&articleID=645&issueID=122).
7. Klynved Peat Marwick Goerderler (KPMG), "Infrastructure 2050," Insight, The global infrastructure Magazine, IssueNo.1, November .2010.p5. Du cite : <http://www.kpmg.com/global/en/issuesandinsights/articlespublications/insight-magazine/pages/insight-november-2010.aspx>. Consulté: le 01/07/2020.
8. Reardon, Thomas, 2010, 'Agri-food Market Transformation: Development Assistance Strategies to Include the Poor', Paper presented at the Partners in Agriculture Global Food

## المراجع و المصادر

---

Security Symposium, 7 April, in Tokyo.du cite : [http://partners-inagriculture.org/food\\_security\\_symposium/pdf/07E\\_Tokyo\\_Reardon\\_ppt\\_symposium\\_april\\_7\\_2010.pdf](http://partners-inagriculture.org/food_security_symposium/pdf/07E_Tokyo_Reardon_ppt_symposium_april_7_2010.pdf). consulté le (24/07/2020).

9. Cohen, Marc J. and James L. Garrett, 2009, TheFood Price Crisis and Urban Food (In)security, Human Settlements Working Paper Series Urbanization and Emerging Population Issues No. 2, International Institute for Environment and Development and United Nations Population Fund.p472. Du cite : <http://www.iied.org/pubs/pdfs/10574IIED.pdf>.

10. NCUBE, M.. Africa in 50 years' time: the road towards inclusive growth. : African Development Bank. 2011. Tunis.p20. [www.afdb.org](http://www.afdb.org)